



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



ارسلنا
عليكم يا صابغ
الرماد

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَدَامِي الْعَرُوفَا

الْحَمْدُ لِلَّهِ

الْمَوْلَى

عَلَيْهِ

السَّلَامُ وَالصَّلَاةُ

وَالسَّلَامُ عَلَى سَائِرِ الْمُرْسَلِينَ

وَعَلَى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تنقيح مباني العروه: الصلاة

كاتب:

آيت الله شيخ جواد تبريزي

نشرت في الطباعة:

دارالصديقه الشهيد سلام الله عليها

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	تنقيح مبانى العروه: الصلاه المجلد ١
١٢	اشاره
١٢	اشاره
١٨	مقدمه: فى فضل الصلوات اليوميه
٢٢	فصل فى أعداد الفرائض ونوافلها
٢٢	اشاره
٢٢	الصلوات الواجبه
٢٦	صلاه النوافل
٣١	سقوط بعض النوافل فى السفر
٣٣	فى صلاه الجمعه
٣٨	استظهار الوجوب العينى من بعض الروايات
٣٩	فى شرائطها
٦١	استحباب الجهر فى القراءه بصلاه الجمعه
٦٣	تجب الجمعه بزوال الشمس
٧٤	لو خرج وقت صلاه الجمعه بعد الشروع فيها وجب إتمامها جمعه
٧٨	لو وجبت الجمعه فصلى الظهر
٧٨	صلاه الجمعه غير موقوفه على الامام المعصوم عليه السلام
٨٢	فى الخطبتين
٨٤	هل يعتبر اتحاد الخطيب والإمام
٨٥	اعتبار الفصل بين الخطبتين
٨٦	اقل الواجب فى الخطبه
٨٨	اعتبار الجماعه فى الجمعه
٩٠	اعتبار الفصل بين الجمعتين

٩٢	استثناء بعض الأشخاص عن الحضور للجمعه
٩٨	إذا حضر المستثنون الجمعه وجبت عليهم
١٠١	وجوب الإصغاء
١٠٣	مع إمكان صلاه الجمعه وإدراكها لا تجوز صلاه الظهر
١٠٤	السفر يوم الجمعه بعد الزوال
١٠٦	كيفية صلاه النوافل
١١٠	استحباب القنوت
١١٤	استحباب صلاه الغفيله
١١٦	صلاه الوصيه
١١٧	الصلاه الوسطى
١١٨	الإتيان بالنوافل جالساً
١٢٠	فصل فى أوقات اليوميه ونوافلها
١٢٠	اشاره
١٢٠	وقت الظهرين
١٣١	فى الوقت المختص بكل من الظهرين
١٣٦	وقت صلاه المغرب
١٥٢	فى الجمع بين الروايات الوارده فى اول وقت صلاه المغرب
١٥٥	وقت وجوب صلاه العشاء فى المبدأ والمنتهى
١٥٩	الوقت المختص بالمغرب والعشاء
١٦١	الوقت الاضطرارى للعشاء بين
١٦٥	وقت صلاه الصبح
١٦٨	وقت صلاه الجمعه
١٧٢	يعرف الزوال بظل الشاخص
١٧٤	معرفة الزوال بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن
١٧٦	معرفة الزوال بالدائره الهنديه
١٧٨	يعرف المغرب بذهاب الحمرة المشرقيه

- ١٧٩ فى تحديد الليل وانتصافه
- ١٨٦ معرفه طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث فى الأفق
- ١٩٢ المراد بالوقت المختص عدم صحه الشريكه فيه
- ١٩٨ يجب تأخير العصر عن الظهر والعشاء عن المغرب
- ١٩٩ إذا قدم العصر سهواً فإن وقعت فى الوقت المختص بطلت
- ٢٠١ فائده الاختصاص
- ٢٠٣ إذا بقى مقدار خمس ركعات إلى الغروب قدم الظهر
- ٢٠٦ لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه
- ٢٠٧ لا يجوز عدول المسافر من الظهر إلى العصر إذا نوى الإقامه فى الأثناء
- ٢٠٧ فى ما إذا نوى الإقامه فشرع بالعصر لوجوب تقديمها فعدل إلى عدم الإقامه
- ٢٠٨ يستحب التفريق بين الصلاتين المشتركتين
- ٢١٥ وقت فضيله العصر من المثل إلى المثليين
- ٢١٧ يستحب التعجيل فى الصلاه فى وقت الفضيله
- ٢١٩ يستحب الغسل بصلاه الصبح
- ٢٢٠ من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت
- ٢٢٢ فى قاعده من ادرك ركعه من الصلاه فى وقتها فقد ادركها
- ٢٢٤ الكلام فيما إذا لم يمكنه الإتيان بركعه مع الطهاره المائيه ويمكنه بالتيمم
- ٢٢٨ فصل فى أوقات الرواتب
- ٢٢٨ اشاره
- ٢٢٨ وقت نافله الظهر والعصر
- ٢٣١ لا يجوز تقديم نافلتى الظهر والعصر على الزوال إلا فى يوم الجمعه
- ٢٣٤ نافله يوم الجمعه عشرون ركعه
- ٢٣٦ وقت نافله المغرب
- ٢٣٧ وقت نافله العشاء
- ٢٣٩ وقت نافله الصبح
- ٢٤٧ وقت نافله الليل

- ٢٥٣ فى تقديم صلاه الليل -
- ٢٦٣ قضاء صلاه الليل مقدم على تقديمها .
- ٢٦٣ إذا قدم صلاه الليل ثم انتبه فى وقتها فلا إعادته .
- ٢٦٤ يستحب اتمام صلاه الليل لو صَلَّى منها أربع ركعات قبل الفجر .
- ٢٦٧ إن لم يتلبس بصلاه الليل قدم الفجر .
- ٢٧١ لو اشتغل بصلاه الليل أتم ما فى يده .
- ٢٧٢ فى موارد استثناء تعجيل الصلاه .
- ٢٧٢ أولاً: الظهر والعصر لمن أراد الاتيان بنافلتهما .
- ٢٧٤ الثانى: الحاضره لمن عليه فائته .
- ٢٧٦ الثالث: المتيمم مع احتمال زوال العذر .
- ٢٧٧ الرابع: مدافعه الأخبثين .
- ٢٧٩ الخامس: إذا لم يكن له إقبال .
- ٢٧٩ السادس: انتظار الجماعه .
- ٢٨٢ السابع: تأخير الفجر عند مزاحمه صلاه الليل .
- ٢٨٢ الثامن: المسافرين المستعجل .
- ٢٨٢ التاسع: مريبه الصبى تؤخر الظهرين لتجمعهما مع العشاءين .
- ٢٨٣ العاشر: المستحاضه الكبرى تؤخر الظهر والمغرب .
- ٢٨٤ الحادى عشر: العشاء تؤخر إلى وقت فضيلتها .
- ٢٨٤ الثانى عشر: المغرب والعشاء لمن أفاض من عرفات .
- ٢٨٤ الثالث عشر: من خشى الحرّ يؤخر الظهر .
- ٢٨٥ الرابع عشر: صلاه المغرب لمن تتوق نفسه إلى الافطار أو ينتظره أحد .
- ٢٩١ يجب تأخير الصلاه عن أول وقتها لذوى الأعذار .
- ٢٩٢ يجب التأخير لتحصيل المقدمات الغير الحاصله كالطهاره .
- ٢٩٦ يجب تأخير الصلاه إذا زاحمها واجب آخر مضيق .
- ٢٩٦ يجوز الاتيان بالنافله ولو المبتدأه فى وقت الفريضة ما لم تنضيق .
- ٣٠٣ النافله المنذوره لا مانع من إتيانها فى وقت الفريضة .

- أقسام النافلة - ٣٠٧
- فصل فى أحكام الأوقات . ٣١٤
- لا تجوز الصلاة قبل الوقت . ٣١٤
- الصلاة بلا يقين بدخول الوقت وشهادة العدلين أو الأذان باطله . ٣٢٠
- إذا وقعت الصلاة بتمامها قبل الوقت بطلت . ٣٢٢
- إذا دخل الوقت أثناء الصلاة ولو قبل السلام صحت . ٣٢٣
- لا تصح الصلاة إذا عمل بالظن المعتبر وإن دخل الوقت فى أثناءها . ٣٢٣
- فيما إذا تبدل اعتقاده بدخول الوقت إلى الشك فيه أثناء الصلاة . ٣٢٧
- إذا شك وهو فى الصلاة فى أنه راعى الوقت وأحرز دخوله أم لا . ٣٢٩
- فى الشك بعد الفراغ من الصلاة فى أنّها وقعت فى الوقت أم لا . ٣٣٠
- الترتيب واجب بين الظهرين والعشاءين . ٣٣٢
- إذا صلى العشاء غفله عدل إلى المغرب ما لم يدخل فى ركوع الرابعه . ٣٣٣
- مسائل فى العدول . ٣٣٥
- فى تعيين الوقت المختص بالصلاة الأولى . ٣٣٨
- فى ارتفاع العذر فى آخر الوقت . ٣٤٠
- فى ارتفاع العذر فى الوقت المشترك . ٣٤٢
- إذا بلغ الصبى أثناء الوقت وجبت عليه الصلاة . ٣٤٢
- لو شك أثناء العصر فى أنه صلى الظهر أم لا بنى على عدم . ٣٤٥
- فصل فى القبلة . ٣٤٨
- إشاره . ٣٤٨
- تحديد القبلة . ٣٤٨
- يعتبر العلم بالمحاذاه فى الاستقبال . ٣٥٨
- مع عدم العلم يصلى إلى أربع جهات . ٣٦١
- فى الأمارات المحصّله للظن . ٣٦٥
- إذا لم يمكن العلم بالقبلة يجب تحصيل الظن بها . ٣٦٨
- لا فرق فى وجوب الاجتهاد بين الأعمى والبصير . ٣٦٩

- ٣٦٩ لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن
- ٣٧٠ إذا كان اجتهاده مخالفاً لقبله بلد المسلمين فالأحوط تكرار الصلاة
- ٣٧١ إذا حصر قبله في جهتين وجب عليه تكرار الصلاة
- ٣٧٣ إذا اجتهد لصلاه وظن بالقبله تكفى لصلاه أخرى بقاء الظن
- ٣٧٤ إذا صلى بظن صلاه فتغير ظنه صلى الثانية إلى الجهة الأخرى
- ٣٧٦ إذا انقلب ظنه أثناء الصلاة إلى جهة أخرى انحرف إليها
- ٣٧٧ يجوز لأحد المجتهدين المختلفين في الاجتهاد الاقتداء بالآخر
- ٣٧٨ إذا تعسر الاجتهاد والظن بجهه وتساوت الجهات صلى إلى الأربع
- ٣٨٠ يشترط في التكرار حصول اليقين بالاستقبال إلى احدى الجهات
- ٣٨١ لو كان عليه صلاتان يصلى الثانية إلى جهات الأولى
- ٣٨٢ في كيفية الترتيب بين الصلاتين
- ٣٨٣ حكم من وظيفته التكرار وضاق وقته
- ٣٨٥ لا تجب الإعادة على من وظيفته التكرار إذا تبين أنّ قبله في جهه صلى إليها
- ٣٨٦ يجرى حكم العمل بالظن والتكرار إلى الجهات الأربع في الصلاة اليومية وغيرها
- ٣٨٧ إذا صلى من غير فحص عن قبله إلى جهه غفله أو مسامحه يجب إعادتها
- ٣٩٠ فصل فيما يستقبل له
- ٣٩٠ اشاره
- ٣٩٠ يجب الاستقبال في الصلاة اليومية وتوابعها
- ٣٩٣ الاستقبال في الصلاة
- ٣٩٤ استقبال المحتضر والميت للصلاه عليه
- ٣٩٥ الاستقبال حال الذبح
- ٣٩٨ فصل في أحكام الخلل في القبلة
- ٣٩٨ اشاره
- ٣٩٨ الخلل في الاستقبال عمداً يبطل الصلاة
- ٣٩٩ الخلل في الاستقبال عن جهل أو نسيان تصح الصلاة إذا كانت بين اليمين واليسار
- ٤٠٨ الفهرس

سرشناسه: تبریزی، جواد، ۱۳۰۵ - ۱۳۸۵.

عنوان و نام پدیدآور: تنقیح مبانی العروه: الصلاة/ جوادالتبریزی.

مشخصات نشر: قم: دار الصدیقه الشهیده (س)، ۱۴۳۱ق. = ۱۳۸۹

مشخصات ظاهری: ج.

یادداشت: عربی.

شابک: دوره ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۲۲-۲: ج. ۱ ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۸۵-۷: ج. ۲: ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۸۸-۸

یادداشت: ج. ۲ (چاپ اول: ۱۴۳۱ق. = ۱۳۸۹).

عنوان قراردادی: عروه الوثقی. شرح

شناسه افزوده: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقی. شرح

وضعیت فهرست نویسی: برونسپاری

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع: نماز

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

رده بندی کنگره: ۱۸۳/۵BP/۴۰۲۳۲۱۷۲/۱۳۸۹

شماره کتابشناسی ملی: ۱۸۸۱۱۰۹

ص: ۱

الموسوعة الفقهية للميرزا التبريزي قدس سره

تنقيح مباني العروه

الجزء الاول

ص: ٤

كتاب الصلاة

ص: ٥

مقدمه: في فضل الصلوات اليوميه

وأنها أفضل الأعمال الدينيه.

اعلم أنّ الصلاة: أحب الأعمال إلى الله تعالى، وهي آخر وصايا الأنبياء عليهم السلام. (١) وهي عمود الدين (٢)، إذا قبلت قبل ما سواها، وإن ردت ردّ ما سواها (٣)، وهي أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم، فإن صحت نظر في عمله، وإن لم تصح لم ينظر في بقيه عمله (٤)، ومثلها كمثل النهر الجاري، فكما أنّ من اغتسل فيه في كل يوم خمس مرات لم يبقَ في بدنه شيء من الدرر كذلك كلما صلى صلاه كفر ما بينهما من الذنوب (٥)، وليس ما بين المسلم وبين أن يكفر إلا أن يترك الصلاه (٦)، وإذا كان يوم القيامة يدعى بالعبد، فأول شيء يُسأل عنه الصلاه، فإذا جاء بها تامه وإلا زُخَّ في النار. (٧)

ص: ٧

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٨ ، الباب ١٠ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٢ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٧ ، الباب ٦ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ١٢ .
- ٣- (٣) انظر وسائل الشيعه ٤ : ٣٤ ، الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ١٠ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤ ، الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ١٣ .
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ٤ : ١٢ ، الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٣ .
- ٦- (٦) وسائل الشيعه ٤ : ٤٢ ، الباب ١٢ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٦ .
- ٧- (٧) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩ ، الباب ٧ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٦ .

وفى الصحيح قال مولانا الصادق عليه السلام : ما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلاة، ألا ترى أن العبد الصالح عيسى بن مريم عليهما السلام قال: «وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا».(١)

وروى الشيخ فى حديث عنه عليه السلام قال: وصلاه فريضه تعدل عند الله ألف حجه وألف عمره مبرورات مقبلات.(٢)

وقد استفاضت الروايات فى الحث على المحافظه عليها فى أوائل الأوقات، وأن من استخف بها كان فى حكم التارك لها. قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ليس منى من استخف بصلاته(٣)، وقال: لا ينال شفاعتى من استخف بصلاته(٤)، وقال: لا تضيعوا صلاتكم، فإن من ضيع صلاته حُشر مع قارون وهامان، وكان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين(٥). وورد: بينا رسول الله صلى الله عليه وآله جالس فى المسجد إذ دخل رجل فقام فصلى، فلم يتم ركوعه ولا سجوده، فقال صلى الله عليه وآله : نقر كنقر الغراب، لئن مات هذا وهكذا صلاته ليموتن على غير دينى(٦). وعن أبى بصير قال: دخلت على أم حميده أُعزّيتها بأبى عبد الله عليه السلام ، فبكت وبكى لبكائها، ثم قالت: يا أبا محمد لو رأيت أبا عبد الله عليه السلام عند الموت لرأيت عجباً، فتح عينيه ثم قال: اجمعوا كل من بينى وبينه قرابه، قالت: فما تركنا أحداً إلا جمعناه، فنظر إليهم ثم قال: إن شفاعتنا لا تنال مستخفاً بالصلاه.(٧)

ص: ٨

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٨ ، الباب ١٠ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأول والآيه ٣١ من سوره مريم.
- ٢- (٢) الامالى (للشيخ الطوسى) : ٦٩٤ ، المجلس ٣٩ ، الحديث ٢١ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٣ ، الباب ٦ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأول .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٢٦ ، الباب ٦ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ١٠ .
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ٤ : ٣٠ ، الباب ٧ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٧ .
- ٦- (٦) وسائل الشيعه ٤ : ٣١ ، الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٢ .
- ٧- (٧) وسائل الشيعه ٤ : ٢٦ ، الباب ٦ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ١١ .

وبالجملة ما ورد من النصوص فى فضلها أكثر من أن يحصى، والله در صاحب الدرہ حیث قال:

تنهى عن المنكر والفحشاء أقصر فهذا منتهى الثناء

ص: ٩

الصلوات الواجبه سته: اليوميه ومنها الجمعه [١] والآيات [٢]

الشرح:

فصل فى أعداد الفرائض والنوافل

الصلوات الواجبه

[١] اختلفت كلمات الأصحاب فى تعداد الصلوات الواجبه، والظاهر أنّّه ليس للخلاف فى وجوب بعض الصلوات، بل لإدراج بعضها فى البعض الآخر كإدراج الجمعه فى اليوميه وكون المراد من اليوميه الأعم من الأدائيه والقضائيه كما هو الحال فى مثل صلاه الآيات، والماتن قدس سره ترك ذكر صلاه العيدين ولم يعدّهما من الواجبه، ولعله لاختصاص وجوبهما بزمن حضور الإمام عليه السلام وإطلاق الفريضة على ما ذكر لكون المراد من الفريضة الواجبه فى مقابل النافله، وليس المراد ذكرها فى الكتاب المجيد فإنّ جملة منها غير مذكوره فى الكتاب المجيد.

[٢] لم يرد فى الخطابات الشرعيه عنوان صلاه الآيات، بل الوارد فيها صلاه الكسوفين وصلاه الكسوف، وحيث وردت هذه الصلاه فى خسوف القمر والرجفه والزلازل وكل مخاويف السماء ورد أيضاً الكسوف آيه من آيات الله لرحمه ظهرت أو لعذاب (١) سميت تلك الصلاه فى كلمات الأصحاب بصلاه الآيات.

ص: ١١

١- (١) انظر وسائل الشيعة ٧: ٤٨٣، الباب ١ و ٢ من أبواب صلاه الكسوف والآيات .

والطواف الواجب [١] والمليتم بنذر أو عهد أو يمين أو إجاره [٢] وصلاه الوالدين على الولد الأكبر [٣] وصلاه الأموات [٤]

الشرح:

[١] المراد من الطواف الواجب ما كان جزءاً من العمره أو الحج أو كانت لطواف النساء، وأمّا الطواف المندوب فالصلاه له وإن كانت مشروعته إلا أنها ليست بواجبه.

[٢] لا يعتبر في هذه الموارد أن تكون الصلاه واجبه في هذه الموارد إلا أنّها تجب بعنوان الوفاء بالنذر أو العهد أو اليمين أو الشرط أو الإجاره.

[٣] الواجب على الولد الأكبر قضاء الفائته عن أبيه، وأمّا القضاء عن أمّه لم يثبت وجوبه عليه فإنّ الموضوع في وجوبه عليه في الروايات هو الرجل ولاحتمال الخصوصيه لا يمكن التعدى إلى الفائته عن المرأة، وما في مثل صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام في امرأه مرضت في شهر رمضان أو طمّثت أو سافرت فماتت قبل أن يخرج رمضان هل يقضى عنها؟ فقال: «أمّا الطمّث والمرض فلا، وأمّا السفر فنعم» (١) فمدلولها مشروعيه قضاء ما فات عنها من شهر رمضان بالسفر دون ما تركتها بالمرض أو الطمّث، ولا- دلالة فيها على وجوب القضاء على الولد الأكبر حيث لم يفرض لا في السؤال ولا في الجواب وجوده، ودعوى ظهور يقضى في الوجوب فلازمه وجوب القضاء عنها ما فات في سفرها كفاثياً من غير خصوصيه للولد الأكبر والالتزام به كماترى.

[٤] قد تقدّم وجوب الصلاه على الموتى كفاثياً في بحث تجهيز الموتى من كتاب الطهاره.

ص: ١٢

١- (١) وسائل الشيعه ١٠: ٣٣٤، الباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١٦.

أمّا اليوميّه فخمس فرائض الظهر أربع ركعات والعصر كذلك، والمغرب [١] ثلاث ركعات والعشاء أربع ركعات والصبح ركعتان، وتسقط في السفر من الرباعيات ركعتان كما أنّ صلاة الجمعة أيضاً ركعتان.

الشرح:

[١] ما ذكر من الضروريات، وسأل زواره _ في الصحيح _ أبا جعفر عليه السلام عمّا فرض الله عزّ وجلّ من الصلاة؟ فقال خمس صلوات في الليل والنهار، فقلت: هل سمّاهن الله عزّ وجلّ وبينهنّ في كتابه؟ قال: نعم، قال الله لنبيّه صلى الله عليه وآله «أَقِمِ الصَّلَاةَ إِذْ لَوْكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» (١)(٢) و (٤) سورة هود: الآية ١١٤. (٢) ودلوكها: زوالها، وفيما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل أربع صلوات: سمّاهن الله وبينهنّ ووقتهنّ، وغسل الليل هو انتصافه، ثمّ قال الله تبارك وتعالى: «وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً» (٢) فهذه الخامسة، وقال تبارك وتعالى في ذلك: «أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ» (٣) وطرفاه: المغرب والغدا «وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ» (٤) وهي صلاة العشاء الآخرة، وقال تعالى: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُشَايَ» (٥) وهي صلاة الظهر وهي أوّل صلاة صلاها رسول الله وهي وسط النهار ووسط صلاتين بالنهار: صلاة الغدا وصلاة العصر وفي بعض القراء «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُشَايَ» صلاة العصر «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» قال: أنزلت هذه الآية يوم الجمعة ورسول الله في سفره ففقت فيها رسول الله وتركها على حالها في السفر والحضر وأضاف للمقيم ركعتين وإنما وضعت الركعتان اللتان أضافهما النبي صلى الله عليه وآله يوم الجمعة للمقيم لمكان الخطبتين مع الإمام، فمن صلى يوم الجمعة في غير جماعه

ص: ١٣

١- (١) و

٢- سورة الإسراء: الآية ٧٨ .

٣- (٣) سورة البقرة: الآية ٢٣٨ .

الشرح:

فليصلها أربع ركعات كصلاة الظهر في سائر الأيام (١). رواها المشايخ (٢) الثلاثة وما فيها وفي بعض القراءه «حافطوا على الصلوات والصلوة الوشيطة» صلاة العصر، أمّا من كلام الرواه أو كلامه عليه السلام ولو كان منه عليه السلام وكان بلاواو كما في روايه الفقيه أيضاً كان للاشاره إلى منشأ رعايه التقيه، بل لو كان مع الرء أيضاً كان كذلك بناءً على ما هو الصحيح أنّ هذا النحو من التحريف أيضاً غير واقع حتى لو فرض تسميته بالنسخ في التلاوه.

وقد ورد في صحيحه الفضيل بن يسار، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول _ في حديث _ إنّ الله عزّ وجلّ فرض الصلاة ركعتين ركعتين عشر ركعات، فأضاف رسول الله صلى الله عليه وآله إلى الركعتين ركعتين، وإلى المغرب ركعه، فصارت عدل الفريضة، لا يجوز تركهن إلاّ في سفر، وأفرد الركعه في المغرب فتركها قائمه في السفر والحضر، فأجاز الله ذلك كلّه فصارت سبع عشره ركعه ثمّ سنّ رسول الله صلى الله عليه وآله النوافل أربعاً وثلاثين ركعه مثلى الفريضة، فأجاز الله عزّ وجلّ له ذلك، والفريضة والنافله إحدى وخمسون ركعه، منها ركعتان بعد العتمه جالساً تعدّ بركعه من الوتر. الحديث (٣).

وفي صحيحته الأخرى عن أبي عبدالله عليه السلام الفريضة والنافله إحدى وخمسون ركعه، منها ركعتان بعد العتمه جالساً تعدان بركعه وهو قائم، الفريضة منها سبعة عشره والنافله أربع وثلاثون ركعه (٤). إلى غير ذلك مما يأتي نقلها أو نقل بعضها.

ص: ١٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٠ ، الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض ، الحديث الأوّل .

٢- (٢) الكافي ٣ : ٢٧١ ، الحديث الأوّل ، والتهذيب ٢ : ٢٤١ ، الحديث ٢٣ ، ومن لا يحضره الفقيه ١ : ١٩٥ ، الحديث ٦٠٠ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٤٥ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ، الحديث ٢ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٤٦ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ، الحديث ٣ .

وأمّا النوافل فكثيره أكدها الرواتب اليوميه وهى فى غير يوم الجمعة أربع وثلاثون ركعه: ثمان ركعات قبل الظهر وثمان ركعات قبل العصر[١] وأربع ركعات بعد المغرب.

الشرح:

ومنها ما رواه زراره فى الصحيح عن أبى جعفر عليه السلام قال: عشر ركعات: ركعتان من الظهر وركعتان من العصر وركعتا الصبح وركعتا المغرب وركعتا العشاء الآخرة لا يجوز الوهم فيهن من وهم فى شىء منهنّ استقبل الصلاة استقبالاً وهى الصلاة التى فرضها الله عزّ وجلّ على المؤمنين فى القرآن وفوّض إلى محمّد صلى الله عليه وآله فزاد النبى صلى الله عليه وآله فى الصلاة سبع ركعات وهى سنّه ليس فيهن قراءة، إنّما هو تسييح وتهليل وتكبير ودعاء، والوهم إنّما يكون فيهن فزاد رسول الله صلى الله عليه وآله فى صلاه المقيم غير المسافر ركعتين فى الظهر والعصر والعشاء الآخرة وركعه فى المغرب للمقيم والمسافر.(١)

صلاه النوافل

[١] المشهور عند أصحابنا ولعله لا- خلاف بينهم فى أنّ الرواتب اليوميه أربع وثلاثون ركعه ويكون مجموع الفرائض اليوميه ونوافلها إحدى وخمسون ركعه، كما يشهد لذلك عدّه من الروايات كصحيحه الفضيل بن يسار، عن أبى عبد الله عليه السلام قال الفريضة والنافلة إحدى وخمسون ركعه منها ركعتان بعد العتمه جالساً تعدان بركعه وهو قائم، الفريضة منها سبع عشره والنافلة أربع وثلاثون ركعه(٢). وصحيحه إسماعيل بن سعد الأحموص، قال: قلت للرضا عليه السلام: كم الصلاة من ركعه؟ فقال: إحدى

ص: ١٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٤٩ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ١٢ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٤٦ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٣ .

الشرح:

وخمسون ركعه (١). ونحوها غير ذلك.

وفى الصحيح عنه والفضل بن عبد الملك وبكير، قالوا: سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى من التطوع مثلى الفريضة، ويصوم من التطوع مثلى الفريضة. (٢)

وصحيحه الحارث بن المغيرة النصرى، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: صلاة النهار ست عشرة ركعه، ثمان إذا زالت الشمس وثمان بعد الظهر وأربع ركعات بعد المغرب، يا حارث لا تدعهنّ فى سفر ولا حضر، وركعتان بعد عشاء الآخرة كان أبى يصليهما وهو قاعد، وأنا أصليهما وأنا قائم وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى ثلاثة عشرة ركعه من الليل. (٣)

وصحيحه سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: صلاة النافلة ثمان ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر، وست ركعات بعد الظهر وركعتان قبل العصر، وأربع ركعات بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء الآخرة يقرأ فيهما منه آية قائماً أو قاعداً والقيام أفضل ولا تعدهما عن الخمسين، وثمان ركعات من آخر الليل، تقرأ فى صلاة الليل بـ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» و«قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» فى الركعتين الأوليين وتقرأ فى سائرهما ما أحببت من القرآن، ثم الوتر ثلاث ركعات، يقرأ فيها جميعاً «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وتفصل بينهما بتسليم، ثم الركعتان قبل الفجر تقرأ فى الأولى منهما «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وفى الثانية «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». (٤)

ص: ١٦

- ١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٤٩ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ١١ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٤٦ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٤ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٤٨ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٩ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٤ : ٥١ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ١٦ .

وركعتان بعد العشاء من جلوس تعدان بركعه ويجوز فيهما القيام بل هو الأفضل [١] وإن كان الجلوس أحوط وتسمى بالوتيره.

الشرح:

[١] والظاهر أن الوجه في التزامه قدس سره بأفضليه القيام ما ورد في موثقه سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: صلاة النافلة ثمان ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر وست ركعات بعد الظهر وركعتان قبل العصر وأربع ركعات بعد المغرب وركعتان بعد العشاء الآخرة يقرأ فيهما مئة آية قائماً أو قاعداً والقيام أفضل ولا تعدهما من الخمسين وثمان ركعات من آخر الليل (١). الحديث.

وما ورد في صحيحه الحارث بن المغيرة النصرى، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: صلاة النهار ست عشرة ركعه، ثمان إذا زالت الشمس وثمان بعد الظهر وأربع ركعات بعد المغرب يا حارث لا تدعهن في سفر ولا حضر، وركعتان بعد العشاء الآخرة كان أبي يصلّيهما وهو قاعد وأنا أصليهما وأنا قائم، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلّي ثلاث عشرة ركعه من الليل (٢).

ولكن ماورد في صحيحه فضيل بن يسار، عن أبي عبد الله عليه السلام الفريضة والنافله إحدى وخمسون ركعه منها ركعتان بعد العتمه جالساً تعدان بركعه وهو قائم، الفريضة منها سبع عشرة والنافله أربع وثلاثون ركعه (٣). ظاهره تعين الجلوس في نافله صلاة العشاء حيث يعدّهما ركعه من قيام يتم إحدى وخمسون مجموع الصلوات اليومية ونوافلها والتي هي أربع وثلاثون ركعه، بل قوله عليه السلام في موثقه سليمان بن خالد:

ص: ١٧

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٥١ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ١٦ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٤٨ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٩ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٤٦ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٣ .

وركعتان قبل صلاة الفجر وإحدى عشره ركعه صلاة الليل وهي ثمان ركعات والشفع ركعتان والوتر ركعه واحده [١].

الشرح:

ولا تعدهما من الخمسين (١). أن الركعتين المذكورتين لا تلحقان بالنوافل التي وردت في الروايات أنها خمسون أو إحدى وخمسون ويفصح عن ذلك ماورد في صحيحه الحجال، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان أبو عبدالله عليه السلام يصلي ركعتين بعد العشاء يقرأ فيهما بمئه آيه ولا يحتسب بهما وركعتين وهو جالس يقرأ فيهما بـ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» و«قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» فإن استيقظ من الليل صلى صلاة الليل وأوتر (٢). الحديث وظاهر هذه الصحيحه أن ه عليه السلام كان يستمر على صلاة الركعتين من جلوس بعد العتمه فتكون هذه قرينه على أن ما كان يصلى أبوه قاعداً ويستمر هو عليه السلام على القيام كما في صحيحه الحارث (٣) غير الركعتين عن جلوس التي هي نافله العشاء، وعليه فلا وجه للالتزام بجواز القيام في نافلتها فضلاً عن الالتزام بكونه أفضل، وتلك الصلاة الأخرى منسوب إلى الجماعه يجعلون الركعتين بعد العشاء بدل صلاة الوتر إذا لم يصلها، والالتزام باستحبابهما لا يخلو عن التأمل خصوصاً مع اشتغالها بدل قراءه السوره بعد الحمد بقراءه الآيه منه مره.

[١] ويدل على ذلك كله ماورد في صحيحه سليمان بن خالد المتقدمه حيث ورد فيها: وثمان ركعات من آخر الليل، تقرأ في صلاة الليل بـ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» و«قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» في الركعتين الأوليين وتقرأ في سائرهما ما أحببت من القرآن ثم الوتر ثلاث ركعات تقرأ فيها جميعاً «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وتفصل بينهما بتسليم ثم الركعتان اللتان قبل

ص: ١٨

١- (١) المتقدمه فى الصفحه : ١٦ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥٣ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١٥ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٤٨ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٩ .

وَأَمَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَيَزَادُ عَلَى السُّبْتِ عَشْرَةَ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ [١] فَعَدَدُ الْفَرَائِضِ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكَعَةً وَعَدَدُ النَّوَافِلِ ضَعْفُهَا بَعْدَ عَدِّ الْوَتِيرَةِ رَكَعَةً، وَعَدَدُ مَجْمُوعِ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ إِحْدَى وَخَمْسُونَ.

الشرح:

الفجر تقرأ في الأولى منهما «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وفي الثانية «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» (١) وفي غيرها نحوها، وفي صحيحه فضيل، عن أحدهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلي بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة. (٢)

[١] على المشهور ويصلى أربع ركعات قبل الزوال وفي روايه العلل وعيون الأخبار باسناده عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال إنما زيد في صلاة السنه يوم الجمعة أربع ركعات تعظيماً لذلك اليوم وتفرقه بينه وبين سائر الايام. (٣)

وفي صحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن التطوع يوم الجمعة؟ قال: ست ركعات في صدر النهار وست ركعات قبل الزوال وركعتان إذا زالت وست ركعات بعد الجمعة فذلك عشرون ركعة سوى الفريضة. (٤)

ولكن في بعض الروايات أنّه تزيد النافلة يوم الجمعة على سائر الأيام بست ركعات كما يدل على ذلك صحيحه سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الصلاة يوم الجمعة كم ركعة هي قبل الزوال؟ قال: ست ركعات بكرة وست بعد ذلك اثنتا عشرة ركعة وست ركعات بعد ذلك ثماني عشرة ركعة وركعتان بعد الزوال فهذه عشرون ركعة وركعتان بعد العصر فهذه ثنتان وعشرون ركعة. (٥)

ص: ١٩

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٥١ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ١٦ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٢٤٨ ، الباب ٤٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .

٣- (٣) علل الشرائع ١ : ٢٦٦ ، الباب ١٨١ ، الحديث ٩ ، و عيون الأخبار ٢ : ١١٩ ، الباب ٣٤ ، الحديث الأول .

٤- (٤) وسائل الشيعة ٧ : ٣٢٣ ، الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٦ .

٥- (٥) وسائل الشيعة ٧ : ٣٢٣ ، الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٥ .

هذا ويسقط في السفر نوافل الظهرين والوتره على الأقوى. [١]

الشرح:

ثم إن الروايات في كيفية أداء النافلة يوم الجمعة مختلفه من حيث التفريق والأداء ولكن لا يبعد الالتزام بجواز الكل، وإن كان لا يبعد الالتزام بأنّه من يصلّي صلاة الجمعة يومها الأفضل له تقديم النوافل على صلاة الجمعة، بل على صلاة الظهر أيضاً إذا لم يكن يصلّي الجمعة، ويشهد لذلك صحيحه الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه، عن أبيه، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن النافلة التي تصلّي يوم الجمعة وقت الفريضة قبل الجمعة أفضل أو بعدها؟ قال: قبل الصلاة. (١)

سقوط بعض النوافل في السفر

[١] استظهر قدس سره سقوط الوتره في السفر وكأنها نافله العشاء، وقد تقدم أنّ المسافر يسقط عنه الركعتان من الرباعيات، وتسقط نافله ما يقصر من الفرائض كما يشهد لذلك صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء إلا المغرب ثلاث (٢). وصحيحه أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء إلا المغرب فإن بعدها أربع ركعات لا تدعهن في سفر ولا حضر، وليس عليك قضاء صلاة النهار وصلّ صلاة الليل واقضه (٣). وفي معتبره حذيفه بن منصور، عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليه السلام أنّهما قالوا: الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء. (٤)

ص: ٢٠

- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٢٢، الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٣.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٨٢، الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٣.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٨٣، الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٧.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ٨١، الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٢.

الشرح:

وقد يقال بعدم سقوطهما لعدم كونهما نافله العشاء بل نافله وضعت مكان صلاة الوتر ل يتم بها كون النافله ضعف الفريضة، وظاهر وضعها مكان الوتر أنه لو لم يصل المكلف صلاة الوتر تحسب الوتيره له وتراً، قال عليه السلام في صحيحه الفضيل بن يسار المتقدمه: منها ركعتان بعد العتمه جالساً تعد بركعه مكان الوتر(١). وظاهرها أنّ الركعتين جالساً جعلتا من الواحد وخمسين ركعه وتحسبان ركعه من قيام لتكونا مكان صلاة الوتر بمعنى أنّه إذا لم يصلها فقد أتى ببديلهما، ويستفاد عدم سقوط الوتيره في السفر أيضاً مثل صحيحه زراه بن أعين، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتن إلا بوتر(٢). وحسنه حمران عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول صلى الله عليه وآله: لا يبيتن الرجل وعليه وتر(٣). ووجه الاستدلال أنّ المراد بالوتر في مثلهما نافله الوتيره بقرينه النهي عن البيوته قبل الإتيان به الظاهر في النهي عن النوم قبل الإتيان بها، ومن الظاهر أنّ صلاة الوتر التي يؤتى بها بعد صلاة الشفع الأفضل في وقتها قريب الفجر ويكون أول وقتها من نصف الليل الذي يبدأ عند وقت صلاة الليل، ويدل على كون المراد ذلك روايه المفضل، عن أبي عبدالله، قال: قلت: أصلى العشاء الآخره فإذا صلّيت صلّيت ركعتين وأنا جالس؟ فقال: إنّها واحده ولو متّ متّ على وتر(٤). وفي روايه أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتن إلا بوتر، قلت: تعنى الركعتين بعد العشاء الآخره؟ قال: نعم، إنّهما بركعه فمن صلاهما

ص: ٢١

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٤٥ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٢ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٩٥ ، الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٤ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٩٥ ، الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٥ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٩٦ ، الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٧ .

الشرح:

ثم حدث به حدث مات على وتر (١). وفي سند الروايتين وإن كان ضعفاً إلا أن المراد التأييد بهما لما ذكرنا من كون المراد من الوتر في الصحيحه والحسنه الوتيره، كما يدل على عدم كون الوتيره من نافله العشاء صحيحه الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام هل قبل العشاء الآخره وبعدها شيء؟ قال: لا، غير أني أصلي بعدها ركعتين ولست أحسبهما من صلاه الليل (٢). وظاهرها نفى النافله للعشاء وأنّ الركعتين المأتى بهما لا يوجبان نقصاً في صلاه الليل التي هي ثلاثه عشر ركعه بلا فرق بين كون الركعتين وتيره أو ما تقدم من الركعتين قياماً.

كما يؤيد عدم السقوط مارواه للصدوق بسنده عن الفضل بن شاذان في حديث إنما صارت العتمه مقصوره وليس تترك ركعتاه؛ لأنّ الركعتين ليستا من الخمسين وإنما هي زياده في الخمسين تطوعاً ليتم بهما بدل كل ركعه من الفريضة ركعتين من التطوع. (٣)

في صلاه الجمعة

ثم إنّه لا بأس في المقام بالتعرض لحكم صلاه الجمعة في زمان الغيبه وما يعتبر فيها من الشروط والكيفيه وما يترتب عليها من أحكامها فنقول: المنقول في كلمات الأصحاب أنّ الشرط في وجوبها وجود الإمام ومن نصبه الإمام كذلك، فيترتب على ذلك عدم مشروعيتها في زمان الغيبه ويتعين يوم الجمعة صلاه الظهر كسائر الأيام.

ص: ٢٢

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٩٦ ، الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٨ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٩٣ ، الباب ٢٧ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأول.
 - ٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١ : ٤٥٤ _ ٤٥٥ ، الحديث ١٣١٨ .

الشرح:

والمحكى عن بعض الأصحاب احتمال عدم الفرق بين وجوبها التعيني بين زمان الحضور وزمان الغيبة فلا تجرى صلاة الظهر يوم الجمعة إلاّ مع فوت صلاة الجمعة إلاّ لجماعه نتعرض لهم فيما بعد حيث إنه يتعين عليهم صلاة الظهر أو يتخيرون ويأتى دعوى الإجماع على نفى الوجوب العيني زمان الغيبة قال ناقلاً فى الجواهر: قد توهم بعض أهل هذا الزمان أنّ من الأصحاب من ذهب إلى وجوب الجمعة عيناً مع غيبه الإمام عليه السلام وكذا الى عدم اشتراطها بنائب الغيبة عند عدم ظهوره مستنداً إلى عبارات مطلقه وهو خطأ فاحش (١)، كما أنّ المحكى عن بعض (٢) آخر أنّ صلاة الجمعة واجبه زمان الغيبة بنحو الواجب التخييري فيجوز لقوم إقامه الجمعة بشرائطها أو الاكتفاء بصلاة الظهر فرادى أو جماعه، ويظهر من كلمات بعضهم مجرد مشروعيه صلاة الجمعة زمان الغيبة وعدم إجرائها عن صلاة الظهر، ويأتى أنّها إذا ثبتت تجزى.

ويستدل على الوجوب التعيني بلافرق بين زمانى الحضور والغيبة بقوله سبحانه «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ» (٣) فإنّ الأمر بالسعى إلى ذكر الله بعد النداء للصلاة يوم الجمعة ظاهر فى وجوب المبادره إلى الإتيان بها من غير فرق بين زمان وزمان آخر، ولكن نياقش فى دلالتها على ذلك أنّ الآية الشريفه قضيه شرطيه ويكون النداء تحققه شرطاً فى وجوب المبادره، وأمّا شرائط النداء لها فلا تعرض فى الآية لها، فمن المحتمل أن يكون الشرط فى النداء لها وجود الإمام أو من نصبه.

ص: ٢٣

١- (١) جواهر الكلام ١١ : ٢٤٥ .

٢- (٢) منه ما حكاه فى مدارك الأحكام ٤ : ٩٤ ، عن الشهيد فى روض الجنان ٢ : ٧٩٣ .

٣- (٣) سورة الجمعة : الآية ٩ .

الشرح:

وبتعبير آخر، لا تعرض فى الآيه لشروط صلاة الجمعة ولا إلى كفييتها واشتراط وجود الإمام أو من نصبه فى صحتها ومشروعيتها احتمالاً متحقق، ولا- يدفع هذا الاحتمال بالأمر بالسعى إليها كما لا يدفع احتمال شرطيه شىء فى صلاة أو جزئيتها لها بالأمر بالصلاة عند زوال الشمس ودلو كها.

وفيه أنّ المراد بالنداء للصلاة يوم الجمعة هو الأذان المعروف فى سائر الأيام عند زوال الشمس، ومقتضى إطلاق وجوب المبادره إلى الصلاة فى يوم الجمعة لصلاتها عند النداء للصلاة عدم الفرق بين كون النداء زمان الحضور أم فى غيره.

نعم، لو قام دليل على اشتراط النداء لصلاة الجمعة بوجود الإمام أو من نصبه يرفع اليد عن إطلاق الشرط، ومع عدم قيامه يؤخذ بإطلاقه كسائر المقامات.

ودعوى عدم إطلاق فى الآيه من هذه الجهة لأن الوارد بعد ذلك فى قوله سبحانه «وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْيًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَائِمًا» (١) قرينه على إرادته النداء بإقامتها من رسول الله صلى الله عليه وآله، وكيف يمكن التعدى إلى غير الإمام وغيره من المنصوب من قبلهما لا- يمكن المساعدة عليها؛ لأنّ الذم على بعض المؤمنين لاشتغالهم بالتجاره والالتذاذ الدنيوى وتركهم رسول الله صلى الله عليه وآله قائماً لا يدل على اختصاص الآيه الأولى بصلاة الجمعة منه صلى الله عليه وآله .

ونظيرها دعوى أنّ المراد بالذكر خطبه صلاة الجمعة ويأتى إن شاء الله عدم وجوب حضور الخطبه وجوباً عينياً، بل تخييرياً بل هو أمر مستحب والواجب على تقديره درك صلاة الجمعة التى يكون بإدراك ركوع الإمام فلا بد من حمل الأمر على

الشرح:

الترغيب والاستحباب خصوصاً بمناسبة متعلق الأمر وهو السعى إلى الذكر، والسعى هو المشى السريع والعُدُو وخصوصاً بما ورد في ذيل الآية المباركة من قوله سبحانه: «مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوِ وَمِنَ التَّجَارَةِ» حيث إن لفظه خير بمعنى التفضيل كما هو ظاهر استعمالاته.

وعلى الجملة، لو كان الأمر الوارد في الآية بمعنى الإيجاب لكان الأنسب التحذير عن تركه ومخالفته وتعلقه بالمبادره إلى الخطبه ترغيباً كما ذكر لا يدل على حكم نفس صلاه الجمعة من حيث الوجوب التعيينى أو التخيرى، والوجه فى عدم المساعده أن المراد بالذكر لو لم يختص بالصلاه فلا ينبغى التأمل فى أنه يعمها، قال فى المدارك وقد أجمع المفسرون على أن المراد بالذكر هنا الخطبه وصلاه الجمعة (١)، فإن الصلاه فى نفسها ذكر كما يشير إليه قوله سبحانه: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» (٢) ولا منافاه بين أن يكون الأمر بالسعى بالإضافه إلى أحدهما استحبابياً، وبالإضافه إلى الآخر وجوبياً.

وأمّا التعبير بالخير فى الآية بعدها فلا- يوجب رفع اليد عن الظهور المتقدم؛ لأن استعماله فى غير التفصيل أمر متعارف كما يشهد لذلك ملاحظه موارد استعمالاته.

والمتحصل أنّه لا يبعد أن يكون إطلاق الآية المباركة محكمه فيما إذا لم يثبت اشتراط صحه صلاه الجمعة بالأمر المشكوك اعتباره فيها من وجود الإمام أو من نصبه أو غير ذلك ممّا يأتى التكلم فيها.

وقد يقال إن الآية المباركة غايه مدلولها وجوب الحضور لصلاه الجمعة عند إقامتها، وأمّا أن إقامتها واجبه عيناً فلا دلالة لها على ذلك بدعوى أن قوله سبحانه «إِذَا

ص: ٢٥

١- (١) مدارك الأحكام ٤ : ٥ .

٢- (٢) سورة طه: الآية ١٤ .

الشرح:

نُودَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْتَبَعَا» الخ، قضيه شرطيه والقضيه الشرطيه تتكفل لبيان الجزاء على تقدير الشرط، وأمّا حكم الشرط من حيث وجوب تحقيقه فلا تعرض له، وعليه فلا يمكن الالتزام بالوجوب العيني لإقامتها، وفيه ما تقدم من أنّ المراد من النداء هو الأذان للصلاه يوم الجمعة كالأذان لها في سائر الأيام وأنّه إذا تحقق الأذان لها من يوم الجمعة يجب إقامه صلاه الجمعة ولو يادراكها على كل مكلف في الجماعه لا خصوص وجوب الحضور لها بعد فرض إقامتها.

نعم، ما روى زراره عن أبي جعفر عليه السلام: الجمعة واجبه على من إن صَلَّى الغداه في أهله أدرك الجمعة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله إنما يصلي العصر في وقت الظهر في سائر الأيام كي إذا قضاوا الصلاه مع رسول الله صلى الله عليه وآله رجعوا إلى رحالهم قبل الليل وذلك سنه إلى يوم القيامة (١). فإنّ ظاهرها كون الجمع بين الصلاتين يوم الجمعة سنّه إلى يوم القيمة أو هذا مع وجوب حضور الناس إلى الجمعة.

نعم، الاستدلال على الوجوب العيني مطلقاً بقوله سبحانه: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» (٢) بدعوى أنّ المراد بالصلاه الوسطى يوم الجمعة هي صلاه الجمعة لا- يمكن المساعدة عليه فإنه قد تقدم أنّ المراد بها صلاه الظهر، وما ورد في بعض الروايات أنها صلاه العصر فقد ذكرنا الحال فيها، وما عن الطبرسي عن علي عليه السلام في مجمع البيان أنّ الصلاه الوسطى صلاه الجمعة يوم الجمعة وصلاه الظهر في سائر الأيام (٣)؛ لضعفه بالإرسال وعدم كونه في مقام بيان ما يعتبر في وجوبه يوم الجمعة

ص: ٢٦

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٧ - ٣٠٨، الباب ٤ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث الأوّل.

٢- (٢) سورة البقره: الآيه ٢٣٨ .

٣- (٣) تفسير مجمع البيان ٢: ١٢٧ .

الشرح:

لا يثبت وجوبها عيناً على كل حال.

استظهار الوجوب العيني من بعض الروايات

وقد يستظهر الوجوب العيني حتى في زمان الغيبه من روايات منها صحيحه زراره بن أعين، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: إنّما فرض الله عزّ وجلّ على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة، منها صلاة واحده فرضها الله عزّ وجلّ في جماعه وهي الجمعة، ووضعها عن تسعه: عن الصغير والكبير، الحديث (1). ووجه الاستظهار أنّ قوله عليه السلام: «إنّما فرض الله عزّ وجلّ على الناس» مقتضاه العموم وأنّ كل من الناس مكلف من الجمعة إلى الجمعة بخمس وثلاثين صلاة، ومن تلك الصلوات الواجبه على كلّ مكلف صلاة واحده تقام في جماعه يوم الجمعة، ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بين زمان الحضور أو زمان الغيبه.

وقد يورد عليه بأنّها غير ناظره إلى بيان ما يعتبر في الصلوات فضلاً عن صلاة الجمعة وكما لا يمكن تعيين ما يعتبر في بقيه الصلوات بالصحيحه كذلك لا يمكن نفي ما يعتبر في صلاة الجمعة، ولكن لا يخفى أنّ الإيراد في غير محلّه، فإنّ الحديث وإن كان غير ناظر إلى بيان ما يعتبر في صلاة الجمعة من الكيفيه من حيث الأجزاء والشرائط وغيرها من القيود إلّا أنّّه دال بإطلاقه على أنّ هذه الصلوات ومنها الجمعة واجبه على كل مكلف، ومقتضى وجوبها على كل مكلف حتى في زمان الغيبه عدم اعتبار حضور الإمام أو من نصبه في وجوبها وصحتها خصوصاً بملاحظه ماورد في ذيلها من استثناء

ص: ٢٧

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٢٩٥، الباب الأوّل من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث الأوّل .

الشرح:

الطوائف التسع التي وضعها عنهم ولم يرد فيها أو في غيرها ممن وضع عنه من كان في زمان الغيبة.

وعلى الجملة، فهذه الصحيحه وما يذكر بعدها ليست من قبيل الروايات التي ذكرت فيها تعداد الصلوات الواجبه والأغسال الواجبه ليقال لا- إطلاقاً فيها بالإضافة إلى تعيين شرائط الوجوب ومنها صحيحه أبي بصير ومحمد بن مسلم جميعاً، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ فرض في كل سبعة أيام خمساً وثلاثين صلاة، منها صلاة واجبه على كل مسلم أن يشهدها إلاَّ خمسه: المريض والمملوك والمسافر والمرأه والصبي. (١)

في شرائطها

ويظهر ممَّا تقدم وجه الاستظهار ومنها صحيحه أخرى لأبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليه طبع الله على قلبه (٢). وفي صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: صلاة الجمعة فريضه والاجتماع إليها فريضه مع الإمام فإن ترك رجل من غير عله ثلاث جمع فقد ترك ثلاث فرائض ولا يدع ثلاث فرائض من غير عله إلاَّ منافق (٣). الى غير ذلك ولكن من المحتمل أن يكون المراد من الإمام المعصوم المبسوط يده فلا يستفاد منها حكم غير هذه الصوره وهذا الاحتمال إذا كان بحيث يمنع الظهور فيتمسك بالإطلاق في غيرها لرفع الإجمال،

ص: ٢٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٢٩٩، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ١٤ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٢٩٩، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ١٥ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٢٩٨ _ ٢٩٩، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ١٢ .

الشرح:

بخلاف ما إذا قيل في ظهوره في إمام يخطب على ما سياتى وكيف كان فإن بنى تمام دلالة ما تقدم كلها أو بعضها في وجوب صلاه الجمعة تعييناً يوم الجمعة بلا فرق بين زمانى الحضور والغيبه يقع الكلام فيما يوجب رفع اليد عن عمومها أو إطلاقها ولو بالإضافة إلى زمان الغيبه، فنقول: لا بد من رفع اليد على ذلك التقدير لوجوه منها أنه لو كانت صلاه الجمعة واجبه في يوم الجمعة تعييناً كوجوب صلاه الظهر في غيرها لكان وجوبها من الواضحات عند الشيعة كجواز الجمع بين الظهرين في جميع الأيام من غير عذر، مع أنّ ظاهر كلمات كثير من الأصحاب أنّ وجوبها كذلك إنّما هو مع الإمام المعصوم أو من نصبه خاصاً للجمعه أو ما يعمّ إقامتها بل لم ينقل القول بالوجوب التعيينى في الفرض من أحد من فقهاءنا الأقدمين مع وصول هذه الأخبار المستظهر منها وجوبها التعيينى إلينا من طريق بعضهم، بل المعلوم من أصحاب الأئمه عليهم السلام أنّهم لم تجر سيرتهم على إقامه صلاه الجمعة في زمان الأئمه المفروض عدم بسط أيديهم في ذلك الزمان، وهذا معلوم حتى من حال الرواه الذين رووا بعض تلك الروايات المتقدمه أو معظمها ومنها صحيحه زراره قال: حثنا أبو عبدالله عليه السلام على صلاه الجمعة حتى ظننت أنّّه يريد أن تأتيه، فقلت: نغدو عليك فقال: لا، إنّما عنيت عندكم (١). وموثقه عبدالملك، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال مثلك يهلك ولم يصلّ فريضه فرضها الله، قال: قلت: كيف أصنع؟ قال: صلوا جماعه يعنى صلاه الجمعة (٢). وهاتان صريحتان في أنّ زراره الذى روى أكثر ما تقدم كان يترك صلاه الجمعة، بل عبدالملك بن أعين أخو زراره لم يكن يأت بصلاه الجمعة طيله حياته فكيف يظن بهؤلاء أنّ

ص: ٢٩

١- (١) وسائل الشيعة ٧: ٣٠٩، الباب ٥ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٧: ٣١٠، الباب ٥ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٢.

الشرح:

مع الوجوب التعيينى لصلاه الجمعه حتى فى زمان عدم بسط يد المعصوم عليه السلام أنهم كانوا يتركون الفريضة التى فرضها الله سبحانه على جميع العباد عيناً ثم الإمام عليه السلام يحثهم على الإتيان به أو يذم بلسان أن ذلك لا يناسب مقامكم لا أن ه عليه السلام يحذرهم على طغيانهم وعصيانهم، واحتمال أن الترغيب والذم على ترك صلاه الجمعه مع العامه لا أن أصحابه عليه السلام يتركون صلاه الجمعه بينهم ساقط من أساسه، فإن قوله عليه السلام: ومثلك يهلك ولم يصل فريضة فرضها الله، ينافى إتيانهم لصلاه الجمعه عندهم، بل لو كان الحث والترغيب إلى حضور جمعه الجماعة يكون أيضاً دليلاً على عدم وجوب الجمعه أيضاً فإنه كما يظهر من الروايات المعتبره بعد كون الجماعة شرطاً فى صحه صلاه الجمعه وانعقادها وأن جمعهم محكوم به بالفساد والحضور إليها تقيه فأمّا أن يصلى الحاضر صلاه الظهر ولو فى بيتها ويأتى إلى جمعهم تقيه أو يصلى صلاه الظهر مع جمعهم إيهاماً أن ه يصلى الجمعه كما يدل على ذلك صحيحه حمران عن أبى عبدالله عليه السلام _ فى حديث _ قال فى كتاب على عليه السلام إذا صلوا الجمعه فى وقت فصلوا معهم ولا تقوم من مقعدك حتى تصلى ركعتين آخرين، قلت: فأكون قد صليت أربعاً لنفسى لم أقتد به؟ فقال: نعم (١). ومعتبره أبى بكر الحضرمى، قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: كيف تصنع يوم الجمعه؟ قال: كيف تصنع أنت؟ قلت: أصلى فى منزلى ثم أخرج فأصلى معهم، قال: كذلك أصنع أنا (٢). إلى غير ذلك مما هو صريح فى أجزاء صلاه الظهر يوم الجمعه مع عدم بسط يد الإمام المعصوم عليه السلام وإن كان زمان حضوره فلا يكون لصلاه الجمعه وجوب عينى مطلقاً فلا بد من رفع اليد إما عن إطلاق ما تقدم

ص: ٣٠

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٩، الباب ٢٩ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٥٠، الباب ٢٩ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٣ .

الشرح:

بالإضافة إلى زمان عدم بسط يد الإمام المعصوم عليه السلام فلا يشرع صلاه الجمعة في غير ذلك الزمان أصلاً أو أن لصلاه الجمعة عدل في غير ذلك الزمان وهو الإتيان بصلاه الظهر فرادى أو جماعه، بل لا يبعد الالتزام بعدم الوجوب العيني أيضاً حتى في زمان بسط يده عليه السلام وظهور أمره إذا لم يكن في المكلفين من نصبه عليه السلام لإقامه الجمعة وكانوا بعيداً عن مكان إقامتها بأزيد من فرسخين ولو كان وجوبها عينياً على المكلفين حتى مع عدم الإمام أو من نصبه في زمان الحضور لتعين على من يبعد عن الجمعة بفرسخين أمّا الحضور إليها أو إقامة جمعه أخرى عندهم ولو كان المأتم به غير منصوب بل لا يعرف كيفية الخطبه حيث يجب عليه تعلم الخطبه التي سيأتي من البعيد جداً من لا يمكن له تعلمها بدقائق، وبما أنه ورد في الروايات المعتبره ما ظاهره جواز الاكتفاء بصلاه الجمعة إذا وجد إمام يخطب من المؤمنين، ولو لم يكن منصوباً فلا بد من الالتزام بمشروعيه صلاه الجمعة مع عدم بسط يد الإمام المعصوم ومنصوبه الخاص، بل مع غيبته كصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن أناس في قريه هل يصلون الجمعة جماعه؟ قال: نعم، ويصلون أربعاً إذا لم يكن من يخطب (١). حيث مقتضاها عدم تعين الجمعة ولو مع إمكان تعلم الخطبه وجواز الاكتفاء بصلاه الظهر وموثقه الفضل بن عبدالملك، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا كان قوم في قريه صلوا الجمعة أربع ركعات فإن كان لهم من يخطب بهم جمعوا إذا كانوا خمس نفر وإنما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين (٢). و موثقه سماعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه يوم الجمعة؟ فقال: أمّا مع الإمام فركعتان وأمّا من يصلّي

ص: ٣١

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٦، الباب ٣ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٦، الباب ٣ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٢.

الشرح:

وحده فهي أربع ركعات بمنزله الظهر يعني إذا كان إمام يخطب فإن لم يكن إمام يخطب فهي أربع ركعات وإن صلّوا جماعة (١). والمستفاد من هذه الروايات أنه مع الإمام يخطب يصلى الجمعة، ومع عدمه يصلى الظهر وإن كانت الصلاة في الجماعة، وظاهر الإمام الذي يخطب هو الفعلية لا وجود من يتمكن من الخطبة ولو بإمكان تعلمها، ومقتضى ذلك عدم وجوب صلاة الجمعة تعييناً وجواز الاكتفاء بصلاة الظهر ولو مع عدم الإمام الذي يخطب فعلاً ولو مع تمكنه من الخطبة، وهذا الظهور لا يجتمع مع الوجوب اليقيني لصلاة الجمعة.

وقد يقال لا يمكن الجمع بين الطائفة الأولى وبين الطائفة الثانية بحمل الأخبار الأولى على زمان حضور الإمام عليه السلام ونائبه الخاص، وحمل الطائفة الثانية على أن صلاة الجمعة مع عدم بسط يد الإمام عليه السلام أو عدم نائبه الخاص على التخيير في الإقامه؛ وذلك لوجود بعض الأخبار المعتبرة التي تنافي الحمل المتقدم منها صحيحه زراره المروي في الفقيه قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: على من تجب الجمعة؟ قال: تجب على سبعة نفر من المسلمين ولا- جمعه لأقل من خمسة من المسلمين أحدهم الإمام فإذا اجتمع سبعة ولم يخافوا أمهم وبعضهم وخطبهم (٢).

والوجه في المنافاه أن الصحيحه كالصريحه في أن المراد بالإمام ما يجد شرائط الاقتداء به في صلاة الجماعة لقوله عليه السلام في الذيل: «أمهم بعضهم وخطبهم» فيكون المراد أن مع اجتماع السبعة تكون صلاة الجمعة واجباً عينياً عليهم وحيث يكفى في إقامه الجمعة خمسة أشخاص لقوله عليه السلام فيها وفي غيرها في إقامتها أن الخمسه أدناها

ص: ٣٢

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣١٠، الباب ٥ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٤، الباب ٢ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٤.

الشرح:

فيمكن حمل صورته اجتماع الخميس على الوجوب التخيري، وأمّا مع اجتماع السبعة فلا بد من أن يكون الوجوب تعيينياً لا محاله، وقد ذكر في المدارك _ بعد ذكر الآيه المباركه نقل الأخبار المتقدمه يعنى الطائفة الأولى ونقل هذه الصحيحه أخيراً _ فهذه الأخبار الواضحه الداله على وجوب الجمعة على كل مسلم عدا ما استثنى تقتضى الوجوب العيني؛ إذ لا إشعار فيها للتخيير بينها وبين فرد آخر خصوصاً قوله عليه السلام: «ومن ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات طبع الله على قلبه» فإنه لو جاز تركها إلى بدل وليس فيها دلالة على اعتبار حضور الإمام عليه السلام ونائبه بوجه بل الظاهر من قوله عليه السلام: «فإذا كان لهم من يخطب جمعوا» وقوله: «فإذا اجتمع سبعة ولم يخافوا أممهم بعضهم وخطبهم» خلافه (1). انتهى

قلت: لا- ينبغي التأمل في ظهور الصحيحه في عدم اعتبار كون الإمام في صلاه الجمعة الإمام المعصوم أو المنصوب من قبله لإمامتها والاستدلال بهما على الوجوب التعيني مبنى على ذكر الشيخ قدس سره وكثير من الأصحاب خصوصاً المتأخرين في الأعصار المتأخره من كون السبعة أى اجتماعهم شرطاً لوجوب صلاه الجمعة تعييناً، والخمسه يعنى اجتماعهم موجباً لمشروعيتها أى الوجوب التخيري، ومقتضى الإطلاق أن تكون إقامتها على السبعة واجباً تعيينياً ولو في زمان الغيبه، وهذا ينافى ما تقدم من كون إقامه الجمعة تخييرياً مطلقاً، وقد أُجيب عن ذلك بأن مثل هذه الصحيحه ناظره إلى وجوب الحضور إذا أقاموها السبعة فما فوق، ولا يجب الحضور لها إذا أقاموها خمسه فلا تجب إقامتها، بل يتخيرون حتى ينافى ما تقدم من الوجوب التخيري في زمان عدم الحضور، والقرينه على هذا الحمل أن هـ لا يوجد مكان في بلاد

ص: ٣٣

الشرح:

المسلمين وقراهم أن لا يكون فيه سبعة أشخاص ولو كانت الصحيحه ناظره إلى وجوب إقامتها لا الحضور لها بعد إرادته إقامتها من سبعة يكون التفصيل فى الروايات، بل اعتبار السبعة أمراً لغواً.

أقول: ظاهر الصحيحه الوجوب على السبعة لا على السائرين فلا يعد ما ذكر جمعاً عرفياً لعدم كون الصحيحه ناظره إلى وجوب الحضور لسائر الناس، والأظهر فى الجواب أن مثل هذه الصحيحه من اعتبار العدد ناظر إلى الشروع فى صلاه الجمعه وخطبتها، ومعنى الوجوب هو ثبوت الجمعه وتحققها وهو المعنى اللغوى وبما أنّه تصح مع خمس أشخاص أيضاً فيحمل اعتبار السبعة على ثبوت الجمعه بالأفضل من شرط الانعقاد حيث إنّ أدناه خمس.

وبتعبير آخر، الجماعه فى صلاه الجمعه التى شرط فى صحتها تمتاز عن الجماعه فى سائر الصلوات اليوميه حيث تحقق الجماعه فيها بالاثنتين وما فوق، والقرينه على ذلك ورود هذا التحديد أيضاً فى الجماعه المعبره فى صلاه العيدين كما فى صحيحه الحلبي وفى صحيحه منصور بن حازم عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «يجمع يوم الجمعه إذا كانوا خمساً فما زادوا، وإن كانوا أقل من خمس فلا جمعه لهم، والجمعه واجبه على كل أحد لا يعذر الناس فيها إلا خمساً: المرأه والمملوك والمسافر والصبى والمريض» (١).

وقد يقال إنّ قوله عليه السلام فيها: «الجمعه واجبه على كل أحد لا يعذر الناس فيها إلا خمساً» ظاهرها الوجوب العيني بلا فرق بين زمانى الحضور والغيبه، فإنّ الجمعه إذا

الشرح:

كان وجوبها تخييراً ولو في زمان الغيبه لم يكن الاستثناء منحصراً على من ورد في هذه الصحيحه أو في سائر الروايات أيضاً من الكبير والمجنون والأعمى ومن كان على رأس فرسخين أو أزيد.

وأجيب عن مثلها بأن قوله عليه السلام: «الجمعه واجبه على كل أحد» راجع إلى حضور الجمعه في فرض انعقادها ولا يعذر من المكلفين عن الحضور لها إلا إذا كان من إحدى الطوائف، وأمّا أنّ انعقادها يكون بنحو الواجب التعيني أو التخييري فلا دلالة لها على ذلك، والقرينه على ذلك استثناء الطوائف الخمس أو التسع فإنّ المسافر مثلاً لا يجب عليه الحضور لها، ولكن إذا حضرها تصحّ صلاه جمعته، بل تنعقد به صلاه الجمعه إذا كان أحد الأشخاص السبعة أو الخمسه، كما يدل على ذلك موثقه سماعه، عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام أنّ قال: «أى ما مسافر صلّى الجمعه رغبه فيها وحبّاً لها أعطاه الله عزّ وجلّ أجر مئه جمعه للمقيم» (١) بل من القرينه استثناء من كان على رأس فرسخين، فإنّ انعقاد الجمعه لو كان واجباً عيناً لما جاز استثناء من كان على رأس الفرسخين أو أزيد من الفرسخين؛ لأنّه يجب على البعيدين بفرسخين أو أزيد إقامه الجمعه عندهم على ما تقدم، وعلى ذلك انعقاد صلاه الجمعه واجباً تعييناً أمر والحضور لها تعييناً في فرض انعقادها أمر آخر، وهذه الصحيحه ونحوها ناظره إلى بيان حكم الحضور.

أقول: ما ذكر في المقام لعله إغماض عن صدر الصحيحه التي نقلناها بتمامها فإنّ قوله عليه السلام: يجمع يوم الجمعه إذا كانو خسمه فما زاد، ظاهره وجوب إقامه الجمعه،

ص: ٣٥

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٣٩، الباب ١٩ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٢.

الشرح:

ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بين زمانى الحضور والغيبه، ويكون مقتضى ذيلها وجوب الحضور لها من غير فرق بين كون إقامتها بالخمسه أو مازاد مع أنّ هذا القائل فصل فى وجوب الحضور بين الانعقاد بالخمسه والسبعه بوجوب الحضور فى الثانى دون الأول، وما فى روايه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: «تجب الجمعه على سبعة نفر من المسلمين ولا تجب على أقلّ منهم: الإمام وقاضيه والمدعى حقاً والمدعى عليه والشاهدان والذى يضرب بين يدى الإمام» (١) مع ما فى سندهما الحكم بن مسكين أنه لا يعتبر فى إقامتها خصوص تلك الأشخاص السبعه فالوارد فيها غير معمول بها، و على تقدير عدم وجوب إقامتها على الخمسه فلا ينافى وجوب الحضور لها مع إقامتهم الجمعه، كما يدل عليه صحيحه منصور بن حازم. (٢)

نعم، تقدّم منّا أنّ صدر الحديث ناظر إلى كيفية الجماعه المعتبره فى صلاه الجمعه لا- بيان وجوب إقامتها، وأيضاً ماورد فى استثناء المسافر مقتضاه أنّّه لا يجب عليه الحضور ولا إقامة الجمعه بعد الحضور، نعم إذا حضرها وصلّى الجمعه أجزأت صلاته للموثقه وغيرها. وكذلك الحال فى المرأه أنّّه لا يجب عليها الحضور ولا إقامتها بعد الحضور، بل لها أن تصلى الظهر وكما لا أظن أن يلتزم بانعقاد الجمعه إذا كان إمام يخطب وأربعه من النساء فقط حاضرين، كذلك لا أظن أن يلتزم بانعقادها وإمام يخطب وأربع من الرجال المسافرين قاعدين لإقامتها، فإنّ ظاهر ماورد فى اعتبار الخمسه أو السبعه فى انعقادها عدم كونهم من الطوائف التى لا تكليف فى حقهم بالإضافه إلى حضور صلاه الجمعه.

ص: ٣٦

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٥، الباب ٢ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٩ .
 ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٤، الباب ٢ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٧ .

الشرح:

نعم، ذكر في الحدايق (١) كما عن غيره عدم الخلاف في انعقاد الجمعة من غير المرأة والمسافر والعبد والصبي والمجنون والخلاف في غيرهم، وذكروا وجوب صلاة الجمعة على هؤلاء إذا حضروا، بل عن بعضهم التصريح بالانعقاد أيضاً في المريض والمحبوس بعذر المطر والخوف قال: إذا حضرا وجبت عليهم وانعقدت بهم إجماعاً. (٢) وفي النهاية من لا يلزمه الجمعة إذا حضرها وصلاتها انعقدت جمعه واجزأته (٣)، وعن جملة من الأصحاب رضوان الله عليهم من لا يلزمه الجمعة من المكلفين المذكورين إذا حضر موضع الجمعة جاز له فعلها تبعاً واجزأته. (٤)

وظاهر قولهم تبعاً عدم انعقاد الجمعة بهم في حصول العدد المعتبر، والتقييد بالذكر عدم وجوب الجمعة عليها حتى بعد حضورها كما هو الحال في الصبي والمجنون حيث لا يكونان من المكلفين، والظاهر أن المستند فيما ذكر روايه حفص بن غياث، قال: سمعت بعض مواليتهم سأل ابن أبي ليلى عن الجمعة، هل تجب على المرأة والعيد والمسافر؟ فقال: لا، قال: فإن حضر واحد منهم الجمعة مع الإمام فصلاًها هل تجزيه تلك الصلاة عن ظهر يومه؟ قال: نعم، قال: وكيف يجزى ما لم يفرضه الله عمّا فرضه الله عليه إلى أن قال ففسرّها لى فقال: الجواب عن ذلك أن الله عزّ وجلّ فرض على جميع المؤمنين والمؤمنات ورخص للمرأة والمسافر والعبد أن لا يأتوها فلما حضروا سقطت الرخصة ولزمهم الفرض الأول فمن أجل ذلك أجزأ

ص: ٣٧

١- (١) الحدايق الناضره ١٠ : ١٥٦ .

٢- (٢) تذكره الفقهاء ٤ : ٣٧ _ ٣٨ .

٣- (٣) نهاية الأحكام ٢ : ٤٥ .

٤- (٤) كالعاملى فى مدارك الاحكام ٤ : ٥٣ ، والشيخ فى الخلاف ١ : ٦١٠ ، المسأله ٣٧٥ .

الشرح:

عنهم، فقلت عمّن هذا؟ قال: عن مولانا أبي عبدالله عليه السلام .

ولكن مع ضعف سندها بعدم توثيق لعباد بن سليمان وجهاله المروى عنه لحفص بن غياث لا- دلالة لها إلا على الوجوب إذا حضروا الجمعة التي تنعقد مع عدم حضورهم أيضاً بأن لا يكونوا من العدد المعتبر في انعقادها، وكذلك الحال بالإضافة إلى موثقه سماعه المتقدمه الوارده في المسافر إذا صلّى الجمعة. نعم قد يستثنى كما هو ظاهر المعتبر (١) عن الوجوب إذا حضرت المرأة ويستند في ذلك إلى صحيحه أبي همام، عن أبي الحسن عليه السلام قال: إذا صلّت المرأة في المسجد مع الإمام يوم الجمعة الجمعة ركعتين فقد نقصت صلاتها وإن صلّت في المسجد أربعاً نقصت صلاتها لتصل في بيتها أربعاً أفضل (٢). وكان ظاهرها عدم وجوب الجمعة عليها حتى إذا حضرت ولتصل في بيتها ولو مع رجوعها إليه أربعاً أفضل، ولكن الإجزاء كما هو ظاهر فعل التفضيل عدم الوجوب تعييناً إذا حضرت كما ذكرنا ذلك في سائر الطوائف أيضاً.

والمتحصل أنّ الاستفادة من الروايات عدم وجوب إقامة صلاه الجمعة في زمان عدم بسط يد الإمام عليه السلام تعييناً وأنّه يجوز للمؤمن الاكتفاء بصلاه الظهر يومها، نعم لو أُقيمت الجمعة يجب حضورها إذا كانت شرائط الجماعه الصحيحه متوفره، ولكن لم ينقل في شيء من الروايات من أنّ أصحاب الأئمه عليهم السلام إذا أقاموا في مكان جمعه باجتماع الخمسه أو السبعه كان دأبهم الحضور لها، وإن كان مقتضى ظاهر بعض الروايات لزوم الحضور لصلاه الجمعة إذا أُقيمت كما تقدم، بل لم أظفر بقائل من أصحابنا القدماء أنّّه إذا أُقيمت صلاه الجمعة كذلك ولو في زمان الغيبه يجب على

ص: ٣٨

١- (١) المعتبر ٢: ٢٩٣ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٠ ، الباب ٢٢ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث الأول .

الشرح:

سائر المؤمنين الحضور لها، بل غايه ما يستفاد من كلام القائلين بالتخيير أنّ كل قوم إذا كان بينهم من يخطب فلهم إقامه الجماعة، وتجزى الجمعه عن صلاه الظهر مع ملاحظه سائر الشرايط من كون الفصل بين الجمعتين ثلاثه أميال.

اللهمّ إلا أن يقال إنّ عدم اجتماع المؤمنين من أصحاب الأئمه وغيرهم في زمانهم إلى صلاه الجمعه التي ذكر؛ لأنّه كان على خلاف التقية فلا يوجب وجوب الحضور فيما إذا أُقيمت مع الشرايط زمان الغيبه أخذاً بإطلاق مثل ماورد في صحيحه منصور، عن أبي عبدالله عليه السلام: «يجمع القوم يوم الجمعه إذا كانوا خمسه فما زاد، وإن كانوا أقل من خمسه فلا- جمعه لهم، والجمعه واجبه على كل أحد لا يعذر الناس فيها إلا خمسه: المرأه والمملوك والمسافر والصبي والمريض» (١) فإنّ إطلاق قوله عليه السلام: والجمعه واجبه، مقتضاه وجوب الحضور حتى مع إقامتها من خمسه؛ ولذلك إذا أُقيمت مع الشرائط فالحضور لها لو لم يكن أقوى فلا- ينبغى التأمّل في أنه أحوط بعد البناء على مشروعيه إقامتها مع عدم حضور الإمام المعصوم وعدم المنصوب الخاص كما هو المفروض.

نعم، قد تقدّم أنّ مقتضى كلام بعض الأصحاب الظاهر اشتراط صحه الجمعه بوجود الإمام المعصوم أو المأذون والمنصوب من قبله بنصب خاص عدم المشروعيه في زمان الغيبه وأنه لو صلّوا الجمعه لاحتمال عدم الاشتراط فلا تجزى عن صلاه الظهر، فإنه بعد هذا البناء لم يجب الحضور إلا بنحو الاحتياط المستحب، وقد ذكرنا أنّ ذلك خلاف ما ثبت عن الروايات التي ذكرناها، وقد يستدل على اشتراط الصحه ببعض الوجوه وبعض الروايات وعمدتها موثقه سماعه، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن

ص: ٣٩

الشرح:

الصلاه يوم الجمعة؟ فقال: أمّا مع الإمام فركعتان، وأمّا من صلّى وحده فهي أربع ركعات وإن صلّوا جماعة(١). وذكر الفقيه الهمداني قدس سره أنّ الموثقه كالصريح في أنّ الإمام في صلاه الجمعة غير إمام الجماعة(٢) حيث فرض فيها وجود إمام الجماعة بقوله عليه السلام وإن صلّوا جماعة. وقد ذكر في الوسائل أنّ الصدوق قدس سره رواها بلا ذيل حيث قال: روى سماعه، عن أبي عبد الله عليه السلام: صلاه الجمعة مع الإمام ركعتان فمن صلّى وحده فهي أربع ركعات(٣).

ويقال ولكن الظاهر أنّ الموثقه هي التي رواها الكليني مفسره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه يوم الجمعة؟ فقال: أمّا مع الإمام فركعتان، وأمّا من صلّى وحده فهي أربع ركعات بمنزله الظهر، يعني إذا كان إمام يخطب فأما إذا لم يكن إمام يخطب فهي أربع ركعات وإن صلّوا جماعة(٤). فإنّ كان التفسير من الإمام فالأمر ظاهر، وكذا إذا كان التفسير من سماعه أو حتى لو كان من الكليني قدس سره لأنّ بعض الروايات المتقدمه قد صرحت بأنّ صلاه الجمعة مشروطه بإمام يخطب فمع عدمه تكون الوظيفه صلاه الظهر، ومنها الأخبار التي أسنادها ضعيفه ومدلولها أنّ الحكم والحدود والجمعه لا يصلح إلّا لإمام المسلمين، كما في المروى عن دعائم الاسلام(٥). وأنّ

ص: ٤٠

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣١٤، الباب ٦ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٨.

٢- (٢) مصباح الفقيه ٢: ٤٣٨ (الطبعه القديمه).

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٣١٢، الباب ٦ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٢، عن من لا يحضره الفقيه ١: ٤١٧، الحديث ١٢٣٢.

٤- (٤) الكافي ٣: ٤٢١، الحديث ٤.

٥- (٥) دعائم الإسلام ١: ١٨٢، وفيه: لا يصلح الحكم ولا الحدود ولا الجمعة إلّا بإمام.

الشرح:

الجمعه والحكومته لإمام المسلمين (١). أو «لا- يصلح الحكم والحدود ولا- الجمعه إلا- بإمام» (٢) أو «أنّ الجمعه لنا والجماعه لشيعتنا» (٣) ولكنها غير تامه سنداً ودلاله فإنّه قد ورد أنه لا يصلح القضاء إلاّ للنبي والإمام (٤) عليه السلام وقد ذكرنا في بحث القضاء أنّ القضاء بالأصالة لهم ولا- ينافى القضاء وغيره منهم عليهم السلام بالإذن الخاص أو العام، وقد تقدم الإذن العام في إقامه الجمعه ولكنه على فرض ثبوت الأصالة.

ومما ذكر يظهر الحال فيما ورد في الصحيحه السجديه عليه السلام في دعاء يوم الجمعه والعيد الأضحى من قوله عليه السلام: «اللهم إنّ هذا المقام مقام أوليائك وأصفيائك ومواضع أمنائك في الدرجه الرفيعه التي اختصتهم بها» (٥) الخ.

وقد يستدل على أنّ إقامه الجمعه حقّ يخصّ الإمام عليه السلام أو من نصبه من قبله بما ورد في فرض مصادفه الفطر أو الأضحى يوم الجمعه، وأنّ له عليه السلام أن يأذن لمن حضر صلاه العيد من خارج البلد أن يرجع إلى مكانه إن شاء ويصلى فيه الظهر، ووجه الاستظهار أنه لو لم تكن إقامه الجمعه والحضور لها حقاً له عليه السلام ويجوز له رفع يده عن حقه لم يكن يأذن في ذلك، كما أنه ليس له أن يأذن للناس في ترك فريضه أخرى من الصلوات أو غيرها، وقد ورد في صحيحه الحلبي أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الفطر

ص: ٤١

-
- ١- (١) الأشعثيات (الجعفریات): ٤٣. و عنه في مستدرک الوسائل ٦ : ١٣، الباب ٥ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) دعائم الاسلام ١ : ١٨٢ .
 - ٣- (٣) حكاة النجفی فی الجواهر ١١ : ٢٧٠ ، عن رساله الفاضل ابن عصفور.
 - ٤- (٤) انظر وسائل الشيعه ٢٧ : ١٧ ، الباب ٣ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢ و غيره.
 - ٥- (٥) الصحيحه السجديه: ٢٨١ .

الشرح:

والأضحى إذا اجتمعاً في يوم الجمعة؟ فقال: اجتمعاً في زمان على عليه السلام فقال: من شاء أن يأتي إلى الجمعة فليأت ومن قعد فلا يضره وليصل الظهر وقد خطب عليه السلام خطبتين جمع فيهما خطبه العيد وخطبه الجمعة. (١)

ولكن لا يخفى ما في الاستدلال فإن ظاهر الصحيحه بيان الحكم الشرعى فى فرض اجتماع صلاة العيد وصلاة الجمعة إذا صادف العيد الجمعة، وأن من صلى العيد مخيراً فى البقاء إلى صلاة الجمعة وبين الرحيل بعد صلاة العيد لا أنه إذن من الإمام عليه السلام فى ترك الفريضة أو إسقاط حقّه.

وعلى الجملة، فحيث لصلاة الجمعة عدل مطلقاً أو فى خصوص مصادفه العيد الجمعة يكون للإمام إعلام هذا الحكم، وأن الحاضر من بعيد يجوز له ترك حضور الجمعة والاكتفاء بصلاة الظهر، وأمّا روايه إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه أنّ على بن أبى طالب عليه السلام كان يقول إذا اجتمع عيدان للناس فى يوم واحد فإنه ينبغى للإمام أن يقول للناس فى خطبته الأولى أنه قد اجتمع لكم عيدان فأنا أصليهما جميعاً فمن كان مكانه قاصياً فأحب أن ينصرف عن الآخر فقد أذنت له (٢). فهو أيضاً من قبيل إعلام الحكم والتعبير بقوله عليه السلام: فقد أذنت له، ذلك لرفع توهم الناس بأنّه لا يجوز ترك حضور الجمعة، ومن هنا لم ينقل فى غير صورته اجتماع العيدين أن يأذن للإمام عليه السلام يعنى أمير المؤمنين للناس أن يرجعوا عن حضور الجمعة مع أنّ الروايه فى سندها غياث بن كلوب، قال فى الوسائل بعد نقل الحديث عن الشيخ بإسناده إلى محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غياث بن كلوب، عن إسحاق بن

ص: ٤٢

١- (١) وسائل الشيعة ٧: ٤٤٧، الباب ١٥ من أبواب صلاة العيد، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٧: ٤٤٨، الباب ١٥ من أبواب صلاة العيد، الحديث ٣.

الشرح:

عمار، قال محمد بن أحمد بن يحيى: وأخذت هذا الحديث عن كتاب محمد بن حمزه بن اليسع رواه عن محمد بن الفضيل ولم أسمع أنا منه. (١)

وظاهر أنّ ما ذكر محمد بن أحمد بن يحيى بيان للحديث الذي يروى عن الخشاب الخ طريق آخر وهو الأخذ عن كتاب محمد بن حمزه بن اليسع، ولكن لم يصل إليه بطريق السماع منه، وهذا الذي ذكره لا يقدح في الحديث في طريقه الأول مع قطع النظر عما فيه من الضعف.

وقد يستدل على اشتراط الإمامه في الصلاه الجمعه بالنصب الخاص أو تصدى الإمام عليه السلام بإقامتها بما يقال من اجتماع خلق كثير من البلد وأطرافه لإقامتها، ولا- تكون الجماعه فيها كالجماعه في سائر الفرائض ممّا تنعقد في أمكنه متعدد عن المحلات والأسواق والقراء، وتنحصر شرائط الإمامه في عداله الإمام وعرفانه بمسائل الصلاه وصحته بمسائل الصلاه وصحة قراءته، بخلاف الإمامه لصلاه الجمعه فإنّ الجمعه لا تنعقد إلاّ مع فصل الفرسخ بين الجمعتين فقهرّاً تكون الإمامه لصلاتها مورد الرغبات من الكثيرين، وكل عشيره وقوم يجب أن يكون إمام الجمعه منهم فالإكتفاء بشرائط إمام الجماعه يوجب الخلاف والتشاجر والنزاع بين الرعيه، حيث إنّ إيكال اختيار الإمامه للجمعه إلى الرعيه لا يوجب ارتفاع الصدع والاختلاف بينهم واتهام بعضهم بأنّ الاختيار حصل بالخدعه وخذاع الرأى العام، كما اتفق ذلك في اختيارات أهل الحل والعقد عند من تتبع أوضاع وأحوال سالف الزمان فضلاً عن اختيارات عامه الرعيه.

أضف إلى ذلك أنّ الإمام في صلاه الجمعه يخطب للرعيه ويذكر فيها ما يرد عليه من سائر البلاد والآفاق وتعلن للرعيه ما يلزم عليهم من القيام به من أمر صلاحهم

الشرح:

والاجتناب عَمَّا فيه ضررهم وفساد مجتمعهم، وفي العلل وعيون الأخبار، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدوس، عن علي بن محمد بن قتيبه، عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام قال: إنَّما جعلت الخطبه يوم الجمعة؛ لأنَّ الجمعه مشهد عام فأراد أن يكون للأمر سبب إلى موعظتهم وترغيبهم في الطاعه وترهيبهم من المعصيه وتوقيفهم على ما أراد من مصلحه دينهم ودنياهم، ويخبرهم بما ورد عليهم من الآفات من الأهوال التي لهم فيها المضره والمنفعه، ولا يكون الصابر في الصلاه منفصلاً وليس بفاعل غيره مما يؤم الناس في غير الجمعه. الحديث(١) ولكن لا يخفى ما في ما ذكر أولاً فإنَّ غايته أن علي الإمام عليه السلام مع بسط يده أن يتصدى لإقامه الجمعه أو ينصب لإقامتها شخصاً أو أشخاص في البلاد والأمكنه التي يمكن أن يقع فيها التشاجر والخلاف في تصدى الإمامه للجمعه، وأمّا كون النصب شرطاً في إمام الجمعه فلا يقتضى ذلك، بل الواجب طاعه الإمام عليه السلام في نصبه مع إحرازه فالتصدى للإمامه في بلد مع تعيين غيره من ناحيته عليه السلام خروج عن طاعته المفروضه على الرعيه فلا يصح الاقتداء به لفسقه كما يستدل الشيعه على أن من خرج عن طاعه نبينا محمد صلى الله عليه وآله في أمره أشخاصاً بالذهاب مع جيش أسامه أن هم لا يصلحون للخلافه وإمامه المسلمين.

وأما ما رواه في العلل فمع الغمض عن المناقشه في سنده ما ورد فيها من قبيل الحكمه في وجوب الخطبه، ولا يتم التكليف مدار ماورد فيها بل المتبع ظاهر خطابات التكليف ورعايه الموضوعات الوارده فيها دون أن يكون التكليف مدار الحكم الوارده في جعلها من المصالح؛ ولذا لا يسقط التكليف بإقامه الجمعه إذا

ص: ٤٤

١- (١) علل الشرائع ١: ٢٦٥، الباب ١٨٢، الحديث ٩، وعيون أخبار الرضا عليه السلام: ١١٨، الباب ٣٤، الحديث الأول.

الشرح:

لم يكن المتصدى لإمامتها غير الأمير، بل الأمير العادل إذا لم يرد في جمعه الأخبار من الآفاق والبلاد أو لم يتغير الأحوال عما كان في الجمعة السابقة.

ثم إنه لو قيل بأن ما يستظهر منها وجوب صلاة الجمعة إذا كان في القوم إمام يخطب في زمان عدم بسط يد الإمام عليه السلام وعدم المنسوب الخاص من قبله يعارضها ما تقدم التعرض لبعض الروايات التي يستظهر منها عدم مشروعيه صلاة الجمعة مع عدم الإمام عليه السلام أو منصوبه الخاص لا تصل النوبة إلى الأصل العملى، بل يقدم ما يدل على المشروعيه لموافقها للكتاب المجيد الظاهره في وجوب صلاة الجمعة إذا نودى للصلاه من يوم الجمعة بالتقريب المتقدم، بل لو فرض عدم الإطلاق فيها وأنها ناظره إلى النداء إلى صلاة الجمعة التي يقيمها النبي صلى الله عليه وآله ولا أقل من إجمالها من هذه الجهة؛ لأنّ النداء المفروض في الآية شرط لم يثبت له إطلاق من حيث قيوده وشرايطه، بل مفادها وجوب الحضور عندما ينادى إليها أو استحباب الحضور إلى الخطبه يكون المرجع للإطلاق من الروايات التي تدلّ على أنّ الصلوات الواجبه على كل مكلف سبع عشره ركعه فإن مقتضاها وجوب السبع عشره حتى في يوم الجمعة، ويرفع اليد عن إطلاقها بالإضافه إلى الجمعة التي يقيم فيها صلاة الجمعة الإمام عليه السلام أو منصوبه الخاص.

لا- يقال: لا- يكون المرجع مع فرض التعارض ذلك، بل يكون المرجع ما تقدم من الروايات الداله على أنّ الواجب على كل مكلف في كل أسبوع خمس وثلاثون صلاه منها صلاة الجمعة يوم الجمعة.

فإنه يقال: مقتضاها كون صلاة الجمعة وجوبها تعيينى حتى في زمان الغيبه، وقد علم ممّا تقدم من الإجماع وفعل أصحاب الأئمه عليهم السلام عدم كون وجوبها تعيينياً

الشرح:

فلا يمكن الأخذ بها، وما دلّ على جواز الاكتفاء بالظهر والإتيان بالجمعه المفروض معارضتها بما يدل على تعيين الظهر وعدم مشروعيه الجمعه في زمان عدم إقامه الإمام عليه السلام أو منصوبه الخاص، ولو فرض عدم الإطلاق فيما دل على أنّ الصلوات اليوميه سبع عشره ركعه يكون المرجع الأصل العملي ومقتضاه التخيير بين الصلاتين مع احتمال كون التكليف الواقعي في زمان الغيبه التخيير.

وأما إذا علم عدم التخيير واقعاً ووجوب صلاه الجمعه تعييناً أو صلاه الجمعه تعييناً نظير دوران الأمر بين كون الواجب في سفر القصر أو التمام فالمرجع أصاله الاحتياط للعلم الإجمالي بوجوب إحداها تعييناً، ومقتضى سقوط الأصل النافي من كل من الطرفين بالمعارضه يكون الحكم قاعده الاشتغال.

قد ذكر الأصحاب قدس سرهم أنّ صلاه الجمعه ركعتان يسقط معهما الظهر وكونها ركعتان، ومع وجوبها تعييناً أو تخييراً تكون مسقطه لصلاه الظهر من المسلمات عندهم، ويدل على الحكم الأول الروايات المتواتره إجمالاً وفيها الروايات المعتره والصحيحه قد تقدّم نقل بعضها، وكذا بالإضافة إلى الحكم الثاني بلا فرق بين فرض وجوبها التعيني أو التخييري المراد من مشروعيتها كما يشهد لما ذكر صحيحه أبي بصير ومحمد بن مسلم جميعاً، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إنّ الله عزّ وجلّ فرض في كلّ سبعة أيّام خمساً وثلاثين صلاه منها صلاه واجبه على كل مسلم أن يشهدها(١) الحديث، فإنّ إدخال الجمعه في خمس وثلاثين مقتضاه إجزاؤها عن الظهر، ونحوها صحيحه زراره بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام قال إنّما فرض الله عزّ وجلّ على الناس من الجمعه إلى الجمعه خمساً وثلاثين صلاه، منها صلاه واحده فرضها الله عزّ وجلّ في

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٢٩٩، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ١٤.

الشرح:

جماعه وهى الجمعة(١). الحديث، وموثقه الفضل بن عبدالمملك قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا كان قوم فى قريه صلوا الجمعة أربع ركعات، فإن كان لهم من يخطب لهم جمعوا إذا كان خمس نفر وإنما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين.(٢)

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن أناس فى قريه هل يصلون الجمعة جماعه؟ قال: نعم، ويصلون أربعاً إذا لم يكن من يخطب.(٣)

وفى صحيحه الحلبي: «فإن فاتته الصلاه فلم يدر كها فليصل أربعاً»(٤) حيث إن التفصيل فى مثلها يقطع الشركه فيكون مقتضاه الإجزاء عن الظهر مع الإتيان بها مع إمام يخطب ولو فى قريه إلى غير ذلك مما يستمر بك بعضها فى ضمن المباحث الآتية، والوارد فيها وفى غيرها أن صلاه الجمعة يعتبر فيها الجماعه مع إمام يخطب، ولو لم يكن الجماعه كذلك فلا جمعه.

وتقدم فى ضمن المبحث السابق أن الجماعه فى صلاه الجمعة تتحقق بالخمسه وما زاد كما تقدم قوله عليه السلام فى صحيحه منصور بن حازم: يجمع القوم يوم الجمعة إذا كانوا خمسه فما زادوا فإن كانوا أقل من خمسه فلا جمعه لهم.(٥)

وعلى الجملة، الجماعه فى صلاه الجمعة شرط فى تحقق صلاه الجمعة، بخلاف الجماعه فى سائر الفرائض اليوميه فإن الجماعه فيها شرط لتحقيق صلاه الجماعه

ص: ٤٧

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٢٩٥، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث الأوّل .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٤، الباب ٢ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٦ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٦، الباب ٣ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث الأوّل .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٥، الباب ٢٦ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٣.
 - ٥- (٥) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٤، الباب ٢ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٧.

الشرح:

لا لأصل الفريضة ولذا يجوز للمصلي الإتيان بها فرادى، ويترتب على ذلك أمور:

الأول: أنّه لا يجوز الاكتفاء بصلاة الجمعة التي صلاها المكلف فيما إذا ظهر بعد ذلك عدم عداله إمام الجمعة، بل عليه إعادتها ظهراً إذا كان الظهور قبل خروج الوقت أو قضائها ظهراً إذا كان الانكشاف بعد خروج وقت الظهر بخلاف ظهور عدم عداله الإمام في الجماعه في سائر الصلوات اليوميه فإنّ الانكشاف فيها عن بطلان الجماعه لا يوجب بطلان صلاه المأمومين فإنّ صلاتهم تقع فرادى وتركهم القراءة لاعتقادهم عدالته يكون عذراً يقيمها حديث: «لا تعاد الصلاة إلا من خمسه»^(١) إلا إذا وقع في صلاه المأموم خللاً يبطل صلاه الفرادى حتى مع العذر كتعدد الركوع في ركعه حيث لا تضر زيادتها في صلاه الجماعه إذا رفع المأموم رأسه من الركوع سهواً قبل الإمام ثم عاد إليه ليرفع رأسه معه.

الثاني: أنه لا يجوز لمن لا يرى نفسه عادلاً أن يتصدى للإمامه في صلاه الجمعة حتى مع اعتقاد المأمومين عدالته؛ لأنّ تصديه للإمامه في الجمعة تسبب لترك المأمومين فريضتهم يوم الجمعة، والتسبب إلى الحرام أو ترك الواجب حرام كما هو الحال في التسبب إلى سائر المحرمات الصغيره فضلاً عن ترك الصلاه التي هي فريضه وإحدى الخمس التي بنى عليها الإسلام^(٢)، بخلاف الإمامه في الجماعه في سائر الفرائض اليوميه فإنّ من يرى نفسه غير عادل وإن لا يجوز له قصد الإمامه ولكن صلاته في مكان كمحراب المسجد لا بقصد الإمامه مع علمه بأنّ الناس يقتدون به في صلاته لاعتقادهم عدله لا بأس به؛ لأنّ صلاته لا تكون تسبباً إلى تركهم الفريضه؛ لأنّ

ص: ٤٨

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ١٣ ، الباب الأوّل من أبواب مقدمه العبادات، الحديث ١ و ٢ و ٥ و

الشرح:

صلاتهم محكومهم بالصحة بمقتضى حديث: لا تعاد(١)، وغيره إلا أن يعلم أن بعض المأمومين يأتون في صلاتهم ما يبطل صلاه الفردى ولو مع العذر كزياده الركوع على ما تقدم.

نعم، لا يجوز له كما قيدنا قصد الإمامه؛ لأن قصده صلاه الجماعه مع علمه بعدم تحقق شرطها يكون عن التشريع إلا أن يحتمل عدالته وقصدها بعنوان الرجاء.

الثالث: إذا حدث لإمام الجمعة فى الأثناء حدث لا- يجوز للمأمومين إتمام صلاه الجمعة فرادى، بل عليهم إتمامها ظهراً أو إعادتها ظهراً، وفى وجوب تقديم شخص آخر ليموا معه صلاه الجمعة مشكل؛ لأن من شرط الجماعه الاقتداء فيها بإمام يخطب بخلاف ما إذا حدث الحدث لإمام الجماعه فإن المأمومين يتمون صلاتهم بقصد الفردى أو يتقدم مكان الإمام من يتمون جماعتهم معه.

ولكن يمكن أن يقال: مقتضى الإطلاق فيما ورد فى تقديم من يتمون صلاتهم معه عدم الفرق بين حدوث الحدث للإمام فى الجماعه أو فى الجمعة، بل فيها ما لا- يمكن الأخذ بظاهره إلا فى مثل صلاه الجمعة، كصحيحه على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الإمام أحدث فانصرف ولم يقدم أحداً ما حال القوم؟ قال: لا صلاه لهم إلا بإمام فليقدم بعضهم فليتم بهم ما بقى منها وقد تمت صلاتهم.(٢)

وهذا غير مسأله نقص العدد من المأمومين على ما يأتى.

ص: ٤٩

١- (١) تقدم تخريجه فى الصفحه السابقه.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٤٢٦، الباب ٧٢ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأوّل.

استحباب الجهر في القراءة بصلاه الجمعه

(مسأله) ذكر في الشرايع: ويستحب في صلاه الجمعه الجهر(١). وقال في المعتبر إنه لا يختلف فيه أهل العلم(٢). وفي المدارك: هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب(٣).

أقول: لا- ينبغي التأمل في جواز الجهر بالقراءة فيها، بل في الجمعه وإن كان تكليفه صلاه الظهر كالمسافر يوم الجمعه أو كان يصلى الظهر للتخير أو غير ذلك، كما يشهد بذلك صحيحه عمران الحلبي، قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلى الجمعه أربع ركعات أيجهر فيها بالقراءة؟ قال: «نعم، والقنوت في الثانية»(٤). وصحيحه زراره الوارده في صلاه الجمعه: والقراءة فيها بالجهر(٥). وصحيحه عبدالرحمن بن محمد العزرمي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا ادركت الإمام يوم الجمعه وقد سبقك بركعه فأضف إليها ركعه أخرى واجهر فيها(٦). وصحيحه عمر بن يزيد، عن أبي عبدالله عليه السلام حيث ورد فيها: ليقعد قعده بين الخطبتين ويجهر بالقراءة(٧). وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال لنا: صلّوا في السفر صلاه الجمعه جماعه بغير خطبه واجهروا بالقراءة، فقلت: إنه ينكر علينا الجهر بها في السفر فقال:

ص : ٥٠

١- (١) شرايع الإسلام ١ : ٧٣ .

٢- (٢) المعتبر ٢ : ٣٠٤ .

٣- (٣) مدارك الأحكام ٤ : ١٠ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٦ : ١٦٠ ، الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث الأول .

٥- (٥) وسائل الشيعه ٦ : ١٦٠ ، الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث ٢ .

٦- (٦) وسائل الشيعه ٦ : ١٦١ ، الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث ٥ .

٧- (٧) وسائل الشيعه ٦ : ١٦٠ ، الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث ٤ .

الشرح:

اجهروا بها(١). وهذه قرينه على أنّ ما ورد في الصحيحه الأخرى لمحمد بن مسلم ما ظاهره اختصاص الجهر بقراءة صلاة الجمعة، وكذا في صحيحه جميل محمول على التقيه، قال محمد بن مسلم: سألته عن صلاة الجمعة في السفر؟ فقال: يصنعون كما يصنعون في الظهر ولا- يجهر الإمام فيها بالقراءة وإنما يجهر إذا كانت خطبه(٢). ونحوها صحيحه جميل عن أبي عبدالله عليه السلام(٣). وقد تحمّلان على نفى تأكيد الاستحباب في غير صلاة الجمعة وتأكّده فيها، ولكن تقدمت قرينه على وجه نفى الجهر.

وكيف ما كان، بما أنّ الأمر بالجهر في صلاة الظهر يوم الجمعة وارد في مقام احتمال الخطر فإنّ المرتكز في الأذهان كون صلاة الظهر إخفائيّه فلا- يدل الأمر بها على اعتبار الجهر والشرطيه، وهكذا الأمر بالإضافه إلى صلاة الجمعة أيضاً فإنّ المرتكز في الأذهان أنّها بدل للظهر يوم الجمعة فيجری عليها الإخفات، وبيان أنّ القراءة فيها بجهر لا يستفاد منها أزيد من الأفضليه.

ومّا ذكر يظهر أنّ ما ذكر في كشف اللثام أنّ القدماء لم يصرحوا بالاستحباب فيحتمل الوجوب(٤) في كلماتهم واحتمال غيره إرادته الوجوب الشرطي ممّا ورد في الأخبار بالإضافه إلى القراءة في صلاة الجمعة لا يمكن المساعدة عليه.

واستدل في المدارك(٥) على عدم اعتبار الجهر في قراءة صلاة الجمعة بصحيحه

ص: ٥١

- ١- (١) وسائل الشيعه ٦ : ١٦١ ، الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاة، الحديث ٦ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٦ : ١٦٢ ، الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاة، الحديث ٩ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٦ : ١٦١ ، الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاة، الحديث ٨ .
- ٤- (٤) كشف اللثام ٤ : ٢٨٧ .
- ٥- (٥) مدارك الأحكام ٤ : ١٠ .

الشرح:

على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلى من الفريضة ما يجهر فيه بالقراءة هل عليه أن لا يجهر؟ قال: إن شاء جهر وإن شاء لم يفعل (١). ولعل وجه الاستدلال قول على بن جعفر: هل عليه أن لا يجهر، بمعنى أنّه يجب عليه أن لا يجهر، وهذا لا يكون إلا السؤال عن صلاه يجهر في قراءتها عند العامه فقله عليه السلام: وإن شاء جهر وإن شاء لم يجهر، يكون ناظراً الى نفي اعتبار الجهر وإلا لم يصلح ظاهر السؤال ولا الأخذ بالجواب إذا كان المراد الصلوات الجهرية المعروفة كما لا يخفى.

تجب الجمعه بزوال الشمس

(مسأله) ذكر في الشرايع: وتجب بزوال الشمس، ويخرج وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله (٢). وفي المقام مسألتان:

إحداهما: جواز البدء أو الخطبتان قبل الزوال بمعنى أنه يجوز للمكلف يعني الإمام أن يخطب قبل الزوال ويبدأ بالصلاه عند الزوال أو لا يجوز أن يخطب إلا بعد الزوال.

والثانيه: في انتهاء وقت صلاه الجمعه وأنّه صيروره ظل كل شيء مثله أو غيره سواء قيل بجواز تقديم الخطبتين أم لا، قال الشيخ قدس سره في الخلاف. وفي أصحابنا من أجاز الفرض عند قيام الشمس _ أي قبل زوالها _ وقال اختاره علم الهدى رحمه الله (٣) وقال ابن

ص: ٥٢

١- (١) وسائل الشيعة ٦: ٨٥، الباب ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث ٦.

٢- (٢) شرايع الاسلام ١: ٧٣.

٣- (٣) الخلاف ١: ٦٢٠، المسأله ٣٩٠.

الشرح:

إدريس بعد نقل ذلك: ولعلّ شيخنا سمعه من المرتضى مشافهه(١). فإنّ الموجود في مصنفات السيد موافق للمشهور من عدم جواز إيقاعها قبل تحقق الزوال، ولا- يخفى أنّ ظاهر ما في الخلاف أنّ من أصحابنا من أجاز الإتيان بالركعتين أيضاً قبل الزوال واختار ذلك السيد المرتضى قدس سره ولذا ذكر أصحابنا أنّ عدم جواز إيقاع الفريضة قبل الزوال هو المشهور ولم ينسب الخلاف إلّا إلى السيد المرتضى.

وكيف ما كان، يقع الكلام فعلاً في جواز تقديم الخطبتين قبل الزوال والبدء بهما قبله قال في الشرايع: يجوز إيقاعهما قبل الزوال حتى إذا فرغ زالت وقيل لا يصح إلّا بعد الزوال والأول أظهر(٢)، ونقل عن السيد المرتضى في المصباح عدم جواز إيقاعهما قبل الزوال، وبذلك قال ابن أبي عقيل وأبو الصلاح(٣). ونسب هذا القول في الذكرى إلى معظم الأصحاب(٤)، وقال الشيخ في الخلاف: يجوز للإمام أن يخطب عند وقوف الشمس فإذا زالت صلى الفرض(٥). ومثل ذلك ما ذكره في النهاية والمبسوط(٦).

ويستدل على عدم جواز تقديم الخطبتين بقوله سبحانه: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ»(٧) حيث إنّه سبحانه أوجب السعي بعد النداء، والمراد من

ص: ٥٣

١- (١) السرائر ١ : ٢٩٦ .

٢- (٢) شرايع الاسلام ١ : ٧٤ .

٣- (٣) حكاة عنهما في المدارك ٤ : ٣٥ .

٤- (٤) الذكرى ٤ : ١٣٦ .

٥- (٥) الخلاف ١ : ٦٢٠ ، المسأله ٣٩٠ .

٦- (٦) المبسوط ١ : ١٥١ ، النهاية : ١٠٥ .

٧- (٧) سورة الجمعة: الآية ٩ .

الشرح:

النداء للصلاه كما هو المرتكز في الأذهان الأذان، ولا- يؤذن إلا- عند دخول وقت الصلاه يعنى زوال الشمس فيقع الخطبتان والصلاه بعد الزوال لا- محاله وبصحيحه محمد بن مسلم الوارده فى وصف الجمعة قال: سألته عن الجمعة؟ فقال: أذان وإقامه يخرج الإمام بعد الأذان فيصعد المنبر فيخطب ولا يصلى الناس مادام الإمام على المنبر ثم يقعد الإمام على المنبر قدر ما يقرأ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ثم يقوم فيفتتح خطبته ثم ينزل فيصلى بالناس ثم يقرأ بهم فى الركعه الأولى بالجمعه وفى الثانيه بالمنافقين(١). ويؤيد ذلك أيضاً بأن الخطبتين يدل عن الركعتين الأخيرتين من الظهر فيجرى عليهما حكم المبدل ولأنه يستحب صلاه ركعتين عند الزوال، وهذا يقتضى أن تكون الخطبه بعد الزوال؛ لأنّ صلاه الجمعة عقيب الخطبه بلا فصل ولو وقعت الخطبه قبل الزوال انفصلت الجمعة عن الخطبه أو ينتفى استحباب صلاه الركعتين.

والعمده فيما استدل به المجوزون صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى الجمعة حين تزول الشمس قدر شراك، ويخطب فى الظل الأول فيقول جبرئيل: يا محمد قد زالت الشمس فانزل فصل، وإنما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين فهى صلاه حتى تنزل الإمام(٢). حيث يقال إنّ المراد بالظل الأول ظاهره وهو الظل الحادث من الشاخص من حين إصابته الشمس بعد طلوعها فيكون دليلاً على جواز الخطبتين قبل الزوال، وما تقدم من ظهور الآيه يلتزم مجموعه وأنّ النداء يعنى الأذان المشروع لجميع الفرائض كما هو الحال فى صحيحه محمد بن مسلم أيضاً يجوز أن يكون يوم الجمعة قبل الزوال كما قد يلتزم

ص: ٥٤

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٣، الباب ٢٥ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣١٦، الباب ٨ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٤.

الشرح:

ذلك فى أذان الصبح فى مطلق الأيام على ما ورد فى بعض الروايات، وما يقال من أنّ الأذان للصلاه غير مشروع قبل وقتها بالإجماع لا ينافى ما ذكر، فإن الخطبتان بمنزله الصلاه فمع دخول وقتها كما هو فرض جواز تقديمهما على الزوال يكون الأذان للصلاه مع دخول وقتها، بل المناقشه بكون الأذان قبل وقت الصلاه يأتى حتى مع لزوم تأخير الخطبتين عن الزوال فإن وقت صلاه الجمعه يدخل بعد انقضاء الخطبتين، فالأذان بعد الزوال وقبل الخطبتين أذان لصلاه قبل وقتها.

أقول: الالتزام بما ذكر من جواز الأذان للصلاه قبل الزوال مع بعده حيث لو كان ذلك من المشروع فى صلاه الجمعه وأمرأً ثابتاً من رسول الله صلى الله عليه و آله لاشتهر وبان إنما يتم لو تمّ ما ذكروا من دلاله صحيحه عبدالله بن سنان على أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله كان يخطب يوم الجمعه قبل الزوال، وفى دلالته على ذلك تأمل، حيث إنّ الوارد فى صدرها أنّّه صلى الله عليه و آله كان يصلى الجمعه حين تزول الشمس قدر شراك، وظاهره البدء بصلاه الجمعه بعد صيروره الفىء بعد الزوال قدر شراك، وهذا يقتضى وقوع الخطبه ولو ببعضها بعد الزوال، وما ورد فيها من قول جرثيل قد زالت الشمس فانزل يعنى قد زالت قدر شراك.

أقول: إذا فرض جواز البدء بالخطبه قبل الزوال الظاهر من الظل الأول وختم الخطبتين عند كون الفىء قدر شراك جاز البدء بهما قبل الزوال وختمهما عند الزوال احتمال الفرق، كما أنه إذا ثبت جواز ذلك وعدم مشروعيه الأذان قبل الزوال يحمل ماورد فى الآيه على صورته كون الأذان عند زوال الشمس، كما يحمل ما ورد فى صحيحه محمد بن مسلم على هذه، وكذا ما فى موثقه سماعه قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: يخطب _ يعنى إمام الجمعه _ وهو قائم يحمد الله ويثنى عليه ثم يوصى بتقوى الله، ثم يقرأ سوره من القرآن صغيره ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله ويثنى عليه ويصلى على

الشرح:

محمد صلى الله عليه وآله وعلى أئمة المسلمين ويستغفر المؤمنين والمؤمنات، فإذا فرغ من هذا أقام المؤذن فصلى بالناس ركعتين يقرأ فى الأولى بسوره الجمعه وفى الثانيه بسوره المنافقين(١). حيث إن قوله عليه السلام: فإذا فرغ من هذا أقام المؤذن فصلى بالناس، ظاهره فرض وقوع الخطبتين بعد الأذان للصلاه ربما يظهر جواز تقديم الخطبتين ممّا ورد فى اجتماع عيد وجمعه حيث ورد فى صحيحه الحلبي، عن أبى عبدالله عليه السلام أنّ علياً عليه السلام خطب خطبتين جمع فيهما خطبه العيد وخطبه الجمعه(٢). ومن الظاهر أنّ وقت صلاه العيد ينتهى بزوال الشمس واحتمال إرادته الشروع بخطبتي الجمعه بعد خطبتي العيد بلا فصل كما ترى.

وكيف كان، فلا يشرع نفس صلاه الجمعه قبل الزوال وما ورد فى صحيحه عبدالله بن سنان من أنّ رسول الله كان يصلى الجمعه حين تزول الشمس قدر شراك(٣). لا يدل على تحديد أول وقتها بل البدء بها فى ذلك الحين لإحراز الزوال وعدم بقاء الظل الأول الغربى الحادث قبل الزوال من طلوع الشمس ولا ينافى التأخير كذلك مع إخبار جبرئيل بالزوال؛ لأنّه يحتمل جداً كان التأخير بهذا المقدار لإزالة الوهم من بعض الناس ولو بعد النبى صلى الله عليه وآله أنه كان يبدأ بصلاه الجمعه قبل تحقق الزوال، وما ورد فى معتبره عبدالله بن ميمون، عن جعفر، عن أبيه، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا خرج إلى الجمعه قعد على المنبر حتى يفرغ المؤذنون(٤). ظاهره استمرار النبى صلى الله عليه وآله على الخطبه بعد الأذان، ولا يجتمع ما ورد فى صحيحه عبدالله بن سنان، نعم لو وصلت

ص: ٥٦

- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٢، الباب ٢٥ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٢ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٤٤٧، الباب ١٥ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث الأول .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٣١٦، الباب ٨ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٤ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٩، الباب ٢٨ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٢ .

الشرح:

النوبه إلى الأصل العملى فمقتضاه عدم تعين الإتيان بالخطبتين بعد الزوال ولكن لا تصل النوبه إليه بل يقدم ما تدل على أنهما بعد الزوال لموافقتهما بظاهر الكتاب.

وأما بالإضافه إلى آخر وقت صلاة الجمعة فالمنسوب (١) إلى ابن زهره وأبى الصلاح (٢) أنّ وقتها مضيق ينقضى وقتها بانقضاء وقت الأذان والخطبتين والصلاه فتقضى بعد الانقضاء ظهراً وعن ابن إدريس (٣) والشهيد فى الدروس والبيان (٤) امتداد وقت الجمعة بامتداد وقت صلاة الظهر فتكون صلاة الجمعة موسعه كصلاه الظهر، والمحكى عن بعض القدماء واختاره المجلسى وصاحب الحقائق (٥) أنّ وقتها إلى أن يصير الفىء بعد الزوال قديمين، والمشهور على أنّ وقتها يمتد إلى أن يصير الظل الحادث بعد الزوال من كل شىء مثله، ولعلّ مرادهم من الخطبتين المقدار الواجب منهما وإلا لا يكون فى القول المزبور تنافياً مع قوله بأنّ وقتها بعد الزوال ساعه، والمستند لهذا القول ما ورد فى روايات معتبره بأنّ وقت صلاة الجمعة مضيق وأنّ وقت صلاة العصر فيها وقت الظهر فى سائر الأيام كما ورد ذلك فى صحيحه زراره، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «إنّ من الأمور أمور مضيقه وأمر موسعه، وإنّ الوقت وقتان والصلاه ممّا فيه السعه فربّما عجل رسول الله صلى الله عليه وآله وربما أخر إلاّ صلاة الجمعة فإنّ صلاة الجمعة من الأمر المضيق، إنّما لها وقت واحد حين تزول، ووقت العصر يوم

ص: ٥٧

١- (١) نسبه فى كشف اللثام ٤ : ١٩٦ .

٢- (٢) الكافى فى الفقه : ١٥٣ ، وغنيه النزوع : ٩١ .

٣- (٣) السرائر ١ : ٣٠١ .

٤- (٤) الدروس ١ : ١٨٨ ، البيان : ١٠١ .

٥- (٥) الحقائق الناضره ١٠ : ١٣٨ .

الشرح:

الجمعه وقت الظهر في سائر الأيام» (١) ومثلها صحيحه ربيع بن عبدالله وفضيل بن يسار جميعاً، عن أبي جعفر عليه السلام (٢).

وصحيحه ابن سنان يعني عبدالله بن سنان (عبدالله بن مسكان) عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال وقت صلاة الجمعة عند الزوال، ووقت العصر يوم الجمعة وقت صلاة الظهر في غير يوم الجمعة ويستحب التكبير بها» (٣) إلى غير ذلك ولكن لا دلالة لهذه الطائفة على عدم إجزاء الجمعة إذا أريد إقامتها بعد الزوال ومضى مقدار من الوقت، والوجه في ذلك أن الضيق كذلك ورد في وقت صلاة الظهر يوم الجمعة في السفر، بل في صلاة الظهر حتى في الحضر، ولا بد من أن يكون المراد المضيق بالإضافة إلى الأفضل فإنَّ الأفضل في سائر الأيام كون صلاة الظهر بعد نوافلها بعد الزوال بخلاف صلاة الجمعة وصلاة الظهر في السفر حيث إنَّ الأفضل في إقامتها بعد الزوال لعدم النافله أو جواز تقديم النافله في يوم الجمعة على الزوال، كما لو كان الشخص مصلياً الظهر أربع ركعات لكونه في بلده أو بلد الإقامة، وفي مضمرة سماعه قال: قال: وقت الظهر يوم الجمعة حين تزول الشمس (٤). وفي معتبره إسماعيل بن عبد الخالق قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن وقت الظهر؟ فقال: «بعد الزوال بقدم أو نحو ذلك إلا يوم الجمعة أو في السفر فإنَّ وقتها حين تزول الشمس» (٥).

وأمّا ما ذكر بعض الأصحاب من أنّ وقت صلاة الجمعة بعد الزوال بساعة

ص: ٥٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٧: ٣١٦، الباب ٨ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٣.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٧: ٣١٥ - ٣١٦، الباب ٨ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث الأوّل.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٧: ٣١٧، الباب ٨ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٥.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعة ٧: ٣١٧، الباب ٨ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٨.
 - ٥- (٥) وسائل الشيعة ٧: ٣١٧، الباب ٨ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٧.

الشرح:

وينقضى مع انقضائها فالمستند له ماورد في بعض الروايات من أنّ وقت صلاة الجمعة ساعه تزول أو ساعه تزول الشمس إلى أن تمضى ساعه، كصحيحه ربعي بن عبد الله وفضيل بن يسار جميعاً عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن من الأشياء أشياء موسعه وأشياء مضيقه والصلاه ممّا وسع فيها تقدم مرّه وتؤخر أخرى، والجمعه ممّا ضيق فيها فإنّ وقتها يوم الجمعة ساعه تزول ووقت العصر فيها وقت الظهر في غيرها» (١) وصحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال وقت الجمعة ساعه تزول الشمس إلى أن تمضى ساعه تحافظ عليها، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا يسأل الله عبد فيها خيراً إلاّ أعطاه الله» (٢) والتعبير بالصحيحه مع كون روايه الشيخ قدس سره الروايه في المصباح (٣)؛ لأنّه ذكر في الفهرست (٤) أنّ لجميع روايات حريز وكتبه طريقاً صحيحاً يدخل في رواياته ما روى عنه في غير التهذيبين.

نعم، ما ذكره في مشيخه التهذيب (٥) عن الأسناد لا يستفاد منها إلاّ طريقه قدس سره إلى نفس الكتب التي بدأ السند عند نقل الروايه باسم أصحابها، ولكن دلالتها على ما ذكر موقوفه على أن يكون المراد من الساعه هو النجوميه، وهذا غير ظاهر من شيء من استعمالات لفظ الساعه في ذلك الزمان، بل الظاهر أنّ المراد منها ما يرادف الحين؛ ولذا عبّر في بعض الروايات الأخرى بالحين، كما في صحيحه زراره المتقدمه (٦) ومعتبره

ص: ٥٩

- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣١٥ - ٣١٦، الباب ٨ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث الأوّل .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٢٠، الباب ٨ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ١٩ .
- ٣- (٣) مصباح المتهدج: ٣٦٤ .
- ٤- (٤) الفهرست: ١١٨، باب الواحد، الرقم [٢٤٩] ١ .
- ٥- (٥) آخر الجزء ١٠ من التهذيب .
- ٦- (٦) في الصفحه: ٥٧ .

الشرح:

إسماعيل بن عبد الخالق^(١)، وغيرهما أو المقدار القليل من الزمان فماورد في صحيحه زراره المرويه في المصباح من قوله عليه السلام: «أول وقت الجمعة ساعه نزول الشمس إلى أن تمضى ساعه»^(٢) تحافظ عليها المراد منها المحافظه على ذلك الحين كما يناسبه التعليل بقوله عليه السلام: فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا يسأل الله عبد فيها خيراً إلا أعطاه الله^(٣). ولو كان المراد من الساعه توقيت وقت الإجزاء لصلاه الجمعة لا- بيان وقت فضيلته كان المناسب أن يعلم بفوت صلاه الجمعة بانقضائها.

وعلى الجمعة، هذه الروايات أيضاً ناظره إلى بيان فضيله أول وقت الزوال من يوم الجمعة لا أن أول الزوال وقت صلاه الجمعة من حيث الإجزاء، كيف ولو كان المراد من صلاتها الركعتين فإنهما بعد الخطبتين وجوباً أو لا- أقل جوازاً وإن كان المراد الخطبتين معهما مع أن الخطبتين تختلفان بحسب الخطباء وبيانهم مايجوز أو ينبغى الإعلام والتذكر بما فيهما فيوجب ذلك اختلاف وقت الصلاه بحسب الخطباء والموارد إلا أن يراد الساعه النجوميه التي ذكرنا عدم ظهورها فيها أصلاً.

وأمّا المنسوب إلى المشهور كما هو غير بعيد من كون وقت الإجزاء لصلاه الجمعة إلى صيروره الفىء من كل شىء مثله فلا يستفاد ذلك من الروايات الوارده إلا ما قيل من استفادته مما رواه الشيخ قدس سره فى المصباح عن إسماعيل بن عبد الخالق، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الصلاه فجعل لكل صلاه وقتين إلا الجمعة فى السفر والحضر، فإنه قال: وقتها إذا زالت الشمس وهى ما فى سوى الجمعة لكل صلاه وقتان،

ص: ٦٠

١- (١) فى الصفحه: ٥٨ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٢٠، الباب ٨ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ١٩.

٣- (٣) المصدر السابق.

الشرح:

وقال: إياك أن تصلى قبل الزوال فوالله ما أبالي بعد العصر صليتها أو قبل الزوال(١). بدعوى ظهورها في عدم صحه الجمعه قبل الزوال كما لا تصح بعد وقت العصر أى وقت فضيلتها، ولكن في كون ظهورها كذلك لا أن يصلى الجمعه بعد صلاة العصر تأمل، بل منع.

اللهمّ إلّا- أن يقال ماورد في صحيحه زواره وغيرها من: أنّ الوقت وقتان والصلاه ممّا فيه السعه فربما عجل رسول الله صلى الله عليه وآله وربّما أخر إلّا صلاة الجمعه فإنّ صلاة الجمعه من الأمر المضيّق وإنّما وقتها واحد حين تزول الشمس(٢). مفاده أنّ التوسعه الثانيه فى صلاة الظهر فى سائر الأيام بجعل وقتين لها وقت الفضيله الذى ينتهى بصيروره الفىء من كل شىء مثله، وبعدها وقت الإجزاء لا تجرى فى صلاة الجمعه، بل وقت إجزائها وفضيلتها تبدأ من حين زوال الشمس وأنّ لها وقت واحد من الوقتين للظهر فى سائر الأيام، ولازم ذلك أن ينتهى وقت إجزاء صلاة الجمعه بصيروره ظل كل شىء مثله، ولا ينافى ورود مثل ذلك فى صلاة السفر يوم الجمعه، بل فى صلاة الظهر فى يوم الجمعه أيضاً حيث يحمل ذلك بالإضافة إليهما إلى شدة الاستحباب بأن يبدأ بهما يوم الجمعه من حين الزوال كما ذكرنا.

وعلى الجملة، ورود ما فى صحيحه زواره فى صلاة الظهر يوم الجمعه فى السفر أو مطلق الصلاه ورفع اليد عن ظهور الضيق بالإضافة إليهما بالالتزام بتأكد الاستحباب فيهما لا يوجب رفع اليد عما ذكرنا فيها الوقت الواحد لصلاه الجمعه.

ص: ٦١

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣١٩، الباب ٨ من أبواب صلاة الجمعه وآدابها، الحديث ١٨.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣١٦، الباب ٨ من أبواب صلاة الجمعه وآدابها، الحديث ٣.

الشرح:

وعلى الجملة، فإن تم ما ذكرنا من الاستدلال على أنّ آخر وقت الجمعة صيروره ظل كل شيء مثله فهو وإلا فلا. يمكن الاستدلال بما ذكر في المقام من الإجماع على عدم كون وقتها وقت الظهر، وبدعوى أنه لم ينقل إلى الآن إقامة صلاه الجمعة قبل غروب الشمس بمقدار يفى بالإتيان بها وبصلاه العصر وذلك مضافاً إلى عدم معلوميه الإجماع لذهاب ابن ادريس (١) والشهيد (٢) إلى امتداد وقتها، كذلك أنّ الاجماع في المقام مدركى ولا. أقل من احتمال أنّ التسالم بعدم التوسعه للأخبار الواردة في وقتها، وعدم سماع ما ذكر لا. ينفي جوازها كما لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله ولا من على عليه السلام تأخيرها من أول الظهر وإقامتها ولو قبيل صيروره ظل كل شيء مثله، بل المحكى من فعله صلى الله عليه وآله وإقامتها بعد الزوال أو بعد صيروره الفىء شراك النعل فإن أخذ بفعله عليه السلام في توقيتها لزم الالتزام بانتهاء وقتها قبل صيروره ظل كل شيء مثله؛ لأنّ الصلاه لا تستوعب وقتاً بهذا المقدار من الوقت عادة.

ويؤيد ذلك أنّ المستفاد من الروايات أنّه إذا لم يدرك الجمعة صلى ظهر (٣)، ولو كانت إقامة الجمعة مشروعاً إلى صيروره الظل مثله لأمكن إقامة جمعه أخرى بعد انقضاء الجمعة الأولى وقبل أن يصير ظل كل شيء مثله، وعليه فالأحوط عدم تأخيرها عن أول الزوال بعد إحرازه إلا بمقدار الأذان والخطبتين والإقامة بمقدار المتعارف من كل منها، والله العالم.

وربما يلتزم بأنّ وقت الإجزاء في صلاه الجمعة ضيق بدعوى أنّ مقتضى ماورد

ص: ٦٢

١- (١) السرائر ١ : ٣٠١.

٢- (٢) البيان : ١٠١ ، الدروس ١ : ١٨٨ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧ : ٣٤٥ ، الباب ٢٦ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها.

الشرح:

فى وجوب صلاة الظهرين على مكلف مع زوال الشمس إلى أن تغرب الإتيان بهما حتى فى يوم الجمعة، وقد ورد الاستثناء على هذا العموم يوم الجمعة بصلاة الجمعة وأنها بدل الظهر فى يومها، والروايات الواردة فى الجمعة من حيث منتهى وقت صلاة الجمعة مجمل فىكون المقام مما ورد للعام تخصيص فى فرد ويشك فى بقاء حكم ذلك الفرد بأن يجوز صلاة الجمعة إلى آخر اليوم أو انقطاعه بعد الزمان المتيقن، وبما أن المختار فى تلك المسألة الرجوع إلى حكم العام وعدم جريان الاستصحاب فى ناحيه بقاء الفرد على حكمه يتعين الإتيان بصلاة الجمعة فى زمان يقطع بعدم فوتها وأنها أتيت فى وقت إجزائها، ولكن لا يخفى ما فيه فإنّ هذا فيما إذا لم يكن فى البين إطلاق فى دليل شىء من خطابات الخاص يوجب رفع الإجمال عن الباقي، وفيما نحن فيه الأمر كذلك فإنّ مثل موثقه سماعه، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة يوم الجمعة؟ فقال: أمّا مع الإمام فركعتان وأمّا من يصلى وحده فهى أربع ركعات (١). حيث إنّها تعمّ ما إذا كان الإمام مصلياً ولو بعد الزوال إلى آخر اليوم كما لا يخفى.

لو خرج وقت صلاة الجمعة بعد الشروع فيها وجب إتمامها جمعه

(مسألة) ذكر جماعة (٢) من الأصحاب أنه لو خرج وقت الجمعة بعد الشروع فيها قبل خروج وقتها وجب إتمامها جمعه، وعللوا ذلك بالدخول فيها فى الوقت فلا يجوز إبطالها، ولا يخفى ما فيه فإنّ مجرد الشروع فى عمل فى الجزء الأخير من وقت العمل لا يوجب كون الشروع صحيحاً، بل لابد من وفاء الوقت بتمام العمل كما

ص: ٦٣

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣١٠، الباب ٥ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٣.

٢- (٢) كالعلامه فى المنتهى ١: ٣٢١ (الطبعه القديمه)، والشهيد الأول فى الذكرى ٤: ١٣٣.

الشرح:

هو الحال في سائر شرايط صحه العمل حيث لا يكفي تحققها عند الشروع مع فقدها في أثنائها.

نعم، لا بأس بالالتزام بأن إدراك الركعه من صلاه الجمعه أيضاً في وقتها كافٍ في إتمامها جمعه؛ لعدم احتمال الفرق في هذا الحكم بينها وبين سائر الصلوات فيجوز للإمام أن يدخل في صلاه الجمعه إذا أدرك من وقت الجمعه ركعه، ولكن هذا إذا قيل بوجوب صلاه الجمعه يوم الجمعه تعييناً وإلا بناءً على التخييري تنتقل الوظيفه إلى الظهر للتمكن من إدراك الصلاه بتمامها في وقتها، وكذا الحال بالإضافه إلى صلاه المأموم كما ورد في أن المأموم إذا أدرك من الجمعه ركعه أي الركوع في الركعه الثانيه تكون جمعته صحيحه فيجزى، وإذا لم يدركها فعليه الصلاه ظهراً كما يشهد بذلك مثل صحيحه عبدالرحمن العزرمي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا أدركت الإمام يوم الجمعه وقد سبقك بركعه فأضف إليها ركعه أخرى واجهر بها فإن أدركته وهو يتشهد فصل أربعاً»^(١). فإن هذه كالصريح في إدراك صلاه الجمعه لا إدراك صلاه الجماعه بأن يصلى ظهراً، وما في صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام: «الجمعه لا تكون إلا لمن أدرك الخطبتين»^(٢) محمول على نفي الكمال أو يحمل على التقية فإنها مذهب جماعه من العامه.^(٣)

ولكن الكلام في أن إدراك الركعه مع الإمام في صلاه الجمعه يكون بركوع المأموم قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع من الركعه الأخيره كما هو المعتبر في إدراك الركعه من صلاه الجماعه في سائر الصلوات اليوميه، أو يعتبر دخول المأموم في

ص: ٦٤

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٦، الباب ٢٦ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٦، الباب ٢٦ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٧.

٣- (٣) فتح العزيز ٤: ٤٨٨، المغنى ٢: ١٦٣.

الشرح:

الصلاه قبل أن يشرع الإمام فى الركوع من الركعه الأخيره بأن يكبر المأموم قبل أن يدخل الإمام فى الركوع، ويستظهر ذلك من صحيحه الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: إذا أدركت الإمام قبل أن يركع الركعه الأخيره فقد أدركت الصلاه، وإن أدركته بعد ما ركع فهى أربع بمنزله الظهر(١). وصحيحته المرويه فى الكافى، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عمّن لم يدرك الخطبه يوم الجمعة؟ فقال: يصلّى ركعتين فإن فاتته الصلاه فلم يدركها فليصلّ أربعاً، وقال: إذا أدركت الإمام قبل أن يركع الركعه الأخيره فقد أدركت الصلاه، وإن كنت أدركته بعد ما ركع فهى الظهر أربع.

قال فى الشرايع: فأمّا لو لم يحضر الخطبه فى أول الصلاه وأدرك مع الإمام ركعه صلى جمعه، وكذا لو أدرك الإمام راعياً فى الثانيه على قول(٢)، وظاهره أنّ فى الإجزاء فى إدراك الجمعة بإدراك الإمام راعياً قبل رفع رأسه من الركوع خلافاً، وقد حكى الخلاف عن المقنعه(٣) والشيخ فى كتابى الأخبار(٤) والقاضى(٥)، واحتمل فى المدارك(٦) والذخيره(٧) أنّ إدراك الصلاه جماعه يختلف عن إدراك صلاه الجمعة، فيكفى فى الأول دخول المأموم فى الصلاه قبل رفع الإمام رأسه من الركوع، بخلاف إدراك صلاه الجمعة فإنه يعتبر فيه أن يدخل المأموم فى الصلاه قبل أن يدخل إمام

ص: ٦٥

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٥، الباب ٢٦ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث الأول .
 - ٢- (٢) شرايع الاسلام ١: ٧٣ .
 - ٣- (٣) لم نعثر عليه، وحكاه عنها فى ذخيره المعاد ٢: ٣١١.
 - ٤- (٤) تهذيب الأحكام ٣: ٤٤، الحديث ٦٥، والاستبصار ١: ٤٣٣، الباب ٢٦٦، ذيل الحديث ٥.
 - ٥- (٥) المهذب ١: ١٠٣ .
 - ٦- (٦) المدارك ٤: ٢٠ .
 - ٧- (٧) ذخيره المعاد ٢: ٣١١ .

الشرح:

الجمعه فى الركوع من الركعه الأخيره، ويترتب على ذلك أنّه إذا أدرك المأموم الصلاه بعد ركوع الإمام من الركعه الثانيه وقبل رفع رأسه عنه فاللازم أن يتمها ظهراً أربع ركعات، وحيث إنّ اختلاف درك الركعه فى سائر الصلوات جماعه مع دركها فى صلاه الجمعه بعيد.

وقد ورد فى الروايات المعبره أنّ المأموم إذا كبر وركع قبل أن يرفع الإمام رأسه من ركوعه فقد أدرك الركعه وهذه الروايات بعضها لولم يكن كلّها تعمّ صلاه الجمعه أيضاً حمل ما فى صحيحه الحلبي من إدراك المأموم قبل أن يركع الإمام (1)، على إدراكه قبل فراغ الإمام عن ركوعه وفوت الصلاه ما إذا ركع بعد أن يركع الإمام على ركوعه بعد فراغ الإمام من ركوعه، ويحتمل أيضاً الالتزام بأنّ مع إدراك إمام الجمعه بعد دخوله فى الركوع عن الركعه الأخيره للصلاه الظهر أفضل بناءً على وجوب الجمعه تخيراً ولو فى زمان عدم بسط أيديهم عليهم السلام وزمان الغيبه على ما تقدم كما حمل ما ورد فى الروايات المعبره عن محمد بن مسلم، عن أبى جعفر وأبى عبدالله عليه السلام على أنّ الصلاه ولو كانت كلّها أو بعضها فرادى أفضل من صلاه تكون جماعه بإدراك الإمام راعياً والدخول فى الجماعه قبل رفع رأسه من ركوعه فإنّه روى عن أبى جعفر عليه السلام: «لا تعتد بالركعه التى لم تشهد تكبيرها مع الإمام» (2). وروى عن أبى عبدالله عليه السلام: «إذا لم تدرك تكبيره الركوع فلا تدخل فى تلك الركعه» (3) وعن أبى جعفر عليه السلام قال: «إذا أدركت

ص: ٦٦

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٥، الباب ٢٦ من أبواب صلاه الجمعه، الحديث الأوّل.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٣٨١، الباب ٤٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٨١، الباب ٤٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٤.

الشرح:

التكبيره قبل أن يركع الإمام فقد أدركت الصلاة»^(١) وكيف ما كان، فمع عدم إدراك صلاه الجمعة قبل أن يركع الإمام في الأخيره وإدراكه في ركوعه قبل رفع رأسه فالأحوط الدخول والإتمام جمعه ثم إعادته الصلاه ظهراً، والله سبحانه هو العالم.

لو وجبت الجمعة فصلى الظهر

(مسأله) قال فى الشرايع: ولو وجبت الجمعة فصلى الظهر وجب عليه السعى لذلك فإن أدركها وإلا- أعاد الظهر ولم يجتزى بالأول. (٢)

أقول: هذا فيما إذا وجبت الجمعة تعييناً فإن مقتضى وجوبها تعييناً عدم الأمر بصلاه الظهر فى وقت يمكن له إدراك الجمعة وإنما يكلف بصلاه الظهر بعد فوت الجمعة، وأم-اً بناءً على وجوبها تخيراً فى زمان عدم بسط يدهم وزمان الغيبه كما استظهرنا ذلك من فعل أصحاب الأئمه عليهم السلام فلا موجب للحكم ببطان صلاه الظهر حتى مع تمكنه من إدراك صلاه الجمعة التى تقام صحيحاً فى مكان.

نعم، يمكن الالتزام بأن الحضور لها مع إقامتها صحيحاً تكليف آخر كما يقتضيه بعض ما ورد فى حضور الجمعة ممّا تقدم مع إمكان المناقشه فيها بأن-ها لم يرد فى فرض عدم بسط يدهم عليهم السلام ولذا ذكرنا فى السابق أن الحضور لها احتياط.

صلاه الجمعة غير موقوفه على الامام المعصوم عليه السلام

(مسأله) قد تقدم سابقاً أن مشروعيه صلاه الجمعة يومها غير موقوفه على إمامه

ص: ٦٧

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٨١، الباب ٤٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.

٢- (٢) شرايع الإسلام ١: ٧٣.

الشرح:

الإمام المعصوم (السلطان العادل) أو من نصبه، بل هي مشروعه مع وجود إمام يخطب ويجتمع فيه شرايط إمام الجماعة، وما يذكر في كلمات جملة من الأصحاب من كون الإمامة فيها كانت كذلك في زمان النبي صلى الله عليه وآله ومن بعده من زمان الخلفاء أو دعوى الإجماع على اعتبار كون الإمام في صلاة الجمعة الإمام المعصوم (السلطان العادل) أو من نصبه لا يمكن المساعدة على شيء منهما على ما تقدم من أنّ النصب لا يدل على اشتراط الإمامة به، بل يمكن كونه كما ليس ببعيد للصد لمنشأ المشاجره والاختلاف للإمامة في صلاة الجمعة، أضف إلى ذلك أنّه لم يثبت في زمان النبي صلى الله عليه وآله أو في زمان على عليه السلام لم يكن في بعض البلاد الصغيره أو القرى البعيده لم يكن يقيمون صلاة الجمعة مع عدم النصب الخاص، ومع الإغماض عن ذلك فلا دليل على اعتباره في زمان عدم بسط يد الإمام عليه السلام أو زمان غيبته كيف وقد ورد في صحيحه زراره، قلت لأبي جعفر عليه السلام: علي من تجب الجمعة؟ قال: «تجب على سبعة من المسلمين ولا جماعه لأقل من خمسه من المسلمين أحدهم الإمام فإذا اجتمع سبعة ولم يخافوا أمهم بعضهم وخطبهم» (١) فإنّ قوله عليه السلام: «إذا اجتمع سبعة ولم يخافوا أمهم بعضهم» كالصريح في عدم اعتبار النصب الخاص، بل لا يعتبر الإذن التام أيضاً، فإنّ تفريع قوله عليه السلام على وجوب صلاة الجمعة بمعنى إقامتها على السبعة ظاهر في أنّ التفريع من بيان الحكم الشرعي، ومثلها قوله عليه السلام قال: سألته عن أناس في قرية هل يصلون الجمعة جماعه؟ قال: «نعم، ويصلون أربعاً إذا لم يكن من يخطب» (٢) فإنّ تعليق الظهر على عدم من يخطب لهم مقتضاه مع وجوده صلاة الجمعة مشروعه الى غير ذلك.

ص: ٦٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٤، الباب ٢ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٤.
 ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٦، الباب ٣ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث الأوّل .

الشرح:

ثم لا يخفى أنّ ظاهر صحيحه زراره اعتبار اجتماع العدد أى السبعة ولا أقل من الخمسة فى الشروع فى الخطبه فلا تكون الخطبه مجزئيه إذا كان الشروع فيها قبل تكميل العدد، وكذا يعتبر بقاؤهم إلى آخر الخطبه الواجبه ولو تفرق بعضهم أثناء الخطبه بطلت الخطبه حتى فيما إذا عادوا قبل تمام الخطبه إلا أن يكون العود قبل الفصل أو كان الفصل مع اشتغال الخطيب بما لا يدخل فى أجزاء الخطبه الواجبه.

ومما ذكر يظهر أنّ حضور شخص أو أشخاص بعد انقضاء بعضهم لا يفيد فى صحه الخطبه، بل على الإمام أن يعيد الخطبه إذا أرادوا إقامه الجمعه والمنسوب إلى المشهور أنّ انقضاء البعض بعد الدخول فى الصلاه لا يضّر بصحه الجمعه، سواء كان الانقضاء من الإمام أو من المأمومين.

أقول: قد تقدّم الكلام فيما إذا طرأ العذر للإمام مع إكمال العدد بدونه، وأمّا إذا كان الانقضاء عن المأمومين أو من الإمام فلا يبعد الالتزام ببطان الجمعه مع نقصان العدد، ولا بد من إتمام الصلاه أربع ركعات ظهرًا بالجماعه أو الفرادى.

ودعوى أنّ اجتماع العدد شرطاً فى انعقاد الجماعه لا فى بقائها حيث إن ظهور ما ورد فى اشتراط الجمعه بالجماعه هو الاجتماع عند إقامتها، والأصل عدم عدم اعتبارها فى البقاء فضلاً عن اعتبار كون الجماعه فى البقاء بالعدد المعتبر فى انعقادها لا يمكن المساعده عليها؛ لأنّ ظاهر صحيحه زراره، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «لا تكون الخطبه والجمعه وصلاه ركعتين على أقل من خمس رهط: الإمام وأربعة»^(١) هو اعتبار العدد فى الصلاه أيضاً كالخطبه حدوداً وبقاءً فإنّ الصلاه هو مجموع الركعتين كما أنّ صحيحته الأخرى عنه عليه السلام قال: «إنّما فرض الله عزّ وجلّ على الناس من الجمعه إلى

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٣، الباب ٢ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٢.

الشرح:

الجمعه خمساً وثلاثين صلاة منها صلاة واحده فرضها الله عزّ وجلّ في جماعه وهي الجمعه» الحديث (١) ظاهرها اعتبار الجماعه في تلك الصلاه حدوداً وبقاءً فإن نقص العدد في الأثناء فاللازم إتمامها ظهراً بناءً على ما هو الظاهر من الروايات أنّ اختلاف صلاه الجمعه أى نفس الركعتين مع صلاه الظهر كاختلاف القصر والتمام لا كاختلاف الظهر والعصر ليحتاج إلى العدول أو الإعادة، كما ورد في موثقه الفضل بن عبد الملك قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إذا كان قوم في قريه صلّوا الجمعه أربع ركعات فإن كان لهم من يخطب بهم جمعوا إذا كانوا خمس نفر، وإنّما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين» (٢) إلى غير ذلك.

نعم، قد يقال انفراد بعض المأمورين أو انفضاضهم بعد الركوع في الركعه الأخيره فضلاً عن تمام السجدين لا يضر ببطلان الجمعه؛ لأنّ بدرك الركوع من الركعه الثانيه يتم الجماعه المعتبره في الركعتين؛ لأنّ درك الركعه يكون بدرك ركوعها وفيه ما لا- يخفى؛ لأنّ درك الركعه بإدراك ركوعها ما إذا لحق بالجماعه بعد تحققها، والمفروض أنّ تحقق الجماعه موقوفه على الإتيان بصلاه الجمعه من أولها إلى آخرها بالجماعه مع العدد المعتبر فيها وعدم لزوم المتابعه للإمام في غير الأفعال من الأذكار ليس بمعنى تحقق الجماعه ولو مع الخروج من الصلاه قبل خروج الإمام.

نعم، انفضاض بعض المأمورين مع الزيادة على العدد المعتبر فيها ومفارقتهم قبل الإمام لا يضر بصحه الجمعه وهذا أمر آخر.

ص : ٧٠

١- (١) وسائل الشيعه ٧ : ٢٩٥ ، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧ : ٣٠٤ ، الباب ٢ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٦ .

في الخطبتين

(مسأله) قد تقدم اعتبار تقدم الخطبتين في صحه صلاه الجمعه، قال في الشرايع: ويجب في كل منهما: الحمد لله، والصلاه على النبي وآله عليهم السلام والوعظ وقراءه سوره خفيفه، وقيل يجزى ولو آيه واحده مما يتم بها فائدتها. (١).

أقول: أمّا وجوب الخطبتين فيستفاد ممّا ورد في صحيحه زراره وغيرها من الأمر بالخطبه إذا اجتمع سبعة نفر. (٢) وما ورد من أنه إذا: كان لهم من يخطب جمعوا إذا كان خمسه نفر (٣). ونحوهما غيرهما وإنّ الخطبه مقام الركعتين من الظهر (٤)، ويدل أيضاً على اعتبار تقدم الخطبتين ماورد في كيفية صلاه الجمعه كصحيحه محمد بن مسلم، قال: سألته عن الجمعه؟ فقال: بأذان وإقامه، يخرج الإمام بعد الأذان فيصعد المنبر ويخطب (٥). الحديث، ومثلها موثقه سماعه (٦) وغيرها ممّا يأتي بعضها مضافاً إلى السيره المستمره على ذلك من زمان النبي صلى الله عليه وآله وما روى في الفقيه مقطوعاً قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: أول من قدم الخطبه على الصلاه يوم الجمعه عثمان (٧). الحديث، لم يروه غيره مع دلالة الروايات المعبره على اعتبار تقدم الخطبه، وفي موثقه أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن خطبه رسول الله صلى الله عليه وآله أقبل الصلاه أم بعدها؟ قال:

ص: ٧١

١- (١) شرايع الاسلام ١ : ٧٤ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧ : ٣٠٤ ، الباب ٢ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٤ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧ : ٣٠٤ ، الباب ٢ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٦ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٧ : ٣٠٤ ، الباب ٢ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٦ .

٥- (٥) وسائل الشيعه ٧ : ٣١٣ ، الباب ٦ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٧ .

٦- (٦) وسائل الشيعه ٧ : ٣٤٢ ، الباب ٢٥ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٢ .

٧- (٧) من لا يحضره الفقيه ١ : ٤٣٢ ، الحديث ١٢٦٤ .

الشرح:

«قبل الصلاة ثم يصلى» (١) ولذا قيل (٢) إنّ يوم الجمعة غلط ووهم من بعض الرواه والكلام فى اتحاد الخطبتين فى الأجزاء الواجبه فى الخطبتين أو اختلافهما وفى الشرايط المعتمره فى الخطبه.

وقد ذكروا اعتبار القيام للإمام حال الخطبه ولو خطب جالساً مع تمكنه من القيام بطلت الخطبه حيث إنّ ظاهر جملة من الأخبار اعتباره كصحيحه معاويه بن وهب، قال أبو عبد الله عليه السلام فيها: «الخطبه وهو قائم خطبتان يجلس بينهما جلسه لا يتكلم فيها قدر ما يكون فصل بين الخطبتين» (٣) وصحيحه عمر بن يزيد، عن أبى عبد الله عليه السلام وقال فيها: «وليقعد قعده بين الخطبتين» (٤) وفيما رواه على بن إبراهيم فى تفسيره عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبى بصير، أنه سئل عن الجمعة كيف يخطب الإمام؟ قال: يخطب قائماً، إنّ الله يقول «وَتَرَكُوكَ قَائِمًا» (٥). ولكنّ الأخيره مضمرة فلعلّ المروى قول أبى بصير لا الإمام عليه السلام حيث استظهره من الآيه وما قبلها لا يدل على اعتبار القيام، بل على اعتبار القعود بين الخطبتين إذا كان قائماً حالهما.

نعم، لا بأس بالاعتماد على صحيحه معاويه بن وهب لتمام ظهورها فى اعتباره حال الخطبه، ومقتضى إطلاقها أنّه مع عدم التمكن من الخطبه وهو قائم لا يكفى

ص: ٧٢

- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٣٢، الباب ١٥ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٢ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٣٣، الباب ١٥ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، ذيل الحديث ٣ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٣٣٤، الباب ١٦ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث الأول .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٧: ٣٣٤، الباب ١٦ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٢ .
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ٧: ٣٣٤، الباب ١٦ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٣ .

الشرح:

الخطبه جالساً، بل اللانزم فى هذا الحال تقديم من يتمكن من الخطبه وهو قائم ولو بعنوان الاستخلاف حتى إذا كان العاجز منصوباً للإمامه فى الجمعة، وفى غير هذه الصوره يصلون الظهر قال جماعه: أنه يعتبر فى الإمام الخطيب الطمأنينه حال الخطبه فإنها بدل من الركعه فيعتبر فى البدل ما يعتبر فى المبدل، وفيه مالا- يخفى فإن مقتضى البدليه لزوم الخطبتين وبطلان صلاه الجمعة بدونهما لا اعتبار كل ما فى الصلاه فيهما.

هل يعتبر اتحاد الخطيب والإمام

(مسأله) هل يعتبر فى صحه الخطبتين أن يكون الخطيب هو المتصدى للإمامه فى الجمعة أو لا يعتبر الخطيب والإمام؟ قيل: إن أشهر القولين هو اعتبار الاتحاد وعن العلامه فى النهايه جواز الاختلاف (١)، واستدل فى المدارك على اعتبار الاتحاد بالمنقول من فعل النبى صلى الله عليه وآله والأئمه عليهم السلام (٢) وبقاعده الاشتغال، ولكن لا يخفى أنّه وصلت النوبه إلى الأصل العملى فمقتضاه عدم اعتبار الخطبه فى صلاه الجمعة بكونها عن الإمام والمنقول وهو تصدى النبى صلى الله عليه وآله وكذا أمير المؤمنين عليهما آلاف التحيه والسلام للخطبه والإمامه، ولكن مجرد ذلك لا- يكفى لإثبات فى الاشتراط فى المقام؛ لأنّهما صلوات الله عليهما لمقامهما الرفيع الممتاز فى الخطابه والابلاغ كانا متعينين، ولكن يمكن استفاده اعتبار الاتحاد ممّا ورد فى الروايات من الأمر بصلاه الجمعة إذا كان إمام يخطب، حيث إن إطلاق الإمام باعتبار الإمامه فى الصلاه، وبما ورد فى

ص: ٧٣

١- (١) نهايه الاحكام ٢ : ١٨ .

٢- (٢) مدارك الاحكام ٤ : ٣٨ _ ٣٩ .

الشرح:

صحيحه زراره: «فإذا اجتمع سبعة ولم يخافوا أمهم بعضهم وخطبهم» (١) فإن ظاهرها مشروعيه صلاة الجمعة أو وجوبها عند اجتماع السبعة، ويعتبر فيها أن تكون الخطبة ممن يؤمهم كما هو ظاهر الأمر بإمامه بعضهم وبخطبه ذلك لبعض وأيضاً ظاهر موثقه سماعه الوارده في كيفية الخطبة أنه إذا فرغ المؤذن من إقامته صلى (٢). يعنى الإمام الخطيب ركعتين إلى غير ذلك، ومقتضى ما ذكر أن الإمام إذا لم يتمكن من الخطبة تتعين صلاة الظهر، وقد تقدم ما في موثقه سماعه، عن أبي عبد الله عليه السلام: «فإن لم يكن امام يخطب فهي أربع ركعات وإن صلوا جماعه» (٣).

اعتبار الفصل بين الخطبتين

(مسألة) يعتبر الفصل بين الخطبتين وهل اللازم كون الفصل بالعقود بينهما أو يكفي مطلق الفصل ولو بالسكوت أو بالنزول ونحوهما؟ لا يبعد اعتبار كونه بالعقود بينهما، فإن ظاهر ما ورد في صحيحه معاوية بن وهب اعتباره قال عليه السلام فيها «الخطبة وهو قائم خطبتان يجلس بينهما جلسه لا يتكلم فيها» (٤) والمراد عدم التكلم بالخطبة بل مطلقاً، وفي صحيحه عمر بن يزيد: «وليقتعد قعدة بين الخطبتين» (٥) وكذا في موثقه سماعه (٦) الوارده في كيفية صلاة الجمعة.

ص: ٧٤

- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٤، الباب ٢ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٤.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٢، الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٢.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٣١٠، الباب ٥ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٣.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٧: ٣٣٤، الباب ١٦ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث الأول.
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ٧: ٣٣٤، الباب ١٦ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٢.
- ٦- (٦) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٢، الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٢.

الشرح:

وقيل باشتراط الخطبه بالطهاره ويستدل عليه بقاعده الاشتغال، وبما ورد في صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إنما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين فهي صلاه حتى ينزل الإمام»(١) ولكن في الاستدلال تأمّل؛ لما تقدم من أنّ المورد من موارد أصالة البراءة عن الاشتراط في الخطبه وظاهر الصحيحه بقريته الغايه عدم الاشتغال بالكلام اثناء الخطبه الواجبه ولذا لا اظن الالتزام بان الإمام لو احدث بعد الخطبه يجب إعادتها قبل الصلاه فإنه من الحدث اثناء الصلاه.

اقل الواجب في الخطبه

(مسأله) الأجزاء الواجبه في الخطبه بحيث لا تجزى الأقل منها، فقد ورد في موثقه سماعه، قال أبو عبدالله عليه السلام: «يخطب يعنى إمام الجمعة وهو قائم يحمد الله ويثنى عليه ثم يوصى بتقوى الله ثم يقرأ سورة من القرآن صغيره ثم يجلس، ثم يقوم فيحمد الله ويثنى عليه ويصلى على محمد صلى الله عليه وآله وعلى أئمه المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات فإذا فرغ من هذا أقام المؤذن فصلى بالناس ركعتين يقرأ في الأولى بسوره الجمعة وفي الثانية بسوره المنافقين»(٢) وظاهرها اختلاف الخطبتين في الأجزاء فإنّ الحمد والثناء على الله سبحانه وإن كان جزءاً في الخطبتين إلا أنّ الأولى تختص بالوصيه بالتقوى وقراءه سوره خفيفه، وتختص الثانية بالصلاه على النبي صلى الله عليه وآله وعلى الأئمه المعصومين وبالدهاء للمؤمنين والمؤمنات، وحيث إنّ ظاهرها أجزاء ما ذكر في الخطبتين يحمل ما ورد في غيرها من الزيادات وتكرار الأجزاء التي تذكر في

ص: ٧٥

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣١٣، الباب ٦ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٤.
٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٢، الباب ٢٥ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٢.

الشرح:

الأولى فى الثانيه من الوصيه بالتقوى وقراءه السوره والوعظ والتخويف على الأفضليه.

وما فى الحدائق(1) من رفع اليد عن الإطلاق فى موثقه سماعه بما ورد فى غيرها لا- يمكن المساعده عليه؛ فإنه ليس فى غير الموثقه دلالة على تعين ما ورد فيها، بل مدلولها أنّ ماورد فيها خطبه الجمعة والموثقه داله على أنّ ماورد فيها أجزاء الخطبه فيحمل غيرها على الأفضليه ولا- يبعد صراحتها فى اختلاف الخطبتين فى بعض الأجزاء، ولا- يمكن رفع اليد عنها بما تعيد أجزاءهما كما أنّ ظاهرها ملاحظه الترتيب بين الأجزاء الثلاثه فى الخطبه الأولى كما لا يخفى، واشتمال الموثقه لبعض ما يحمل على الاستحباب للقربنه لا يضر بظهورها فى الوجوب فى غيره، ثمّ بما أنّ المناسبه بالأمر بالتقوى والوصيه بها مقتضاه وعظ الناس وإرشادهم فالأحوط عند الخطبه لمن لا- يعرف اللغه العربيه ضم الترجمة إلى العربيه، بخلاف الحمد والثناء على الله أو قراءه سوره خفيفه فاللازم فيها القراءه بالعربيه وجواز الاكتفاء بها.

ومما ذكر يظهر الوجه فى رفع الإمام صوته حتى يسمع القوم صوته ولو بمقدار العدد المعتبر؛ لعدم صدق خطب القوم بمجرد التلفظ بنحو لا يسمع، بل الأحوط إسماع الجميع إذا أمكن بالرفع المتعارف، ولا يخفى أنّ هـ روى فى العلل والعيون بسنده إلى فضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام قال: إنّما جعلت خطبتان لتكون واحده للثناء على الله سبحانه والتمحيد والتقديس لله عزّ وجلّ والأخرى للحوائج والإعذار والإنذار والدعاء ولما يريد أن يعلمهم من أمره ونهيه ما فيه الصلاح والفساد(2) ولكن الخطب

ص: ٧٦

١- (١) الحدائق الناضره ١٠: ٩٢ _ ٩٣ .

٢- (٢) علل الشرايع ١: ٢٦٥ ، الباب ١٨٢ ، الحديث ٩ . و عيون الأخبار ٢: ١١٨ ، الباب ٣٤ ، الحديث الأول.

الشرح:

المنقوله فى هذا الباب لا- يناسبها، ولعل ما ذكر تقريب لاعتبار الخطبتين، وإلا فكونهما خطبتين لكونهما عوضاً عن الركعتين، ولعل ما ورد فى العلل دخيل فى جعل البدل للركعتين لا للركعه الواحده ليذكر فيها ما ورد فيها مضافاً إلى ما يعتبر فيها.

اعتبار الجماعه فى الجمعه

(مسأله) قد تقدم اشتراط الجمعه بالجماعه فلا تشرع فرادى بلا خلاف، ويشهد لذلك من الروايات ما ورد فى صحيحه زراره: «منها صلاه واحده فرضها الله عزّ وجلّ فى جماعه وهى الجمعه»^(١) وما فى موثقه سماعه، عن أبى عبد الله عليه السلام: «صلاه الجمعه مع الإمام ركعتان، فمن صلّى وحده فهى أربع ركعات»^(٢) وقوله عليه السلام: وإذا كان لهم إمام يخطب جمعوا^(٣). وإطلاق الإمام لاعتبار الإتمام والجماعه وقولهم عليهم السلام: لا جمعه لأقل من خمس من المسلمين أحدهم الإمام^(٤). إلى غير ذلك.

نعم، كون العدد معتبراً فى تمام الصلاه أو فى الابتداء بها فقد تقدم بيان ذلك، ويتفرع على اعتبار الجماعه أنه لو ظهر بطلان الجماعه ككون الإمام على غير طهر وجبت الإعاده على الإمام والمأمومين جمعه أو ظهراً، ولا يقاس المقام بظهور عدم طهاره الإمام فى الجماعه من سائر الفرائض حيث تصح صلاه المأمومين فيها فرادى وتركهم القراءة حيث كان لعذر لاعتقادهم صحه الجماعه لا يوجب بطلان صلاتهم

ص: ٧٧

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٢٩٥، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث الأوّل.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣١٢، الباب ٦ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٢.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٤، الباب ٢ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٦.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٤، الباب ٢ من أبواب صلاه الجمعه، الحديث ٤.

الشرح:

كما هو مقتضى حديث: «لا تعاد» (١) وغيره من الروايات الواردة في ذلك كصحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن قوم صلى بهم إمامهم وهو غير طاهر أتجوز صلاتهم أم يعيدونها؟ فقال: «لا- إعادته عليهم تمت صلاتهم وعليه هو الإعادة وليس عليه أن يعلمهم، هذا عنه موضوع» (٢). وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يؤم القوم وهو على غير طهر فلا- يعلم حتى تنقضى صلاتهم؟ قال: «يعيد، ولا- يعيد من صلى خلفه وإن أعلمهم أنه على غير طهر» (٣) إلى غير ذلك.

وربما يقال: إن هذه الروايات بإطلاقها تعم صلاة الجمعة أيضاً فلا موجب لرفع اليد عن الإطلاق، وفيه أن منصرف هذه الروايات صلاة الجمعة لا الجمعة، حيث إن في زمان الصادقين عليهما السلام ومن بعدهما كان حضور الشيعة في صلاة جمعه الجماعة في حقيقتها صلاة فرادى على ما ذكرنا سابقاً، وكانت إقامة الجمعة فيما بينهم أمراً نادراً فالإطلاق في الروايات غير محرز، وقد ذكرنا سابقاً أن-ه إذا حدث لإمام الجمعة حدثاً ففى تقديم غيره وإتمامها جمعه كالتقديم منه حدوث الحدث لإمام الجمعة تأمّل، حيث يجرى على الروايات الواردة في التقديم ما ذكرناه في الروايات الواردة في ظهور الحدث، ثم إن تحقق الصلاة جماعه لتحقيقها في سائر الصلوات يتوقف على قصد الائتتمام من المأمومين، ولا يتوقف على قصد الإمامه من الإمام، فإن كونه شخص إماماً بحيث يترتب على صلاته آثار الجماعة بأن لا- يكون له شك مع حفظ المأمومين وغير ذلك موقوف على الائتتمام به لا على قصده الإمامه، وكذا الحال في صلاة الجمعة

ص: ٧٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٧١، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٧٢، الباب ٣٦ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٥.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٧٢، الباب ٣٦ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٤.

الشرح:

فى تحققها جماعه حيث يعتبر فيها الائتمام بعدد خاص على ما تقدم.

اعتبار الفصل بين الجمعيتين

(مسأله) لا خلاف بين الأصحاب فى اشتراط الجمع به بالفصل بثلاثه أميال بينها وبين الجمعة الأخرى، سواء كانت إقامتهما فى بلد واحد أو بلدين أو قريتين، وبلا فرق أيضاً فى أن يكون الفاصل بين الجمعيتين بنهر عظيم أم لا.

نعم، هذا الشرط مختلف فيه عند مخالفيها، ويدل عليه صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام قال: يكون بين الجمعيتين ثلاثه أميال يعنى لا- تكون جمعه إلا- فيما بينه وبين ثلاثه أميال وليس تكون جمعه إلا- بخطبه، قال: فإذا كان بين الجمعيتين فى الجمعة ثلاثه أميال فلا بأس أن يجمع هؤلاء ويجمع هؤلاء (١). وفى موثقه المرويه فى التهذيب، عن أبى جعفر عليه السلام قال: تجب الجمعة على من كان منها على فرسخين ومعنى ذلك إذا كان إمام عادلاً. (٢)

أقول: لو قيل بظهور إمام عادل فى المعصوم عليه السلام أو منصوبه الخاص لكان الالتزام بذلك فى وجوب الجمعة عيناً وإلاً فالاعتبار فى مشروعيتها يعنى وجوبها التخييري بإمام يخطب على ماورد فى موثقه سماعه (٣) وغيرها على ما تقدم، ويمكن أن يقال بناءً على الاحتمال يكون ظاهرها وجوب الحضور للجمعه فى صوره وجوبها تعييناً فقط.

وعلى كل تقدير، ما فى ذيلها أيضاً: إذا كان بين الجمعيتين ثلاثه أميال فلا بأس أن

ص: ٧٩

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣١٤، الباب ٧ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث الأول.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٣: ٢٣، الحديث ٨٠.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٣٤١، الباب ٢٤ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث الأول.

الشرح:

يجمع هؤلاء ويجمع هؤلاء، ولا- يكون بين الجماعتين أقل من ثلاثة أميال(١). ظاهر في اشتراط الفصل مطلقاً حتى مع عدم الوجوب التعييني، وظاهر اعتبار الفصل بين الجماعتين في صلاة الجمعة بمعنى أنّ الفصل بينها غير معتبر في الخطبه، بل المعتبر حصوله بين جماعتين في صحه صلاة الجمعة، كما يقتضى ذلك أيضاً ما ذكر بعد قوله: «لا تكون الجمعة إلا فيما بينه وبين ثلاثة أميال» من قوله: «وليس تكون جمعه إلا بخطبه»(٢) حيث إنّ الخطبه شرط في نفس الصلاة، فالبعد بين الجماعتين أيضاً يكون شرط لنفسها فيلاحظ البعد بين الجماعتين عند الدخول في الصلاة إلى تمامها، وعلى ذلك ولو كان نصاب البعد بين الجماعتين عند الشروع في الصلاة ثم تزايد الصفوف، بحيث فقد النصاب بين بعض الجماعه والجمعه الأخرى أو كان من الأول هذا الفصل غير متحقق بالإضافة إلى بعض الجماعه، فهل تبطل الجماعه في الجمعة بالإضافة إلى البعض أو تبطل صلاة الجميع؟

لا- يبعد الأول كما هو الحال في فقد شرط الصلاة جماعه بالإضافة إلى بعض المأمومين في الأثناء أو من الأول، وأيضاً إذا لم يكن الفصل المعتبر بين الجمعيتين بأن أقيمتا في الأقل من الفرسخ فصلاً فإن كان الدخول في الصلاة سابقاً من إحدى الجماعتين صحت؛ لأنّه قد أقيمت مع تمام شرائطها فتكون الجماعه في الجمعة الأخرى محكوماً بالبطلان؛ لأنّها انعقدت بأقل من الفرسخ من السابق ومع بطلانها لم يحصل ما يقدر في الجمعة السابقه.

ص : ٨٠

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٧ : ٣١٥ ، الباب ٧ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٢ .
 ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧ : ٣١٤ ، الباب ٧ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث الأول .

الشرح:

نعم، إذا أُقيمتا دفعه بأن كان التكبير للدخول فيها في زمان واحد يحكم بطلانهما لفقد الشرط بالإضافة إلى كل منهما ويجب على الجماعتين الإقامه بجماعه واحده أو مع رعايه الفصل أو الإعاده ظهراً، بلا فرق بين ما كانت إقامتهما كذلك مع العلم أو الجهل أو مع الغفله والحكم بالصحه مع الجهل بعدم نصاب الفصل أو مع الغفله عن فقده مشكل، وإن يمكن أن يقال إنَّها مقتضى حديث: «لاتعاد»^(١) الصلاة بدعوى عموم المستثنى فيه، ولكن دعوى أن الحديث ناظر إلى ما يعتبر في مطلق الصلاة لا في صلاه خاصه من شرط خاص بها غير بعيدة، بل مقتضى الأصل العملى أيضاً عدم تحقق النصاب عند الجهل بحصول نصاب الفصل فلا يجوز الدخول في صلاه الجمعه بمعنى عدم إجزائها حتى يحرز نصابه.

نعم، إذا أحرز بطلان الجمعه الأخرى لبطلان الجماعه فيه فلا بأس بالإقامه، فإنَّ الجمعه الباطله كعدمها وظاهر الخطابات اعتبار الفصل بين الصحيحتين على ما ذكر في بحث الصحيح والأعمى.

استثناء بعض الأشخاص عن الحضور للجمعه

(مسأله) قد تقدم وجوب الحضور للجمعه إذا أُقيمت بل مطلقاً حتى لإقامتها مع وجوبها تعييناً، بل الأحوط الحضور لها إذا أُقيمت حتى مع وجوب إقامتها تخييراً، ويستثنى من وجوب الحضور بعض الأشخاص فإنه لا- يجب عليهم الحضور حتى في صوره وجوب الجمعه تعييناً كما يستدل على ذلك بصحيحه منصور عن أبي عبدالله عليه السلام قال فيها: «الجمعه واجبه على كل أحد لا يعذر الناس فيها إلا خمسه:

ص: ٨١

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

الشرح:

المرأة والمملوك والمسافر والمريض والصبى»^(١) وصحيحه زراره بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام حيث ورد فيها: «منها صلاه واحده فرضها الله عزّ وجلّ في جماعه وهى الجمعه ووضعها عن تسعه: عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأه والمريض والأعمى ومن كان على رأس فرسخين»^(٢) وصحيحه أبى بصير ومحمد بن مسلم جميعاً، عن أبى عبد الله عليه السلام حيث ورد فيها: «منها صلاه واجبه على كل مسلم أن يشهدا إلاّ خمسسه: المريض والمملوك والمسافر والمرأه والصبى»^(٣).

ثم إنّ وجوب الحضور للجمعه لكونه تكليفاً لا يثبت فى حق غير البالغ المعبر عنه بالصبى والصغير، ولا كلام فى اعتبار المذكوره والحرية فى وجوبها لاتفاق النص والفتوى فى عدم وجوبه على المرأه والمملوك.

نعم، قد يناقش فى عدم الوجوب على الخنثى والمبعض بأنّ الوارد فى النصوص ليس عنوان المذكور والحرّ لثلا- يعم الأول الخنثى والثانى المبعض، بل الوارد فيها عنوان المرأه والعبد والمملوك ولا- يخفى أنّ الوجوب على الخنثى مبنى على كونها طبيعه ثالثه أو أنّ الأصل الجارى فى عدم كونها امرأه يدخلها فى العموم عن مثل قوله عليه السلام: الجمعه واجبه على كل أحد، أو: أنها واجبه على كل مسلم. حيث إنّ المراد بالمسلم الجنس بقريته استثناء المرأه وذهب الشيخ قدس سره فى المبسوط إلى الوجوب على المبعض إذا هياه المولى فاتفقت الجمعه فى نوبته^(٤)، ولكن لا يبعد صدق عنوان المملوك والعبد على المبعض، وأصالة عدم كون الخنثى امرأه معارضه بأصالة عدم

ص: ٨٢

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٠، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ١٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٢٩٥، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث الأوّل.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٢٩٩، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ١٤.

٤- (٤) المبسوط ١: ١٤٥.

الشرح:

كونها رجلاً. ولو باعتبار التكاليف المختصة بالرجال كحرمه لبس الذهب والحريز وغيرهما، والطبيعه الثالثه غير صحيحه لظاهر قوله سبحانه في كون الموهوب عن الولد إنثاءً وذكوراً، وكذا الحال في المسافر والمريض فإنَّ الحضور لصلاه الجمعه غير واجب عليهما باتفاق النص والفتوى، والظاهر من المسافر من يجب عليه القصر في سفره، وأمّا من يكون سفره كحضره ولو يكون سفره للمعصيه أو كان مقيماً أو يكون السفر شغلاً له أو غير ذلك فالروايات منصرفه عنهم كما هو المصرح به في كلمات بعض الأصحاب.

نعم، المسافر في مواضع التخيير خارج عن ذلك، فإنَّ ظاهر النص الوارد فيه تخييره في المواضع المعروفه بين القصر والإتمام لا تعين حكم الحاضر لتعين الجمعه عليه أو يكون مخيراً بين الظهر والجمعه.

نعم، بناءً على ما أتى من جواز الجمعه من المسافر في سفره إذا حضر الجمعه يكون حضوره الجمعه في مواضع التخيير موجباً لجواز جمعته وكونها مجزيه عن الظهر.

وأمّا المريض فقد ورد ذلك أيضاً في الصحاح المتقدمه وإطلاقها يقتضى عدم الفرق بين كون مرضه موجباً للمشقه في الحضور وعدمه، ومناسبه الحكم والموضوع لا تقتضى الاختصاص، بل غايته كون المشقه حكمه في عدم الوجوب عليه كما هو الحال في الأعمى أيضاً.

ثمَّ إنَّه قد ورد في صحيحه زواره (1) وضع الجمعه عن الكبير، وليس المراد منه غير الصبي قطعاً وإلاّ لم تجب الجمعه أصلاً، فالمراد الشيخ الكبير كما هو المتعارف

الشرح:

من إطلاقه، ولا ينافي ذلك عدم ذكره في غيرها فإن غاية ذلك دلالة سائر الروايات على وجوب الحضور عليه بالإطلاق فيرفع اليد عنه بورود عدم وجوب الحضور عليه في الصحيحه، كما هو في عدم وجوبه على من يبعد عن الموضع الذي تقام فيه الجمعة بأزيد من فرسخين، وفي الصحيح عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الجمعة؟ فقال: «تجب على من كان منها على رأس فرسخين، فإن زاد على ذلك فليس عليه شيء»^(١) ولكن في الصحيح عنه وزراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «تجب الجمعة على كل من كان منها على فرسخين»^(٢) ومثلها الصحيح عنه عن أبي جعفر عليه السلام قال: «تجب الجمعة على من كان منها على فرسخين»^(٣).

ومقتضى الجمع بينهما أنَّهُ إذا كان البعد بين صلاة الجمعة ومنزل الرجل فرسخين لا أزيد يجب عليه الحضور، فإن زاد شيئاً فلا يجب بقرينه ذكر رأس الفرسخين في وجوب الحضور ونفى وجوبه إن زاد، وما ورد في صحيحه زراره من وضع الجمعة عن التسعة ومنها: من كان على رأس فرسخين^(٤)، يقيد بصورة الزيادة عليهما، حيث إنّه يطلق كون منزله على رأس الفرسخين ولو زاد البعد منها شيئاً قليلاً، والمحكى عن ابن أبي عقيل أنَّهُ يجب الحضور على كل من إذا غدا في منزله بعدما صلى الغداة أدرك الجمعة^(٥)، وقال ابن الجنيد بوجوب السعي إليها على من سمع

ص: ٨٤

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٧: ٣٠٩، الباب ٤ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٦.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٧: ٣٠٩، الباب ٤ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٥.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٧: ٣٠٨، الباب ٤ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٢.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعة ٧: ٢٩٥، الباب الأول من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث الأول.
 - ٥- (٥) حكاة الشهيد الاول في الذكرى ٤: ١٢٢.

الشرح:

النداء بها إذا كان يصل إلى منزله إذا راح منها قبل خروج نهار يومه. (١)

والظاهر أنّ مستندهما ما في صحيحه زراره، قال أبو جعفر عليه السلام: «الجمعه واجبه على من إن صلى الغداه في أهله أدرك الجمعه، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله إنما يصلى العصر في وقت الظهر في سائر الأيام كي إذا قضوا الصلاه مع رسول الله صلى الله عليه وآله رجعوا إلى رحالهم قبل الليل وذلك سنه إلى يوم القيامة» (٢) ولكن لا بد من حملها على تأكيد الاستحباب لدلالة الروايات المتقدمه على عدم وجوب الحضور على من يبعد عن الجمعه بأزيد من الفرسخين، وإطلاق الوجوب في موارد الاستحباب المؤكد غير قليل كغسل الجمعه والإقامه للصلاه وغير ذلك، واستثنى جماعه يوم المطر فإنه لا يجب فيه الحضور للجمعه ويشهد لذلك صحيحه عبدالرحمن، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا بأس أن تدع الجمعه في المطر» (٣) ومناسبه الحكم والموضوع مقتضاه من صعب عليه الحضور لها في المطر، وأمّا من كان منزله قرب المسجد أو المصلى من غير مشقه عليه في حضورها فلا تعمه الصحيحه.

هذا، ويمكن القول بأن أصل عقد صلاه الجمعه في يوم المطر أيضاً غير لازم والمراد بعدم الوجوب في المطر مطلق يعم حال نزوله أو بعد نزوله إذا جعل الطريق وحلاً يصعب الحضور لها ممن كان بعيداً عنها.

ص: ٨٥

١- (١) حكاة في المدارك ٤ : ٥٢ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧ : ٣٠٧ _ ٣٠٨ الباب ٤ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث الأول .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧ : ٣٤١ ، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث الأول .

الشرح:

والمتحصل ممّا ذكرنا أنّ مقتضى صحيحه منصور(١) والصحيحين(٢) الأخرين أنّ صلاه الجمعة فريضه من الله يوم الجمعة لا يعذر في ترك عقدها أو عدم الحضور لها عند عقدها إلا الطوائف المتقدمه، وعليه يتعين على غير ذلك من تلك الطوائف عقدها أو الحضور لها عند انعقادها، غايه الأمر قد علمنا من فعل أصحاب الأئمه في فرض عدم بسط أيديهم وعدم المأذون الخاص من قبلهم جواز الاكتفاء بالظهر وترك عقد الجمعة وترك الحضور لها ولو في مورد انعقادها مع الشرائط، ولكن من المحتمل جداً أنّ ترك الحضور منهم ولو مع الانعقاد مع شرائط الجماعه لعلّه من الخوف ورعايه التقيه؛ ولذا قلنا بعدم وجوب عقد الجمعة تعيناً في زمان عدم البسط ومنه زمان الغيبه مع الالتزام بمشروعيه عقدها لما ورد في مثل صحيحه زراره: فإذا اجتمع سبعة ولم يخافوا أمّهم بعضهم وخطبهم(٣) ومعنى المشروعيه هو الالتزام بالوجوب التخييري لإجزاء الجمعة عن الظهر مثل صحيحه منصور(٤) الداله على وجوب عقد الجمعة تعيناً ووجوب الحضور لها عند عقدها إلا على الطوائف المتقدمه، فيرفع اليد عن ظهورها في الوجوب التعيني بالإضافة إلى عقدها زمان الغيبه، وأمّا رفع اليد عن ظهورها في الوجوب عند عقدها في زمان الغيبه فغير ثابت وجهه؛ ولذا قلنا بأنّ الأحوط وجوب الحضور مع انعقادها صحيحاً في زمان الغيبه إلا لتلك الطوائف الوارده في الاستثناء.

ص: ٨٦

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٠، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ١٦ .

٢- (٢) تقدمتا وهما صحيحه زراره وعبدالرحمن.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٤، الباب ٢ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٤.

٤- (٤) تقدمت في الصفحه: ٨١ .

إذا حضر المستنون الجمعة وجبت عليهم

(مسأله) ذكر في الشرايع: وكل هؤلاء إذا تكلفوا الحضور وجبت عليهم الجمعة وانعقدت بهم، سوى من خرج عن التكليف والمرأه وفي العبد تردّد (١). وظاهره رجوع الاستثناء إلى كلا الحكمين يعني إلى وجوب الجمعة على تقدير الحضور وانعقادها بمعنى حصول العدد المعتبر في انعقادها بقرينه ذكر من خرج عن التكليف، فإنّه لا- يحتمل وجوب الجمعة على غير المكلف وانعقادها به كالصبي والمجنون على تقدير الحضور.

وعلى الجملة، ظاهر العباده عدم انعقاد الجمعة بالمرأه وانعقادها بالمسافر وفي الفرق تأمل، وبيان ذلك أنّّه قد ورد في المسافر ما يقتضى مشروعيه صلاه الجمعة فى حقه بل كونها أفضل كموثقه سماعه، عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام أنه قال: «أى- ما مسافر صلّى الجمعة رغبه فيها وحبّاً لها أعطاه الله عزّ وجلّ أجر مئه جمعه للمقيم» (٢) إلا أنّها ناظره إلى حضور المسافر الجمعة التى تنعقد بغير المسافر بقرينه صحيحه ربيعى بن عبدالله والفضيل بن يسار جميعاً، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «ليس فى السفر جمعه ولا فطر ولا أضحي» (٣) وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: قال لنا: صلّوا فى السفر صلاه الجمعة جماعه بغير خطبه» (٤) ومثلها غيرها، وكذا الحال فى المرأه حيث ورد فى حقها ما ظاهره مشروعيه صلاه الجمعة من المرأه ففى

١- (١) شرايع الإسلام ١ : ٧٥ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧ : ٣٣٩ ، الباب ١٩ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٢ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧ : ٣٣٨ ، الباب ١٩ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث الأوّل .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٦ : ١٦١ ، الباب ٧٣ من أبواب القراءه فى الصلاه، الحديث ٦ .

الشرح:

صحيحه أبي همام، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «إذا صلت المرأة في المسجد مع الإمام يوم الجمعة الجمعة ركعتين فقد نقصت صلاتها وإن صلّت في المسجد أربعاً نقصت صلاتها لتصل في بيتها أربعاً أفضل»^(١) فإنّ قوله عليه السلام «أفضل» قرينه على مشروعيه الجمعة منها كصلاة الجماعة في المسجد وأنه لو كان الصحيح «نقصت» لا «نقصت» فالمراد نقض الكمال لا بطلان العمل، وهذه أيضاً لا يكون دليلاً على انعقاد الجمعة بالمرأة حيث ورد استثناء المرأة ممّن عليه حضور الجمعة كالمسافر.

وربما يقال ما ورد في العدد المعتبر في الانعقاد يعمّ جميع من ورد في الاستثناء غير الصبي والمجنون لعدم التكليف في حقهما، ومقتضى ذلك صحة الجمعة إذا كان جميع العدد المسافرين أو غيرهم ممّا ورد في الاستثناء حتى ما إذا كان جميع المأمومين من النساء غير الإمام للجمعة، ولا يمكن الالتزام بذلك لقوله عليه السلام: «ليس في السفر جمعه»^(٢) الخ وغيرها، وكذا ما ورد في مشروعيه صلاة الجمعة كقوله عليه السلام: «فإذا اجتمع سبعة أمّهم بعضهم وخطبهم»^(٣) لا يعمّ جميع النساء.

نعم، لا بأس بالأخذ بالإطلاق في غير المسافر والمرأة كما إذا حضر من يبعد عن مكان الجمعة بأزيد من فرسخين أو كان كل من الحاضرين شيخاً كبيراً أو أعمى أو مريضاً، بل ويمكن أن يقال لا مانع من الأخذ بالإطلاق إذا كان بعض العدد مسافراً، ولكن لا يعم إذا كان بعضهم امرأة لانصراف القوم ونحوه إلى جماعه الرجال كما ذكر ذلك بعض الأصحاب كصاحب الحدائق^(٤).

ص: ٨٨

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٠، الباب ٢٢ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٢، الباب الأوّل من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٢٩.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٤، الباب ٢ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٤ .

٤- (٤) الحدائق الناضره ١٠: ١٥٦ .

الشرح:

ثم إنَّ ظاهر كلام كثير من الأصحاب أنَّ من يكون مستثنى عن وجوب الحضور للجمعه إذا حضرها يتعين عليه الجمعه كما هو ظاهر الشرايع (١)، وغيرها وكأن من كان منهم يجوز له الظهر إذا لم يحضرها وإذا حضر انقلبت وظيفته إلى الجمعه.

ولكن لا يخفى بناءً على كون الفريضة يوم الجمعه ولو في زمان بسط يد الإمام عليه السلام هي صلاه الجمعه تعييناً، وإنما جاز للطوائف المتقدمه عدم وجوب الحضور لها والاكتفاء بصلاه الظهر فلا بأس بالقول المزبور؛ لأنَّ لازم عدم وجوبه الاكتفاء بصلاه الظهر مع عدم الحضور، وأمَّـ معه فلا تجزى الظهر كما يدل على ذلك خبر حفص بن غياث، قال: سمعت بعض موالِيهم سأل ابن أبي ليلى عن الجمعه هل تجب على المرأه والعبد والمسافر؟ فقال: لا، قال: فإن حضر واحد منهم مع الإمام فصلاًها هل تجزيه تلك الصلاه عن الظهر يومه؟ قال: نعم، قال: وكيف يجزى ما لم يفرضه الله عليه عما فرضه الله عليه _ إلى أن قال: _ فما كان عند ابن أبي ليلى فيها جواب وطلب إليه أن يفسرها له فأبى، ثمَّ سألته أنا عن ذلك ففسرها لي فقال: الجواب عن ذلك أنَّ الله عزَّ وجلَّ فرض على جميع المؤمنين والمؤمنات ورخص للمرأه والمسافر والعبد أن لا- يأتوها فلما حضروا سقطت الرخصه ولزمهم الفرض الأول فمن أجل ذلك أجزأ عنهم، فقلت عن هذا؟ قال: عن مولانا أبي عبدالله عليه السلام. (٢).

حيث إنَّ ظاهرها فرض الوجوب التعيينى لصلاه الجمعه، ولكن في الاعتماد عليها إشكال لضعفها سنداً لجهاله الراوى عن الإمام عليه السلام وعدم ثبوت التوفيق لعباد بن سليمان ولو مع تسليم اعتبار القاسم بن محمد الجوهري.

ص: ٨٩

١- (١) شرايع الإسلام ١ : ٧٥ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧ : ٣٣٧ ، الباب ١٨ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث الأول .

الشرح:

وأمّا بناءً على فرض الوجوب التخييري فلا دلالة لها على تعيينها إذا حضروا، نعم من لم يكن من الجماعة المستثناه ذكرنا الأحوط في حقه الحضور لها والإتيان بالجمعه إذا انعقدت، وهذا أمر آخر.

وجوب الإصغاء

(مسألة) المنسوب إلى أكثر الأصحاب وجوب الإصغاء والاستماع إلى الخطبه وعدم جواز التكلم في أثنائها وعن الشيخ في المبسوط الاستحباب (١)، واختاره في المعتبر (٢)، ويستدل على الوجوب ما في صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام إنّما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين فهي صلاة حتى ينزل الإمام (٣). وظهرها أنّ الخطبه إلى أن ينزل الإمام تحسب صلاة بالإضافة إلى الإمام والحاضرين، وقد تقدم أنّ التنزيل باعتبار عدم جواز التكلم وإصغاء لها بقريته جعل الغايه نزول الإمام، ولو كان المراد التنزيل من جميع الجهات كالطهاره أيضاً كان الأنسب اعتبارها صلاة مطلقاً، وأيضاً المراد كونها صلاة بالإضافة إلى الحكم التكليفي وليس المراد بطلان الخطبه بتكلم المأموم أو الإمام في أثنائها حيث لم يرد في شيء من الروايات بطلان الجمعة بالتكلم في أثنائها مع أنه أمر عادي بالإضافة إلى بعض الحاضرين؛ ولذا قد يناقش في كون النهي عن التكلم تكليفاً إلزامياً وأنّ الإصغاء للخطبه مستحب، ويقال في صحيحه محمد بن مسلم أنّ التعبير بلا ينبغي قرينه أيضاً على الكراهه، قال

ص: ٩٠

١- (١) المبسوط ١: ١٤٨ .

٢- (٢) المعتبر ٢: ٢٩٤ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٣١٣، الباب ٦ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٤ .

الشرح:

أبو عبد الله عليه السلام فيها: إذا خطب الإمام يوم الجمعة فلا ينبغي لأحد أن يتكلم حتى يفرغ الإمام من خطبته فإذا فرغ الإمام من الخطبتين تكلم ما بينه وبين أن يقام للصلاة (١) خصوصاً بقريته الترخيص في التكلم فراغ الإمام من الخطبتين إلى ذكر الإقامه للصلاه، ولكن قد ذكرنا أنّ كلمه لا ينبغي بمعناه اللغوي لو لم يكن ظاهراً في عدم الجواز فلا أقل من عدم ظهوره في الكراهه الاصطلاحيه، ولم يظهر أنّ الغايه في الجواز ذكر الإقامه، حيث إنّ الصدوق قدس سره نقل الصحيحه هكذا قال: لا بأس أن يتكلم الرجل إذا فرغ الإمام من الخطبه يوم الجمعة ما بينه وبين أن تقام الصلاه. (٢)

وعلى الجمعة، المتيقن من تنزيل الخطبه منزله الصلاه الإصغاء وعدم التكلم، سواء سمع الخطبه أو لم يسمع، وأمّا ما في روايه أبي البختری، عن جعفر، عن أبيه أنّ عليّاً عليه السلام أنه كان يكره ردّ السلام والإمام يخطب (٣). فلا بد من أن يراد من ردّ السلام تكرار الردّ، وإلا فالخطبه لا تزداد على نفس الصلاه حيث يجب رد السلام فيها.

أضف إلى ذلك ضعفها سنداً فلا يمكن الاعتماد عليها ثم إنّ ظاهر كلمات بعض أنّ وجوب الإصغاء وحرمة التكلم تكليفيان قال في الشرايع: الإصغاء إلى الخطبه هل هو واجب؟ فيه تردد. وكذا تحريم الكلام في أثنائها ولكن ليس بمبطل للجمعه (٤). ولكن لا يبعد كون النهي عن التكلم كناية عن وجوب الإصغاء كما هو المتعارف عند الأمر بالإصغاء لكلام المتكلم والنهي عن التكلم عنده.

ص: ٩١

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٣٠، الباب ١٤ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث الأول .

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٤١٧، الحديث ١٢٣١ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٣٣١، الباب ١٤ من أبواب صلاه الجمعة وآدابها، الحديث ٦ .

٤- (٤) شرايع الاسلام ١: ٧٦ .

مع إمكان صلاة الجمعة وإدراكها لا تجوز صلاة الظهر

(مسأله) إذا كانت صلاة الجمعة وظيفه تعيينيه فقد تقدّم وجوب الحضور لها ولا يجوز مع عدم فوتها وإمكان إدراكها صلاة الظهر إلا من الطوائف المستثناه، والوجه فيه ظاهر فإنه لا دليل على مشروعيه الظهر مع إمكان إدراك الجمعة إلا في حق الجماعة التي رخص لهم في تركها، وأمّا إذا قلنا بوجوب الجمعة تخييراً في زمان الغيبه فقد تقدم أنّ التخيير إنما هو بالإضافة إلى عقد الجمعة، وأمّا الحضور لها إذا أُريد عقدها فقد ذكرنا أنّ الأحوط وجوب الحضور لها كما هو مقتضى إطلاق الآيه المباركه؛ ولما دلّ على عدم معذوريه أحد في تركها إلا من كان من الجماعة المستثناه، وعليه فيشكل أجزاء الظلم منهم في زمان إمكان إدراك الجمعة والحضور لها؛ لأنّ ظاهر الآيه والروايات المشار إليها وجوب الجمعة عقداً وحضوراً، غايه الأمر رفعنا اليد عن وجوب العقد بالقرينه القطعيه الداله على عدم وجوب عقدها مع بسط يد عدم الإمام المعصوم وعدم مأذونه الخاص، وأمّا عدم وجوب الحضور لها مع إقامتها بشرائطها وعدم الخوف في الفرض المزبور فلا دليل على رفع اليد عن الظهورات المشار إليها، نعم يظهر من الأصحاب التسالم على أنّه إذا لم يتعين عقد الجمعة لم يجب الحضور لها والاعتماد على ذلك مع الخلاف من جماعة من الأصحاب في اشتراط وجوبها بالإمام المعصوم أو مأذونه الخاص وعدم مشروعيتها مع عدمهما مشكل.

وكيف كان، فالأحوط على من لم يكن من الجماعة المستثناه من وجوب الحضور تأخير الظهر إلى زمان لا- يتمكن فيه من إدراك الجمعة المنعده مع الشرايط فيما إذا ترك الاحتياط بالحضور لها.

اللهمّ إلا أن يقال: لم يرد في شيء من الروايات الوارده فيها الأمر بالجمعه إذا

الشرح:

اجتمع سبعة أو فوق الإشارة إلى ترك صلاة الظهر في ذلك الوقت إذا لم يكن خائفاً من الحضور لها، ومن المطمئن به أن من أصحابهم كان من يكتفى بصلاة ظهره في الفرض بعد الزوال في بيته، ومثل ذلك يكفي في الحكم بإجزاء الظهر، بل في عدم وجوب الحضور للجمعه التي مع الشرايط.

السفر يوم الجمعة بعد الزوال

(مسأله) المشهور بين الأصحاب بل المنفى عنه الخلاف في كلام بعضهم (١) حرمة السفر يوم الجمعة بعد الزوال وقبل الصلاة، والمستند في هذا الحكم هو أن السفر في هذا الوقت مفوت لصلاة الجمعة فيحرم، وأن النهي عن البيع وقت النداء مقتضاه حرمة السفر فيه أيضاً؛ لأن السفر فيه أيضاً مفوت لصلاة الجمعة؛ ولما روى عن النبي صلى الله عليه وآله : من سافر من دار إقامة يوم الجمعة دعت عليه الملائكة لا- يصحب في سفره ولا- يعان على حاجته (٢). حيث قال في التذكرة: الوعيد لا- يترتب على المباح (٣).

أقول: المروى مع ضعف سنده مقتضاه الكراهة لا التحريم، ولو كان المراد التحريم لما تخلص الحرمة بما بعد الزوال، بل يعم ما إذا كان سفره بعد طلوع الشمس من يوم الجمعة، ولكن الالتزام بكراهته يوم الجمعة كذلك إلى ما بعد الصلاة لا بأس به لا للنبي، بل لما رواه الصدوق قدس سره في الخصال بسند صحيح عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: ويكره السفر والسعي في الحوائج يوم الجمعة يكره من أجل الصلاة فأما ما

ص: ٩٣

١- (١) جواهر الكلام ١١ : ٤٧٩ .

٢- (٢) كنز العمال ٦ : ٧١٥ ، الحديث ١٧٥٤٠ .

٣- (٣) التذكرة ٤ : ١٧ وفيه : والوعيد لا يلحق المباح .

الشرح:

بعد الصلاة فجائز يتبرك به (١). حيث إنَّ ظاهره أنَّ السفر والسعى في الحوائج بعد صلاة الجمعة جائز ومبروك يتبرك به، وأمّا ما قبلها يكره لأجل الصلاة فإنَّ قوله عليه السلام «لأجل الصلاة» لا يوجب الاختصاص بما بعد الزوال، وربما يتوقف الحضور للجمعه على الخروج قبل الزوال بمدّه خصوصاً إذا كان المكلف مراعيّاً لآدابها.

ولا يخفى أيضاً أنَّ السفر يوم الجمعة يوجب خروج المكلف إلى موضوع لا يجب عليه وجوب الحضور للجمعه كما السفر في سائر الأيام حيث يكون موجِباً لخروجه عن موضوع وجوب التمام؛ ولذا لا يقاس بالنهاى عن البيع وقت النداء حيث إنَّ الاشتغال بالبيع وسائر المعاملات يوجب فوت الجمعة عمن يجب عليه الحضور، فما عن صاحب الحدائق وغيره من الاستدلال على حرمة السفر بقوله سبحانه «وَذَرُوا الْبَيْعَ» (٢) لا يمكن المساعدة عليه خصوصاً إذا لم يكن عقد الجمعة واجِباً تعييناً كزمان الغيبه، حيث إنَّ وجوب الحضور _ على تقدير عقدها مع عدم وجوبها تعييناً _ احتياط على غير المسافر، فضلاً عمّن صار من المسافر زمان عقدها.

نعم، لا يبعد الالتزام بأنَّ البيع بل سائر المعاملات عن المعاوضات ونحوها محترم بناءً على الوجوب التخيري حيث إنَّ الاشتغال بالبيع والتجاره وقت النداء وإن كان بعضاً أو غالباً دخيلاً في فوت صلاة الجمعة إلا أنَّه لم يثبت أنَّ الدخاله بنحو التعليل لا الحكمه، بالإضافة إلى من لا يدخل معاملته وقت النداء في المانع عن الحضور للجمعه، بل يمكن القول بعدم الجواز حتى ما إذا كانت المعامله في مكان النداء لصلاه الجمعة طرفاها ممن لا يجب عليه الحضور لها لكونهما من الطوائف

ص: ٩٤

١- (١) الخصال: ٣٩٣، الحديث ٩٥.

٢- (٢) سورة الجمعة: الآية ٩.

(مسأله ۱) يجب الإتيان بالنوافل ركعتين ركعتين [۱] إلا الوتر فإنها ركعه.

الشرح:

المستثناه، وإن ادعى الإجماع على الجواز في الفرض، نعم إذا كان أحد طرفيها كذلك يحرم البيع ونحوه من المعامله ثم نرجع إلى ما كنا فيه في بحث أعداد الفرائض ونوافلها وما يتعلق بكل منهما.

كيفية صلاة النوافل

[۱] المراد عن الوجوب الشرطي فيحكم بطلان النافله إذا أتى بها بغير فصل بين الركعتين بالتسليم، سواء أتى بالزيادة بأن أتى ثلاث ركعات أو أربع أو أتى بها بركعه وركعه متعمداً إلا في صلاة الوتر فإنها ركعه منفردة يؤتى بالتسليم بعدها، وهذا هو المعروف في النوافل المرتبه وغيرها بين أصحابنا، بل عن الخلاف (۱) وابن إدريس (۲) دعوى الإجماع عليه، ويستند في ذلك إلى اليقين بمشروعيه الإتيان كما ذكر.

وأمّا مشروعيه الإتيان بغير هذه الكيفيه فلم تثبت فإنّ العباده في أصلها وكيفيه الإتيان بها من دليل شرعي، وإلا فالأصل عدم المشروعيه، وربما يستدل على الاعتبار ببعض ما روى عن طريق المخالفين، وما رواه الحميري في قرب الاسناد، عن عبدالله بن الحسن، عن جدّه علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلّي النافله هل يصلح له أن يصلّي أربع ركعات لا يسلم بينهما؟ قال: لا إلا أن يسلم بين كل ركعتين (۳).

ص: ۹۵

۱- (۱) الخلاف ۱: ۵۲۷، المسأله ۲۶۷.

۲- (۲) السرائر ۱: ۳۰۶.

۳- (۳) قرب الاسناد: ۱۹۴، الحديث ۷۳۶.

الشرح:

ودالتها على اعتبار التسليم في كل من الركعتين تامه، حيث إن مقتضى الاستثناء يعنى قوله: إلا أن يسلم بين كل ركعتين. عدم جواز التسليم في كل ركعه أو في الأزيد من الركعتين.

وبتعبير آخر، قوله: «لا» إنما ينفي التسليم في أربع ركعات، وأمّا الاستثناء مقتضاه عدم جواز أى كيفية إلا كيفية التسليم في ركعتين، حيث إن استثناء عن خصوص التسليمه في أربع ركعات أمر غير صحيح، فإنه لا معنى لاستثناء كيفية خاصه عن كيفية خاصه أخرى، بل لا بد من كون المستثنى عنه مطلق الكيفية، ولكن الروايه في سندها عبدالله بن الحسن حيث لم يعلم منه إلا كون جدّه على بن جعفر الذى يروى عن موسى بن جعفر عليهما السلام وقد روى الحميرى في قرب الإسناد عنه روايات عديده، ووقع في إسناد بعض روايات الأشعثيات، وما رواه الصدوق قدس سره في العلل وعيون الأخبار بإسناده، عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام قال: الصلاة ركعتان فلذلك جعل الأذان مثنى مثنى (1). ولكن لا يخفى أن الروايه مع الفحص عن سندها فإن في سندها على بن محمد بن قتيبه وعبدالواحد بن محمد بن عبدوس لا دلالة لها على حكم النافله أصلاً، ولا ربط بين النافله وبين الأذان، حيث إن الأذان مشروع في الفرائض لا في النوافل، وظاهرها أن الصلاة الفريضة كانت في أصلها كما تقدم عشر ركعات ثم زاد رسول الله صلى الله عليه وآله في الظهرين أربع ركعات، وفي المغرب ركعه وفي العشاء ركعتين فصارت مجموعها سبع عشره ركعه؛ ولذلك جعل الأذان المشروع لها مثنى مثنى.

ويستدل على اعتبار الإتيان بالنافله ركعتين ركعتين بما رواه ابن إدريس في آخر السرائر نقلاً من كتاب حريز بن عبدالله، عن أبى بصير، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: وافصل

١- (١) علل الشرائع ١: ٢٥٩، الباب ١٨٢، الحديث ٩، وعيون الأخبار ٢: ١١٢، الباب ٣٤، الحديث الأوّل.

الشرح:

بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم (١). ودلالاتها على اعتبار الفصل تامه، وإنما الكلام في أنّ سند ابن إدريس إلى كتاب حريز غير مذکور فتكون الروايه مرفوعه، وربما يقال: إنّ ابن إدريس لا يعمل بالخبر الواحد ونقله الروايه بل دعواه الإجماع على اعتبار التسليم في الركعتين (٢). شاهد على كون الروايه واصله إليه بسند معتبر ثابت، ولكن لا يمكن المساعدة عليه فإنّ الخبر مع اعتبار سنده لا يخرج عن كونه خبر واحد، ولعل اعتبارها عنده لا لصحة سندها، بل لاعتقاده ثبوت الإجماع على هذا الحكم مع أنّ الإجماع على تقديره لا يفيد في المقام؛ لاحتمال أنّ الاتفاق على تقديره لقولهم بأنّ العباده توقيفيه لا بد في ثبوت أصلها وكيفيةها عن دليل، والمتيقن من المشروعيه الإتيان بالنافله ركعتين ركعتين كما يظهر ذلك بملاحظه كلماتهم أو غير هذا مما نذكر فيما يأتي.

وقد يقال إنّ مقتضى الإطلاق في أدله بعض التخيير في النافله بين الإتيان بها ركعتين ركعتين أو بالزياده أو النقيصه، كصحيحه حماد بن عثمان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاه رسول الله صلى الله عليه وآله بالنهار؟ قال: ومن يطيق ذلك، ثم قال: ولكن ألا- أخبرك كيف أصنع أنا؟ فقلت بلى، قال: ثمانى ركعات قبل الظهر وثمان بعدها، قلت: فالمغرب، قال أربع بعدها (٣). الحديث، حيث إنّ إطلاقها وعدم تقييد كون الثمان أو الأربع بركعتين وركعتين مقتضاه جواز كلا الأمرين.

ولكن لا يمكن المساعدة عليه فإنّ مثلها في مقام بيان عدد الركعات النافله، وأمّا

ص: ٩٧

١- (١) السرائر ٣: ٥٨٥.

٢- (٢) السرائر ١: ٣٠٦.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٥٠، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ١٥.

الشرح:

كيفية الإتيان بها فلا نظر لها إلى ذلك، حيث لا يمكن تنزيل أربع ركعات في نافله المغرب على كيفية الإتيان بصلاة الظهرين أو العشاء فضلاً عن الثمان من الإتيان بالثالثه والرابعه بالتسيحات بدل القراءة؛ ولذا ورد في صلاة الليل بعد قراءة سورة الحمد قراءة «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» و«قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» في الركعتين الأوليين، وتقرأ في سائرهما ما أحببت من القرآن، ثم الوتر ثلاث ركعات تقرأ فيها جميعاً «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وتفصل بينهما بتسليم، والتعرض للفصل في ثلاث ركعات الوتر؛ لأن أكثر العامه أو جلهم يقولون بالوصل بينها.

وعلى الجملة، المرتكز في أذهان المتشرعه أنّ النافله تصلى ركعتين ركعتين بالتسليم بعد كل من الركعتين وتكبيره الإحرام للاخيرتين حتى عند العامه في غير ما استثنى؛ ولذا لم يرد التعرض للتسليم بعد كل ركعتين في النوافل في كثير من خطابات النوافل؛ ولهذا لا تصل النوبه في المقام إلى التمسك بالأصل العملى يعنى أصاله البراءه عن جزئيه التسليمه بعد الركعتين أو في مانعيه في الركعه الأولى أو الثالثه أو الخامسه وهكذا المقتضيه بعدم اعتبار التسليم بعد الركعتين.

ودعوى عدم جريان أصاله البراءه من المستحبات كما ترى، فإن عدم جريانها في موارد نفى التكليف الاستجابى لا الوجوب الشرطى الثابت في أجزاءها وشرائطها، ومثلها دعوى أنّ أصاله البراءه لا تثبت الكيفيه الإتيان بالنافله؛ وذلك فإنّ الجامع بين الكيفيتين فيه توسعه لا تجرى أصاله البراءه في نفى تعلق الاستجاب بها، بخلاف تعيين الكيفيه بالإتيان بها ركعتين ركعتين نظير ما يذكر في أصاله البراءه الجاربه في وجوب الأكثر أو المقيد.

ويستحب في جميعها القنوت حتى الشفع على الأقوى في الركعة الثانية، وكذا يستحب في مفردة الوتر.

الشرح:

استحباب القنوت

وأما استحباب القنوت في الركعة الثانية قبل ركوعها من الفرائض والنوافل فيدل عليه مثل صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «القنوت في كل صلاة في الركعة الثانية قبل الركوع» (١) ولا يعرف خلاف في ذلك إلا صلاة الشفع من صلاة الليل فقد ذكر البهائي قدس سره (٢) وصاحب المدارك (٣) والذخير (٤) عدم ثبوت استحبابه في صلاة الشفع بل نفى في صلاة الوتر المفردة، والمستند لهم مع ما تقدم من العموم صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «القنوت في المغرب في الركعة الثانية، وفي العشاء والغداة مثل ذلك، وفي الوتر في الركعة الثالثة» (٥) فإن المراد من الوتر صلاة الشفع والوتر اللتين مجموعهما ثلاث ركعات فتدل على عدم ثبوت القنوت في صلاة الشفع، ولكن المشهور لم يجعلها مخصصة للعموم المتقدم، بل حملوها على القنوت الخاص الذي يستحب فيه الاستغفار سبعين مره مطلقاً مع الاستعاذه من النار سبع مرات، والتماس العفو ثلاثمئة مره.

أقول: ويمكن حملها على ذلك كما يحمل ماورد في اختصاص القنوت بالصلوات الجهرية عليه أو على التقيه كموثقه سماعه، قال: سألته عن القنوت في أي

ص: ٩٩

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٦: ٢٦٦، الباب ٣ من أبواب القنوت، الحديث الأول .
 - ٢- (٢) حكاة البحراني في الحدائق الناضره ٦: ٣٩. وفيه: «صرح شيخنا البهائي قدس سره في حواشي كتاب مفتاح الفلاح بأن القنوت في الوتر التي هي...».
 - ٣- (٣) المدارك ٣: ١٩ .
 - ٤- (٤) ذخيره المعاد ٢: ١٨٤ .
 - ٥- (٥) وسائل الشيعه ٦: ٢٦٧، الباب ٣ من أبواب القنوت، الحديث ٢ .

الشرح:

صلاه هو؟ فقال: «كل شيء يجهر فيه بالقراءة فيه قنوت، والقنوت قبل الركوع وبعد القراءة».(١)

نعم، يمكن حمل مثل هذه على التقية فإن جماعه من العامه خصّوا مشروعيه القنوت بالصلوات الجهرية وعن بعضهم أنه في صلاه الغداة، ويقرب حملها على التقية موثقه أبو بصير، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القنوت؟ فقال: فيها يجهر فيه بالقراءة، فقلت له: إني سألت أباك عن ذلك فقال: في الخمس كلّها، فقال: رحم الله أبي إن أصحاب أبي أتوه فسألوه فأخبرهم بالحق ثم أتوني شكاكاً فأفتيتهم بالتقيه(٢). وبهذا يمكن حمل صحيحه عبدالله بن سنان(٣) أيضاً على التقية، حيث إن ظاهرها أن القنوت مشروع في صلاه المغرب في ركعتها الثانيه وكذا في العشاء والغداة وفي الوتر في ركعتها الثالثه لا أن القنوت المشروع فيها في الركعه الثانيه قبل الركوع وفي الوتر في ركعتها الثالثه، وإلاّ لم يكن وجه لترك القنوت المشروع في الظهرين، فإن القنوت المشروع فيهما أيضاً كما في العشاءين وكان المناسب أن يقول القنوت في الركعه الثانيه قبل الركوع وفي الوتر في الثالثه قبله.

وذكر صاحب الحدائق(٤) أن هـ قد ورد في الروايات كيفيه خاصه في قنوت الوتر، والكيفيه مختصه بقنوت الركعه المنفرده، ويطلق الوتر على ثلاث ركعات في الروايات، ولم يوجد موضع أطلق الشفع على الركعتين قبل الركعه المنفرده إلا في

ص: ١٠٠

١- (١) وسائل الشيعه ٦: ٢٦٧، الباب ٣ من أبواب القنوت، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٦: ٢٦٣، الباب الأوّل من أبواب القنوت، الحديث ١٠.

٣- (٣) المتقدمه في الصفحه السابقه.

٤- (٤) الحدائق الناضره ٦: ٣٩.

الشرح:

روايه رجاء بن أبي الضحاك (١)، ولو كان لتلك الركعتين قنوت قبل الركوع من الركعه الثانيه لكان اللازم في بيان الكيفيه لقنوت المنفرده تقييده بالثاني من قنوت الوتر، وعدم التقييد كاشف عن عدم مشروعيه القنوت في الركعتين.

ولكن لا- يخفى أنه قد أُطلق على الركعتين قبل الركعه المنفرده صلاه الشفع في غير تلك الروايه أيضاً كما في روايه الصدوق قدس سره في العيون عن الرضا عليه السلام (٢). وروايته في الخصال عن الأعمش عن جعفر بن محمد عليهما السلام (٣) وما رواه علي بن إبراهيم في تفسيره عند قوله سبحانه «وَلَيَالٍ عَشْرٍ * وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ» (٤). وبعد كون الشفع صلاه يقمهما قوله أبي جعفر عليه السلام: القنوت في كل صلاه في الركعه الثانيه قبل الركوع (٥). ولا حاجه إلى التقييد بالقنوت الثاني في الوتر؛ لأنّ القنوت في الركعتين لكونهما صلاه وإن يطلق كثيراً صلاه الوتر على الركعات الثلاث، ولعل الإطلاق منشأه أنّ العامه يرون الاتصال في الركعات الثلاث.

أضف إلى ذلك أنّ التقييد وارد في بعض الروايات الوارده في صلاه الوتر كما في صحيحه معاويه عمار التي رواها في العلل عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله سبحانه «وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ» (٦) قال: «كانوا يستغفرون الله في آخر الوتر في آخر الليل

ص: ١٠١

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٥٥، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٢٤.

٢- (٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٩٤، الباب ٤٤، الحديث ٥.

٣- (٣) الخصال: ٦٠٣، الحديث ٩.

٤- (٤) سورة الفجر: الآية ٢ _ ٣.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٦: ٢٦٦، الباب ٣ من أبواب القنوت، الحديث الأول.

٦- (٦) سورة الذاريات: الآية ١٨.

الشرح:

سبعين مره (١).

ثم إنه قد حكى عن بعض الأصحاب استحباب قنوت ثان في صلاة الوتر أى الركعه المنفرده، ومحله بعد رفع الرأس من ركوعها كما أن قنوتها الأول قبل ركوعها ويستند في ذلك إلى ما رواه الكليني قدس سره في باب السجود والدعاء والتسبيح فيه عن علي بن محمد، عن سهل، عن أحمد بن عبد العزيز، قال: حدثني بعض أصحابنا قال: كان أبو الحسن الأول عليه السلام إذا رفع رأسه من آخر ركعه الوتر قال: هذا مقام من حسناته نعمه منك وشكره ضعيف وذنبه عظيم، وليس له إلا دفعك ورحمتك فإنك قلت في كتابك المنزل على نبيك المرسل صلى الله عليه وآله «كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ * وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ» طال هجوعى وقل قيامى، وهذا السحر وأنا استغفرك لذنبى استغفار من لا يجد لنفسه ضراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً ثم يخر ساجداً صلوات الله عليه (٢). وكان ذيلها «ثم يخر ساجداً» قرينه على أن المراد من آخر ركعه الوتر رفع الرأس من ركوعها، ولكن لم يرد فيها أنه يرفع يديه حيال وجهه وقال، حتى يحسب قنوتاً، ولعله من الدعاء المستحب.

ومن المحتمل أيضاً أن يكون المراد من قوله: «ثم يخر ساجداً» سجده الشكر بعد التسليم لصلاة الوتر، والروايه مرسله لا يمكن رفع اليد بها عن عموم ما ورد في صحيحه معاويه بن عمار، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «ما أعرف قنوتاً إلا قبل الركوع» (٣). نعم يرفع اليد عنه بالإضافة إلى القنوت الثانى فى صلاة الجمعة حيث كما ورد فى

ص: ١٠٢

١- (١) علل الشرايع ٢: ٣٦٤، الباب ٨٦، الحديث الأول .

٢- (٢) الكافي ٣: ٣٢٥، الحديث ١٦ . والآيتان ١٧ و ١٨ من سورة الذاريات .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٦: ٢٦٨، الباب ٣ من أبواب القنوت ، الحديث ٦ .

(مسألة ٢) الأقوى استحباب الغفيلة وهي ركعتان بين المغرب والعشاء [١] ولكنها ليست من الرواتب يقرأ فيها في الركعة الأولى بعد الحمد «وَذَا التُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْعَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ» [الأنبياء : ٨٧] وفي الثانية بعد الحمد «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقِهِ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حِجَّةَ فِي ظُلُمَاتِ الْأَعْرَاضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» [الأنعام : ٥٩].

الشرح:

الروايات المعتبرة أنّ لصلاة الجمعة قنوتان أحدهما قبل الركوع من الركعة الأولى، والثاني بعد رفع الرأس من ركوع الركعة الثانية كصحيحه زواره عن أبي جعفر عليه السلام : «وعلى الإمام فيها قنوتان في الركعة الأولى قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع» (١) وقريب منها غيرها.

استحباب صلاة الغفيلة

[١] كون صلاة الركعتين مستحبه بين المغرب والعشاء أمر صحيح لورودها في الروايات التي بعضها معتبره سنداً كما فيما رواه الصدوق قدس سره في العلل عن أبيه، عن سعد، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن زرعه، عن سماعة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «تفلاوا في ساعه الغفله ولو بركعتين حفيفتين فإنهما تورثان دار الكرامه» (٢) وقال في خبر آخر: دارالسلام هي الجنة وساعه الغفله بين المغرب والعشاء. (٣)

ص: ١٠٣

- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٢٩٦، الباب الأول من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٢ .
- ٢- (٢) علل الشرايع ٢: ٣٤٣، الباب ٤٥، الحديث الأول .
- ٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٥٦٥، الحديث ١٥٦٠ .

الشرح:

والوجه في تسميه ما ذكر ساعه الغفله أنّ العاده كانت جاريه في زمان النبي صلى الله عليه وآله بالإتيان بصلاه المغرب ثمّ العود إلى البيوت والمنازل ثمّ الرجوع إلى المسجد لصلاه العشاء ومن زمان العود إلى زمان الرجوع كانوا مشغولين بالأكل والشرب وغيرهما من الأفعال العاديه؛ ولذلك سمّيت بساعه الغفله، وذكر الماتن قدس سره أنّ الغفيله صلاه مستحبه وغير داخله في نوافل المغرب يعنى أربع ركعات ويبعد ما ذكره فإنّه قد ورد في نافله المغرب جواز الاقتصاد على الركعتين، ويناسب ذلك ما تقدم في موثقه سماعه: «تنفلوا في ساعه الغفله ولو بركعتين خفيفتين»^(١) والمراد من الخفيفه الاقتصار على قراءه سوره الحمد، ويناسبه أيضاً التعبير ولو بركعتين خفيفتين وعدم ذكر الآيتين المذكورتين في كيفية صلاه الغفيله فيها.

نعم، روى الشيخ قدس سره في المصباح عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من صلّى بين العشاءين ركعتين يقرأ في الأولى الحمد و«وَإِذَا التُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا» إلى قوله «وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ» وفي الثانية الحمد وقوله: «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ» إلى آخر الآيه فإذا فرغ من القراءه رفع يديه وقال: اللهم إني أسألك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلى على محمد وآل محمد وأن تفعل بي كذا وكذا، وتقول اللهم أنت ولي نعمتي والقادر على طلبتي تعلم حاجتي فأسألك بحق محمد وآله عليه وعليهم السلام إلا- قضيتها لى وسأل الله حاجته أعطاه الله ما سأل.^(٢) ظاهرها كون هذه صلاه الحاجه وغير نافله المغرب غايه الأمر يكون زمان الإتيان بها بين العشاءين، ولكن الالتزام بمشروعيه هذه الصلاه واستحبابها مبنيه على التسامح في أدله

ص: ١٠٤

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ١٢٠، الباب ٢٠ من أبواب بقيه الصلاه المندوبه، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ١٢١، الباب ٢٠ من أبواب بقيه الصلاه المندوبه، الحديث ٢ .

ويستحب أيضاً بين المغرب والعشاء صلاة الوصيه [١] وهي أيضاً ركعتان يقرأ في أولهما بعد الحمد ثلاث عشرة مره سورته إذا زلزلت الأرض، وفي الثانيه بعد الحمد سورته التوحيد خمس عشرة مره.

الشرح:

السنن بمعنى عدم اعتبار ملاحظه السند في ثبوت الاستحباب أو قيام خبر ولو كان ضعيفاً مع احتمال صدقه بوجوب استحباب العمل، وهذا المبنى لا يستفاد من الروايات المعروفه بروايات التسامح في أدله السنن.

ودعوى صحه طريق الشيخ إلى كتاب هشام بن سالم على ما يستفاد من الفهرست (١)، لا يمكن المساعده عليها فإنه لم يثبت أن الروايه التي يرويها الشيخ في غير التهذيبيين ببديها باسم الراوى مأخوذه من كتاب ذلك الراوى، ولعله روى هذه الروايه من كتب غير هشام بن سالم عن سائر الرواه قبله، وطريق ابن طاووس (٢) أيضاً إلى هشام بن سالم ضعيف.

وعلى الجملة، هذه الروايه تحسب مرفوعه أو ضعيفه.

نعم، لا بأس بالإتيان بالصلاه المزبوره بقصد الأعم من كونها نافله ركعتين من نافله المغرب أو صلاه خاصه، والله العالم.

صلاه الوصيه

[١] هذه الصلاه أيضاً رواها الشيخ في المصباح، عن الصادق، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله أن قال: أوصيكم بركعتين بين العشاءين يقرأ في الأولى الحمد و«إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ» ثلاث عشرة مره، وفي الثانيه الحمد مره و«قُلْ هُوَ

ص: ١٠٥

١- (١) الفهرست: ٢٥٧، [٧٨٢] ١.

٢- (٢) فلاح السائل: ٢٤٥.

(مسألة ٣) الظاهر أنّ الصلاة الوسطى التي تتأكد المحافظه عليها هي الظهر [١] فلو نذر أن يأتي بالصلاه الوسطى في المسجد أو في أول وقتها مثلاً أتى بالظهر.

الشرح:

اللَّهُ أَحَدٌ خمس عشره مره فإنّه من فعل ذلك في كلّ شهر كان من الموقنين، فإن فعل ذلك في كلّ سنه كان من المحسنين، فإن فعل ذلك في كل جمعه مرّه كان من المخلصين، ومن فعل ذلك كلّ ليله زاحمى في الجنه ولم يحص ثوابه إلاّ الله تعالى. (١).

وظاهرها أنّها صلاه مستقله وليست من نافله المغرب، ولكن يقال في أمر سندها ما تقدّم، بل هذه مرسله وإذا لم تثبت مشروعيتها فيؤخذ بإطلاق ما دلّ على عدم مشروعيه النافله في وقت الفريضة، ولكن لا يخفى أنّ النهى عن النافله في وقت الفريضة معناها ترك الفريضة في وقتها والاشتغال فيها بالنافله من غير النوافل للفريضة، وهذا لا يعمّ المقام فإنّ المفروض الفراغ من صلاه المغرب ولم تدخل وقت فريضة العشاء، كيف وقد ورد استحباب الصلاه في اليوم والليله الف ركعه (٢)، وهذا لا يجتمع مع النهى عن النافله في وقت الفريضة مطلقاً، بل المراد في وقت فضيله الفريضة كما لا يخفى.

الصلاه الوسطى

[١] قد تقدّم ما يدلّ على كون المراد من الصلاه الوسطى التي ورد الأمر بالمحافظه عليها بخصوصها زائداً على الأمر بها في الصلوات المنتزعه عنه تأكد الأمر بملاحظه عليها هي صلاه الظهر، فلو نذر أن يأتي الصلاه الوسطى في المسجد أو أول

ص: ١٠٦

١- (١) مصباح المتهجد: ١٠٧، الحديث ١٨٠.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٩٧، الباب ٣٠ من أبواب أعداد الفرائض.

(مسأله ٤) النوافل المرتبه وغيرها يجوز إتيانها جالساً ولو في حال الاختيار [١] والأولى حينئذ عدّ كل ركعتين بركعه فيأتي بنافله الظهر مثلاً ست عشره ركعه، وهكذا في نافله العصر، وعلى هذا يأتي بالوتر مرتين كلّ مرّه ركعه.

الشرح:

الوقت أو في الجماعه ونحو ذلك أتى بالظهر كذلك.

الإتيان بالنوافل جالساً

[١] أمّا جواز الإتيان بالنوافل جالساً حتى مع عدم العذر وحال الاختيار فيدل عليه صحيحه سهل بن اليسع، أنه سأل أبا الحسن الأوّل عليه السلام عن الرجل يصلّي النافله قاعداً وليست به عله في سفر أو حضر؟ فقال: «لا بأس به» (١) ونحوها روايه أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام (٢) ومعتبره حنان بن سدير، عن أبيه، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أتصلي النوافل وأنت قاعد؟ فقال: ما أصليها إلّا وأنا قاعد منذ حملت هذا اللحم وبلغت هذا السن» (٣).

وأمّا استحباب التضعيف كما ذكر فقد يستظهر من صحيحه على بن جعفر في كتابه، عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن المريض إذا كان لا يستطيع القيام كيف يصلّي؟ قال: «يصلّي النافله وهو جالس ويحسب كل ركعتين بركعه، وأمّا الفريضة فيحسب كل ركعه بركعه وهو جالس إذا كان لا يستطيع القيام» (٤) وروايه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يكسل أو يضعف فيصلّي التطوع جالساً؟ قال: «يضعف

ص: ١٠٧

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٤٩١ ، الباب ٤ من أبواب القيام ، الحديث ٢ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٤٩٢ ، الباب ٥ من أبواب القيام ، الحديث الأوّل .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٤٩١ ، الباب ٤ من أبواب القيام ، الحديث الأوّل .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥ : ٤٩٣ ، الباب ٥ من أبواب القيام ، الحديث ٥ .

الشرح:

ركعتين بركعه»^(١) وخبر الحسن بن زياد الصيقل، قال: قال لى أبو عبدالله عليه السلام: «إذا صلى الرجل جالساً وهو يستطيع القيام فليضعف»^(٢) وظاهرها اختصاص التضعيف بصوره التمكّن من القيام، ويمكن أن يكون القيد إشاره إلى الصلاة النافله، حيث إنّ الصلاة جالساً مع التمكّن من القيام لا تجرى فى الفريضه، وبضمّ ما تقدم من أنّ الإتيان بالنافله يكون ركعتين ركعتين يُعلم أنّ التضعيف يكون بتكرار الصلاة والإتيان بها مرتين حتى بالإضافة إلى صلاة الوتر التى تكون بركعه منفرده.

ص: ١٠٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٤٩٣، الباب ٥ من أبواب القيام، الحديث ٣.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٤٩٣، الباب ٥ من أبواب القيام، الحديث ٤.

وقت الظهرين ما بين الزوال والمغرب ويختص الظهر بأوله مقدار أدائها بحسب حاله ويختص العصر بآخره كذلك [١].

الشرح:

فصل فى أوقات اليوميه ونوافلها

وقت الظهرين

[١] كون المبدأ فى وقت صلاه الظهر زوال الشمس وميلها عن دائره نصف النهار متفق عليه بين المسلمين، وكذا مبدأ وقت صلاه العصر.

نعم، خصص مخالفينا كون الزوال مبدأً لصلاه العصر بما إذا جمع المكلف بين الظهرين، وفى غير هذا مبدأ وقت صلاه العصر ما إذا صار ظل كل شىء مثله يقوله الله سبحانه «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتُدْلُوكَ الشَّمْسُ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» (١) وظاهر الدلوک زوالها، وفى صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عما فرض الله عزّ وجلّ من الصلاه؟ قال: خمس صلوات فى الليل والنهار، فقلت: هل سماهن الله وبينهنّ فى كتابه؟ قال: نعم، قال الله تعالى لنبیه صلى الله عليه وآله «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتُدْلُوكَ الشَّمْسُ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» ودلوکها: زوالها وفيما بين دلوک الشمس إلى غسق الليل أربع صلوات سماهن الله وبينهنّ ووقتهنّ، وغسق الليل هو انتصافه (٢). الحديث

وقد ورد فى عدّه روايات أنَّه إذا زالت الشمس دخل وقت الظهرين كصحيحه

ص: ١٠٩

١- (١) سورة الاسراء: الآية ٧٨.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ١٠، الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأول.

الشرح:

زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر فإذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الآخرة»^(١) وفي معتبره عبيد بن زراره، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر والعصر؟ فقال: إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعاً إلا أنّ هذه قبل هذه، ثم أنت في وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس»^(٢) ونحوهما غيرهما.

وفي مقابلها ما يدلّ على أنّ وقت الظهر بعد الزوال بذراع والعصر بذراعين كصحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن وقت الظهر؟ فقال: «ذراع من زوال الشمس، ووقت العصر ذراعان من وقت الظهر فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس»^(٣) الحديث ونحوها غيرها. وفي موثقه سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن وقت الظهر أهو إذا زالت الشمس؟ فقال: «بعد الزوال بقدم أو نحو ذلك إلاّ في السفر أو يوم الجمعة فإنّ وقتها إذا زالت»^(٤) وموثقه ذريح المحاربي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام أناس وأنا حاضر - إلى أن قال - فقال بعض القوم إنّنا نصليّ الأولى إذا كانت على قدمين، والعصر على أربعة أقدام؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: «النصف من ذلك أحب إليّ»^(٥) وغير ذلك من الروايات، وحيث إنّ القدم بمقدار شبر يكون الذراع بمقدار قدمين فإنّه بمقدار شبرين فتدل بعض الروايات على أنّ وقت الظهر بقدمين من زوال الشمس

ص: ١١٠

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ١٢٥، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ١٢٦، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .
 - ٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٢١٧، الحديث ٦٥٣ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ١٤٥، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ١٧ .
 - ٥- (٥) وسائل الشيعه ٤: ١٤٦، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٢٢ .

الشرح:

والعصر بأربعة أقدام منه.

ولكن الجمع بين هذه الروايات وما تقدم من دخول وقت الظهرين بزوال الشمس ماورد في هذه الروايات من أنّ جعل وقت الفضيله مؤخراً عن زوال الشمس من جهة رعايه نافله الصلاتين، حيث يكون مقتضى الجمع بين الصلاة ونافلتها المشروعه قبل الفريضة أن يؤخّر الفريضة من أول الزوال بمقدار الإتيان بالنافله؛ ولذا ورد في بعض الروايات المتقدمه اختصاص تأخير الفريضة عن النافله في غير السفر وفي غير يوم الجمعة لسقوط النافله في السفر، وجواز تقديم النافله على الفريضة يوم الجمعة على ما تقدّم في موثقه سعيد الأعرج وغيرها، بل القدمين وأربعة أقدام المساوي للذراع والذراعين ليس تحديداً حقيقه، بل الحد الفراغ من نافله الظهر أو العصر؛ ولذا ورد في موثقه ذريح المحاربي «النصف من ذلك أحب إليّ»، وصحيحه ذريح المحاربي، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: متى أصلى الظهر؟ فقال: «صلّ الزوال ثمانية ثم صل الظهر ثم صل سبحتك طالت أو قصرت ثم صل العصر». (١)

وفيما رواه ابن مسكان في الصحيح، عن الحارث بن المغيرة وعمر بن حنظله ومنصور بن حازم جميعاً، قالوا: كنا نقيس الشمس بالمدينه بالذراع فقال أبو عبدالله عليه السلام ألا أثبتكم بأبين من هذا، إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر، إلا أنّ بين يديها سبحه، وذلك إليك إن شئت طولت وإن شئت قصرت» (٢) ونحوها غيرها، وفي صحيحه محمد بن أحمد بن يحيى، قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام: روى عن آباءك القدم والقدمين والأربع والقامه والقامتين وظل مثلك والذراع

ص: ١١١

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٣٢ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٣١ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

الشرح:

والذراعين؟ فكتب عليه السلام: «لا القدم ولا القدمين إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين وبين يديها سبحة وهي ثمان ركعات فإن شئت طولت وإن شئت قصرت ثم صل الظهر» (١) الحديث، وصحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: أتدرى لم جعل الذراع والذراعين؟ قلت: لم؟ قال: لمكان الفريضة لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن تبلغ ذراعاً فإذا بلغت ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافلة (٢). ونحوها رواه اسماعيل الجعفي عنه عليه السلام (٣).

والحاصل لا تنافي بين كون أول الزمان وقتاً لأجزاء صلاة الظهر، بل كونها وقت الفضيله بالإضافة إلى آخر الوقت كما يأتي وبين الإتيان بها بعد وقت نافلتها أفضل من الإتيان بها أول الزوال حتى في صورته ترك النافلة وقت تأخيرها، وأمّا وقت الأجزاء فكما يأتي يبدأ من زوال الشمس إلى أن يبقى وقت أربع ركعات العصر قبل غروب الشمس؛ لما تقدم من الروايات المشار إليها، ومنها صحيحه الحلبي حيث ورد فيها: سألته عن رجل نسي الأولى والعصر جميعاً ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس؟ فقال: «إن كان في وقت لا يخاف فوت إحداهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر وإن خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فتفوته فتكون قد فاتتاه جميعاً، ولكن يصلى العصر فيما قد بقي من وقتها ثم ليصل الأولى بعد ذلك على أثرها» (٤) ويستفاد منها اختصاص وقت أربع ركعات بالعصر فيمن لم يصل الظهرين على ما يأتي.

ص: ١١٢

١- (١) التهذيب ٢: ٢٤٩، الحديث ٢٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ١٤٦، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٢٠.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤: ١٤٦، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٢١.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٤: ١٢٩، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١٨.

الشرح:

والمتحصل أنّ مقتضى روايات القدمين أى الذراع أنّهُ على تقدير ترك النافله إلى القدم يكون الإتيان بها إلى الذراع أفضل من تركها والاقتصار على الظهر.

ثمّ إنه قد ورد فى بعض الروايات تحديد وقت الظهرين ما إذا بلغ الظل قامه أو قامتين، وهذه الطائفة بحسب مدلولها على قسمين:

قسم منها تدل على أنّ وقت صلاة الظهر إلى صيروره الفىء قامه، كصحيحه أحمد بن عمر، عن أبى الحسن عليه السلام قال: سألته عن وقت الظهر والعصر؟ فقال: وقت الظهر إذا زاغت الشمس إلى أن يذهب الظل قامه، ووقت العصر قامه ونصف إلى قامتين^(١) ومثل هذه الروايه مدلولها أنّ الإتيان بصلاة الظهر إلى صيروره الظل قامه وقت فضيله بالإضافة إلى تأخيرها إلى ما بعد ذلك، وكذلك الحال فى صلاة العصر، وهذا لا ينافى كون الإتيان بصلاة الظهر مع التأخير إلى القدم أو القدمين أفضل من تقديمها أول الزوال رعايه لنافله الظهر.

وقسم منها يدل على أنّ الإتيان بصلاة الظهر بعد صيروره الظل بقدر القامه أفضل كموثقه زراره، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن وقت صلاة الظهر فى القيظ فلم يجبنى فلما أن كان بعد ذلك قال لعمر بن سعيد بن هلال: إنّ زراره سألتنى عن وقت صلاة الظهر فى القيظ فلم أخبره فخرجت من ذلك فأقرئه منى السلام وقل له: إن كان ظلك مثلك فصلّ الظهر وإذا كان ظلك مثليك فصلّ العصر^(٢). وهذه مدلولها كون تأخير الظهر فى القيظ أى فى زمان اشتداد الحر أفضل من تقديمها على ذلك الزمان.

وقد ورد فى النبوى المروى فى العلل عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إذا اشتد الحر

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ١٤٣، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٩.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ١٤٤، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ١٣.

الشرح:

فابردوا بالصلاه فإن الحر من فيح جهنم»^(١) والحاصل أنه لا بأس بالالتزام بذلك، وأمّا ما ينافى ذلك وهي روايه محمد بن حكيم، قال: سمعت العبد الصالح يقول: «إنّ أوّل وقت الظهر زوال الشمس وآخر وقتها قامه من الزوال، وأوّل وقت العصر قامه وآخر وقتها قامتان، قلت: في الشتاء والصيف سواء؟ قال: نعم.»^(٢)

وقد يقال إنّ المراد بالقامه والقامتين فيها الذراع والذراعين؛ لما ورد في روايه علي بن حنظله قال: قال أبو عبدالله عليه السلام في كتاب علي عليه السلام: «القامه ذراع والقامتان ذراعان»^(٣) فتتحد روايه محمد بن حكيم التي لا- يبعد اعتبارها لكونه من المعاريف الذين لم يرد فيهم قدح مع روايات الذراع والذراعين إلّا- أنّ في كون المراد من القامه في كلام أبي الحسن عليه السلام أيضاً الذراع محل تأمل، بل على تقدير كون المراد ذلك أيضاً تحصل المعارضه بينها وبين موثقه زواره حيث لا يمكن حمل الموثقه على الذراع، فإنّه لم يذكر فيها القامه، بل الوارد: «إذا كان ظلك مثلك».

وقد تحصل من جميع ما ذكرنا أنّ مع الاشتغال بالنافله بعد الزوال لا ينتظر القدم أو نصفه أو الذراع، بل يكون الاشتغال بفريضه الظهر أفضل ومع عدم الاشتغال بها بعد الزوال للنافله وفضيله الصلاه بعدها فرصه إلى بلوغ الفىء قدماً أو ذراعاً، بل إلى القامه أيام شده الحرّ وفي غير ذلك يكون الاشتغال بصلاه الفريضه أفضل بالإضافه إلى تأخيرها، والله العالم.

ص: ١١٤

١- (١) علل الشرايع ١: ٢٤٧، الباب ١٨١.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ١٤٨، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٢٩.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ١٤٧، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٢٦.

الشرح:

بقي في المقام أمران:

الأول: أنّ الفيء بمقدار القدم والقدمين أو الذراع والذراعين بل بمقدار القامه يختلف باختلاف ذى الظل أى الشاخص من حيث الطول والقصر، ولكن المعيار على ما يستفاد من روايه الجعفى التى لا يبعد كونها معتبره بل صحيحه ملاحظه الشاخص الذى بمقدار القامه، فإنه روى عن أبى جعفر عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان فىء الجدار ذراعاً صلى الظهر، وإذا كان ذراعين صلى العصر»، قال: قلت: إنّ الجدار يختلف بعضها قصير وبعضها طويل؟ فقال: «كان جدار مسجد رسول الله يومئذٍ قامه»^(١). وحيث إنّ القدم المتعارف سبيع القامه المتعارفه يكون المعيار فى بلوغ الفيء بمقدار سبع الشاخص قصر أو طال، وبما أنّ الظل لا ينعدم عند الزوال بل يكون الباقي عنده مختلفاً بحسب الأمكنه والفصول والمعيار فيها ميل الشمس من الجمعه التى كانت إليها قبل الزوال إلى الجمعه الأخرى بمقدار القدم أو الذراع.

والثانى قد تقدّم أنّ الوارد فى الروايات أنّ لكل صلاه وقتان، وذكرنا أنّ المستفاد عن صحيحه أحمد بن عمر ونحوها أنّ الوقت الأوّل لصلاه الظهر هو القامه بحيث يكون الفيء من كل شاخص مثله بعد الزوال، كما أنّ الوقت الأوّل لصلاه العصر كونه قامتين، فيقع الكلام فى أنّ الوقت الأوّل من الظهرين وقت الفضيله بالإضافة إلى الوقت الثانى الذى يمتد إلى غروب الشمس كما يفصح عن ذلك مثل معتبره زراره، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «أحب الوقت إلى الله عزّ وجلّ أوّل حين يدخل وقت الصلاه فصل الفريضة فإن لم تفعل فإنك فى وقت منهما حتى تغيب الشمس»^(٢) ونحوها غيرها ممّا

ص: ١١٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ١٤٣، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ١٠.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ١١٩ _ ١٢٠، الباب ٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٥.

الشرح:

يستفاد من كون جميع الوقت وقت الإجزاء فيجوز للمكلف الإتيان بصلاته في أوّل وقتها ووسطها وآخرها إلا أنّ الوقت الأوّل أفضل أو أنّ الأوّل من الوقتين وقت للمختار، والثاني منه وقت لذوى الأعذار فلا يجوز للمكلف إدخال نفسه في ذوى الأعذار بأن يؤخّر صلاته عمداً إلى الوقت الثاني، كما يقال فذلك فيمن أدرك من الصلاة ركعه فإنّ مع إدراكها وإن كانت الصلاة مجزئيه إلا أنّه لا يجوز للمكلف تأخير صلاته إلى ذلك الوقت عمداً، وكذا في غير ذلك في إدخال المكلف نفسه في موضوع الأمر بالفعل الاضطرارى مع كونه متمكناً وقت التكليف من الاختيارى.

وقد ذهب المشهور من المتأخرين وجماعه من المتقدمين إلى الأول كما ذهب جمع من المتقدمين وبعض من المتأخرين كصاحب الحدائق إلى الثاني (١) واستدل صاحب الحدائق بصحيحه عبدالله بن سنان عن أبى عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: «لكل صلاة وقتان وأوّل الوقت أفضله، وليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا فى عذر من غير عله» (٢).

ولعل وجه الاستدلال جعل قوله عليه السلام: «وليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً» قرينه على أنّ المراد من أوّل الوقت أفضله الظاهر فى ثبوت الفضيله فى الآخر أيضاً هو أوّل الوقت الأوّل فإنه أوّل أفضل من آخره، ولكن ليس له أن يؤخر صلاته إلى الوقت الثاني إلا فى حال العذر، وقوله: من غير عله، بدل من قوله: إلا فى عذر.

وفيه أنّ المراد من الوقت فى قوله عليه السلام: «وأوّل الوقت» الجنس فيعم الوقتين والمراد أنّ الوقت الأوّل أفضل جنس الوقت أى الوقتين فيكون قوله: «ليس لأحد»

ص: ١١٤

١- (١) الحدائق الناضره ٦ : ٩٠ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٢٢ ، الباب ٣ من أبواب المواقيت، الحديث ١٣ .

الشرح:

حكماً استجابياً، والقربيه على ذلك أمران:

أحدهما: ما تقدم من أن أول الوقت الأول ليس بأفضل، بل الأمر بالعكس؛ لما تقدم من ثبوت النافله في أول الوقت؛ ولذا جعل وقت فضيله الفريضة على ذراع أو على قدم أو قامه من الفىء.

وثانيهما: أن الصحيحه على ما رواه الشيخ، عن عبدالله بن سنان فى حديث، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «لكل صلاة وقتان، وأول الوقتين أفضلهما ولا- ينبغى تأخير ذلك عمداً ولكنه وقت من شغل أو نسى أو سهى أو نام وليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر أو عله»^(١) فإن جعل أول الوقتين أفضلها مقتضاه ثبوت الفضل فى كلا الوقتين فىكون التأخير إلى الثانى أمراً جائزاً فتكون الصحيحه مساويه فى المدلول مع صحيحه معاويه بن عمار أو ابن وهب قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «لكل صلاة وقتان وأول الوقت أفضلهما»^(٢) وما رواه قتيبه الأعشى، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إن فضل الوقت الأول على الآخر كفضل الآخره على الدنيا»^(٣)

واستدل أيضاً على مختاره بما رواه الصدوق مرسلأ فى الفقيه، قال: قال الصادق عليه السلام: «أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله، والعفو لا- يكون إلا عن ذنب»^(٤) وفيه أن الروايه مرسله ولا دلالة لها على تعيين الإتيان بالصلاه فى الوقت الأول الذى تقدم فى الروايات: أن لكل صلاة وقتان، بل ظاهرها عدم جواز تأخير الصلاه إلى

ص: ١١٧

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١١٩ ، الباب ٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٢١ ، الباب ٣ من أبواب المواقيت، الحديث ١١ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ١٢٣ ، الباب ٣ من أبواب المواقيت، الحديث ١٥ .
- ٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١ : ٢١٧ ، الحديث ٦٥١ .

الشرح:

آخر وقتها أى الوقت الذى يبدأ من زوال الشمس إلى غروبها، وهذا غير تعين الإتيان بالصلاه فى الوقت الأوّل.

أضف إلى ذلك أنّّه لم يظهر أنّ العفو لا يكون إلاّ عن ذنب من الروايه لا بياناً من الصدوق قدس سره ومن المحتمل أنّّه من قول والد الصدوق يروى فى الفقيه عيناً من فقه الرضوى (١) الذى ليس فيه هذا الذيل، وظاهرها بدونها كونه الجزاء للصلاه فى أوّل الوقت برضوان الله والجنه، وللصلاه فى آخر الوقت غفران الله من الذنوب، وأيضاً يحتمل أن يكون المراد على تقدير كونه روايه عفو الله فى مقام التشريع حيث لا يناسب إيجاب الشىء وتعيينه على المكلف، ثم تعقيبه بأنّه يعفى عنه على تقدير تركه.

واستدل أيضاً على ما ذكر بروايه ربعى، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إنّا لنقدّم وتؤخّر وليس كما يقال: من أخطأ وقت الصلاه هلك، وإنّما الرخصه للناسى والمريض والمدنف والمسافر والنائم فى تأخيرها» (٢) والاستدلال بها موقوف على أن يكون: من أخطأ وقت الصلاه فقد هلك، الخ جمله مستقله غير بيان لمقول وليس كما يقال، مع أنّ ذلك غير ظاهر، بل ظاهر كونه بياناً له وإلاّ لم يذكر له مقول، ولا يناسب ما فى صدره: إنّا لنقدم ولتؤخر. أضف إلى ذلك ضعفها سنداً فإنّ فى سنده إسماعيل بن سهل الدهقان، وذكر النجاشى والعلامه ضعفه أصحابنا. (٣)

وبما رواه الشيخ قدس سره فى التهذيبين بسند صحيح عن عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لكل صلاه وقتان وأول الوقتين أفضلهما ووقت صلاه الفجر حين

ص: ١١٨

١- (١) فقه الامام الرضا عليه السلام : ٧١ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٣٩ ، الباب ٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٧ .

٣- (٣) رجال النجاشى : ٢٨ ، الرقم ٥٦. خلاصه الأقوال : ٣١٦ _ ٣١٧ ، الرقم ٦ .

الشرح:

ينشق الفجر إلى أن يتجلل الصبح السماء، ولا- ينبغي تأخير ذلك عمداً ولكنه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام، ووقت المغرب حين تجب الشمس إلى أن تشتبك النجوم وليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر أو عله» (١).

وفيه أن ما ذكر في ذيلها بيان كراهه تأخير الصلاة إلى الوقت الثاني بقريته ماورد في صدرها: لكل صلاة وقتان وأول الوقتين أفضلهما» فلا داعى إلى حمل ماورد في ذيلها على كون المراد من عدم الجواز هو اتخاذ الوقت الثاني عادة على ما قيل.

وأمّا الروايات الواردة في أنّ تأخير صلاة العصر إلى قبل الغروب تضييع ويستفاد منها كون تأخير صلاة الظهر أيضاً كذلك بالأولوية:

فقسم منها ناظر إلى كون التأخير للإعراض عن سنه رسول الله وعدم الاعتناء بها كروايه إبراهيم الكرخي (٢).

وقسم منها ناظر إلى كون التأخير تضييعاً للأفضل فلا- يقتضى عدم الجواز كصحيحه داود بن فرقد المرويه في باب أعداد الفرائض (٣) ويمكن حملها على صورته إهمال مايعتبر في الصلاة وعدم الاعتناء بها بقريته ذيلها.

وقسم منها ناظر إلى عدم الاعتناء بالصلاة حتى ينقضى وقت الصلاة كالتى رواها الشيخ بسند موثق، عن أبى بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام إنّ الموتور أهله وماله من ضييع صلاة العصر، قلت: وما الموتور؟ قال: لا يكون له أهل ولا مال في الجنه، قلت: وما تضييعها؟ قال: يدعها حتى تصفر وتغيب (٤).

ص: ١١٩

١- (١) التهذيب ٢ : ٣٩ ، الحديث ٧٤ . والاستبصار ١ : ٢٧٥ ، الباب ٥٠ ، الحديث ١٤ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ١٤٩ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت ، الحديث ٣٢ .

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٢٩ ، الباب ٧ من أبواب أعداد الفرائض ، الحديث ٤ .

٤- (٤) التهذيب ٢ : ٢٥٦ ، الحديث ٥٥ .

الشرح:

ولا ينبغي التأمل في كون ذلك من ترك الصلاة في وقتها، وأمّا نسخه تصفر أو تغيب نهى غير ثابتة، بل لا حاجة معه إلى ذكر تغيب؛ لأنّ الاصفراء يتحقق قبل الغروب دائماً فلا يبعد عدّ ذلك قرينه على صحه العطف بالواو، والمراد الشروع في العصر عند الاصفراء والغيبوبه قبل تمامها.

في الوقت المختص بكل من الظهرين

ثم إنه يقع الكلام في اختصاص شيء من الوقت بعد الزوال بصلاة الظهر، وفي اختصاص شيء بما قبل الغروب بصلاة العصر بحيث لو وقعت العصر في الوقت المختص بالظهر ولو مع الغفله أو النسيان تكون باطلة، وكذا إذا وقعت الظهر في آخر الوقت قبل الغروب في الوقت المختص بالعصر يحكم بطلانها ولو كان مع الجهل، كما إذا اعتقد سعه الوقت للظهرين فصلي الظهر ثم بعد الفراغ غربت الشمس يحكم بفوت الظهرين ولا يبعد عدّ الالتزام بالوقت الاختصاصي للظهرين _ كما ذكر _ مذهب أكثر الأصحاب.

ويستدل على ذلك بأنّ القول بالاشتراك وعدم الاختصاص يستلزم أحد الباطلين أعني: خرق الإجماع أو التكليف بما لا يطاق؛ وذلك لأنّ المكلف إذا كان بعد الزوال مكلفاً بكلتا الصلاتين معاً لزم التكليف بما لا يطاق؛ لعدم قدره المكلف على الإتيان بثمانى ركعات دفعه واحده، بمعنى أنّّه لا يمكن الإتيان بالركعه الأولى من كل منها دفعه، وكذا الركعه الثانيه منهما وهكذا؛ وإن كان مكلفاً بالإتيان بصلاة العصر أولاً أو أنه مخير في الإتيان بأى من الصلاتين أولاً لزم خرق الإجماع، وفيه لا ينبغي التأمل في اشتراط صلاة العصر بوقوعها بعد الظهر، وكذا لا يجوز الإتيان أولاً إلا بصلاة الظهر،

الشرح:

وإلا بطلت العصر لفقد شرطها، ولكن هذا لا يقتضى اختصاص مقدار أربع ركعات من حين الزوال للظهر حتى لا يحكم بصره العصر فى ذلك إذا سقط اشتراط الترتيب للنسيان أو غيره أو كون المكلف فارغاً عن التكليف بصلاه الظهر، كما إذا صلى الظهر قبل الزوال باعتقاد دخول الوقت وقبل إتمامها دخل وقتها ثم أراد الإتيان بصلاه العصر فى ذلك الوقت، والعمده لأرباب هذا القول مرسله داود بن أبى يزيد يعنى داود بن فرقد، عن بعض أصحابنا عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات، فإذا بقى مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر وبقى وقت العصر حتى تغيب الشمس». (١)

وظاهرها أن مقدار أربع ركعات من حين الزوال وقت مختص بالظهر، كما أن مقدارها قبل الغروب وقت مختص بالعصر، وما بينهما وقت مشترك ولو أتى المكلف بصلاه العصر فى الوقت المشترك قبل صلاه الظهر فمع سقوط اشتراط الترتيب، كما إذا صلاها فيه باعتقاد أن هـ صلى الظهر قبل ذلك ثم بعد الفراغ انكشف خطأ اعتقاده صحت صلاه العصر بخلاف ما إذا صلاها فى الوقت المختص، كما إذا صلى الظهر قبل الزوال باعتقاد تحقق الزوال وفرغ عنه قبل الزوال وشرع عند الزوال بصلاه العصر ثم انكشف الحال يحكم ببطلان الصلاتين فإن الخلل بالوقت ممّا يعاد منه الصلاه لوروده فى ناحيه المستثنى فى حديث «لا تعاد». (٢)

ولكن يناقش فى الروايه بضعفها سنداً لإرسالها ولا مجال فى المقام بانجبار

ص: ١٢١

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٢٧ ، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٧ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

الشرح:

ضعفها يعمل المشهور؛ فإن فتوى المشهور بمضمونها على تقديره لم يثبت للاستناد إليها كما يظهر الاستدلال على الوقت الاختصاصى بالوجه المتقدم من العلامة (١) ومن غيره كصاحب المدارك (٢) بغيره ممّا لا يصلح للاعتماد عليه.

نعم، ذكر الشيخ الانصارى قدس سره فى المكاسب وكتاب الصلاة (٣) ما حاصله أنّ الروايه التى فى سندها بنى فضال يعتمد عليها حيث أمرنا بالأخذ بتلك الروايات فيما ورد: خذوا ما رووا وذرّوا ما رأوا (٤)، ومرسله داود بن أبى يزيد من تلك الروايات حيث الراوى عن داود هو الحسن بن على بن فضال. وفيه أنّ الأمر بالأخذ برواياتهم بمعنى عدم كون فساد اعتقادهم موجباً لترك رواياتهم، وأمّا العمل بها فيكون بميزان العمل بالأخبار، ولم يرد عدم ملاحظه ذلك فى أخبارهم فإنهم لا يزيدون على سائر الرواه الأجلء والفقهاء، وحيث يعتبر فى العمل برواياتهم تماميه السند من ناحيه غيرهم أيضاً.

أضف إلى ذلك أنّ اختلاف دخول وقت صلاه العصر باختلاف الأشخاص فى صلاه الظهر فى نفسه أمر بعيد.

ثم إنّ مقتضى مثل معتبره عبيد بن زراره، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر والعصر؟ فقال: إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعاً إلاّ أنّ هذه قبل هذه ثم أنت فى وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس (٥). فعليه وجوب الصلاتين

ص: ١٢٢

١- (١) مختلف الشيعة ٢ : ٧ .

٢- (٢) مدارك الأحكام ٣ : ٣٦ .

٣- (٣) كتاب الصلاة ١ : ٨٢ . والمكاسب ٤ : ٣٦٦ .

٤- (٤) وسائل الشيعة ٢٧ : ١٠٢ ، الباب ٨ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٧٩ .

٥- (٥) وسائل الشيعة ٤ : ١٢٦ ، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .

الشرح:

بزوال الشمس وحيث يعتبر وقوع صلاة العصر بعد صلاة الظهر فاللازم على المكلف رعايه هذا الترتيب بين الصلاتين، وإلا بطل صلاة العصر إذا أتى بها قبل الظهر لفقد شرط الترتيب.

ولكن قد يقال باختصاص مقدار أربع ركعات قبل غروب الشمس بصلاة العصر فيما لو لم يأت المكلف بصلاة الظهر ولا بصلاة العصر إلى أن بقى قبل الغروب مقدار أربع ركعات فعليه الإتيان بصلاة العصر فيه ويقضى بعد ذلك صلاة الظهر، ولو صلى الظهر فيه بطلت ويجب عليه قضاء الظهر والعصر، بل قد يقال بأنّه إذا اعتقد سعه الوقت وصلى الظهر ثم غربت الشمس بعد الفراغ منها يحكم ببطان الظهر أيضاً، ويستظهر ذلك من روايه الحلبي التي عبر عنها في بعض الكلمات بالصحيحه، قال: سألته عن رجل نسي الأولى والعصر جميعاً ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس؟ فقال: «إن كان في وقت لا يخاف فوت إحداهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر، وإن هو خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فتفوته فيكون قد فاتتاه جميعاً ولكن يصلى العصر فيما بقى من وقتها ثم ليصل الأولى بعد ذلك على أثرها» (١).

ولكن لا يخفى ضعف سندها فإن ابن سنان الذي يروى عن ابن مسكان محمد بن سنان لا عبدالله بن سنان، ومع الغمض عن ذلك فظاهرها التفات المكلف بمقدار الوقت وأنه لم يصل الظهرين، فلا- دلالة لها على ما إذا اعتقد المكلف سعه الوقت للظهرين فصلى الظهر ثم ظهر خطأه وأن الشمس قد غربت حيث لا يمكن استفاده بطلان صلاة الظهر منها في هذه الصورة، بل مقتضى ما ورد من قولهم عليهم السلام: «ثم أنت في وقت منهما حتى تغرب الشمس» صحه صلاة الظهر في الفرض.

ص: ١٢٣

الشرح:

نعم، مع الالتفات بمقدار الوقت وأنه لا يسع إلا لصلاة واحد يتعين الإتيان بصلاة العصر؛ وذلك لأن الأمر بالصلاتين معاً في ذلك الوقت غير ممكن فاللازم الأمر بإحدهما، ويتعين الالتزام بالأمر بصلاة العصر سقوط شرط الترتيب للاضطرار وذلك أخذاً بإطلاق صحيحه معمر بن يحيى، قال: سمعت أبي جعفر عليه السلام يقول: «وقت العصر إلى غروب الشمس».(١)

وبتعبير آخر، ما ورد من أنَّهُ إذا زالت الشمس دخل وقت الظهرين ثم أنت في وقت منهما حتى تغرب الشمس محل بالإضافه إلى المفروض؛ لما تقدم من عدم إمكان الأمر بالصلاتين مع عدم وفاء الوقت، والأمر بالجامع غير مدلول لمثل هذه الخطابات التي مدلولها وجوب كل من الصلاتين بخصوصها، ويؤخذ في مورد الإجمال بصحيحه معمر بن يحيى فإن مقتضى إطلاقها وشمولها لما إذا لم يصل الظهر تعين صلاة العصر في الفرض فتدبر.

نعم، إذا صَلَّى العصر قبل ذلك باعتقاد الإتيان بصلاة الظهر أول الزوال ثم بعد ذلك، أى عند بقاء مقدار أربع ركعات إلى الغروب، تذكر بطلان اعتقاده وأنَّهُ لم يكن مصلياً الظهر أتى بها في ذلك المقدار أداءً أخذاً بإطلاق قوله عليه السلام: «ثم أنت في وقت منهما إلى أن تغرب الشمس» حيث مع صحه صلاته عصرًا بمقتضى حديث «لا تعاد»(٢) لا- يكون إجمال في الخطابات بحسب الغايه أى قوله عليه السلام: «ثم أنت في وقت منهما حتى تغرب الشمس».(٣)

ص: ١٢٤

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ١٥٥ ، الباب ٩ من أبواب المواقيت، الحديث ١٣ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

٣- (٣) انظر وسائل الشيعة ٤ : ١٥٥ ، الباب ٩ من أبواب المواقيت، الحديث ١٢ .

الشرح:

ثم إنَّ الماتن قدس سره قد حدّد وقت الظهرين بما بين الزوال والمغرب، وذكر في المسألة الآتية أن يعرف المغرب بذهاب الحمرة المشرقيه فيكون مقتضى اعتبارهما امتداد وقت الظهرين إليه لا- إلى غروب الشمس وغيوبتها، كما هو ظاهر الروايات الواردة في تحديد صلاتي الظهر والعصر والحاصل إذا التزمنا بلزوم تأخير البدء بصلاه المغرب إلى ذهاب الحمرة المشرقيه وعدم الإتيان بها بمجرد سقوط الشمس عن الأفق الحسى وغيوبه قرصها وراءه؛ للروايات التي يأتي التعرض لها فلا يوجب ذلك رفع اليد عن ظهور غروب الشمس في غيوبتها بالإضافة إلى منتهى وقت الظهرين، فيكون الإتيان بالظهرين أو بأحدهما بعد الغروب وقبل ذهاب الحمرة المشرقيه قضاءً.

نعم، لا بأس بالإتيان بهما إذا اتفق عدم الإتيان بهما قبل الغروب بقصد ما في الذمه والتكليف الفعلى.

وقت صلاه المغرب

[١] المشهور عند أصحابنا أنّ أوّل وقت صلاه المغرب الذى يذكر الماتن فى المسألة الآتية بأنّه يُعرف بزوال الحمرة المشرقيه، وهل مبدأ وقتها زوالها أو مجرد غيوبه قرص الشمس وغيابه من الأفق؟ نتعرض لذلك فى ضمن المسألة وفى صحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام: «إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر فإذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء». (١)

وأمّا من حيث المنتهى فالمشهور عند الأصحاب أنّ وقت صلاتي المغرب والعشاء يمتد إلى انتصاف الليل، وعلى بعض امتداده إلى طلوع الفجر مطلقاً، وعن

ص: ١٢٥

الشرح:

بعض اختصاص الامتداد إلى طلوع الفجر بالمعذور والمضطر كالناسى والحائض إذا طهرت قبل الفجر، وعن بعض أن ه لا يجوز للمختار تأخيرهما إلى ما بعد انتصاف الليل ولكن إذا عصى يكون الإتيان أداءً إلى ما قبل الفجر، وعن الشيخ في الخلاف (١) وابن السراج (٢) آخر وقت صلاه المغرب غيبوبه الشفق بلا- فرق بين المختار والعاجز والمسافر والحاضر، وعن المفيد (٣) وابن بابويه (٤) امتداد وقتها إلى ربع الليل في حق المسافر، وعن أبي الصلاح (٥) وابن حمزه (٦) ذلك في حق المضطر، هذا بالإضافة إلى الأقوال في المسألة.

وأمّا بحسب الروايات فيستدل على ما عليه المشهور بروايات منها: ما رواه عبيد بن زرار، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتُدْلُواكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» (٧) قال: «إِنَّ اللَّهَ افترض أربع صلوات أول وقتها زوال الشمس إلى انتصاف الليل، منها صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس إلا أن هذه قبل هذه، ومنها صلاتان أول وقتها من غروب الشمس إلى انتصاف الليل إلا أن هذه قبل هذه» (٨) فإن دلالة ذيلها على دخول وقت صلاتي المغرب والعشاء بغروب الشمس

ص: ١٢٦

- ١- (١) الخلاف ١ : ٢٦١ ، المسألة ٦ .
- ٢- (٢) شرح جمل العلم والعمل : ٦٦ .
- ٣- (٣) المقنعه : ٩٣ ، ٩٥ .
- ٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١ : ٢١٩ .
- ٥- (٥) الكافي في الفقه : ١٣٧ .
- ٦- (٦) الوسيله : ٨٣ .
- ٧- (٧) سوره الاسراء : الآيه ٧٨ .
- ٨- (٨) وسائل الشيعه ٤ : ١٥٧ ، الباب ١٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

الشرح:

وانتهائه بانتصاف الليل ممّا لا مجال للمناقشه فيها، كما أن دلالتها على اشتراط وقوع صلاه العشاء بعد صلاه المغرب كذلك.

وربما يعبر عنه بالصحيحه كما فى المدارك والجواهر(١) مع أنّ فى السند الضحاك بن زيد أو يزيد حيث يروى عن عبيد بن زراره، ولعل التعبير بها بملاحظه أنّ الراوى عن الضحاك هو البنظى، وقد ذكر الشيخ(٢) أنه لا يروى كابن أبى عمير ولا يرسل إلا عن ثقه، أضف إلى ذلك أنّ من أصحاب الإجماع الذين أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنهم، ولكن شىء من الأمرين لا يفيد اعتبار السند على ما ذكرنا كراراً.

ومنها ما رواه الشيخ باسناده عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبى نصر، عن القاسم مولى أبى أيوب، عن عبيد بن زراره، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلى نصف الليل، إلا أنّ هذه قبل هذه، وإذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين إلا أنّ هذه قبل هذه»(٣) ودلالتها تامه إلا أنّ الكلينى قدس سره رواها بسنده إلى قاسم بن عروه، وهو قاسم مولى أبى أيوب عن عبيد بن زراره عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إذا غربت الشمس دخل وقت الصلاتين إلا أنّ هذه قبل هذه»(٤) ولم ينقل إلى نصف الليل، بل اعتبار السند لوقوع قاسم بن عروه فيه لا يخلو عن تأمل.

ومنها مرسله الكلينى قدس سره فإنه بعد ما روى روايه عمر بن يزيد، عن أبى عبدالله عليه السلام :

ص: ١٢٧

١- (١) مدارك الأحكام ٣ : ٣٧ ، والجواهر ٧ : ٢٠٨ .

٢- (٢) العده فى الاصول ١ : ١٥٤ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ١٨١ ، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٢٤ .

٤- (٤) الكافي ٣ : ٢٨١ ، الحديث ١٢ .

الشرح:

وقت المغرب في السفر إلى ثلث الليل. قال: وروى أيضاً إلى نصف الليل. (١).

وربما يستدل على امتداد وقت المغرب إلى نصف الليل بالآية المباركة: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» (٢). بدعوى أنّ المراد كما ورد في صحيحه زواره عن أبي جعفر عليه السلام (٣) هو أربع صلوات فيما بين دلوك الشمس المفسر في نفس الصحيحه بزوالها وبين غسق الليل المفسر فيها بانتصافه، ومقتضى إطلاق الآيه جواز الإتيان بالأربع في أى وقت يكون بين زوالها وغسق الليل، غايه الأمر ثبت بالروايات المعتمده عدم جواز الإتيان بصلاتي المغرب والعشاء قبل الغروب، كما لا يجوز الإتيان بالظهرين بعد الغروب فيرفع اليد عن إطلاقها بهذا المقدار ويكون الإتيان بالمغرب والعشاء قبل انتصاف الليل أمراً جازياً أخذاً بمقتضى الإطلاق وما ورد في الروايات من أنّ وقت صلاة المغرب إلى سقوط الشفق عن المغرب المراد بسقوطه زوال حمرة، أو أنّ لكل صلاة وقتين إلاّ صلاة المغرب فإنّ لها وقت واحد أو أنّ صلاة المغرب للمضطر إلى ثلث الليل أو إلى ربهه وأنّ مع عدم العله وعدم السفر سقوط الشفق فلا يصلح شيء منها لرفع اليد عن الإطلاق المتقدم، بل يكون ما تقدم نقلها من الروايات مؤيده للإطلاق.

وأمّا ما يقول على خلاف ذلك من تحديد آخر وقتها بسقوط الشفق أو ذهاب ثلث الليل أو إلى قبل طلوع الفجر بمقدار أدائها قبل صلاة العشاء مع العذر أو مطلقاً فلم يتم شيء منها فإنّ ما يستظهر من بعض الروايات الواردة في المقام من انتهاء وقتها بسقوط الشفق المراد الأفضليه لا التعيين ووقت الإجزاء بقريته مثل موثقه جميل بن دراج،

ص: ١٢٨

١- (١) الكافي ٣: ٤٣١، الحديث ٥.

٢- (٢) سورة الاسراء: الآية ٧٨.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ١٠، الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأول.

الشرح:

قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الرجل يصلي المغرب بعد ما يسقط الشفق؟ قال: لعله، لا بأس، قلت: فالرجل يصلي العشاء الآخرة قبل أن يسقط الشفق؟ قال: لعله لا بأس به. (١)

ووجه القرينه أنّه لا- تأمل في جواز تقديم العشاء قبل سقوط الشفق، وأنّه لا يحسب الإتيان بها صلاه بعد المغرب وقبل سقوط الشفق من الإتيان بها قبل الوقت؛ لدلاله مثل صحيحه زراره وغيرها (٢) بوجوب صلاتي المغرب والعشاء بغروب الشمس، وإذا كان نفى البأس بتقديمها معلقاً على العله والعدر يعلم أنّ المراد بالعله ما يمنع عن إدراك الأفضل، وفي موثقه عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن صلاه المغرب إذا حضرت هل يجوز أن تؤخر ساعه؟ قال: لا بأس إن كان صائماً أفطر ثمّ صلّى، وإن كانت له حاجه قضاها ثمّ صلّى (٣) وفي صحيحه عمر بن يزيد، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «وقت المغرب في السفر إلى ربح الليل» (٤) ورواها الكليني بسند صحيح إلى عمر بن يزيد وفيها وقت المغرب في السفر إلى ثلث الليل، قال: وروى أيضاً إلى نصف الليل (٥). وفي صحيحه أبي بصير أو موثقه، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «أنت في وقت من المغرب في السفر إلى خمسه أميال من بعد غروب الشمس» (٦) إلى غير ذلك مما يوثق بأنّه لا فرق بين السفر والحضر في وقت صلاه المغرب ولم يعهد

ص: ١٢٩

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ١٩٦ - ١٩٧، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، الحديث ١٣.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ١٥٧، الباب ١٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ و ٥ و ١١.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ١٩٦، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، الحديث ١٢.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ١٩٤، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، الحديث ٥.
- ٥- (٥) الكافي ٣: ٤٣١، الحديث ٥.
- ٦- (٦) وسائل الشيعه ٤: ١٩٤ - ١٩٥، الباب ١٥ من أبواب المواقيت، الحديث ٦.

الشرح:

هذا الفرق في صلاة أخرى ليقال: إن صلاة المغرب أيضاً مثلها.

وأمّا ما ورد في بعض الروايات من أنّ: «لكل صلاة وقتين إلا المغرب»^(١) فالمراد منه ما تقدم في صلاة الجمعة وصلاة الظهر في السفر من شروع الوقت الأفضل قبل سقوط الشفق، حيث لا يكون قبلها نافلتها ولا يكون كصلاة العشاء أيضاً حين إنّ الأفضل تأخيرها حتى إلى ما قبل انتصاف الليل وإن كان وقت إجرائها يبدأ من دخول الليل.

وعلى الجملة، حيث لا يحتمل تقييد وقت أجزاء الفريضة بشيء مما تقدم يؤخذ بالإطلاق المتقدم المؤيد بالروايات المتقدمة وغيرها، بل يدل على ذلك ما دل على الترغيب في تأخير صلاة المغرب إلى المشعر الحرام وإن ذهب ثلث الليل كما في صحيحه محمد بن مسلم وغيرها.

وأمّا الالتزام بامتداد وقت العشاءين إلى طلوع الفجر مطلقاً فهو وإن يمكن أن يستظهر من روايه عبيد بن زراره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تفوت الصلاة من أراد الصلاة، لا تفوت صلاة النهار حتى تغيب الشمس، ولا صلاة الليل حتى يطلع الفجر، ولا صلاة الفجر حتى تطلع الشمس»^(٢) ولكنها لضعف سندها ومعارضتها للروايات الصحيحة الداله على أنّ آخر وقت الصلاة أو صلاة العشاء انتصاف الليل غير صالحه للاعتماد عليها، بل يمكن القول بأنّها مخالفة لكتاب المجيد فإنّ غسق الليل إمّا استيلاء اسوداده أو شدّته.

نعم، ربما يقال إنّ طلوع الفجر الثانى انتهاء وقتها بالإضافة إلى العاجز والمعذور، ويتمسك في ذلك بصحيحه عبد الله بن سنان، قال: «إن نام رجل أو يصلى المغرب

ص: ١٣٠

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ١٨٩، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، الحديث ١١.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ١٥٩، الباب ١٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٩.

الشرح:

والعشاء الآخره فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما، وإن خاف أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء، وإن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس»^(١) وهذه كالصريحه فى كون صلاتى المغرب والعشاء من النائم قبل الفجر أداء، حيث لو كانتا بعنوان القضاء لم يكن لتقديم صلاه العشاء وجه، بل كان اللازم تقديم صلاه المغرب طلع الفجر أم لم يطلع، ونظيرها موثقه عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إذا طهرت المرأه قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر، وإن طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء»^(٢) ونحوها غيرها، وقد حمل فى الحدائق^(٣) ما دل على امتداد وقتها إلى الفجر على التقية، وأن الامتداد إليه ولو مع العذر مذهب العامه ومخالف للكتاب المجيد، ولكن لا يخفى الحمل على التقية ما إذا كانت بين الخبرين معارضه، وطرح مخالف الكتاب لا يعم ما يحسب مقيداً لإطلاق الكتاب أو مخصوصاً لعمومه ولو فرض عدم دلالة الآيه المباركه على التوقيت إلى انتصاف الليل بالإضافه إلى آخر وقت صلاه المغرب، فلا ينبغى التأمل فى دلالتها على عدم بقاء وقتها بعد انتصاف الليل لورود الروايات فى أن غسق الليل انتصافه كصحيحه زراره المتقدمه وصحيحه بكر بن محمد، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «وأول وقت العشاء ذهاب الحمره، وآخر وقتها إلى غسق الليل نصف الليل»^(٤) وعلى ذلك يشك فى اشتراط صلاه المغرب بوقوعها إلى ما قبل ثلث الليل أو غير ذلك فالأصل عدم الاشتراط،

ص: ١٣١

١- (١) التهذيب ٢: ٢٧٠، الحديث ١١٣ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢: ٣٦٤، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، الحديث ١٠ .

٣- (٣) الحدائق ٦: ١٨٣ و ١٨٥ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ١٨٥، الباب ١٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٦ .

الشرح:

فتصبح النتيجة جواز إيقاعها قبل الانتصاف الليل، ولزوم الإتيان بالعشاء بعد صلاة المغرب حتى في هذا الحال لإطلاق الاشتراط بالإضافة إلى صلاة العشاء المستفاد من إطلاق قوله عليه السلام في معتبره عبيد بن زراره ونحوها: «إلا أن هذه قبل هذه» (١) بل يمكن إثبات استمرار وقت صلاة المغرب إلى انتصاف الليل بهذا الإطلاق فإن لازم كون صلاة العشاء قبل انتصاف الليل أداءً مع بقاء اشتراطها بصلاة المغرب قبلها كون صلاة المغرب أيضاً أداءً، وإلا سقط الاشتراط كما إذا لم يبق إلى انتصاف الليل إلا بمقدار أداء العشاء أو لم يبق إلى غروب الشمس إلا بمقدار صلاة العصر.

بقي في المقام أمر وهو أن ظاهر الماتن أن وقت صلاة المغرب هو ما بين المغرب ونصف الليل لا بين غروب الشمس ونصفه، فيقع الكلام في أن البدء لوجوب صلاتها هو الغروب أي سقوط الشمس كلاً عن الأفق أو أنه ذهاب الحمرة المشرقية، وظاهر مختاره هو الثاني كما يصرح في المسألة الآتية بأنّه يعرف بزوال الحمرة المشرقية.

ويظهر من كلمات جماعه منهم المحقق في المعتبر (٢) أنّه لا خلاف في أن وقت صلاة المغرب يدخل بغروب الشمس وغيابها عن الأفق، وإنما الخلاف في تحقق غروبها باستناد قرصها عن العين مع عدم الحائل والحاجب كما عليه بعض المتقدمين وجمله من المتأخرين أو أنه يتحقق بذهاب الحمرة المشرقية عن قمة الرأس، وقد ورد في الروايات المعتبره أنه يدخل وقت صلاة المغرب أو المغرب والعشاء بغروب الشمس، كصحيحه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: «وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها» (٣) وصحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام:

ص: ١٣٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ١٥٧، الباب ١٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٤.

٢- (٢) المعتبر ٢: ٤٠.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ١٧٨، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ١٦.

الشرح:

«فإذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الآخرة» (١) إلى غير ذلك وقد ناقش في الاستدلال بها صاحب الحدائق قدس سره .

بأنّ التمسك بها بعدم اعتبار زوال الحمرة المشرقيه وكفايه خفاء قرص الشمس عن العين مع عدم الحائل والحاجب غير صحيح، فإنّه من قبيل التمسك بالمجمل حيث إنّ الكلام في المقام يرجع إلى أنّ غروب الشمس عباره مجرّد عن استتار قرصها عن العين أو أنّ عباره الاستتار الملازم لزوال الحمرة المشرقيه وقال قدس سره : وبالجمله فإنّ غيوبه القرص وغروب الشمس ونحو ذلك من هذه العبارات مجمله قابله للحمل على كل من القولين إذ لفظ القرص ولفظ الشمس بمعنى واحد، ولفظ الغيوبه ولفظ الغروب بمعنى واحد كما لا يخفى. (٢)

أقول: لا- يخفى أنّ غيوبه الشمس وغروبها عن الأفق بمعنى خفاء قرصها بحيث لا يرى في الأفق شيئاً من قرصها وينتهي النهار بهذا الخفاء، وهذا هو المعنى العرفي الظاهر من غروب الشمس وغيابها والشارع لم يعين له معنى آخر بنحو الحقيقه الشرعيه أو المتشرعه.

وعلى الجمله، كما أنّ تحقق النهار بطول الشمس من الأفق الشرعي بظهور شيء من قرصها من الأفق الشرعي كذلك غروبها بخفاء قرصها عن الأفق الغربي بحيث لا يرى شيء من قرصها، والكلام في أنّ الغروب كذلك غايه للنهار ومبدأ الليل بحيث تجب عنده صلاه المغرب والعشاء وينتهي وجوب الصوم أو أنّ الشارع أخذ فيه قيدياً، وهو أن يكون خفاؤها وراء الأفق بحيث يزول معه الحمرة المشرقيه من قمه

ص: ١٣٣

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٢٥ ، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .

٢- (٢) الحدائق الناضره ٦ : ١٦٦ .

الشرح:

الرأس كما هو الأشهر بين المتقدمين والمتأخرين، بل كما قيل هو المشهور بين الأصحاب قديماً وحديثاً كما عليه الماتن أيضاً، بل جعل الماتن رعايه زوال الحمرة من تمام ربع الفلك أحوط حيث إنه قد تزول الحمرة عن قمة الرأس ولكن لا تزول عن تمام ربع الفلك لسبب بروز الحمرة في ناحيه الجنوب الشرقي مع زوالها عن قمة الرأس، وعلى ذلك تحمل كلماتهم بتحقيق الغروب بذهاب الحمرة المشرقيه فإنّ الذهاب لا يكون عله وموجباً لتحقيق الغروب بل أثراً لانحدار قرص الشمس عن مسامته الأفق كما هو ظاهر، فاللازم ملاحظه الروايات التي يستدل بها على اعتبار ذهاب الحمرة فإن لم تتم دلالتها أو سندها أو ثبت الجمع العرفي بينها وبين ما تقدّم يؤخذ بمقتضى الصحاح المتقدمه أو يلتزم بالجمع العرفي وإلا فلا بد من ملاحظه المرجع بين الطائفتين ومع عدمه يؤخذ بمقتضى الأصل.

فنقول من تلك الروايات ما رواه الكليني عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير عمّن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «وقت سقوط القرص ووجوب الإفطار من الصيام أن تقوم بحذاء القبلة وتفقد الحمرة التي ترتفع من المشرق فإذا جازت قمة الرأس إلى ناحيه المغرب فقد وجب الإفطار وسقط القرص»^(١) ودلالتها على دخول الليل بارتفاع الحمرة المشرقيه وانتقالها إلى ناحيه المغرب عن قمة الرأس الموضوع لانتهاء وجوب الصوم ووجوب صلاتي المغرب والعشاء لا - كلام فيها، ولكن في سنده ضعف لوقوع سهل بن زياد والإرسال، ودعوى أنّ مراسيل ابن أبي عمير معتبره فإنه لا يروى ولا يرسل إلا عن ثقه غير صحيحه كما تعرضنا لذلك مراراً.

ص: ١٣٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ١٧٣، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٤.

الشرح:

أضف إلى ذلك ما يقال لا دلالة في مثل الرواية أنّ المرسل هو ابن أبي عمير لا الذى بعده يعنى محمد بن عيسى، والوجه فى ذلك احتمال أنّ فاعل ذكر هو ابن أبي عمير وضمير المعقول يرجع إلى من يعنيه ابن أبي عمير ونسبه محمد بن عيسى.

وفيه أنّ ظاهر: عمّن ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام، أنّ (ذكر) بمعنى روى أى عن روى لابن أبي عمير عن أبي عبدالله عليه السلام لا أن يكون بمعنى سمى بأن سمى ابن أبي عمير ذلك الشخص وروى ذلك المسمى عن أبي عبدالله عليه السلام لأنّ تقدير كلمه روى وتعلق الجار به دون ذكر تكلف، واحتمال أنّ الإرسال كان عن روى عن ابن أبي عمير لا من ابن أبي عمير حتى لو كان (ذكره) بمعنى روى لابن أبي عمير يجرى فى جميع المرسلات ويدفعه أنّ ظاهر نقل الرواه عن المروى عنهم أنهم ينقلون كما روى إليهم.

وأما المناقشه فى دلالتها بأنّ مدلولها غير صحيح؛ لأنّ الحمره المشرقيه ليست كقرص الشمس حتى يرتفع عن المشرق شيئاً فشيئاً إلى ناحيه المغرب بعد مرورها عن قمه الرأس، بل تزول تلك الحمره لخروج الشمس عن مسامته الأفق الغربى وتحدث حمره أخرى، واحتمال أنّ الراوى عن أبي عبدالله عليه السلام نفس ابن أبي عمير والإرسال بالإضافه إلى الراوى عنه كما ترى فى ناحيه أخرى لا- أنّ تلك الحمره الأوليه تتحرك وترتفع شيئاً فشيئاً حتى تتجاوز عن قمه رأس أهل البلاد، فيدفعها أنّ التعبير الوارد فى المرسله تعبير عرفى مسامحى والغرض زوال الحمره المشرقيه إلى قمه الرأس؛ ولذا استدل بالروايه القائلون بتحقيق الغروب بزوال الحمره المشرقيه مع أنّ بعضهم لولا- جلّهم كانوا عارفين بعلم الهيئه والفلكيات، والعمده هو الخلل فيها بحسب السند، ودعوى انجبار ضعفها بعمل المشهور وكذا بالإضافه إلى بعض

الشرح:

الروايات الآتية لا يمكن مساعدته عليها؛ لاحتمال أن أخذهم بها لكون مدلولها موافقه للاحتياط بالإضافة إلى جواز الإفطار ووجوب صلاتي المغرب والعشاء بعد الوثوق، بل العلم الإجمالي بصدور بعض تلك الروايات عن المعصوم عليه السلام على ما يأتي التعرض لذلك أو كون ما دلّ على خلافها موافقاً للعامه.

ومنها معتبره يزيد بن معاوية، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا غابت الحمرة من هذا الجانب يعنى ناحيه المشرق فقد غابت الشمس في شرق الأرض ومن غربها»^(١) والتعبير بالمعتبره لأنّ الراوى عن يزيد بن معاوية العجلي هو القاسم بن عروه الذى لا يبعد كونه من المعاريف الذين لم ينقل فى حقهم قدح إن لم يحسب كونه وزيراً لأبى جعفر المنصور قدحاً، حيث مع كونه كذلك صاحب كتاب يرويه عن أصحاب الأئمة وعن أبى عبد الله عليه السلام ويروى كتابه الحسين بن سعيد ومحمد بن خالد البرقى وعبيد الله بن أحمد بن نهيك فاعتباره قدحاً بعيد جداً، ولكن فى دلالتها على قول المنسوب إلى المشهور تأملاً، حيث إنّ ظاهر المشرق النقطه التى يكون منها طلوع الشمس وزوال الحمرة منها يلزم غروب الشمس أى غيبوبه قرصها عن الأفق الغربى كلاً- وليس مدلولها زوال الحمرة عن شرق الأرض وانتقالها إلى غربها فيكون ظاهرها أنّ زوال الحمرة من تلك النقطه ملازم لغروب الشمس من شرق الأرض وغربها من أفقه بحسب مكان الشخص وبلده، وكذا من غربها ونظيرها بل أوضح منها على ما ذكرنا مرسله على بن أحمد بن اشيم، عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «وقت المغرب إذا ذهب الحمرة من المشرق وتدرى كيف ذلك؟ قلت: لا-، قال: لأنّ المشرق مطل على المغرب هكذا، ورفع يمينه فوق يساره، فإذا غابت

ص: ١٣٦

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ١٧٥، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٧.

الشرح:

هاهنا ذهب الحمرة من هاهنا»^(١) وبتعبير آخر مدلولها كون نقطة المشرق تقابل النقطة التي تقرب فيها الشمس فإذا زالت الحمرة من نقطة الشروق يلزمه غروب الشمس وانحدار قرصها بتمامه عن نقطة الغروب لزوال الحمرة عن تمام ناحيه المشرق في مقابل الجانب الغربي ليقال إن ذلك يكون بعد غروبها حساً بدقائق، بل يصل زوالها من ربع الفلك إلى ربع الساعه تقريباً اللهم إلا أن يقال: لو كان المراد من غروب الشمس في مثل الروايتين أول آن من خفاء القرص بتمامه فلا يحتاج إلى هذا التطويل من ملاحظه زوال الحمرة من نقطة شروق الشمس، فإن خفاء قرصها عن الأفق الغربي بنفسه أمر يبين يمكن رؤيته من غير مؤنه فيما إذا لم يكن في نقطة الغروب حاجب أو حاجز، ومع فرض الحاجب أو الحاجز فيها لا يكون عدم الحمرة في نقطة شروق الشمس كاشفاً عن غروبها، بل لم يكن حاجه في تقريبه إلى بيان أن المشرق مطل على المغرب أي مشرف ويرفع يمينه إلى يساره، فدعوى أن المراد من المشرق جانب الشرق في مقابل جانب الغرب غير بعيدة، وقد يورد على الاستدلال بروايه يزيد بن معاويه بأن الجزء فيها وهو غروب الشمس لا يكون مترتباً على الشرط الوارد في القضييه الشرطيه خارجاً، حيث إن غروب الشمس لا يكون معلولاً لزوال الحمرة المشرقيه، بل العلم بغروبها يترتب على إحراز زوال الحمرة المشرقيه فلا دلالة في القضييه الشرطيه المفروضه على حدوث غروب الشمس الموضوع لوجوب صلاه المغرب وجواز الإفطار عند زوال الحمرة المشرقيه كما هو المدعى.

وفيه ما لا يخفى لما تقدم من أن لغروب الشمس مرحلتين:

إحداهما: مجرد خفاء القرص بتمامه عن الأفق الحسى، وهذا لا يحتاج إلى بيان

ص: ١٣٧

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ١٧٣، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٣.

الشرح:

طريق العلم به فإنَّ النظر إلى الأفق الغربي بنفسه كافٍ في العلم به مع عدم الحاجب والحاجز.

والثانيه: سقوط الشمس وانحدارها وراء الأفق بحيث لا يبقى معه حمرة في ناحيه المشرق والغروب كذلك يحتاج إحرازه إلى بيان طريق وظاهر ما رواه بريد بن معاوية على ما وصل إلينا بطرق متعدده بيان الطريق إلى إحراز الغروب كذلك، وإذا لم يكن طريق آخر كما في فرض الغيم المستولى على ناحيه المغرب كلّه فاللازم الصبر إلى أن يحرز غروبهما كذلك.

ومنها روايه أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أيّ ساعه كان رسول الله صلى الله عليه وآله يوتر؟ فقال: «على مثل مغيب الشمس إلى صلاة المغرب» (١) فإنه استظهر منها اعتبار مضي زمان من غروب الشمس ودخول وقت صلاة المغرب بحيث يكون لمقدار زمان يصلى فيه صلاة الوتر إلى طلوع الفجر، ولكن لا يخفى ما فيه فإنّ غايه مدلولها أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يؤخّر صلاة المغرب من غروب الشمس بمقدار صلاة وتره ولا يدلّ على عدم دخول وقت صلاة المغرب بغروب الشمس، ولعل تأخيرها لتحصيل مقدمات الصلاة وانتظار اجتماع الناس أو أفضلية التأخير بمقدار ما حيث ورد الامر بالتأخير شيئاً كما في موثقه يعقوب بن شعيب، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال لي: «مسوا بالمغرب قليلاً فإنّ الشمس تغيب من عندكم قبل أن تغيب من عندنا» (٢) ولعل المراد من التعليل هو بيان التأخير بالقليل وإنكم لا تنتظروا الوقت الذي يصلى الإمام في بلده؛ لأنّ الشمس تغيب في بلدكم قبل غروبها في بلدنا

ص: ١٣٨

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ١٧٤، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ١٧٦، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ١٣.

الشرح:

أضف إلى ذلك ضعف روايه أبان بن تغلب سنداً لجهاله إسماعيل بن أبي ساره.

ومنها صحيحه بكر بن محمد الأزدي، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سأل سائل عن وقت المغرب؟ فقال: «إن الله يقول في كتابه لإبراهيم: «فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي» (١) فهذا أول الوقت، وآخر ذلك غيوبه الشفق، وأول وقت العشاء الآخره ذهاب الحمرة، وآخر وقتها إلى غسق الليل» (٢) وفيه أن المراد بأول الوقت أول وقت الفضيله بقرنيه ماورد في الأمر بالمساء، وبقرنيه ماورد فيها من آخر وقت المغرب وأول وقت العشاء، بل في آخرها.

أضف إلى ذلك أنه إذا غربت الشمس فرؤيه كوكب أو كوكبين أمر عادي؛ لأن الكواكب مختلفه في حجمها وقربها فبعضها لكبرها ومنيريتها بحيث يمكن أن يرى بمجرد غروب الشمس في الجانب الشرقي فرؤيه كوكب فيه لا يدل على اعتبار ذهاب الحمرة المشرقيه وزوالها.

ومما ذكرنا يظهر الحال فيما رواه شهاب بن عبدربه، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «يا شهاب إنني أحب إذا صليت المغرب أن أرى في السماء كوكباً» (٣) مع أن في السند محمد بن حكيم ويتردد بين كونه الخثعمي أو الساباطي ولم يثبت للأول توثيق.

ومما ذكر يظهر الحال فيما رواه الشيخ عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن سيف، عن محمد بن علي، قال: صحبت الرضا عليه السلام في السفر فرأيتته يصلى المغرب إذا أقبلت الفحمة من المشرق يعنى السواد (٤). فإن غايه مدلولها الإمساء صلاه المغرب

ص: ١٣٩

١- (١) سورة الانعام: الآية ٧٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ١٧٤، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٦.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤: ١٧٥، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٩.

٤- (٤) التهذيب ٢: ٢٩، الحديث ٣٧.

الشرح:

مضافاً إلى عدم ثبوت توثيق لمحمد بن علي والظاهر أنَه القرشي.

وأما ما رواه بإسناده عن الحسن بن محمد بن سماعه، عن سليمان بن داوود، عن عبدالله بن وضاح، قال: كتبت إلى العبد الصالح عليه السلام يتوارى القرص ويقبل الليل ثم يزيد الليل ارتفاعاً وتستتر عنا الشمس وترتفع فوق الجبل حمرة ويؤذن عندنا المؤذنون أفأصلي حينئذ وأفطر إن كنت صائماً أو انتظر حتى يذهب الحمرة التي فوق الجبل؟ فكتب إلي: «أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة وتأخذ بالحائطه لدينك»^(١) فالاستدلال بها على اعتبار ذهاب الحمرة وعدم جواز الاكتفاء بمجرد غياب قرص الشمس وراء الأفق الغربي مبنى على أن يكون المراد من فوق الجبل فوقه في ناحيه المشرق مع فرض استتار القرص في الأفق الغربي وغيابه وراءه فيكون السؤال عن الشبهه الحكميه، ولكن المناسب للإمام عليه السلام بيان الحكم الواقعي في الواقعه لا- الأمر بالاحتياط؛ فإنه لو كان المراد من دخول الوقت مجرد غروب الشمس فلا موجب لتأخير الصلاة والإفطار احتياطاً، وإن كان المراد اعتبار ذهاب الحمرة المشرقيه فلا يجوز الإفطار ولا تجب الصلاة.

ودعوى أنّ التعبير عن عدم الجواز بالأمر بالاحتياط لرعايه التقيه لا يمكن المساعده عليها بعد إمكان كون السؤال عن الشبهه الموضوعيه بفرض عدم العلم بسقوط القرص عن الأفق الغربي لوجود حاجز في ناحيه المغرب ورؤيه الحمرة في سطح فوق الجبل ولو بفرضه في ناحيه المغرب.

أقول: فرض الجبل في ناحيه المغرب لا- يناسب المفروض في السؤال من ارتفاع الحمرة فوق الجبل، فإنّ ظاهر الفرض حدوث الحمرة على سطح فوق الجبل

ص: ١٤٠

الشرح:

وعدم الحاجب الآخر في ناحيه الأفق الغربي كما هو فرض استمرار الحال في مكانه، وإذا كان الحاجز في ناحيه الأفق الغربي الجبل فلا يرى الحمرة على فوق سطحه عادة من كان على مشرق الجبل إذا نزل قرص الشمس عن مسامته فوقه وفرض رؤيتها ظاهره رؤيه الحمرة الحادثه في فوق الجبل الشرقي كما لا يخفى فيكون السؤال عن الشبهه الحكميه، والتعبير بالاحتياط لأجل رعايه التقيه.

وتحصل من جميع ما ذكرنا أنّ دلالة بعض الروايات المعتبره سنداً ومنها هذه الروايه الأخيره على اعتبار ذهاب الحمرة المشرقيه في جواز الإفطار ودخول وقت صلاه المغرب في نفسها تامه، والمقدار المتيقن من دلالتها على اعتبار ذهاب الحمرة من ناحيه المشرق المقابل لناحية المغرب والشمال والجنوب لا- في مقابل الغرب فقط بحيث يكون ذهاب الحمرة معتبراً عن ربع الفلك وإن كانت إرادته محتملاً.

في الجمع بين الروايات الواردة في اول وقت صلاه المغرب

وقد يجمع بين الطائفتين كما أشرنا آنفاً بأن دخول الليل وانقضاء النهار وإن يحصل بغروب الشمس بمعنى خفاء قرص الشمس من الأفق الغربي إلا أنّ الأفضل التأخير إلى مقدار ما من سقوط القرص لموثقه يعقوب بن شعيب، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال لي مسوا بالمغرب قليلاً فإنّ الشمس تغيب من عندكم قبل أن تغيب من عندنا^(١) والحمل على الاستحباب مناسبه التعليل الوارد فيه فإنّ الميزان في طلوع الشمس وغروبها الأفق من كل بلد؛ ولذا قد يقال بأنّ هذه الموثقه ناظره إلى صوره اتحاد البلدين في الأفق، والأمر بالتأخير قليلاً لإحراز غروب الشمس فيما إذا احتمل

ص: ١٤١

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ١٧٦، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ١٣.

الشرح:

غيابها عن الرؤيه لأجل الحاجز والمانع فى الأفق الغربى كما ذكر هذا الحمل فى موثقه عبدالله بن وضاح المتقدمه.(١)

ولكن شىء من الأمرين لا يمكن الالتزام به حيث ذكرنا فى معتبره معاويه بن عمار ترتب الغروب أى غياب الشمس على زوال الحمرة بمعنى عد غيابها ملازماً لذهاب الحمرة من غير فرض حاجر ومانع عن رؤيه الأفق الغربى، ومثل هذه لا يقبل الحمل على الاستحباب ولا الحمل على فرض وجود الحاجز فى الأفق الغربى، وأيضاً ورد فى الروايات أنّ للمغرب وقت واحد(٢)، وأنّ لكل صلاه وقتين إلا صلاه المغرب(٣)، وقد ذكرنا أنّ مثل ذلك نظير ما ورد من أنّ لصلاه الظهر فى السفر ولصلاه الجمعة وقت واحد فى كون المراد من دخول وقت الفضيله بمجرد دخول وقت صلاه المغرب ولم يجعل فى قبلها وقت النافله؛ لأنّ نافلتها بعدها وهذا لا يناسب مع استحباب التأخير عن دخول وقتها، ولا يبعد أن يكون الأمر بالتأخير أو الاحتياط أو التعليل بأنّ الشمس تغيب من عندكم قبل أن تغيب من عندنا أو قوله إذا غابت الحمرة من هذا الجانب يعنى المشرق فقد غابت من شرق الأرض وغربها وغير ذلك كلها لرعايه التقيه فى الفتوى، وفى بعضها الرد على أبى الخطاب وأصحابه حيث جعلوا وقت المغرب اشتباك النجوم وذهاب الحمرة المغربيه كصحيحه ذريح، قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام: «إنّ أنا ما من أصحاب أبى الخطاب يمسون بالمغرب حتى تشتبك النجوم؟ قال: «أنا أبرأ إلى الله ممّن فعل ذلك متعمداً»(٤). وروايه زيد الشحام، قال:

ص: ١٤٢

١- (١) فى الصفحه: ١٣٩ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٨٧ ، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ١٨٧ ، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ١٨٩ ، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، الحديث ١٢ .

الشرح:

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من أحرَّ المغرب حتى تشتبك النجوم من غير عله فأنا إلى الله منه بريء»^(١) وفيما رواه عمار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنما أمرت أبا الخطاب أن يصلي المغرب حين زالت الحمرة من مطلع الشمس فجعل هو الحمرة التي من قبل المغرب»^(٢) وفيما رواه الشيخ باسناده عن الحسن بن محمد بن سماعه، عن ابن رباط، عن جارود أو إسماعيل بن أبي سمائل، عن محمد بن أبي حمزة، عنه قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «يا جارود ينصحون فلا يقبلون وإذا سمعوا بشيء نادوا به أو حدثوا أذاعوه قلت لهم: مسوا بالمغرب قليلاً فتركوها حتى إذا اشتبكت النجوم فأنا الآن أصلها إذا سقط القرص» الحديث^(٣) ولعل التعبير بالإذاعه ظاهره أن المسَّ بالمغرب هو الوظيفة الواقعية، وصلاته عليه السلام بعد مجرد السقوط كانت لرعايه التقيه ولا تدل على الإجزاء، ولعله كان عليه أن يعيدها بعد ذلك أو يراعى زوال الحمرة، فإن الصلاة عندها صلاه بعد سقوط الشمس.

ومما ذكرنا يظهر الحال في روايه أبان بن تغلب، عن الربيع بن سليمان وأبان بن أرقم وغيرهم، قالوا: أقبلنا من مكه حتى إذا كنا بوادي الأخضر إذا نحن برجل يصلي ونحن ننظر إلى شعاع الشمس فوجدنا في أنفسنا فجعل يصلي ونحن ندعو عليه حتى صلى ركعه ونحن ندعو عليه ونقول: هذا من شباب أهل المدينة فلما أتيناها إذا هو أبو عبد الله جعفر بن محمد، فنزلنا فصلينا معه وقد فاتتنا ركعه، فلما قضينا الصلاه قمنا إليه فقلنا: جعلنا فداك هذه الساعه تصلي؟ فقال: إذا غابت الشمس فقد دخل الوقت.^(٤)

ص: ١٤٣

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ١٨٩ ، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٨ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ١٧٥ ، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ١٠ .
 - ٣- (٣) التهذيب ٢ : ٢٥٩ ، الحديث ٦٩ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعة ٤ : ١٨٠ ، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٢٣ .

الشرح:

فإنه لو صح هذا الحديث ولكن لا يصح سنداً كان ظاهره كون المرتكز عند أذهان الشيعة في ذلك الزمان أيضاً رعايه زوال شعاع الشمس من جانب المشرق فيكون صلاته وقوله عليه السلام «إذا غربت الشمس فقد دخل الوقت» لرعايه التقيه ولا يبعد أيضاً لتبدل الوظيفة عند رعايتها ولا يبعد الالتزام بأن غروب الشمس ظاهره غيبوبه قرصها وراء الأفق بخفاء قرنيه الأعلى والأسفل وبهذا الغروب ينتهى وقت صلاه الظهرين وتدخل الليل إلا أنه لا يدخل وقت صلاه المغرب وجواز الإفطار إلا بعد ذهاب الحمرة المشرقيه، أمّا الالتزام بالأجزاء فى الصلاه والصوم عند رعايه التقيه فقيه تأمل وإشكال كما أشرنا إليه.

وقت وجوب صلاه العشاء فى المبدأ والمنتهى

[١] قد ظهر مما تقدم أنّ صلاه العشاء تجب بدخول الليل كما تجب بدخوله صلاه المغرب، وأنّه ينتهى وقتها بانتصاف الليل، وكون مبدأ فعلية وجوبها بدخول الليل؛ لما ورد فى صحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام: «إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر، وإذا غربت الشمس دخل الوقتان المغرب وعشاء الآخرة» (١) ومعتبره عبيد بن زراره، عن أبى عبدالله عليه السلام إذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلى نصف الليل إلا أنّ هذه قبل هذه» (٢) ونحوهما غيرهما وكون منتهى وقتها أداء انتصاف الليل كما هو مقتضى صريح الآيه «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتُدْلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» بملاحظه ما ورد فى التفسير من أنّ المراد أربع صلوات أخيرتها صلاه العشاء، وأنّ غسق الليل

ص: ١٤٤

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ١٨٣، الباب ١٧ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٢: ٢٧، الحديث ٢٩ .

الشرح:

انتصافه فالمتيقن مِمَّا يجوز تأخيرها إلى أن يؤتى بها قبل انتصاف الليل هي صلاة العشاء، ولكن ورد في بعض الروايات ما ظاهرها دخول وقت صلاة العشاء سقوط الشفق أي الحمرة التي تبقى في الأفق الغربي بعد غروب الشمس، وإذا زالت تلك الحمرة دخل وقت صلاة العشاء كصحيحه عمران بن علي الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام متى تجب العتمه؟ قال: «إذا غاب الشفق والشفق هو الحمرة، فقال: عبيد الله أصلحك الله إنه يبقى بعد ذهاب الحمرة ضوء شديد معترض، فقال أبو عبد الله: إن الشفق إنما هو الحمرة وليس الضوء من الشفق».(١)

وصحيحه بكر بن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن وقت صلاة المغرب؟ فقال: إذا غاب القرص، ثم سألته عن وقت العشاء الآخرة؟ فقال: إذا غاب الشفق.(٢) إلى غير ذلك ممَّا لا بد من حملها على دخول وقت الفضيله؛ لما تقدم من جواز الإتيان بصلاة العشاء قبل سقوط الشفق، ولا يكون ذلك من الإتيان بالصلاة قبل وقتها كما يدل ذلك غير واحد من الروايات، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الرجل يصلّي المغرب بعد ما يسقط الشفق؟ فقال: لعله، لا بأس قلت: فالرجل يصلّي العشاء الآخرة قبل أن يسقط الشفق؟ قال: لعله، لا بأس.(٣) وموثقه زراره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وآله بالناس المغرب والعشاء الآخرة قبل الشفق من غير عله في جماعه وإنما فعل ذلك ليتسع الوقت على أمته.(٤)

ص: ١٤٥

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢٠٤، الباب ٢٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢٠٥، الباب ٢٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ١٩٦، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، الحديث ١٣ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ٢٠٢، الباب ٢٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

الشرح:

وظاهرها أن هـ صلى الله عليه وآله إنما فعل ذلك لإظهار التوسعه في وقت العشاء فلا ينافى كون الأفضل تأخيرها إلى ما بعد الشفق، وعلى ذلك فالمراد بالعله في الموثقه العله المقتضيه لترك الأفضل ومنها السفر، وقد ورد في صحيحه عبيدالله الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام: «لا بأس أن تؤخر المغرب في السفر حتى يغيب الشفق، ولا بأس بأن تعجل العتمه في السفر قبل أن يغيب الشفق».(١)

بقي في المقام أمران:

الأول: أن هـ قد ورد في بعض الروايات ما يستظهر منها بقاء وقت فضيله العشاء إلى ثلث الليل، وإلى نصف الليل وقت الإجزاء، وعليه يكون للعشاء وقتان للإجزاء ووقت واحد للفضيله، وقد يستظهر منها أن إلى ثلث الليل وقت الإجزاء للمختار وأن إلى انتصاف الليل وقت للمضطر كما عليه صاحب الحدائق قدس سره (٢) والمحكى عن الشيخ في التهذيب والاستبصار والمبسوط (٣) منها موثقه معاويه بن وهب، عن أبي عبدالله عليه السلام حيث ورد فيها: أن جبرئيل أتى رسول الله صلى الله عليه وآله بمواقيت الصلاه _ إلى أن قال: _ ثم أتاه حين سقط الشفق فأمره فصلّى العشاء... ثم أتاه حين ذهب ثلث الليل فأمره فصلّى العشاء (٤). وصحيحه معاويه بن عمار في روايه أن وقت العشاء الآخره إلى ثلث الليل (٥). ولكن لا بد من كون المراد منهما بيان وقت الفضيله أولاً وآخرأ حيث

ص: ١٤٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٠٢ ، الباب ٢٢ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٢- (٢) الحدائق الناضره ٦ : ١٩٤ .

٣- (٣) التهذيب ٢ : ٣٣ ، ذيل الحديث ٥٣ ، الاستبصار ١ : ٢٦٩ ، ذيل الحديث ٣٧ ، والمبسوط ١ : ٧٥ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ١٥٧ ، الباب ١٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .

٥- (٥) وسائل الشيعه ٤ : ٢٠٠ ، الباب ٢١ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

الشرح:

تقدم كون المبدأ لأجزائها دخول الليل ومنتهاه انتصاف الليل، وحمل المبدأ على صورته الأفضليه ومنتهاه أى ثلث الليل على الاختيار غير ممكن؛ لأن قوله سبحانه خطاباً لنبه: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتَذُكَّرَ بِهَا الشُّمُوسُ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» (١) ظاهر فى الإتيان بالعشاء قبل غسق الليل ولو بمقدار صلاة العشاء وأنه بيان للمأموريه الأولى.

والثانى _ أنه قد ورد فى بعض الروايات قوله صلى الله عليه وآله : لو لا - أنى أكره أن أشق على أمتى لأخرتها العتمه إلى ثلث الليل، كما فى موثقه ذريح عن أبى عبدالله عليه السلام (٢) وفى بعضها: لو لا أنى أخاف أن أشق على أمتى لأخرت العتمه إلى ثلث الليل، وأنت فى رخصه إلى نصف الليل وهو غسق الليل فإذا مضى الغسق نادى ملكان: من رقد عن صلاة المكتوبه بعد نصف الليل فلا رقدت عيناه. كما فى موثقه أبى بصير (٣). وفى موثقه الأخرى عن أبى عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لو لا - نوم الصبى وغلبه الضعيف لأخرت العتمه إلى ثلث الليل (٤). ويقال: إن مقتضاها أن تأخير العشاء إلى ما بعد الثلث أفضل، وهذا لا يجتمع مع ما تقدم فى الأمر الأول من أن وقت فضيلتها ينتهى بانتهاه الثلث، ولكن الصحيح عدم المنافاه فإن مفادها أنه لو لا - المشقه كنت أجعل وقت الفضيله للعشاء بعد انتهاه الثلث، ولكن لئلا يلزم المشقه جعلت وقت الفضيله إلى الثلث وما بعدها إلى غسق الليل يبقى وقت الرخصه فقط.

وعلى الجملة، ما تقدم فى الأمر الأول ناظر إلى وقت الفضيله فعلاً، ومثل هذه

ص: ١٤٧

١- (١) سورة الاسراء : الآيه ٧٨ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٨٥ ، الباب ١٧ من أبواب المواقيت، الحديث ١٠ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ١٨٥ ، الباب ١٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٧ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٢٠١ ، الباب ٢١ من أبواب المواقيت، الحديث ٦ .

ويختص المغرب بأوله بمقدار أدائه [١] والعشاء بآخره كذلك هذا للمختار.

الشرح:

الموثقات ناظره إلى المقتضى فى جعل وقت الفضيله فى العشاء إلى ما بعد ثلث الليل فلا منافاه بين الأمرين.

الوقت المختص بالمغرب والعشاء

[١] يظهر ممّا يذكره قدس سره فى المسائل الآتية أنّ مراده من الوقت الاختصاصى لكل من الصلاتين المترتبتين يعنى الظهر والعصر والمغرب والعشاء رعايه الترتيب بينهما مع فيما إذا يؤتى بهما فى وقت يسع لهما، وأمّا إذا أتى بإحدهما من قبل صحيحه فيصح الإتيان بالأخرى ولو كان ذلك فى الوقت الذى يعدّ وقتاً اختصاصياً للآخر كما إذا صلّى الظهر قبل الزوال باعتقاد دخول الظهر ثمّ دخل الظهر ولو عند التشهد الأخير منها فإنّه بناءً على الإجزاء يأتى بالعصر بعد الفراغ منها وإن لم يمض من الزوال حتى بمقدار الركعه وكذلك إذا صلّى العصر فى الوقت المشترك باعتقاد أنه صلّى الظهر قبل ذلك ثمّ بان عند بقاء أربع ركعات إلى غروب الشمس أنه لم يكن مصلياً للظهر فعليه الإتيان بالظهر فى مقدار الأربع من الركعات من الباقي إلى الغروب وكذلك الحال فى العشاءين.

نعم، إذا لم يبقَ من آخر الوقت إلا بمقدار الإتيان بإحدهما يتعين فيه الإتيان بالثانيه، كما أنّّه إذا كان من أوّل وقت الصلاتين بمقدار الصلاه الأولى فقط كالمرأه التى تعلم أنها تحيض بعد مضى مقدار أربع ركعات من أوّل الظهر أو بمقدار صلاه أو واحده من أوّل المغرب فعليها الإتيان بصلاه الظهر أو المغرب، ولا يستفاد من روايه الحلبي التى فى سندها محمد بن سنان حيث يروى عن ابن مسكان عن الحلبي مع إضمامها أزيد ممّا ذكر، قال: سألته عن رجل نسي الأولى والعصر جميعاً ثمّ ذكر ذلك عند غروب الشمس؟ فقال إن كان فى وقت لا يخاف فوت إحدهما فليصل الظهر ثمّ ليصل العصر،

ص: ١٤٨

الشرح:

وإن خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فتفوته فيكون قد فاتتاه جميعاً، ولكن يصلى فيما قد بقي من وقتها ثم ليصل الأولى بعد ذلك على أثرها. (١)

وعلى الجمعة، مقتضى دخول وقت الصلاتين معاً وتساويهما فيه من حيث المبدأ والمنتهى مع لزوم رعايه الترتيب بينهما ما ذكرنا ولزوم رعايه الترتيب بينهما إلا إذا لم يبقَ من الوقت إلا بمقدار إدراك إحداهما فإنه يتعين حينئذ الإتيان بالثانية سقوط الأمر بالصلاة الأولى وسقوطه يسقط اعتبار الترتيب كما يدل على ذلك مثل صحيحه عبدالله بن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام: إن نام رجل أو نسي أن يصلى المغرب والعشاء الآخرة فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما، وإن خاف أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة الحديث (٢). أضف إلى ذلك أن الأمر بالصلاتين في وقت واحد وسيع مقتضاه مع لزوم رعايه الترتيب - أى اشتراط الثانية بالإتيان بالأولى - أن يؤتى بالثانية بعد الأولى في أول ذلك الوقت ثم يشرع في الصلاة الثانية في آخر الوقت يؤتى بالثانية مع سقوط اشتراط الترتيب.

وأما الوقت الاختصاصى بحيث لو أتى بالثانية في وقت الأولى ولو بعد سقوط التكليف بالأولى لكانت الثانية محكومه بالبطلان؛ للزوم إعادته الصلاة من الخلل في الوقت، وكذا لو أتى بالأولى في آخر الوقت بمقدار الصلاة الثانية، والحكم على الأولى بالبطلان بمعنى عدم صحتها أداءً ولو مع عدم التكليف بالثانية كما إذا صلى العصر قبل الظهر أو العشاء قبل المغرب باعتقاد أن هـ صلاههما من قبل كما هو المعروف والمنسوب إلى المشهور فلم يتم عليه دليل، وأم - مرسله داود بن فرقد عن بعض أصحابنا، عن

ص: ١٤٩

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٢٩ ، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١٨ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٨ ، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

وأمّا المضطر لنوم أو نسيان أو حيض أو نحو ذلك من أحوال الاضطراب فيمتد وقتها إلى طلوع الفجر [١]

الشرح:

أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلّى ثلاث ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلى المصلّى أربع ركعات، وإذا بقى مقدار ذلك خرج وقت المغرب وبقي وقت العشاء الآخرة إلى انتصاف الليل (١). ولكن الرواية مع إرسالها لا تدل على الوقت الاختصاصى بالمعنى المنسوب إلى المشهور، فالمراد منها من لم يصل العشاءين ولا يدلّ على حكم من صلى المغرب قبل غروب الشمس صحيحاً أو صلى العشاء قبل المغرب صحيحاً، فإنّ كون المراد من ذلك طريق الجمع بينها وبين ما تقدم من دخول وقت العشاءين بغروب الشمس ودخول الليل كما فى صحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام: إذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الآخرة (٢). ولا يمكن العكس؛ لأنه لا يحتمل أن يكون دخول وقت العشاء مختلفاً باختلاف المكلفين فيدخل بالإضافة إلى شخص بعد ثلاث دقائق، وبالإضافة إلى الآخر بعد خمس دقائق، وبالإضافة إلى من هو جنب عند غروب الشمس بعد ربع ساعه أو أكثر، ومن يصلى المغرب مع المكث بعد مده ومن لم يصل كذلك بعد مده أخرى، وإنما يختلف بحسب الأشخاص حصول شرط الإتيان بصلاه العشاء بالإضافة إلى الأشخاص كما لا يخفى.

الوقت الاضطرارى للعشاءين

[١] ظاهر كلامه قدس سره أنّ لكل من صلاه المغرب والعشاء وقتاً اختيارياً ووقتاً

ص: ١٥٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ١٨٤، الباب ١٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ١٢٥، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث الأول.

الشرح:

اضطرابياً، وأنّ الوقت الاختياري لهما من المغرب إلى انتصاف الليل على ما تقدم، وأنّ الوقت الاضطرابي لهما من بعد انتصافه إلى طلوع الفجر، وهذا الوقت الاضطرابي كالوقت الاضطرابي الذي يذكر في كل صلاة في أنّ المكلف كما أنّ مع إدراك الركعة من الصلاة تكون صلاته أدائيه ولكن إذا لم يكن له عذر عقلي أو شرعي في تأخيرها إلى مقدار إدراك الركعة يكون آثماً، كذلك الحال في الوقت الاضطرابي لصلاة العشاءين، وعليه فإن كان تأخير المكلف الصلاتين إلى ما بعد انتصاف الليل اختياريه يكون آثماً، ولكن الصلاة أدائيه بخلاف ما إذا كان مضطراً في تأخيرهما كما إذا كان ناسياً أو نائماً قبل دخول الليل إلى أن استيقظ بعد انتصافه أو كان نومه بعد دخول الليل، ولكن اتفق عدم الاستيقاظ إلى انتصافه، والوجه في العصيان هو ظهور قوله سبحانه في أنّ انتهاء وقتها بانتصاف الليل، وظاهر مادّة على المأمور به الاضطرابي أنه لا يجوز للمكلف القادر على الاختياري إدخاله في الاضطراب، بل ولو لم يكن في التأخير إثم لكان التحديد بانتصاف الليل أمراً لغواً كما ذكروا ذلك في مسأله: من أدرك ركعة من الصلاة في وقتها من أنّه لا يجوز للمكلف إدخاله في الاضطراب بالتأخير عمداً ولكن إن أخرها تكون صلاته أدائيه وفي مقابل ذلك قولان آخران:

أحدهما: أنّ الوقت الأدائي للعشاءين ينتهي بانتصاف الليل في حق المختار فيكون الإتيان بهما بعد انتصافه قضاءً إذا كان التأخير عمدياً، وأمّا إذا كان مضطراً كما في الناسي أو النائم قبل دخول الليل أو بعد دخوله واتفق عدم استيقاظه إلى أن انتصف الليل تكون صلاته بعد انتصافه أدائيه، وكذا إذا كانت المرأة حائضاً أو نفساء فظهرت بعد انتصافه فإنه إن أمكن مع الاضطراب كذلك الإتيان بهما قبل طلوع الفجر فهو، وإن لم يمكن الإتيان بهما بل أمكن الإتيان بواحدة سقط المغرب ووجب الإتيان بالعشاء.

الشرح:

والقول الثاني: هو انتهاء وقت العشاءين بانتصاف الليل من غير فرق بين المختار والمضطر، فإن أمكن الإتيان بهما قبل الانتصاف ولو بإدراك ركعه من العشاء قبل انتصافه فهو، وإلا- فإن لم يمكن إلا إدراك واحده منها يأتي بالعشاء ويقضى المغرب بعد ذلك ولا يخفى أن الأخبار الواردة في المقام عمدتها صحيحة أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن نام رجل ولم يصل صلاة المغرب والعشاء أو نسي فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما، وإن خشى أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة. الحديث (١) وصحيحه عبدالله بن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن نام رجل أو نسي أن يصلى المغرب والعشاء الآخرة فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما، وإن خاف أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة. الحديث (٢)، وموثقه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر، وإن طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء (٣). ويؤيدها روايه عبيد بن زراره، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا تفوت الصلاة من أراد الصلاة، لا تفوت صلاة النهار حتى تغيب الشمس، ولا صلاة الليل حتى يطلع الفجر، ولا صلاة الفجر حتى تطلع الشمس (٤). فإن ظاهرها أيضاً امتداد وقت الصلاتين الى طلوع الفجر والتعبير بالتأييد لوقوع على بن يعقوب الهاشمي في سندها، ومثلها في التأييد ماورد في طهر الحايض قبل طلوع الفجر وأنها تأتي بالعشاءين ولكن في

ص: ١٥٢

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٨ ، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٨ ، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٢ : ٣٦٤ ، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، الحديث ١٠ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ١٥٩ ، الباب ١٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٩ .

الشرح:

سندها ضعف، بخلاف موثقه عبدالله بن سنان فإنه لا ضعف في سندها فإن طريق الشيخ إلى علي بن الحسن بن فضال بعينه طريق النجاشي الذي وصل إليه كتب علي بن فضال أولاً ثم بطريق تعبير آخر أيضاً فتكون تلك الكتب بعينها بطريقتين وقد ذكر في الوسائل بعد نقل الصحيحتين أن ما تضمن ظاهرهما من امتداد وقت العشاءين إلى طلوع الفجر محمول على التقية مع كونه غير صريح في الأداء.

أقول: لا يخفى صراحتهما في الأداء؛ لأنه عليه السلام قد ذكر أن هـ إن خشي أن تفوته إحداهما فليصل العشاء ولو كانت الصلاة المأتي بها قضاءً تعين الإتيان بالمغرب؛ لأن هـ يعتبر في قضاء العشاءين من ليله الترتيب المعتبر في الأداء، فكون الوقت اختصاصاً بالعشاء مقتضاه ترك المغرب والإتيان بالعشاء ثم قضاء المغرب بعد ذلك، وأمّا حملهما على التقية فلا داعي له، فإنه إنما تحمل الرواية على التقية في موردين:

أحدهما: مورد تعارض الخبرين أو الطائفتين من الأخبار مع كون كل من المتعارضين واجداً لشرايط الحجية في نفسه.

والثاني: ما إذا خلا الخبر عن المعارض وكان بينه وبين غيره جمع عرفي إلا أنه كان في البين قرينه على صدوره تقيه كأخبارنا في قضيه المذى للوضوء وليس في البين شيء من الأمرين، بل ذكرنا تأييدهما بروايه عبيد بن زرار. نعم، ظاهر الروايات صورته الاضطرار لا التعمد في التأخير إلى ما بعده، فالتعدي إلى صورته التأخير تعمداً غير ممكن لاحتمال الخصوصية، وعليه فلو لم يكن الاقتصار هو الأظهر فلا أقل من أن يأتي في صورته الاختيار في التأخير بقصد ما على الذمه، وهذا الاحتياط مستحب في صورته التأخير مع العذر، والله العالم.

ويختص العشاء من آخره بمقدار أدائها دون المغرب من أوله [١] أى ما بعد نصف الليل، والأقوى أنّ العامد فى التأخير إلى نصف الليل أيضاً كذلك أى يمتد وقته إلى الفجر وإن كان آثماً بالتأخير لكن الأحوط أن لا ينوى الأداء والقضاء بل الأولى ذلك فى المضطر أيضاً.

وما بين طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس وقت الصبح [٢]

الشرح:

[١] بمعنى أنّّه لا يتعين عند الإتيان بصلاه العشاء بعد انتصاف الليل أن يتقدم صلاه المغرب إليه فى أول ما بعد انتصاف الليل، بل إذا أتى بالمغرب قبل ذلك فى الوقت المشترك يجوز له الإتيان بالعشاء فى أول ما بعد انتصاف الليل، وكذا إذا نسى صلاه المغرب أو اعتقد الإتيان بها فى الوقت المشترك فصلى العشاء فيه حتى عند القائلين بالوقت المختص بالمعنى المعروف عندهم، بخلاف آخر الليل فإنّه يختص بصلاه العشاء.

وقت صلاه الصبح

[٢] لا خلاف فى أنّ مبدأ وجوب صلاه الصبح هو طلوع الفجر الصادق، وقد ورد فى صحيحه زواره تفسير قرآن الفجر بصلاه الفجر، والروايات العديده متفقه فى الدلاله على أنّ مبدأ وجوبها طلوعه من غير أن يكون لها معارض والخلاف بين الأصحاب فى منتهى وقتها فإنّ أكثر قدماء أصحابنا وجلّ المتأخرين يقولون بأنّ منتهى وقت وجوبها طلوع الشمس، والمعروف عن ابن أبى عقيل (١) والشيخ فى الخلاف (٢) والمبسوط (٣) أنّ لصلاه الصبح وقتان أحدهما للمختار حيث ينتهى وقتها بظهور

ص: ١٥٤

١- (١) حكاه عنه المحقق فى المعبر ٢: ٤٥، والعلامه فى المختلف ٢: ٣١.

٢- (٢) الخلاف ١: ٢٦٧، المسأله ١٠.

٣- (٣) المبسوط ١: ٧٥.

الشرح:

الحمرة في الأفق الشرقي، وأمّا المضطر فينتهي وقتها بطلوع الشمس وقد ذكر في الحقائق قدس سره بعد اختيار القول الثاني أن مراد هؤلاء من الوقت الاضطراري ليس التزاماً منهم أنّ المختار إذا أحرّ الإتيان بصلاة الفجر إلى ظهور الحمرة تكون صلاته قضاءً، بل مرادهم أنه يستحق العقاب بهذا التأخير وإن كانت صلاته أداءً نظير ما تقدم في تأخير الصلاة عمداً يعنى صلاة المغرب والعشاء إلى ما بعد انتصاف الليل في كلام الماتن قدس سره .

ويستدل على القول المشهور بما في معتبره زواره عن أبي جعفر عليه السلام قال: ووقت صلاة الغداة ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وقد تقدم أن ظاهر الخطاب بيان الوقت الاختياري حيث إن بيان الوقت الاضطراري يحتاج الى التقييد بصورة الاضطرار وصحيحه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لكل صلاة وقتان، وأول الوقتين أفضلهما، وقت صلاة الفجر حين ينشق الفجر إلى أن يتجلل الصبح السماء، ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً، ولكنه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام، ووقت المغرب حين تجب الشمس إلى أن تشتبك النجوم(١). وصدورها قرينه على أنّ المراد بـ«لا ينبغي» ليس هو الإلزام كما هو كذلك بالإضافة إلى صلاة المغرب حتى تشتبك النجوم، حيث تقدّم أنّ ما ذكر وقت الفضيله لصلاة المغرب.

ومما ذكر يظهر الحال في موثقه عمار بن موسى، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل إذا غلبته عينه أو عاقه أمر أن يصلى المكتوبه من الفجر ما بين أن يطلع الفجر إلى أن تطلع الشمس(٢). حيث إنّ تعليق التأخير إلى طلوع الشمس بما ذكر في الشرط ليس

ص: ١٥٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٠٨ ، الباب ٢٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٠٨ ، الباب ٢٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٧ .

الشرح:

ليبان الاضطرار الرافع للوجوب، بل لبيان مطلق العذر الذي لا ينبغي للمكلف تأخير الصلاه عن وقت فضيلتها إلى ما بعده بدونه، نظير العله التي علق عليها جواز تأخير صلاه المغرب إلى ما بعد سقوط الشفق كما تقدم، وكذا الحال في صحيحه الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «وقت الفجر حين ينشق الفجر إلى أن يتجلل الصبح السماء ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً ولكنه لمن شغل أو نسي أو نام» (١).

وعلى الجملة، فما عن صاحب الحقائق قدس سره من جعل ما ورد فيه التعليق قرينه على رفع اليد عن ظهور معتبره زواره وصادر صحيحه عبدالله بن سنان لا يمكن المساعده عليه.

بقي في المقام أمر وهو أنه قد ورد في الروايات غايه وقت فضيله صلاه الفجر تجلل السماء بالصبح (٢)، ولكن المذكور في كلمات الأصحاب ظهور الحمرة في المشرق والأفق الشرقي.

نعم، ورد في صحيحه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يصلى الغداه حتى يسفر وتظهر الحمرة ولم يركع ركعتي الفجر أيركعهما أو يؤخرهما؟ قال: يؤخرهما (٣). ولكنها تدل على عدم الأمر بناقله الفجر أى بتقديمها على فريضه الفجر بعد ظهور الحمرة، وقد ورد في موثقه عمار المتقدمه أيضاً أنّ من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وقت فريضه الفجر لا نافلتها، ولا يلزم من كون شيء غايه لناقله الفجر غايه الوقت فضيله الفريضه أيضاً مضافاً إلى أنّ ظهور الحمرة في

ص: ١٥٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢٠٧، الباب ٢٦ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٢- (٢) كما في روايه الحلبي المتقدمه آنفاً .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٦، الباب ٥١ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

ووقت الجمعة من الزوال إلى أن يصير الظل مثل الشاخص فإن أخرها عن ذلك مضى وقته ووجب عليه الإتيان بالظهر [١] ووقت فضيله الظهر من الزوال إلى بلوغ الظل الحادث بعد الانعدام أو بعد الانتهاء مثل الشاخص، ووقت فضيله العصر من المثل إلى المثليين [٢] على المشهور ولكن لا- يبعد أن يكون من الزوال إليهما، ووقت فضيله المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق أى الحمرة المغربيه، ووقت فضيله العشاء من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل فيكون لها وقتا أجزاء قبل ذهاب الشفق، وبعد الثلث إلى النصف.

الشرح:

صحيحه على بن يقطين مفروضه فى كلام السائل فلا تدل على بقاء وقت النافله إلى قبل ظهور الحمرة.

وعلى الجملة، فالغايه لوقت فضيله صلاه الفجر بحسب الروايات تجلج السماء بالصبح إلا أن يقال إن صدق التجلج يلازم ظهور الحمرة فى الأفق الشرقى وهذا غير بعيد.

[١] قد تقدم الكلام فى ذلك مفصلاً عند التكلم فى وجوب صلاه الجمعة وشروطها وأحكامها.

وقت صلاه الجمعة

[٢] المشهور عند الأصحاب امتداد وقت فضيله صلاه الظهر ما بين زوال الشمس إلى بلوغ الظل الحادث للشاخص بعد انعدامها ونقصانه مقدار الشاخص بأن يبلغ الظل الحادث أصله أو زيادته بعد نقصانه المعبر عنه بالفىء مقدار الشاخص، وأن وقت فضيله العصر يبدأ من بلوغه مقدار مثل الشاخص إلى بلوغه مثليين، ولكن ذكر الماتن لا يبعد بدء وقت فضيله العصر أيضاً من الزوال إلى بلوغ الفىء مثلى الشاخص،

ص: ١٥٧

الشرح:

وفى مقابل ذلك ما حكى عن بعض من أنّ وقت الفضيله للظهر ينتهى ببلوغ ظل الشاخص بضميمه الناقص عند الزوال مثل الشاخص، وأنّ وقت فضيله العصر ينتهى ببلوغه معه مقدار مثلى الشاخص.

وعلى الجملة، بناءً على ما ذهب إليه جماعه بل المنسوب إلى المشهور أنه لو صلى العصر قبل بلوغ الفىء بمقدار الشاخص لم يكن آتياً بها فى وقت فضيلتها بخلاف ما ذكر الماتن قدس سره .

ويقع الكلام:

أولاً: فى وقت فضيله الظهرين بحسب ما استفاد من الأخبار الوارده فى المقام، وقد تقدّم أنّ وقت الأجزاء فيهما يبدأ من الزوال إلى غروب الشمس أى استتار قرصها وراء الأفق الغربى والالتزام بوقت الفضيله فيها مبنى على أن يكون المراد بقولهم عليهم السلام: «لكل صلاه وقتان»^(١) هو وقت الفضيله والأجزاء لا الوقت الاختيارى والاضطرارى حيث ذهب إليهما جماعه، ولكن قلنا إنّ ماورد فى أنّ أوّل الوقتين أفضلهما^(٢)، وما ورد فى وجوب الظهرين بالزوال إلى أن تغرب الشمس مقتضاهما كون المراد من الوقتين وقت الفضيله والأجزاء.

ويدل على ما ذهب إليه المشهور فى وقت فضيله الظهرين مثل ما ورد فى صحيحه البنظى، قال: سألته عن وقت صلاه الظهر والعصر؟ فكتب: «قامه للظهر وقامه للعصر»^(٣) وما ورد ما ظاهره أنّ وقت فضيله الظهر تدخل بعد صيروره الظل

ص: ١٥٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧٣ ، الباب ٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٢ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١ : ٣٧٣ ، الباب ٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٢ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ١٤٤ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ١٢ .

الشرح:

الحادث مثله كموثقه زراره، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت صلاة الظهر في القيظ؟ فلم يجبنى فلتما أن كان بعد ذلك قال لعمر بن سعيد بن هلال: إن زراره سألتني عن وقت صلاة الظهر في القيظ فلم أخبره فخرجت من ذلك فقرأه مني السلام وقل له: إذا كان ظلك مثلك فصل الظهر، وإذا كان ظلك مثليكَ فصل العصر (١). لا ينافي ما تقدّم فإنّ هذه ناظره إلى أيام القيظ أي شدة الحراره التي يبدأ من طلوع الثريا إلى طلوع السهيل على ما هو المعروف مع أنّ المثل أو المثلين غير ظاهر في مقدار الفء، بل يمكن المراد الظل الحادث مع الظل الناقص ونظير صحيحه البنظي صحيحه أحمد بن عمر، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن وقت الظهر والعصر؟ فقال: «وقت الظهر إذا زاغت الشمس إلى أن يذهب الظل قامه ووقت العصر قامه ونصف إلى قامتين» (٢) ولا يبعد كون المراد ذهاب الظل من زوال الشمس إلى قامه ونصف إلى قامتين.

ولكن لا يخفى أنّ نافله الظهرين يؤتى بها قبل الفريضة؛ ولذا ورد في الروايات ما ظاهره بدء وقت الفضيله بعد الذراع والذراعين أو بعد القدم والقدمين وغير ذلك، وقد ذكرنا أنّ المستفاد من الروايات أنه لو لم تكن نافلتها مشروعاً في مورد كما في السفر أو جاز تقديم النافله إلى قبل الزوال كما في يوم الجمعة تكون وقت الفضيله من الزوال، وإذا كان وقت النافله بعد الزوال فتأخير وقت الفضيله لرعايه النافله.

كما يدل على ذلك مثل صحيحه إسماعيل بن عبد الخالق، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر؟ فقال: بعد الزوال بقدم أو نحو ذلك إلا في يوم الجمعة أو في السفر فإنّ وقتها حين تزول الشمس (٣). وفي صحيحه عن أبي جعفر عليه السلام قال:

ص: ١٥٩

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٤٤ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ١٣ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٤٣ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٩ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ١٤٤ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ١١ .

الشرح:

سألته عن وقت الظهر؟ فقال: ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ذراعاً من وقت الظهر فذلك أربعة أقدام من زوال الشمس، ثم قال: إنَّ حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قامه وكان إذا مضى منه ذراع صلى الظهر، وإذا مضى منه ذراعان صلى العصر، ثم قال: أتدرى لم جعل الذراع والذراعان؟ قلت: ولم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافله (١). وبما أنَّ النافله يمكن الإتيان بها في أقل من ذلك ذكر في بعض الروايات القدم والقدمان، بل في بعض الروايات وردت أقل من ذلك ولا يبعد الالتزام بأنَّ الفصل عن الزوال كلما كان أقرب فهو أفضل وأنَّ تأخير رسول الله صلى الله عليه وآله كان لحضور الناس وفراغهم عن نافتهم، وأنَّه لا فضل في الاشتغال بالنافله بعد ذلك حيث ورد في هذه الصحيحه فإذا بلغ فيئك ذراعاً من الزوال بدأت بالفريضه وتركت النافله، وإذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضه وتركت النافله (٢). وأمّا ما عن صاحب الحدائق قدس سره من الاستشكال في امتداد وقت فضيلتهما إلى المثل والمثلين بدعوى أنَّ المراد من القامه الذراع والذراعين لا قامه الشاخص (٣) واستشهد ببعض الروايات لا يمكن المساعده عليه لضعفها سنداً، واحتمال كون تطبيق القامه باعتبار الأفضليه في تقديم الظهر ولو كان بنصف قدم أو قدم فضلاً عن الذراع والذراعين .

[١] قد تقدّم بيان وقت الفضيله لكل من العشاءين وصلاه الصبح في التكلم في وقت وجوبها في ناحيه المبدأ أو في ناحيه المنتهى فلا حاجه إلى الإعاده.

ص: ١٦٠

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٤١ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ و ٤ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٤١ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ و ٤ .
- ٣- (٣) الحدائق الناضره ٦ : ١٢٤ .

(مسأله ١) يعرف الزوال بحدوث ظل الشاخص المنصوب معتدلاً في أرض مسطحة بعد انعدامه كما في البلدان التي تمر الشمس على سمت الرأس كمكة في بعض الأوقات أو زيادته بعد انتهاء نقصانه كما في غالب البلدان ومكة في غالب الأوقات [١]

الشرح:

يعرف الزوال بظل الشاخص

[١] ذكر قدس سره كجملة من الأصحاب لمعرفة زوال الشمس المعبر عنه بدلو ك الشمس في قوله سبحانه: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» (١) الموضوع لوجوب صلاة الظهرين على ما ورد في صحيحه زواره وغيرها طرقاً ثلاثه وجعل الطريق الأول كالثالث طريقاً حقيقياً، والثاني تقريباً واقتصر كثير من الأصحاب على ذكر طريقين كما يأتي بيانهما.

ويقع الكلام في الطريق الأول فعلاً وهو أخذ الظن الحادث للشاخص في ناحية المغرب قبل الزوال بالزيادة من ناحية المشرق بعد وصوله إلى منتهى نقصانه أو حدوث ظل من ناحية المشرق بعد انعدامه كلياً.

وبيان ذلك: أنّ الشاخص المنصوب في أرض مسطحة معتدلاً أي من غير ميله إلى أحد الجوانب إذا أشرقت الشمس عليه يحدث له ظل طويل في ناحية المغرب، وكلما قربت الشمس إلى دائره نصف النهار في البلاد التي تكون طولها أكثر من درجه ميل الشمس لا ينعدم الظل الحادث في ناحية المغرب عند وصول الشمس إلى درجه نصف النهار، بل ينقص ذلك الظل إلى أن ينتهي إلى حد يأخذ بالزياده، سواء كان الأخذ بالزياده مائلاً من طرف الشمال إلى المشرق، كما في البلاد التي تكون بعدها عن خط الاستواء شمالاً أزيد من درجه الميل الأعظم للشمس أو كان أخذها مائلاً من طرف

ص: ١٦١

الشرح:

الجنوب إلى المشرق كما في البلاد التي طولها أقصر من ميل الشمس ولو في بعض أيام السنه كمكّه وصنعاء في الأيام التي تميل الشمس الميل الأعظم إلى جانب الشمال أو ينعدم ذلك الظل من ناحيه المغرب ويحدث ظل شرقي، فإنه بمجرد حدوث شيء ما من الظل الشرقي يعلم زوال الشمس من دائره نصف النهار كما في البلاد التي تمر الشمس على رؤوس أهلها ولو في بعض الأيام كما في يومين بمكّه ويوم واحد في المدينه على مشرفها آلاف التحيه والسلام.

وعدم تعرض جملة من الأصحاب لحدوث الظل الشرقي بعد انعدام الظل الغربي لكون الغالب على البلاد نقص الظل الغربي لا انعدامه، ويجرى ذلك على بعض الروايات التي يستدل أو يؤيد بها هذا الطريق كروايه سماعه، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: جعلت فداك متى وقت الصلاه؟ فأقبل يلتفت يمينا وشمالا كأنه يطلب شيئا فلما رأيت ذلك تناولت عودا فقلت: هذا تطلب؟ قال: نعم، فأخذ العود فنصب بحيال الشمس ثم قال: إن الشمس إذا طلعت كان الفيء طويلا ثم لا يزال ينقص حتى تزول فإذا زالت زادت، فإذا استتبت فيه الزيادة فصل الظهر، ثم تمهل قدر ذراع وصل العصر (١). وقريب منها روايه على بن أبي حمزه (٢) ومرسله الصدوق (٣).

وعلى الجملة، كان عند المتقدمين من أهل الهيئه اعتقاد بأن الشمس تميل عن دائره المعدل المسمى بخط الاستواء في فصل الربيع إلى برج الحمل، ثم إلى برج الثور ثم إلى الجوزاء، وإذا وصلت إلى برج السرطان الذي يبدأ به فصل الصيف وتكون أطول

ص: ١٦٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٦٢ ، الباب ١١ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٦٣ ، الباب ١١ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١ : ٢٢٤ ، الحديث ٦٧٤ .

ويعرف أيضاً بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن لمن واجه نقطه الجنوب، وهذا التحديد تقريبي كما لا يخفى [١]

الشرح:

أيام السنه فى البلاد الشماليه أخذت ترجع إلى دائره المعدل ثانياً وتنتقل بعد برج السرطان إلى برج الأسد، ثم إلى السنبله حيث تصل بعد برج السنبله إلى برج الميزان حيث يبدأ فصل الخريف حيث بوصولها فى رجوعها إلى دائره المعدل ينتهى فصل الصيف ويبدأ فصل الخريف التى تكون فى الخريف بعد برج الميزان فى برج العقرب والقوس، وبوصولها إلى برج الجدى ينتهى فصل الخريف كما ينتهى قصر النهار الذى بدأ فى أول الخريف ويبدأ رجوعها إلى دائره المعدل فى دورها الجنوبي ويبدأ فصل الشتاء، حيث تكون فيه بعد برج الجدى فى برج الدلو ثم فى الحوت إلى أن ينتهى دورها الشمالى والجنوبى وتصل إلى دائره المعدل ويتم به طول السنه الشمسيه بانقضاء أيامها بانقضاء فصل الشتاء، ولا فرق فيما تقدم من كون زياده الظل بعد نقصانه طريقاً إلى معرفه زوال الشمس عن دائره نصف النهار الموضوع لوجوب صلاه الظهرين، وكذا فى انعدامه والبدء بحدوثه من ناحيه المشرق بين الاعتقاد المزبور وبين الالتزام بعدم الدوران للشمس فى منطقه البروج، بل الأرض تكون مساحته لتلك البروج بحركتها الانتقاليه فى مقابل حركتها الوضعيه حول نفسها الموجه لتحقق الليل والنهار فى أقطارها.

معرفه الزوال بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن

[١] الطريق الثانى المذكور فى كلامه أنه طريق تقريبي هو ما إذا استقبل الشخص نقطه الجنوب بين حاجبيه وصارت الشمس مائله إلى حاجبه الأيمن يعلم بأن الشمس قد زالت عن دائره نصف نهار بلده ومكانه، وظاهر ميلها إلى حاجبه الأيمن مواجهه

ص: ١٦٣

الشرح:

الشمس بالطرف الأيسر من حاجبه بعد كونه مواجهاً لها بين حاجبيه.

وهذا الطريق وإن كان مذكوراً في كلمات جملة من الأصحاب إلا أنّ في المذكور من كلامهم اختلافاً، حيث ذكر في بعض الكلمات من كان مستقبل القبلة ووجد الشمس أنها مالت إلى الحاجب الأيمن، وقيد بعض آخر (1) بمواجهه قبله العراق.

ولا- ينبغي التأمل في أنّ مواجهه القبلة مطلقاً غير مراد قطعاً فإنّ بعض البلاد تكون قبلتها منحرفة عن نقطه الجنوب إلى الغرب كالبلاد الشرقيه، بل الأمر كذلك حتى في المناطق الشرقيه من العراق وأوساط العراق؛ ولذا قيد في بعض الكلمات على ما ببالي بما إذا كان استقبال القبلة في المناطق الغربيه من العراق وبعض البلاد قبلتها منحرفة عن نقطه الجنوب إلى الشرق كما في لبنان وما يساويه في دائره نصف نهاره، بلا فرق بين كون مايساويه أبعد درجه من لبنان بالإضافه إلى دائره المعدل أو كان أقرب منه إليها، وكذا الحال في انحراف القبلة إلى الشرق في البلاد الأوروبيه، وقد تكون قبله البلاد بمواجهه الغرب كما في جدّه ونحوها إلى غير ذلك فلا معنى لقيد استقبال القبلة في هذا الطريق، بل الصحيح اعتبار مواجهه نقطه الجنوب من كل بلد أي نصف نهاره وإذا مالت الشمس إلى الحاجب الأيمن يعلم بزوال الشمس، ولكن مواجهه نقطه الجنوب حقيقه أمر لا يقع عادة كما أنّ إحراز انتقال الشمس وميلها إلى الحاجب الأيمن لا يحرز في بدنه؛ ولذا يكون هذا الطريق طريقاً تقريبياً لا حقيقياً فلا يجوز الاعتماد عليه إلا مع إفادته العلم بالزوال أو الاطمينان به.

ص: ١٦٤

١- (١) انظر الدروس ١ : ١٣٨ ، والذكري ٢ : ٣٢١ ، وغيرهما.

ويعرف أيضاً بالدائره الهنديه [١] وهى أضبط وأمتن.

الشرح:

معرفة الزوال بالدائره الهنديه

[١] ذكر فى كلمات جملة من الأصحاب أنّ الأولى والطريق الأدق استخراج خط نصف النهار على سطح الأرض بنحو الدائره، وإذا وصل ظلّ الشاخص إلى ذلك الخط كانت الشمس على دائره نصف النهار لم تزل بعد، وإذا خرج الظل عنه فقد تحقق زوالها يعنى ميلها عن تلك الدائره إلى جهه المغرب، وكيفيته أن تساوى موضعاً من الأرض بحيث يكون خالياً من الارتفاع والانخفاض، وتدار على ذلك الموضع دائره بأى بعد كانت وينصب على مركز الدائره مقياس مخروط محدّد الرأس يكون مقداره قدر ربع الدائره تقريباً نصباً مستقيماً بحيث يحدث فى جانبيه زاويه قائمه. ويعرف النصب كذلك بأن يقدر ما بين رأس المقياس ومحيط الدائره من ثلاثه مواضع أو أكثر فإن تساوت الأبعاد فهو عمود كما ذكر ثم تنتظر وصول رأس الظل إلى محيط الدائره عندما يدخل الظل فيها فتعلم عليه علامه، ثم تنتظر عندما يخرج الظل من الطرف الشرقى للدائره فتعلم عند خروجه من محيط الدائره علامه، ثم توصل العلامتين بخط مستقيم، ثم ينصف هذا الخط ثم يوصل مركز الدائره ومنتصف هذا الخط بخط فهذا الخط الذى خرج من مركز الدائره إلى منتصف الخط الموصول إحدى العلامتين بالأخرى هو خط نصف النهار فإذا وقع الظل الشرقى فى الأيام الأخر على ذلك الخط فالشمس على دائره نصف النهار وإذا انحرف رأس الظل إلى الغرب فقد زالت الشمس على تلك الدائره.

أقول: اعتبار كون المقياس بقدر ربع الدائره لئلا يدخل رأس الظل الغربى فى الدائره قبيل الزوال، بل يكون فى خارج محيط الدائره عند وضع القياس على مركزها، وعليه فلا يعتبر كونه مقدار الربع فيجوز كونه أقل أو أكثر، وكذا لا يعتبر كون المقياس

ص: ١٦٥

الشرح:

على نحو المخروط؛ لأنّ اعتباره لحصول العلم بميل رأس الظل إلى الجانب الغربي، وهذا يحصل بكون رأس الشاخص محدّد الرأس.

وممّا ذكر يعلم أيضاً أنّ رأس الظل المائل إلى جهة الشرق بعد تحقق الزوال لو صار بمقدار قامه الشاخص ينتهى وقت فضيله الظهر، وإذا صار مثلين ينتهى وقت فضيله صلاه العصر على ما تقدم وقد بنى فى الصحن الشريف لمولانا أمير المؤمنين عليه السلام الحائظ الشرقى والحائظ الغربى على خط نصف النهار؛ ولذا لو انتهى الظل الغربى الحادث قبل الظهر من حائطه الشرقى وحدث ظل شرقى من حائطه الغربى يعلم دخول وقت صلاه الظهرين بلا فرق بين أيام السنه؛ لأنّ الشمس إذا تقدم طلوعها زماناً يتأخر بهذه النسبه غروبها أيضاً وإذا تأخر طلوعها زماناً بحسب الفصول تقدم غروبها بتلك النسبه، وأيضاً ما عن الجواهر (١) من الإشكال على هذا الطريق فى الاعتماد عليه بأنّ الزوال الذى علق الشارع دخول الوقت عليه هو ما يظهر لعامه الناس وغالب الأفراد؛ وإذا علق وجوب صلاه الظهر على استبانته زياده الظل فى خبر سماعه (٢)، فالأحوط مراعاة العلامه المنصوصه لا يخفى ما فيه، فإنّ وجوب صلاتى الظهر والعصر علق على زوال الشمس هو أمر واقعى كساير الموضوعات المترتبه عليه أحكامها، وماورد فى الروايه مع الغمض عن سندها طريق إلى إحراز ذلك الموضوع يعنى الزوال فلا دلالة لها على نفى الطريق الآخر لإحرازه ولو لم يكن ذلك الطريق ممّا يناله غالب الأفراد حيث إنّ طريق وجدانى.

ص: ١٦٦

١- (١) جواهر الكلام ٧: ١٧٤ .

٢- (٢) تقدم فى الصفحه ١٦٢ .

ويعرف المغرب بذهاب الحمرة المشرقيه عن سمت الرأس والأحوط زوالها من تمام ربع الفلك من طرف المشرق[١]

ويعرف نصف الليل بالنجوم الطالعه أول الغروب إذا مالت عن دائره نصف النهار إلى طرف المغرب، وعلى هذا فيكون المناط نصف ما بين غروب الشمس وطلوعها. لكنه لا يخلو عن إشكال لاحتمال أن يكون نصف ما بين الغروب وطلوع الفجر كما عليه جماعه، والأحوط مراعاة الاحتياط هنا وفي صلاه الليل التي أول وقتها بعد نصف الليل.

الشرح:

يعرف المغرب بذهاب الحمرة المشرقيه

[١] قد تقدم الكلام في وقت صلاه المغرب والعشاء من جهه المبدأ، وذكرنا أن الأحوط ملاحظه زوال الحمرة المشرقيه، بمعنى زوالها من ناحيه المشرق الذي تقابل ناحيه المغرب وناحيه الجنوب والشمال المعبر عنه بزوالها عن سمت الرأس، كما ذكرنا أن منتهى الوقت الاختيارى لهما انتصاف الليل فيقع الكلام في المقام في المعيار والميزان لانتصافه.

وهل هو انتصاف ما بين غروب الشمس وطلوعها؟ كما كان المعيار في دخول وقت الظهرين انتصاف ما بين طلوعها وغروبها أو أن المعيار انتصاف ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر الثاني المسمى بالفجر الصادق، وما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس يحسب من النهار واليوم كما هو أحد القولين من القائلين بتحديد الليل ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر، والقول الثاني هو أن ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس غير داخل في الليل ولا في النهار حقيقه إلا أنه قد يلحق بالليل حكماً كما أنه قد يلحق بالنهار كذلك.

ولو بنى على أن الليل يمتد من غروب الشمس إلى طلوعها يعلم انتصاف الليل

الشرح:

أى مضى الوقت الاختيارى للعشاءين ودخول وقت صلاه الليل بالنجم أو النجوم التى تطلع من الأفق الشرعى مقارناً لغروب الشمس من الأفق الغربى بأن تكون مداره أو مداراتها وميلها متفقه مع مدارات الشمس بحيث يكون طلوعها وغروبها مساويين لميل الشمس فى النهار.

وبتعبير آخر، إن الشمس إذا غابت من الأفق الغربى فى أى بقعه من بقاع الأرض تطلع مع غروبها النجم أو النجوم من الأفق الشرقى لتلك البقعه فإنه إذا مالت هذه النجوم فى ليل تلك البقعه عن دائره نصف نهاره إلى جانب المغرب يعلم انتصاف الليل فى تلك البقعه، ومن الظاهر أن هذا لا يعلم إلا باستقبال الشخص نقطه الجنوب فى تلك البقعه، ولكن قد تقدم فى استقبال نقطتها أن استقبالها وإحراز ميلها عن خط نصف النهار لا يكون إلا تقريباً بل لو أمكن استقبالها حقيقه ولو بالوقوف معتدلاً واقعاً على خط نصف النهار الذى أحرز بالدائره الهنديه فلا يكون إحراز الانحدار إلا تقريباً، وأمّا النجوم التى تكون عند غروب الشمس فوق الأفق الشرقى فلا يدل انحدارها عن نقطه الجنوب على انتصاف الليل كما هو ظاهر.

فى تحديد الليل وانتصافه

ولا يخفى أن الكلام فى المقام إنما هو فى ظهور لفظ الليل أو نصفه حيث ما يطلق ولم يكن فى البين قرينه أخرى داخله أو خارجيه فى المراد منه وأن ظاهر الليل هل هو ما بين غروب الشمس وطلوعها أو ظاهره ما بين الفجر إلى غروب الشمس؟ ولا ينبغى التأمل فى استعماله وإرادته ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس فى موارد كثيره، ولكن الاستعمال مع إحراز المراد لا يكون دليلاً على ظهوره فيه، وإثبات أن معناه الحقيقى

الشرح:

هو المراد فى تلك الموارد كما قرر فى محلّه، وعليه فالتمسك بتلك الموارد ونحوها لإثبات كونه موضوعاً لما بين الفجر وغروب الشمس غير تام فما ذكره فى الجواهر من أنه: لا ينبغى أن يستريب عارف بلسان الشرع والعرف واللغة أنّ المنساق فى إطلاق اليوم والنهار والليل فى الصوم والصلاه ومواقف الحج والقسم بين الزوجات وأيام الاعتكاف وجميع الأبواب أنّ المراد بالأولين - يعنى اليوم والنهار - من طلوع الفجر الثانى إلى الغروب، والمراد بالثالث من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، كما قد نصّ عليه غير واحد من الفقهاء والمفسرين واللغويين^(١)، لا يكون دليلاً على الظهور الوضعى أو الإطلاقى فإنّ شأن الفقهاء بيان المراد من عناوين الموضوعات، واللغويين ينقلون موارد استعمال اللفظ ولو كان بمعونه القرينه.

وكيف يمكن دعوى أنّ المنساق من كلمات الفقهاء فى جميع الأبواب ما ذكره؟ حتى فى مثل ثلثه أيام فى أقلّ الحيض وعشره أيام فى أقلّ الطهر وأكثر الحيض إلى غير ذلك من الموارد التى لم يفهم من الخطابات الشرعيه انتهاء حكم الليل بطلوع الفجر وبدء حكم النهار من طلوعه، بل مقابله الليل والنهار وكذا اليوم والليله مقتضاها كون الليل من غروب الشمس إلى طلوعها فإنّ انتصاف النهار شرعاً وعرفاً يكون بزوال الشمس عن دائره نصف النهار الموضوع لوجوب صلاه الظهرين على ما تقدم، ولا يكون نصف النهار زوالها عن دائرته إلاّ- أن يكون مبدأ النهار من طلوع الشمس ومنتهاها غروبها، وحيث إنّ الليل يقابل النهار يكون مبدؤه غروب الشمس ومنتهاها طلوعها، ولوقام فى مورد دليل على أنّ الشارع ألحق ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس بالنهار فى الحكم فيلتزم به وفى غيره يؤخذ بما يقتضى الظهور المزبور، ولو

ص: ١٦٩

الشرح:

كان النهار من طلوع الفجر حقيقه فلا بد من الالتزام بأنَّه مع وصول الشمس في النهار إلى دائره منتصف النهار لا ينتصف النهار بحسب الفهم العرفي حقيقه حيث يزيد النصف الأول على النصف الثاني بساعه ونصف تقريباً، فإنَّ ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس الذي تقرب من ساعه ونصف يحسب من النهار بحسب نظرهم أيضاً، وأنَّ النصف الثاني ينتهي بغروب الشمس، فما ورد في السفر في شهر رمضان من أنَّه يفطر إذا خرج قبل انتصاف النهار، كقوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام: إذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم ويعتدَّ به من شهر رمضان. (١)

وما في صحيحه الحلبي عنه عليه السلام أنَّه سئل عن الرجل يخرج من بيته يريد السفر وهو صائم؟ قال: إن خرج قبل أن ينتصف النهار فليفطر وليقض ذلك اليوم، وإن خرج بعد الزوال فليتم يومه (٢). ليس بنظرهم أيضاً من الانتصاف الحقيقي مع أنه لا ينبغي التأمل في أنَّ النهار بنظرهم يبدأ من طلوع الشمس وينتهي بغروبها، وربما يضاف إلى ذلك بعض الروايات التي لا يبعد ظهورها فيما ذكرنا، ولكنها لا يخلو عن ضعف السند كروايتي عمر بن حنظله وأبي بصير عن أبي عبدالله وأبي جعفر عليه السلام (٣).

وكذا استدل على كون ما بينهما من النهار ببعض الروايات.

كما فيما رواه في الفقيه باسناده عن يحيى بن أكثم القاضي أنه سأل أبا الحسن الأوّل عن صلاه الفجر لم يجهر فيها بالقراءه وهى من صلوات النهار وإنما يجهر فى

ص: ١٧٠

١- (١) وسائل الشيعه ١٠ : ١٨٥ ، الباب ٥ من أبواب من يصح منه الصوم، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعه ١٠ : ١٨٥ ، الباب ٥ من أبواب من يصح منه الصوم، الحديث ٢ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٧٣ ، الباب ٥٥ من أبواب المواقيت، الحديث ١ و ٢ .

الشرح:

صلاه الليل فقال: لأن النبي صلى الله عليه وآله كان يغلس بها فقرّب بها إلى الليل (١). ورواه في العلل عن عبد الله بن جعفر، عن علي بن بشار، عن موسى، عن أخيه، عن علي بن محمد أنَّه أجاب في مسائل يحيى بن أكثم (٢)، فإنّه لو كان بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من الليل لم يحتج إلى الجواب المزبور، بل يكفي في الجواب نفى كون ما بين الطلوعين من النهار.

أقول: مع الغمض عن السند لعدم ثبوت توثيق لعلي بن بشار يمكن أن يكون الجواب بما يعتقد يحيى بن أكثم على مذهبه يكون ما بين طلوعهما عن النهار وكان في ردعه شيء من المحذور.

ويستدل أيضاً على كون ما بين الطلوعين من النهار بروايه إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن أفضل المواقيت في صلاه الفجر؟ قال: «مع طلوع الفجر إنّ الله تعالى يقول: «إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا» يعني صلاه الفجر تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار، فإذا صلّى العبد صلاه الصبح مع طلوع الفجر أثبت له مرتين تثبته ملائكة الليل وملائكة النهار». (٣)

وفيه أولاً في السند عبدالرحمن بن سالم أخو عبدالحميد بن سالم العطار وأبوه وأخوه وإن كانا ثقتين إلا أنّ عبدالرحمن ضعيف ضعفه النجاشي وغيره، والراوى عنه وإن كان البنظي، ولكن قد ذكرنا ما عن الشيخ قدس سره من أنه من الجماعه الذين لا يروون

ص: ١٧١

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٠٩ _ ٣١٠، الحديث ٩٢٥.

٢- (٢) علل الشرائع ٢: ٣٢٣، الباب ١٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٢١٢، الباب ٢٨ من أبواب المواقيت، الحديث الأول. والآيه من سوره الإسراء: ٧٨.

الشرح:

ولا يرسلون إلا عن ثقته (١) قول مستنبط مما ذكر الكشي في أصحاب الإجماع (٢)، وأن ما ذكر الشيخ غير ظاهر من كلام الكشي، بل ظاهر كلامه الاتفاق بكونهم ثقات فلا يعتنى بالقدح الوارد في حق بعضهم، والرواية وإن نقلها الصدوق في ثواب الأعمال (٣) وليس الراوى عن إسحاق بن عمار في السند عبدالرحمن بل غياث بن كلوب إلا أن غياث لم يثبت له توثيق، هذا بحسب السند.

وأما بحسب دلالتها فلا- ظهور لها على كون مبدأ النهار من طلوع الفجر حيث يكفى في إضافه الملائكة إلى النهار لبقائهم ومكثهم فى الأرض طول النهار لا- باعتبار نزولهم على الأرض كان فى مبدأ النهار وضبطهم أعمال العباد عند طلوع الفجر لنزولهم على الأرض عندها، وإلا لم يكن وجه لإثبات ملائكة الليل أعمال العباد بعد طلوع الفجر قبل عروجهم من الأرض.

ومما ذكر يظهر أنه لا- دلالة على ما ذكر من كون بين الطلوعين من النهار فى روايه المجالس والخبار بالاسحار إلى زريق عن أبى عبدالله عليه السلام أنه كان يصلى الغداه بغلس عند طلوع الفجر الصادق أول ما يبدو قبل أن يستعرض وكان يقول: «وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا» إن ملائكة الليل تصعد وملائكة النهار تنزل عند طلوع الفجر فأنا أحب أن تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار صلاتى (٤). فإن البدء لصعود ملائكة

ص: ١٧٢

١- (١) العده ١ : ١٥٤ .

٢- (٢) رجال الكشي ١ : ٥٧ و ٢٠٤ و غيرهما .

٣- (٣) ثواب الأعمال : ٣٦ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٢١٣ ، الباب ٢٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ عن المجالس : ٦٩٥ ، المجلس ٣٩ ، الحديث ٢٤ .

الشرح:

الليل بعد الفجر وبدء ملائكة النهار بالنزول من بعد طلوع الفجر لا يدل على انتهاء الليل بطلوع الفجر وبدء النهار به حيث يمكن إطلاق ملائكة الليل لعدم مكثهم على الأرض في النهار وإن كان مبدؤها طلوع الشمس لا لصعودهم من الأرض بعد تمام الليل وإطلاق ملائكة النهار لبقائهم على الأرض طول النهار لا لنزولهم على الأرض مقارنةً لفعليه النهار.

أضف إلى ذلك أنّ غايه مدلول الحديثين أنّ المعيار في نزول الملائكة على الأرض والعروج منها الليل إلى طلوع الفجر والنهار من حين طلوعه، ولا يثبت كون الليل والنهار الموضوع كل منهما لأحكام ظاهرهما عند الإطلاق إلى طلوعه ومن طلوعه.

ويستدل على ذلك أيضاً بما ورد في صحيحه عن أبي جعفر عليه السلام في تفسير قوله تعالى: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُشْطَى» من قوله عليه السلام: وهي صلاة الظهر وهي أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وهي وسط النهار ووسط صلاتين بالنهار صلاة الغداء وصلاة العصر^(١) حيث إنّ ظاهر قوله عليه السلام «ووسط صلاتين بالنهار صلاة الغداء وصلاة العصر» هو تحقق النهار في وقت دخول صلاة الفجر، ولكن ورد في الصحيحه قبل ذلك في تفسير قوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ» طرفاه المغرب والغداء^(٢). وظاهره كما أنّ المغرب طرف خارج من النهار كذلك الغداء، والالتزام بكون أحد طرفي النهار طرفها الداخل وطرفها الآخر خارج منها بعيداً، وأمّا حمل النهار في طرفي النهار على معناها الظاهر العرفي عند الإطلاق وفي قوله «ووسط صلاتين بالنهار» على معناها الإلحاقى غير بعيد، ولعله يشير إلى ذلك قوله وفي بعض القراءات:

ص: ١٧٣

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٠ - ١١ ، الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأول .
٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٠ - ١١ ، الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأول .

الشرح:

حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر وقوله عليه السلام بعد ذلك وأنزلت هذه الآية يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله في سفره الحديث. (١)

ويستدل على أنّ ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس خارج من الليل والنهار بل هو زمان يقابل الليل والنهار نعم قد يلحق بالنهار حكماً، وعليه يحسب انتصاف الليل من غروب الشمس إلى طلوع الفجر فيجب الإتيان بصلاة المغرب والعشاء قبل انتصاف ما بينهما ويدخل وقت صلاة نافله الليل بعد انتصافه بمرفوعه الفضل بن أبي قره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الخمسين والواحدة ركعه؟ فقال: «إنّ ساعات النهار اثنتا عشره ساعه، وساعات الليل اثنتا عشره ساعه، ومن طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ساعه، ومن غروب الشمس إلى غروب الشفق غسق فلكل ساعه ركعتان وللغسق ركعه» (٢) والظاهر أنّ المراد من الساعه الوقت فلا- تختلف هذه الساعه باختلاف الأيام والفصول بقريته ماورد فيه: «ومن طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ساعه» ولكنها مع ضعف سندها ينافى ما تقدم في الروايات المعتمده من كون المراد من الغسق انتصاف الليل فلا يمكن الاعتماد عليها في الخروج عمّا ذكر من ظهور الليل والنهار، ونظيرها في ضعف السند والدلاله روايه أبي هاشم الخادم، قال: قلت لأبي الحسن الماضي لم جعلت صلاة الفريضة والسنة خمسين ركعه لا يزداد فيها ولا ينقص منها؟ قال: لأن ساعات الليل اثنتا عشره ساعه، وفيما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ساعه، وساعات النهار اثنتا عشره ساعه فجعل الله لكل ساعه ركعتين وما بين

ص: ١٧٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٠ - ١١ ، الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٤٨ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ١٠ .

ويعرف طلوع الفجر باعتراض البياض [١] الحادث في الأفق المتصاعد في السماء الذي يشابه ذنب السرحان، ويسمى بالفجر الكاذب وانتشاره على الأفق وصيرورته كالقبطيه البيضاء وكنهر سورا بحيث كلما زدته نظراً أصدقك بزياده حسنه، وبعبارهُ أُخرى انتشار البياض على الأفق بعد كونه متصاعداً في السماء.

الشرح:

غروب الشمس إلى سقوط الشفق غسق، فجعل للغسق ركعه (١).

معرفة طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث في الأفق

[١] ظاهر كلامه قدس سره أنّ البياض الحادث في الأفق صعوداً إلى السماء المشابه لذنب السرطان أو يسمّى بالفجر الكاذب إذ اعترض على الأفق وانتشر فيه عرضاً يتحقق باعتراضه وانتشاره وصيرورته كالقبطيه البيضاء وكنهر سورا بحيث كلما زدته نظراً أصدقك بزياده حسنه هو طلوع الفجر.

وبتعبير آخر، انتشار البياض على الأفق واعتراضه على الأفق بعد كونه متصاعداً في السماء هو طلوع الفجر، ولو قال قدس سره ويعرف طلوع الفجر باعتراض البياض على الأفق لا الحادث في الأفق متصاعداً في السماء المشابه لذنب السرحان أو السرطان كان أحسن، فإنّ البياض الذي يصعد طولاً في السماء ويشبه ذنب السرحان ينفصل عن الأفق وتحت سواد يندم ثم ينتشر على الأفق عرضاً بياض كالقبطيه وكنهر سوري كلما زدت النظر إليه تجده ينتشر عرضاً وطولاً، والتشبيه في الفجر الكاذب بذنب السرطان كما في بعض النسخ لدقه ذلك البياض، وفي البعض الآخر كذنب السرحان لدقته وطوله صاعداً في السماء.

ص: ١٧٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٥٢ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٢٠ .

الشرح:

والحاصل أنّ الفجر بمعنى الشقّ ويطلق على شقّ ظلّمة الليل المستولى، وينصرف عند الإطلاق على انشقاق الظلمة في الأفق بياض معترض على الأفق والمنتشر فيه بحيث يأخذ بالزياده طولاً وعرضاً وفي صحيحه أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام متى يحرم الطعام على الصائم وتحلّ صلاه الفجر؟ فقال: إذا اعترض الفجر فكان كالبطيخ البيضاء فثمّ يحرم الطعام على الصائم وتحلّ الصلاه صلاه الفجر، قلت: أفلسنا في وقت إلى أن يطلع شعاع الشمس؟ قال: هيهات أين يذهب بك، تلك صلاه الصبيان. (١)

والمناقشه في سندها بأنّ الصدوق (٢) وإن عيّن أبا بصير بليث المرادى إلا أنّ الشيخ وصفه بالمكفوف (٣) وأطلقه الكليني (٤) فلم يعينه بليث المرادى أو بالمكفوف الضعيف يدفعها بأنّ أبا بصير يعنى يحيى بن القاسم أو يحيى بن أبي القاسم الأسدي المكفوف من المعاريف، بل من أصحاب الإجماع اللذين ذكرهما الكشي قدس سره (٥) فلا فرق في اعتبار السند بين كونه ليث المرادى أو الأسدي المكفوف ومصححه على بن عطيه عن أبي عبد الله عليه السلام أنّّه قال: الصبح (الفجر) هو الذي إذا رأيتّه كان معترضاً كأنّه نهر سوراء. (٦)

ص: ١٧٦

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٠٩ ، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .
 - ٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٢ : ١٣٠ ، الحديث ١٩٣٤ .
 - ٣- (٣) تهذيب الأحكام ٢ : ٣٩ ، الحديث ٧٣ .
 - ٤- (٤) الكافي ٤ : ٩٩ ، الحديث ٥ .
 - ٥- (٥) اختيار معرفه الرجال (رجال الكشي) ١ : ٣٩٧ ، الحديث ٢٨٥ .
 - ٦- (٦) وسائل الشيعه ٤ : ٢١٠ ، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت ، الحديث ٢ .

الشرح:

ونوقش في السند بأنَّ سند الصدوق على ما ذكر في مشيخه الفقيه وما كان فيه عن علي بن عطيه فقد رويته عن أبي رحمه الله عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن حسان، عن علي بن عطيه (١) مردد بين الهاشمي الضعيف وبين الواسطي الثقة، نعم نفس علي بن عطيه ثقة كأخويه الحسن ومحمد وقد وثقهم النجاشي (٢) وغيره، ولكن المناقشه ضعيفه فإنَّ علي بن حسان الهاشمي لم يثبت روايته عن غير عمه عبدالرحمن بن كثير، روى الكشي عن العياشي قال: سألت علي بن الحسن بن علي فضال عن علي بن حسان؟ قال: عن أيِّهما سألت؟ أمَّ الواسطي فهو ثقة، وأمَّ الذي عندنا _ ويشير إلى علي بن حسان الهاشمي _ يروى عن عمه فهو كذاب. (٣)

والحاصل لا مجال للمناقشه في سندها، أضف إلى ذلك أنَّ الكليني قدس سره رواها عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن علي بن عطيه. (٤)

وسورى كطوبى موضع بالعراق وقيل إنَّ الصحيح نباض بدل بياض ونبض الماء بمعنى جريه والمراد منه النهر وفي روايه الصدوق قدس سره بياض نهر سوري (٥). ولعل التشبيه بجريان نهر سوري المراد منه الفرات لجريان البياض في الأفق عرضاً فلا ينافى كونه نباض نهر سوري كما حكاهما في الوافي (٦). ويدلُّ على ما ذكر مرسله الصدوق

ص: ١٧٧

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٧٢ .

٢- (٢) رجال النجاشي : ٤٦ ، الرقم ٩٣ .

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال (رجال الكشي) ٢ : ٧٤٨ ، الرقم ٨٥١ .

٤- (٤) الكافي ٣ : ٢٨٣ ، الحديث ٣ .

٥- (٥) من لا يحضره الفقيه ١ : ٥٠٠ ، الحديث ١٤٣٦ .

٦- (٦) الوافي ٧ : ٣٠٢ .

الشرح:

قال: روى أن وقت الغداة إذا اعترض الفجر فأضاء حسناً وأمّا الفجر الذى يشبه ذنب السرحان فذلك الفجر الكاذب، والفجر الصادق هو المتعرض كالقباطى (١).

ورواه على بن مهزيار، قال: كتب أبو الحسن بن الحصين إلى أبى جعفر الثانى معى: جعلت فداك قد اختلف موالوك (مواليك) فى صلاة الفجر فمنهم من يصلى إذا طلع الفجر الأول المستطيل فى السماء، ومنهم من يصلى إذا اعترض فى أسفل الأفق واستبان، ولست أعرف أفضل الوقتين فأصلى فيه فإن رأيت أن تعلمنى أفضل الوقتين وتحده لى، وكيف أصنع مع القمر والفجر لا يتبين معه حتى يحمر ويصبح، وكيف أصنع مع الغيم وما حدّ ذلك فى السفر والحضر؟ فعلت إن شاء الله، فكتب عليه السلام بخطه وقرأته الفجر يرحمك الله هو الخيط الأبيض المعترض وليس هو الأبيض صعداً فلا تصل فى سفر ولا حضر حتى يتبينه فإن الله عزّ وجلّ لم يجعل خلقه فى شبهه من هذا فقال: «كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» (٢) فالخيط الأبيض هو المعترض الذى يحرم به الأكل والشرب فى الصوم وكذلك هو الذى يوجب به الصلاة (٣). وذيلها دالّ على أن الموضوع لوجوب الصوم ووجوب الصلاة حدوث الخيط الأبيض على الأفق معترضاً المعبر عنه بتبينه فى قوله سبحانه ورواه هشام بن الهذيل، عن أبى الحسن الماضى عليه السلام قال: سألته عن وقت صلاة الفجر؟ فقال: حين يعترض الفجر فتراه مثل نهر سورا (٤). وهذه الروايات صالحه

ص: ١٧٨

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٥٠١، الحديث ١٤٣٧.

٢- (٢) سورة البقره: الآية ١٨٧.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤: ٢١٠، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٤.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٤: ٢١٢، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٦.

الشرح:

للتأييد والعمده هي الصحيحه والمصححه المتقدمتان.

وأما صحیحہ زراره، عن أبى جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى ركعتى الصبح وهى الفجر إذا اعترض الفجر وأضاء حسناً(١). فقد يناقش فى دلالتها بأن استمرار رسول الله على ورد لا يقتضى عدم جواز تقديم صلاتى الفجر لذلك الوقت، ويأتى أن استمراره صلى الله عليه وآله على ذلك لئلا يتوهم الناس أنه يصلى عند الفجر الكاذب فلا ينافى استحباب التغليس وما دل على أفضلية أول الوقت لا يخفى أنه لا يبعد أن يقال بأن طلوع الفجر هو اعتراض البياض فى الأفق من أسفله وحيث ما تحقق ذلك فقد طلع الفجر وكونه كالقبطيه البضاء أو كنهه سوراء المفسر بالفرات من موجبات اليقين به، حيث تقتضى ظاهر الآيه المباركه أن تبين الخيط الابيض من الخيط الأسود مبدأ لوجوب الصوم الذى هو مبدأ لوجوب صلاه الفجر أيضاً، يدل على ذلك ما رواه على بن مهزيار من جواب الإمام عليه السلام: الفجر يرحمك الله هو الخيط المعترض وليس هو الأبيض صعداً(٢). وما فى روايه زريق عن أبى عبدالله عليه السلام أنه كان يصلى الغداه بغلس عند طلوع الفجر الصادق أول ما يبدو قبل أن يستعرض(٣).

بقى فى المقام أمر وهو ما يقال إنه فى ليالى القمر يجب تأخير صلاه الفجر بمقدار تبين بياض الفجر، فإن ظاهر قوله سبحانه(٤) أن لتبين البياض لأهل الأرض دخاله فى موضوع الحكم، وكذا ظاهر جملة من الأخبار المتقدمه.

ص: ١٧٩

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢١١ ، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢١٠ _ ٢١١ ، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢١٣ ، الباب ٢٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .

٤- (٤) قوله: «حَتَّى يَبَيَّنَ» سورة البقره : الآيه ١٨٧ .

الشرح:

وبتعبير آخر، التبين الشأني أى كون الأفق الشرقى بحيث لولا القمر يتبين منه البياض المعترض لا يكفى فى انتهاء حكم الليل من وجوب الإمساك ووجوب صلاه الفجر، نظير ما يقال من عدم كفايه التغير التقديرى فى نجاسه الماء المعتصم، بل يعتبر فيه التغير الفعلى كظهور كل عناوين الموضوعات أنها بفعاليتها موضوع للأحكام، والموضوع فى المقام تبين الفجر أى ظهور البياض المعترض والمنتشر فى الأفق الشرقى.

نعم، لو حال حائل من رؤيه بروزه مع تحققه، كما إذا كان فى ناحيه الأفق الشرقى من مطلع الشمس غيم أو كان عدم الرؤيه لقصور فى الناظر ككونه أعمى فلا يكون ذلك موجباً للتقدير فى طلوع الفجر وإن لا يكون أمراً فعلياً، ولكن لا يخفى أن مجرد فعليه البياض المعترض على الأفق فى مقابل البياض الدقيق المتصاعد إلى سماء الأفق هو الفجر الصادق فى مقابل الثانى الذى هو الفجر الكاذب بحسب المتفاهم العرفى وظهور الروايات وحدوثه فى الأفق فى ليالى القمر لا يختلف عن حدوثه فى غير تلك الليالى، ولذا لو خسف القمر كلاً أو جلاً فى ليالى القمر عند طلوع الفجر يرى الناس ذلك البياض المعترض كساير الليالى، فضوء القمر حاجب عن رؤيته فى ليالى القمر، كما هو الحال فى عصرنا الحاضر فى البلاد التى تنتشر القوه الكهربائيه فى أرجائها بحيث يمنع الضوء المنتشر منها عن تمييز البياض المعترض عند طلوع الفجر، فحصول ذلك الخيط الأبيض المعترض على الأفق غير تقديرى فى ليالى القمر حدوثاً، وإنما التقدير فى رؤيته فى تلك الليالى.

أضف إلى ذلك أن أخذ التبين فى الخطاب فى ناحيه موضوع الحكم كأخذ العلم ونحوها ظاهر كون ذلك طريقاً إلى إحراز الموضوع لا أنه دخيل فى نفس الموضوع،

(مسألة ٢) المراد باختصاص أوّل الوقت بالظهر وآخره بالعصر وهكذا فى المغرب والعشاء عدم صحه الشريكه فى ذلك الوقت مع عدم أداء صاحبه فلا- مانع من إتيان غير الشريكه فيه، كما إذا أتى بقضاء الصبح أو غيره من الفوائت فى أوّل الزوال أو فى آخر الوقت، وكذا لا مانع من إتيان الشريكه إذا أدى صاحبه الوقت فلوصلّى الظهر قبل الزوال بظن دخول الوقت فدخّل الوقت فى أثنائها ولو قبل السلام [١] حيث إنّ صلاته صحيحه لا مانع من إتيان العصر أوّل الزوال، وكذا إذا قدم العصر على الظهر سهواً وبقي من الوقت مقدار أربع ركعات لا- مانع من إتيان الظهر فى ذلك الوقت ولا تكون قضاءً، وإن كان الأحوط عدم التعرض للأداء والقضاء، بل عدم التعرض لكون ما يأتي به ظهراً أو عصرًا لاحتمال احتساب العصر المقدّم ظهراً وكون هذه الصلاه عصرًا.

الشرح:

ويؤيد ذلك ما فى روايه على بن مهزيار الفجر يرحمك الله هو الخيط الأبيض المعترض وليس هو الأبيض صعداً فلا تصلى فى سفر ولا- حضر حتى تبينه (١) الحديث، وفى مصححه على بن عطيه: الفجر هو الذى إذا رأته كان معترضاً كأنه بياض نهر سوراء (٢) حيث إنّ ظاهرها كون نفس البياض المعترض فجر أو صبح فرؤيته كذلك طريق للاحراز كما لا يخفى.

المراد بالوقت المختص عدم صحه الشريكه فيه

[١] قد تقدّم أنّ مع الزوال يدخّل وقت الظهرين وعدم جواز البدء بصلاه العصر قبل الظهر لاشتراط الترتيب بينهما بأن تكون صلاه العصر بعد صلاه الظهر، وعليه فإن

ص: ١٨١

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢١٠ ، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢١٠ ، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

الشرح:

صلى الظهر قبل الزوال لاعتقاده تحقق الزوال وانكشف في الأثناء أو بعدها خطأ اعتقاده ودخول الوقت في أثنائها ولو قبل تسليمته، فإن قيل بصحتها كما عن الماتن بل عليه المشهور فلا بأس أن يأتي المكلف بصلاة العصر بعدها، وإن لم يمض من الزوال مقدار أربع ركعات كما يصح للمكلف الإتيان بغير صلاة العصر في أول الزوال كقضاء الصبح أو المغرب أو قضاء صلاة العصر الذي لم يفت في ذلك اليوم صلاة ظهره لعدم اشتراط قضائها بوقوعها بعد صلاة ظهر يوم القضاء، وهكذا الحال فيما إذا أتى بالقضاء في الوقت المختص لصلاة العصر لثبوت الأمر بقضائها على نحو الواجب الموسع ولا يقع التزاحم بين وجوب صلاة العصر من اليوم وثبوت وجوب القضاء لفائته المكلف من سائر الأيام من غير حاجه إلى فرض الترتب بين الأمر بالأداء والأمر بقضاء الفائته، حيث إن الحاجة إلى فرض الترتب إنما يتصور بين الواجبين المضيقين أو الفوريين.

ثم إن الترتب المعتبر في ناحيه صلاة العصر بان تقع بعد صلاة الظهر غير معتبر على الإطلاق، بل اشتراطه لا يعم موارد الخطأ والنسيان فإن صلى المكلف صلاة العصر في الوقت المشترك باعتقاده أنه صلى الظهر من قبل، فإن تذكر بعد الإتيان أنه لم يكن مصلياً الظهر صحت صلاته كما هو مقتضى عموم المستثنى منه من حديث: لا تعاد (١)؛ لأن الترتب اشتراطه داخل في المستثنى منه في الحديث، وعلى المكلف أن يأتي بعد ذلك صلاة ظهره هذا الحكم مقتضى القاعده كما أن مقتضاها فيما إذا التفت أثناء صلاة العصر أنه لم يصل الظهر قبل ذلك فعليه رفع عن تلك الصلاة والإتيان بالظهر أولاً ثم الإتيان بصلاة العصر.

ص: ١٨٢

الشرح:

ولكن قد يقال إنّ حديث «لا تعاد»^(١) كما يشمل فيما إذا التفت للخلل وترك الشرط في صلاته بعد تمامها كذلك يشمل الخلل في الجزء إذا التفت إلى الخلل فيه بعد الإتيان به.

وبتعبير آخر، الخلل في شرط الجزء كالخلل في تمام العمل في أنه كما لا يضر الخلل بالشرط في العمل مع الالتفات به بعد الفراغ منه، كذلك لا يضر الخلل بشرط الجزء أو بالشرط في الأجزاء المتقدمه من العمل بعد الفراغ منه أو منها.

ولكن لا يخفى أنّ ما ذكر يتم في شرط الجزء خاصه وفي شرط العمل إذا كان عند الالتفات واجداً للشرط، كما إذا التفت في الأثناء أنه لم يكن له ستر في بعض الأجزاء المتقدمه، وأمّا إذا كان الخلل في شرط هو فاقد ذلك الشرط حتى بالاضافه إلى باقى أجزاء العمل فيكون الإخلال به بالإضافه إلى الباقي عمدياً فإنّ الأجزاء اللاحقه من صلاه العصر يعتبر فيها سبق صلاه الظهر عليه كل منها.

وعلى الجملة، مقتضى حديث «لا تعاد» صحه العمل السابق ولو مع الخلل في شرطه مع العذر، وأمّا تصحيح العمل المتأخر فاقد شرطه عمداً فهو خارج عن مدلوله حتى الخلل في أنّ الالتفات كما إذا كان الشيء شرطاً حتى في الآتات المتخلله بين أجزاء العمل كما في اشتراط الستر، فإنّ المكلف إذا التفت إلى كونه فاقد الستر غفله فلا يكون عمله محكوماً بالصحه حتى مالمو تدارك الستر في الأجزاء اللاحقه؛ لأنّه حين الالتفات فاقد للستر المعبر حتى في الآتات المتخلله هذا كله مع قطع النظر عما ورد في الباب من أنّ المكلف إذا أتى باللاحقه قبل الإتيان بالسابقه يعدل إلى السابقه إذا كان التفاته أثناء العمل، وكذا إذا كان التفاته بعد صلاه العصر حيث إنه جعل صلاه عصره

الشرح:

ظهراً ويأتى بصلاة العصر بعدها أمّا العدول إلى السابقيه حتى فى غير الظهرين مع التذكر أثناء العمل وبقاء محل العدول فهو مستفاد من الروايات فيلتزم به، وأمّا مع عدم بقاء محل العدول كما إذا دخل فى ركوع الركعه الرابعه من العشاء وتذكر أنّه لم يصل المغرب فيؤخذ فيه بالقاعده المتقدمه التى مقتضاها بطلان العشاء فيعيدّها بعد الإتيان بالمغرب، فإنّ عنوان صلاة الظهر وصلاة العصر وكذا صلاة المغرب والعشاء من العناوين القصديه والدخول فى الصلاة بقصد إحداها يحسب دخولاً فى تلك الصلاة لا- فى غيرها والعدول لا يوجب وقوعها صلاة أخرى إلاّ أنّّه مع قيام الدليل على أنّ مع العدول تحسب الصلاة التى دخل فيها بقصد صلاة صلاة أخرى يلتزم به وفى صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام: إذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وأنت فى الصلاة أو بعد فراغك منها فانوها الأولى ثم صل العصر، فإنما هى أربع مكان أربع، وإن ذكرت أن-ك لم تصل الأولى وأنت فى صلاة العصر وقد صليت منها ركعتين فانوها الأولى ثم صل الركعتين الباقيتين وقم فصلّ العصر - إلى أن قال - فإن كنت صليت العشاء الآخره ونسيت المغرب، فقم فصلّ المغرب وإن كنت ذكرتها وقد صليت من العشاء الآخره ركعتين أو قمت فى الثالثه فانوها المغرب ثم سلم ثم قم فصلّ العشاء الآخره. الحديث(١) وفى صحيحه الحلبي قال: سألته عن رجل نسي أن يصلى الأولى حتى صلى العصر؟ قال: فليجعل صلاته التى صلى الأولى ثم ليستأنف العصر(٢). فإنّه يستفاد منهما أنه إذا ذكر الظهر فى أثناء صلاة العصر التى دخل فيها لنسيانه الظهر واعتقاده أنه صلاها فعليه العدول إلى الظهر وإتمامها ظهراً ثم يصلى العصر، وكذا إذا

ص: ١٨٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩٠ - ٢٩١ ، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت ، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩٢ ، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

الشرح:

ذكر الظهر بعد الفراغ من العصر فيعدل إلى الظهر ثم يصلى العصر، وأمّا فى صلاة العشاء فإن ذكر بعد الفراغ منها بأنه لم يصل المغرب صلاحها حيث يستفاد من صحيحه زواره سقوط اشتراط الترتيب كما استفدنا ذلك من حديث «لا تعاد» أيضاً.

وأمّا إذا ذكر أثناء صلاة العشاء فإن كان محل العدول باقياً فيعدل وإلا لزم الإعادة أى إعادته العشاء بعد الإتيان بالمغرب كما هو مقتضى القاعدة، وحديث «لا تعاد» لا يصحح العشاء المزبوره على ما تقدم من كون تقدم المغرب على العشاء شرط فى ساير الأجزاء من صلاة العشاء أيضاً فالإخلال بالشرط فيها ليس للعذر والنسيان بل مع العلم والعمد.

ولكن قد يقال إن جواز العدول من العشاء إلى المغرب حتى مع بقاء محل العدول مشكل لدلاله روايه الحسن بن زياد الصيقل على اختصاص العدول بالظهرين، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل نسي الأولى حتى صلى ركعتين من العصر؟ قال: فليجعلها الأولى وليستأنف العصر، قلت: فإن نسي المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر؟ قال: فليتم صلاته ثم ليقتض بعد المغرب، قال: قلت له: جعلت فداك قلت حين نسي الظهر ثم ذكر وهو فى العصر يجعلها الأولى ثم يستأنف وقلت لهذا يتم صلاته بعد المغرب فقال: ليس هذا مثل هذا إن العصر ليس بعدها صلاة والعشاء بعدها صلاة. (1)

ولكن لا يمكن رفع اليد بها عن صحيحه زواره الداله على جواز العدول من العشاء إلى المغرب لضعفها سنداً بالحسن بن زياد الصيقل وإعراض الأصحاب عنها، وربما تحمل على فرض وقوع العشاء فى الوقت المختص فلا يجوز فيه العدول إلى

الشرح:

المغرب، وكان ما ورد فيه من تعليل الفرق بأن صلاة الظهر بعد العصر لا تكون قضاءً، بخلاف المغرب بعد الوقت المختص للعشاء حيث يكون المغرب قضاءً وفيه ما لا يخفى، ثم إن ما ورد في صحيحه زواره وصحيحه الحلبي (١) من أن مع تذكر الظهر بعد الفراغ أيضاً يعدل إلى الظهر ويصلى العصر لم يعمل به المشهور والتزموا بكون المأتي بها صلاة عصر فيؤتى بصلاة الظهر لسقوط اشتراط الترتيب.

وذكر الماتن قدس سره في هذه المسألة: الأحوط أن يأتي بأربع ركعات بقصد التكليف الفعلي من غير أن ينوي خصوص الظهر والعصر لاحتمال احتساب ما صلاها ظهراً، ولكن اختار في المسألة الآتية أنه يحتسب ما صلى ظهراً فيستأنف بعدها صلاة العصر وجعل الإتيان بأربع ركعات من غير التعرض لخصوص عنوان الظهر أو العصر احتياطاً استجبانياً أخذاً بما ورد في صحيحه زواره المتقدمه فإنما هي أربع مكان أربع. (٢)

ولكن قد ذكرنا أن العدول بعد الفراغ إلى الظهر خلاف المشهور، بل يقال عدم معلوميه القائل به، قال الأردبيلي قدس سره وهو حسن (٣)، لو كان به قائل (٤)، وقد يقال إنه لو عمل بمثل ما ورد لحصل لنا فقه جديد إلى غير ذلك وعليه فلا يترك الاحتياط بالاتيان بقصد ما عليه من فريضه الوقت.

ص: ١٨٤

١- (١) تقدمتا في الصفحة ١٨٤ .

٢- (٢) تقدمت في الصفحة ١٨٤ .

٣- (٣) مفاتيح الشرائع ١ : ١٢٤ ، المفتاح ١٤٤ .

٤- (٤) مجمع الفوائد والبرهان ٢ : ٥٦ ، وفيه: ولو كان به قائلًا لكان القول به متعيناً .

(مسألة ٣) يجب تأخير العصر عن الظهر، والعشاء عن المغرب فلو قدّم إحداهما على سابقتهما عمداً بطلت [١] سواء كان في الوقت المختص أو المشترك.

الشرح:

يجب تأخير العصر عن الظهر والعشاء عن المغرب

[١] البطلان في الفرض للإخلال بشرط صلاة العصر والعشاء عمداً وهو اعتبار وقوع الأولى بعد صلاة الظهر والثانية بعد صلاة المغرب على ما يظهر من قولهم عليهم السلام إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلا أن هذه قبل هذه (١). حيث إن ظاهر قوله عليه السلام كون كل من صلاة الظهر والعصر عنواناً قصدياً ويعتبر وقوع العصر بعد صلاة الظهر، وقولهم: إذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلى نصف الليل إلا أن هذه قبل هذه (٢). وكذا ما ورد من قولهم من تحديد وقت فضيله كل من الظهر والعصر والمغرب والعشاء إلى غير ذلك، وحيث إن شرط الترتيب داخل في المستثنى منه في حديث «لا تعاد» (٣) فلا يكون الإخلال به مع العذر موجباً لبطلان صلاة العصر أو العشاء.

نعم، بناءً على أن مقدار أربع ركعات من أول الزوال وقت مختص لصلاة الظهر بالمعنى المعروف عند المشهور من أصحابنا ومقدار أربع ركعات قبل الغروب مختص بصلاة العصر، فإن صلى المكلف صلى العصر في الوقت المختص للظهر، ولو مع عدم الإخلال بشرط الترتيب، كما إذا صلى الظهر قبل الزوال باعتقاد تحقق الزوال ثم زالت الشمس قبل إتمامها يحكم بصحة الظهر عندهم، ومع ذلك لا يجوز البدء بعدها بصلاة العصر بل يعتبر مضي مقدار أربع ركعات من الزوال في البدء بصلاة العصر، وكذا لو صلى العصر في الوقت المشترك قبل صلاة الظهر باعتقاد أنه صلى

ص: ١٨٧

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٣٠ ، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٢١ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٨١ ، الباب ١٦ من أبواب المواقيت ، الحديث ٢٤ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

ولو قدم سهواً فالمشهور على أنه إن كان في الوقت المختص بطلت وإن كان في الوقت المشترك، فإن كان التذکر بعد الفراغ صحت، وإن كان في الأثناء عدل بنيتة إلى السابفة إذا بقى محل العدول [١] وإلاّ- كما إذا دخل في ركوع الركعة الرابعة من العشاء بطلت، وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة بعد الإتيان بالمغرب.

الشرح:

الظهر ثم تذكّر بعدها أنّه لم يصل الظهر فلا يجوز له الإتيان بصلاة الظهر في الوقت المختص للعصر بعنوان الأداء، وأمّا بناءً على أنه ليس الوقت المختص إلاّ بمعنى رعايه شرط الترتيب لم يكن فرق بين الوقتين.

إذا قدم العصر سهواً فإن وقعت في الوقت المختص بطلت

[١] كما يدل عليه صحيحه زراره المتقدمه وأنه يعدل مع التذکر في الأثناء من العصر إلى صلاة الظهر ومن العشاء إلى المغرب، ولكن العدول من المغرب إلى العشاء مشروط ببقاء محل العدول وإلاّ بطلت ويتعين إعادتها بعد الإتيان بصلاة المغرب، ولكن قد يقال إنه إذا لم يبق محل العدول من العشاء إلى المغرب يتمها عشاءً ويجب عليه الإتيان بالمغرب بعدها وإعادة العشاء غير لازم لأن حديث «لا تعاد» (١) كما يصحح الصلاة إذا التفت بالخلل فيها بعد الفراغ عنها في غير الخمسه كذلك يصحح بعض العمل إذا وقع الخلل في ذلك البعض عذراً فيلزم على نفي الإعادة ما وقع من صلاة العشاء من الخلل أن يجوز إتمامها ومعه تقع صحيحاً، ولكن لا يخفى أنّ الحديث وإن يشمل بعض العمل ومقتضى عمومه نفي إعادة ذلك البعض ولكن هذا فيما إذا أمكن إتمامها مع الشرايط كما إذا كان الخلل في شرط الجزء المتقدم، وأمّا إذا كان الخلل في شرط يعتبر في تمام أجزاء العمل كما في المقام حيث إنّ تمام أجزاء

ص: ١٨٨

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

الشرح:

صلاة العشاء مشروطه بوقوع كل منها بعد صلاة الظهر فالحديث قاصر عن الشمول للفرض إذا اتفق التذکر في الأثناء، حيث إن ظاهر الحديث نفى الخليله عن الخلل المتقدم لا نفى الخليله الموجوده أو المستقبله حين التذکر، وعليه فإتمام الصلاة بعد التذکر معناه الإتيان بباقي تلك الصلاة مع الخلل مع الالتفات والعلم.

وأما ما عن المشهور من أنه لو شرع العصر في الوقت المختص للظهر من أنه لو أتى بالعصر في الوقت المختص للظهر وتذکر في الأثناء فلا يفيد العدول، وكذا فيما إذا دخل في العشاء قبل المغرب وتذکر في الأثناء كالركعه الثالثه مثلاً فلا يفيد بل يحكم ببطلان تلك الصلاة فقد يقال في وجهه أن العدول إنما يصح فيما إذا كانت الصلاة التي دخل بها واجداً لشرايط صحتها غير أنها فاقده للترتيب المعبر فيها، وفيما إذا دخل في الصلاة الثانيه في الوقت المختص بالسابقه تكون الثانيه فاقده لشروط صحتها من الإتيان بها في غير وقتها، فما دل على العدول لا يشمل الصلاة الفاقده لساير شرايطها، ولكن لا يخفى ما فيه فإن كون تلك الصلاة فاقده لشروطها الآخر غير الترتيب ممنوع لأنه بالعدول إلى الظهر تكون الصلاة الثانيه صلاة الظهر وتكون واقعه في وقتها وماورد في الأمر بالعدول في الأثناء يعم كلا الفرضين وإنما لا يعم ما إذا لم يكن العدول موجباً لوجدان الصلاة السابقه شرط صحتها، كما إذا عدل إلى الظهر بعد الفراغ من العصر المأتي به في الوقت المختص للظهر بناءً على ترك العمل بما ورد في صحيحه زراره من أربع مكان أربع؛ ولذا فصل المحقق قدس سره (١) في الشرايط مع التزامه بالوقت المختص بما عند المشهور بين التذکر بالظهر أثناء العصر المأتي به في الوقت المختص بالظهر فحكم بالصحة مع العدول وبين التذکر بعد الفراغ فحكم بالبطلان والإتيان بالظهر ثم

ص: ١٨٩

وعندى فيما ذكره إشكال، بل الأظهر فى العصر المقدم على الظهر سهواً صحتها واحتسابها ظهراً إن كان التذکر بعد الفراغ لقوله عليه السلام: إنما هى أربع مكان أربع فى النص الصحيح، لكن الأحوط الإتيان بأربع ركعات بقصد ما فى الذمه من دون تعيين أنها ظهر أو عصر وإن كان فى الأثناء عدل من غير فرق فى الصورتين بين كونه فى الوقت المشترك أو المختص، وكذا فى العشاء إن كان بعد الفراغ صحت، وإن كان فى الأثناء عدل مع بقاء محل العدول على ما ذكره، لكن من غير فرق بين الوقت المختص والمشارك أيضاً.

وعلى ما ذكرنا يظهر فائده الاختصاص فيما إذا مضى من أول الوقت مقدار أربع ركعات فحاضت المرأة فإنّ اللازم حينئذ قضاء خصوص الظهر [١] وكذا إذا

الشرح:

إعاده العصر.

هذا كله بناءً على الوقت المختص، وأمّا بناءً على أنّ المراد بالوقت المختص عدم مزاحمه الشريكه لصاحب الوقت فجواز العدول فيما إذا أتى بصلاة العصر مع الغفلة عن صلاة الظهر فلا مورد للتأمل فى الصحه مع العدول فى الأثناء بعد التذکر وأن يأتى الباقي بقصد إتمام صلاة الظهر أو مع التذکر بعد إتمام العصر فيأتى بعدها بالظهر؛ لأنّ مع الغفلة عن صلاة الظهر بالاعتقاد بالإتيان بها من قبل لا يزاحمها صلاة العصر.

فائده الاختصاص

[١] الوقت الاختصاصى على ما ذكره هو تقديم الأولى على الثانية لتحقق شرط الثانية وهو وقوعها بعد الأولى، وعلى ذلك فإن حاضت المرأة بعد مضى مقدار أربع ركعات من أول الزوال بحيث يمكنها الإتيان بصلاة الظهر فى أول الزوال فلم يأت بها وحاضت بعدها وجب عليها قضاؤها؛ لأنّ المنفى عن المرأة قضاء الصلاة التى كانت

ص: ١٩٠

طهرت من الحيض ولم يبقَ من الوقت إلا مقدار أربع ركعات فإنَّ اللازم حينئذ إتيان العصر فقط وكذا إذا بلغ الصبي ولم يبقَ إلا مقدار أربع ركعات فإنَّ الواجب عليه خصوص العصر فقط وأمّا إذا فرضنا عدم زياده الوقت المشترك عن أربع ركعات فلا يختص بإحدهما [١] بل يمكن أن يقال بالتخير بينهما كما إذا أفاق المجنون الأدوارى فى الوقت المشترك مقدار أربع ركعات أو بلغ الصبي فى الوقت المشترك ثم جنَّ أو مات بعد مضي مقدار أربع ركعات ونحو ذلك.

الشرح:

حايضاً فى وقت أدائها فصلاه ظهرها غير داخله فيه، بخلاف صلاه العصر فإنَّها حيث كانت مشروطه بوقوعها بعد صلاه ظهرها فقد فاتت فى زمان حيضها فلا قضاء عليها من ناحيتها، وكذا الأمر بالإضافه إلى من يلتزم بالوقت الاختصاصى بالمعنى الذى التزم به المشهور ومثل ذلك ما إذا طهرت الحائض قبل الغروب بحيث تتمكن من الإتيان بأربع ركعات فإنَّه يجب عليها الإتيان بصلاه العصر فى ذلك المقدار؛ لأنَّ جعل غروب الشمس منتهى الوقت لصلاتين مع اعتبار وقوع الثانية بعد الظهر اختصاص ذلك الوقت بصلاه العصر وسقوط شرط الترتيب لعدم التمكن من رعايته، ومن ذلك ما إذا بلغ الصبي ولم يبقَ من وقت الظهرين إلا مقدار أربع ركعات حيث إنَّ الواجب عليه خصوص صلاه العصر فقط.

[١] ذكر قدس سره أنَّهُ إذا فرض أنَّ المكلف لا يدرك من الوقت المشترك إلا مقدار أربع ركعات كما إذا أفاق المجنون الأدوارى فيه بمقدار يكفى للإتيان بإحدى الصلاتين أو بلغ الصبي فى الوقت المشترك ثم جنَّ بعد مضي مقدار من الوقت يسع لأربع ركعات أو مات بعده ففى أمثال ذلك يكون مخيراً بين الصلاتين، ولكن لا يخفى أنَّ المكلف المزبور لا يكون فى الفرض متمكناً من الإتيان بالصلاتين فلا يجب عليه الظهرين جميعاً، وبما أنه لم يجعل طرو الجنون ثانياً أو الموت غايه لوجوب الصلاتين وإنَّما

(مسأله ٤) إذا بقي مقدار خمس ركعات إلى الغروب قَدَم الظهر [١] وإذا بقي أربع ركعات أو أقل قَدَم العصر، وفي السفر إذا بقي ثلاث ركعات قَدَم الظهر، وإذا بقي ركعتان قَدَم العصر، وإذا بقي إلى نصف الليل خمس ركعات قَدَم المغرب، وإذا بقي أربع أو أقل قَدَم العشاء، وفي السفر إذا بقي أربع ركعات قَدَم المغرب، وإذا بقي أقل قَدَم العشاء، ويجب المبادره إلى المغرب بعد تقديم العشاء إذا بقي بعدها ركعه أو أزيد، والظاهر أنها حينئذ أداء، وإن كان الأحوط عدم نيه الأداء والقضاء.

الشرح:

يكون ارتفاع التكليف بعد لفقد التمكن أو خروج الشخص عن قابليه التكليف لم يكن مقدار أربع ركعات من الوقت المختص لصلاه العصر والمكلف في تلك الفتره يتمكن من الإتيان بصلاه الظهر من غير خلل ونقص فيها، حيث إنها غير مشروطه بوقوعها قبل صلاه العصر، بخلاف الإتيان بصلاه العصر فإنها يؤتى بها فاقده لشرطها فالتكليف بصلاه العصر غير ثابت في حقه، وليس المقام من صغريات التزاحم بين التكليفين، بل الثابت حقه وجوب إحدى الصلاتين فقط وهو صلاه الظهر لعدم اشتراط في ناحيتها بوقوعها قبل العصر، بخلاف صلاه العصر فإنها مشروطه بوقوعها بعد صلاه الظهر، ليس المورد من موارد سقوط الاشتراط من الصلاه لعدم صيروره صلاه الظهر قضاءً حتى يقال بأن صلاه العصر أداءً مع صيروره الظهر قضاء غير مشروطه بتقديم قضاء الظهر.

إذا بقي مقدار خمس ركعات إلى الغروب قَدَم الظهر

[١] وذلك فإنَّ المكلف في الفرض متمكّن من إدراك ركعه من صلاه الظهر في وقتها ومقتضى ما دلّ على من أدرك ركعه من وقت الصلاه فقد أدركها كون صلاه الظهر

ص: ١٩٢

الشرح:

واقعه فى وقتها فيجب الإتيان بها فيه، ويجرى ذلك فى ناحيه صلاه العصر أيضاً فيتعين الإتيان بها بعد صلاه الظهر، وقد يناقش فيما ذكر بأن تفويت الوقت الاختيارى بترك الصلاه فيه غير جازم والإتيان بصلاه الظهر فى الفرض موجب لتفويت صلاه العصر فى وقتها الاختيارى، ولكنها مدفوعه بأنّه إنّما لا يجوز تفويت الصلاه فى وقتها الاختيارى إذا لم يكن التفويت بالإتيان بفريضه أُخرى، وقد دلّ الدليل على أنّ تلك الفريضه تقع فى وقتها، بل لو كانت الصلاتان مترتبتين كما هو الفرض فى المقام يكون الإتيان بالثانيه فى وقتها الاختيارى محكوم به بالطلاق لفقدها شرط كونها واقعه بعد الأولى.

نعم، إذا يكن الأمر كذلك كما إذا لم يبقَ إلى غروب الشمس إلا مقدار أربع ركعات تكون صلاه الظهر قضاءً فيجب الإتيان بالعصر فى وقتها الاختيارى، ويسقط اشتراط الترتيب؛ لأنّ صلاه العصر أداءً غير مشروطه بقضاء صلاه الظهر الفائته، بل المعتبر من الترتيب بين الأدائيتين والقضائيتين من يوم واحد كما هو مقتضى ما دل على أنّ هذه قبل هذه وما دل على وجوب القضاء كما فاتت.

وممّا ذكرنا يظهر أنّّه إذا بقى إلى نصف الليل خمس ركعات يتعين الإتيان بصلاه المغرب أولاً لكون المكلف مدركاً من وقتها ركعه ثم يأتى بصلاه العشاء، وإذا بقى من الوقت مقدار أربع ركعات تعين الإتيان بصلاه العشاء لفوت صلاه المغرب بانقضاء وقتها الاختيارى والاضطرارى.

نعم، لا- يبعد أن يقال إذا أتى المكلف فى الفرض صلاه المغرب قضاءً وأدرك من العشاء ركعه أداءً يحكم بصحه كل منهما فإنّ تفويت العشاء من وقتها الاختيارى وإن كان غير جازم إلا أنّ الأمر بالإتيان بالعشاء فى وقتها الاختيارى لا يوجب النهى عن ضده الخاص وقضاء المغرب فى ذلك الوقت من الضد الخاص، بل لا يبعد أن يكون

الشرح:

الأمر كذلك إذا قصد الأداء في المغرب ولكن كان قصده امتثال الوظيفة بالفعل به بالإضافة إلى الصلاتين بأن كان قصد الأداء من باب الاشتباه في التطبيق.

هذا كله بالإضافة إلى الحاضر، وأمّا المسافر فإن بقي إلى الغروب مقدار ثلاث ركعات قدّم الظهر، وإن بقي مقدار ركعتين أو أقلّ تعيّن الإتيان بالعصر وإن بقي إلى نصف الليل مقدار أربع ركعات قدّم المغرب، وإن بقي مقدار ثلاث ركعات قدّم العشاء.

وقد ظهر الوجه في ذلك مما ذكرناه في وظيفة الحاضر وذكر الماتن في المسافر إذا بقي مقدار الأقل من أربع ركعات يجب عليه بعد صلاة العشاء المبادرة إلى صلاة المغرب فإنّ صلاة المغرب في الفرض أداء بمقتضى ما دل على من أدرك من الوقت ركعه فقد أدركها ومقدار الركعة إلى نصف الليل في الفرض ليس وقتاً اختصاصياً للعشاء، فإنّ المفروض أنه أتى بها صحيحاً فلا اختصاص مع الإتيان بالثانية صحيحه قبل الأولى.

لا يقال: إذا بقي في السفر إلى نصف الليل أقل من أربع ركعات بأن يبقى مقدار ثلاث ركعات وصلاة العشاء في السفر ركعتان فالوقت الاختصاصي للعشاء الذي لا يزاحمها فيه صلاة المغرب مقدار ركعتين إلى نصف الليل، ومقدار الركعة قبل ذلك وقت مشترك فكيف يتعين البدء في مقدار الركعة بصلاة العشاء.

فإنه يقال: لأنّ الإتيان بالمغرب فيه يوجب فوات صلاة العشاء حتى في وقتها الاضطراري فلا يجوز، ودعوى أنه يأتي بالركعة الواحدة من صلاة المغرب ويأتي الركعتين الباقيتين بعد صلاة العشاء لا يمكن المساعدة عليه؛ لعدم جواز إقحام صلاة في صلاة الفريضة؛ لأنه يوجب زياده الركوع والسجود وإن يكونا بقصد صلاة أخرى، وهذا بخلاف البدء بصلاة العشاء أولاً ثمّ الإتيان بصلاة المغرب قبل انتصاف الليل بمقدار ركعة فإن المكلف يدركها في وقتها الاضطراري؛ لأنّ مع الإتيان بالعشاء قبل

(مسأله ٥) لا- يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه، ويجوز العكس، فلو دخل في الصلاه بنيه الظهر ثم تبين له في الأثناء أنه صلاها لا يجوز له العدول إلى العصر بل يقطع ويشرع في العصر، بخلاف ما إذا تخيل أنه صلى الظهر فدخل في العصر ثم تذكر أنه ما صلى الظهر فإنه يعدل إليها [١]

الشرح:

ذلك لا- يكون مقدار الركعه الباقي إلى نصف الليل من الوقت الاختصاصى للعشاء؛ لما تقدم عدم الاختصاص مع الإتيان بالصلاه اللاحقه قبل الأولى صحيحه نعم الأحوط، وبطبيعته الحال الاحتياط استجابى الإتيان بالمغرب بقصد ما فى الذمه بحيث يعم قصد الأداء والقضاء وإن كان مقتضى الدليل الاجتهادى كونها أى صلاه المغرب أداءً.

لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه

[١] وذلك لما تقدم من أنّ الصلوات عناوين قصديه وصوره صلاه صلاه أخرى بالقصد فى الأثناء أو بعد الفراغ يحتاج إلى قيام دليل، ولم يتم دليل على صيروره صلاه الظهر صلاه العصر إذا تذكر فى أثنائهما أو بعد الفراغ منها بأنّه صلى الظهر قبل ذلك وعدل منها إلى العصر، وكذا الحال فى المغرب والعشاء.

نعم، قام الدليل على أنّّه إذا شرع فى الثانيه وتذكر فى أثنائها أنه لم يصل الأولى يعدل إلى الأولى على ما دل عليه صحيحه زواره (١) المتقدمه، ويترتب على ذلك أنه لو شرع فى صلاه الظهر أو المغرب ثم تذكر فى أنه صلاهما لا يجوز له العدول إلى العصر والعشاء، بل يحكم ببطلان ما بيده، وكذا الحال إذا تذكر بعد الفراغ فعليه الإتيان بالعصر أو العشاء.

ص: ١٩٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩٠ ، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

(مسأله ٦) إذا كان مسافراً وقد بقي من الوقت أربع ركعات فدخل في الظهر بنيه القصر ثم بدا له الإقامة فنوى الإقامة بطلت صلاته ولا يجوز له العدول إلى العصر فيقطعها ويصلى العصر [١].

وإذا كان في الفرض نائياً للإقامة فشرع بنيه العصر لوجوب تقديمها حينئذٍ ثم بدا له فعزم على عدم الإقامة فالظاهر [٢] أنه يعدل بها إلى الظهر قصراً.

الشرح:

نعم، لو كان عند الشروع في الأولى قاصداً الإتيان بما هو وظيفته الواقعيه ولكن كان معتقداً أنّ وظيفتها الواقعيه هي صلاه الظهر ثم ظهر له في الأثناء أو بعد الفراغ أنها كانت صلاه العصر يمكن دعوى أنّ قصده الإتيان بوظيفته الواقعيه قصد بصلاه العصر أو العشاء إجمالاً فاعتقاده أنها ظهر أو مغرب من الاشتباه في التطبيق فلا يضر.

لا يجوز عدول المسافر من الظهر إلى العصر إذا نوى الإقامة في الأثناء

[١] لما تقدم من أنّ العدول من السابقه إلى اللاحقه غير جازي والمساfer مع بقاء أربع ركعات إلى الغروب مكلف بالظهيرين، وإذا دخل في صلاه الظهر كانت الوظيفه عند الشروع هي صلاه الظهر وإذا بدا له في الأثناء الإقامة فنواها تبدلت الوظيفه الواقعيه في ذلك الوقت إلى صلاه العصر حتى فيما إذا بقي إلى الغروب مقدار ركعه، وحيث إنه لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه يقطعها ويستأنف الصلاه بعد العصر.

في ما إذا نوى الإقامة فشرع بالعصر لوجوب تقديمها فعدل إلى عدم الإقامة

[٢] ذكر قدس سره أنّ لو كان المسافر مع بقاء أربع ركعات إلى الغروب نائياً قصد الإقامة؛ ولذا شرع في ذلك الوقت في صلاه العصر ثم بدا له في الأثناء العدول عن قصد

(مسأله ٧) يستحب التفريق بين الصلاتين المشتركتين في الوقت كالظهرين والعشاءين [١] ويكفي مسأله.

الشرح:

الإقامه فعزم على عدم الإقامه أنه مع بقاء محل العدول يعدل إلى صلاه الظهر ويصليها قصراً ثم يأتي بعدها بصلاه العصر كذلك وكان هذا من موارد العدول من اللاحقه إلى السابقه.

ولا يخفى أن الوظيفه في الفرض ما تقدم في أنـه بعد قطعها فإن بقي من الوقت مقدار ثلاث ركعات يأتي بالظهر أولاً ثم بالعصر ويكفي في صحه العصر إدراك ركعه من وقتها وإن بقي أقل من ثلاث ركعات، وإلا أتم ما بيده من العصر قصراً، وذلك أن ماورد في العدول في الثانيه إلى الأولى مورد ما إذا كانت الوظيفه الواقعيه الأولىه هي الصلاه المعدول إليها، بخلاف المقام فإن المكلف عند الإتيان بصلاه العصر كانت وظيفته الواقعيه صلاه العصر حيث كان ناوياً لقصد الإقامه، وعند الجزم بعدم الإقامه في أثناء الصلاه تبدلت وظيفته وظيفه المسافر من الإتيان بصلاه الظهرين قصراً ولو مع بقاء مقدار ثلاث ركعات، وإلى الإتيان بصلاه العصر قصراً إذا لم يبق مقدارها، وحيث إن القصر والتمام في صلاه ليس من العنوان القصدى فيتم ما بيده من صلاه العصر قصراً ويبادر إلى الإتيان بصلاه الظهر إن بقي مقدار ركعه أو أزيد إلى الغروب على ما تقدم قبل المسأله السابقه حيث ذكر قدس سره من المبادره إلى صلاه المغرب وتكون صلاه المغرب أداءً ولا يعتبر الترتيب في صلاه العصر.

يستحب التفريق بين الصلاتين المشتركتين

[١] التفريق بين الصلاتين قد يكون لإدراك وقت الفضيله لكل منهما كما إذا صلّى المغرب في أول زمان دخول الليل وآخر العشاء إلى ما بعد سقوط الشفق ليصلّيها

ص: ١٩٧

الشرح:

بعد سقوطه، وهذا لاشبهه في كونه أفضل من الجمع بينهما في وقت فضيله إحداهما بأن يصلى المغرب والعشاء قبل سقوط الشفق أو يصليهما بعد سقوط الشفق، ولكن التفريق بهذا الوجه لا يستلزم ترك الجمع بينهما خارجاً حيث يمكن للمكلف أن يأتي بالمغرب بمقدار ثلاث ركعات إلى سقوط الشفق ويشرع للعشاء بعد سقوطه وقد يكون للإتيان بصلاه نافله إحدى الصلاتين بعد الإتيان والفراغ منها أو من صاحبتهما كما إذا صلى المغرب وأتى بنافلتها بعدها ثم أتى بالعشاء، وكذا ما إذا صلى الظهر وأتى بعد الإتيان بنافله العصر بفريضه العصر، ولا ينبغي التأمل في الإتيان بهما كذلك أولى من الإتيان بهما بلانافله وفي الحقيقة الإتيان بالنافله أولى سواء فرض أن الإتيان بهما مع النافله أو بدونها في وقت فضيله كل منهما أو كان الإتيان بها مع النافله أو بدونها في وقت فضيله إحداهما، ولكن المنسوب إلى المشهور أفضليه التفريق الخارجى بين الصلاتين بلا فرق بين كونهما في وقت فضيله كل منهما أو في وقت فضيله إحداهما، بمعنى أن التفريق الخارجى بين الصلاتين فى كل من الفرضين أولى من الجمع الخارجى فى نفس ذلك الفرض.

ويستدل على ذلك بروايات منها ما رواه الشهيد فى الذكرى نقلاً عن كتاب عبدالله بن سنان، عن أبى عبدالله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان فى السفر يجمع بين المغرب والعشاء والظهر والعصر، إنما يفعل ذلك إذا كان مستعجلاً: قال عليه السلام: وتفريقهما أفضل (1). فإن التفريق الوارد فى هذه الروايه غير قابل لاراده إدراك وقت فضيله الصلاتين ولا للإتيان بالنافله بينهما، وذلك فإن صلاه الظهر وصلاه العصر مقصورتان فى السفر وليس لهما نافله، ووقت فضيله العصر يدخل بعد الفراغ من

ص: ١٩٨

١- (١) الذكرى ٢ : ٣٣٤، وعنه فى وسائل الشيعة ٤ : ٢٢٠، الباب ٣١ من أبواب المواقيت، الحديث ٧.

الشرح:

الظهر، بل من أول الزوال على ما تقدم بلا فرق بين السفر والحضر، كما يدل على ذلك موثقه سماعه بن مهران قال: قال لى أبو عبدالله عليه السلام: «إذا زالت الشمس فصل ثمان ركعات ثم صل الفريضة أربعاً فإذا فرغت من سبحتك قصرت أو طولت فصل العصر» (١).

والصحيح عن ابن مسكان، عن الحارث بن المغيرة وعمر بن حنظله ومنصور بن حازم جميعاً قالوا: كُنَّا نقيس الشمس في المدينة بالذراع فقال أبو عبدالله عليه السلام: «ألا أنبئكم بأبين من هذا إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أن بين يديها سبحة، وذلك إليك إن شئت طولت وإن شئت قصرت» (٢) وحسنه ذريح المحاربي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سأل أبو عبدالله عليه السلام أناس - وأنا حاضر - فقال: «إذا زالت الشمس فهو في وقت لا يحبسك منه إلا سبحتك تطيلها أو تقصرها، فقال بعض القوم: إنا نصلى الأولى إذا كانت على قدمين والعصر على أربعة أقدام، فقال: أبو عبدالله عليه السلام: النصف من ذلك أحب إلي» (٣).

وأصرح من كل ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى، قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام روى عن آبائك القدم والقدمين والأربع والقامه والقامتين وظل مثلك والذراع والذراعين؟ فكتب عليه السلام لا القدم ولا القدمين إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاة وبين يديها سبحة وهي ثمان ركعات فإن شئت طولت وإن شئت قصرت ثم صل الظهر فإذا فرغت كان بين الظهر والعصر سبحة وهي ثمان ركعات إن شئت

ص: ١٩٩

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ١٣٤، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث ١١ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ١٣١، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٣- (٣) الاستبصار ١: ٢٥٠، الحديث ٢٤ .

الشرح:

طولت وإن شئت قصرت ثم صل العصر(١). هذا ومع سقوط النافله كان مقتضى ما دل على كون أول الوقت أفضل كون ما بعد الزوال وقت الفضيله لكل من صلاه الظهر والعصر.

وعلى كل حال، ظهور روايه الذكرى فى كون التفريق الخارجى بين الظهرين أفضل من الجمع بينهما ولو مع عدم النافله بينهما غير قابل للجدشه إلا أنَّ سند الشهيد قدس سره إلى كتاب عبدالله بن سنان المشتمل لهذه الروايه غير معلوم لنا، بل ادعى بعض الأعلام من الفقهاء(٢) الوثوق بعدم وجود كتاب كذلك لعبدالله بن سنان، وإلا كيف لم يصل هذا الكتاب إلى الكلينى ولا إلى الشيخ ولا إلى الصدوق قدس سرهم ولو وصل لنقلوا هذه الروايه فى كتبهم، ولا أقل من نقل بعضهم ولكن فيها تأمّل حيث لم يثبت أنهم قدس سرهم نقلوا جميع الروايات من كتب الأصحاب التى كانت عندهم، بل ثبت خلاف ذلك كما يذعن بذلك مقدار الروايات التى نقلها الشيخ قدس سره من كتب بعض الرواه.

ويستدل أيضاً بحسنه زراره، قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام أصوم فلا أقبل حتى تزول الشمس فإذا زالت الشمس صلّيت نوافلى ثم صلّيت الظهر ثم صلّيت نوافلى ثم صلّيت العصر ثم نمت وذلك قبل أن يصلى الناس، فقال: يا زراره إذا زالت الشمس فقد دخل الوقت ولكنى أكره لك أن تتخذة وقتاً دائماً(٣). فإن دلالتها على عدم الجمع بين الظهرين ولو مع فصل نافله العصر دائماً لا بأس بها، كما أنَّ سندها أيضاً كذلك، فإنَّ عبدالله بن يحيى الكافى لو لم يكن ثقه فلا ينبغى التأمل فى كونه ممدوحاً، ولكن عدم

ص: ٢٠٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ١٣٤ _ ١٣٥ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث ١٣ .

٢- (٢) وهو السيد الخوئى فى التنقيح ١١ : ٢٢١ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ١٣٤ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث ١٠ .

الشرح:

الجمع بينهما دائماً في حقّ زواره حيث إنّ استمراره على الإتيان بالعصر قبل عصر الناس بعدم رعايته التقيه مداراه ربما يوجب وقوعه في محذور له أو للإمام عليه السلام كما يفصح عن ذلك قوله عليه السلام: ولكنى أكره لك أن تتخذة وقتاً دائماً.

أضف إلى ذلك بعض الروايات المتقدمة الظاهره في استحباب الإتيان بنافله الظهر بعد الزوال ثم فريضه الظهر ثم نافله العصر ثم فريضه كما في موثقه سماعه بن مهران المتقدمه (١) وكذا موثقه ذريح المحاربي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سأل أبا عبدالله عليه السلام أناس وأنا حاضر فقال: إذا زالت الشمس فهو في وقت لا يحبسك منه إلا سبحتك تطيلها أو تقصرها. الحديث. (٢)

وما رواه محمد بن أحمد بن يحيى، قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام فكتب: لا القدم ولا القدمين _ إلى أن قال: _ إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاه وبين يديها سبحة. الحديث. (٣)

واما الاستدلال على استحباب التفريق أو كراهه الجمع بروايه معاويه بن ميسره (معبد بن ميسره) قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: إذا زالت الشمس في طول النهار للرجل أن يصلى الظهر والعصر؟ قال: نعم، وما أحب أن يفعل ذلك كل يوم (٤). فلا يمكن المساعده عليها فإنها ضعيفه سنداً، فإنّ في سندها أحمد بن أبي بشير البرقي فهو ضعيف ومعاويه بن ميسره لم يثبت له توثيق، ومعبد بن ميسره مهمل. وفي دلالتها

ص: ٢٠١

١- (١) في الصفحه : ١٩٩ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٣٤ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث ١٢ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ١٣٤ _ ١٣٥ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث ١٣ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ١٢٨ ، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١٥ .

الشرح:

أيضاً تأمل فإنه لم يفرض فيها الإتيان بالنافله ولعل الكراهه يعنى المنقصه لترك النافله فإنّ عدم النقص فى الحسنه والموثقه وغيرهما مفروض فى الفرض الإتيان بالنافله.

ومما ذكر يظهر الحال فى روايه صفوان الجمال، قال: صلّى بنا أبو عبدالله عليه السلام الظهر والعصر عندما زالت الشمس بأذان وإقامتين، وقال: إني على حاجه فتنفلوا(١). فإنّ غايه مدلولها أفضلية الفصل بين الظهر والعصر بالنافله، واعتذاره عليه السلام راجع إلى ترك النافله لا عن الجمع بين الصلاتين مع فصل النافله.

أضف إلى ذلك ضعفها سنداً فإنّ فى سندها الفضل بن محمد ويحيى بن أبى زكريا والوليد بن أبان، وربما يستدل على كراهه الجمع بروايه عبدالله بن سنان، قال: شهدت صلاه المغرب ليله مطيره فى مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله فحين كان قريباً من الشفق ثاروا وأقاموا الصلاه فصلوا المغرب ثمّ أمهلوا الناس حتى صلوا ركعتين، ثم قام المنادى فى مكانه فى المسجد فأقام الصلاه فصلوا العشاء ثم انصرف الناس إلى منازلهم، فسألت أبا عبدالله عليه السلام عن ذلك فقال: نعم، كان رسول الله صلى الله عليه و آله عمل بهذا.(٢)

ووجه الاستدلال أنه لو كان الجمع بين الصلاه أمراً معروفاً لما كان عبدالله بن سنان يسأل الإمام عليه السلام عن ذلك، ولكن لا يخفى أنّ الجمع المزبور كان من العامه فى ليله مطيره وسأل الإمام عليه السلام عن عدم البأس به فى ليله مطيره ووقوع ذلك عن رسول الله صلى الله عليه و آله كما هو ديدن العامه فأجاب الإمام عليه السلام بوقوعه منه صلى الله عليه و آله وذكر عليه السلام بالوقوع مع عدم العذر أيضاً حتى الجمع بينهما فى وقت الفضيله لأحدهما كما فى صحيحه عبدالله بن سنان، عن الصادق عليه السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله جمع بين الظهر والعصر

ص: ٢٠٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢١٩ ، الباب ٣١ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢١٨ ، الباب ٣١ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .

وفى الاكتفاء به بمجرد فعل النافله وجه إلا أن هـ لا يخلو عن إشكال [١]

الشرح:

بأذان وإقامتين، وجمع بين المغرب والعشاء فى الحضر من غير عله بأذان واحد وإقامتين (١). ونحوها غيرها كصحيحه عمر بن اذينه عن رهط منهم الفضيل بن يسار وزراره عن أبى جعفر عليه السلام أن رسول الله جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين وجمع بين المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين (٢). وموثقه زراره عن أبى عبدالله عليه السلام قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وآله بالناس الظهر والعصر حين زالت الشمس فى جماعه من غير عله، وصلى بهم المغرب والعشاء الآخرة قبل سقوط الشفق من غير عله فى جماعه، وإنما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله لیتسع الوقت على أمته (٣). ولكن الجمع بهذا النحو أقل ثواباً بالإضافه إلى التفريق لأجل نافلة الفريضة أو إدراك وقت الفضيله لكل منهما.

[١] لا- ينبغى التأمل فى ارتفاع الكراهه بمعنى مفضوليه الجمع بين الصلاتين فى وقت فضيلتهما بالإتيان بنافله إحدى الصلاتين على ما تقدم من دلالة موثقه سماعه وموثقه ذريح المحاربى وغيرهما، نعم بناءً على القول بمفضوليه الجمع بين الصلاتين مطلقاً بالإضافه إلى تفريقهما ولو فى وقت الفضيله لكل منهما حتى ممن يصلى نافله الفريضة كما استظهر ذلك من روايه الذكرى وحسنه زراره فلا ترتفع المفضوليه بفعل النافله، سواء كانت عن نوافل الفريضة أو صلاه تطوع، وقد يقال بكفايه مجرد النافله بين الصلاتين فى حصول التفريق بينهما، ويستدل على ذلك بروايه محمد بن حكيم، عن أبى الحسن عليه السلام قال: سمعته يقول: «إذا جمعت بين صلاتين فلا تطوع بينهما» (٤).

ص: ٢٠٣

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٠ ، الباب ٣٢ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٣ ، الباب ٣٢ من أبواب المواقيت، الحديث ١١ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٢ ، الباب ٣٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٨ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٤ ، الباب ٣٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

(مسألة ٨) قد عرفت أنّ للعشاء وقت فضيله وهو من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل ووقتا إجزاء من الطرفين [١] وذكروا أنّ العصر أيضاً كذلك فله وقت فضيله وهو من المثل إلى المثليين، ووقتا إجزاء من الطرفين.

الشرح:

وفى روايته الأخرى قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: «الجمع بين الصلاتين إذا لم يكن بينهما تطوع فإذا كان بينهما تطوع فلا جمع (١).» والروايتان مع أنّ الظاهر اتحادهما لاتدلان على ارتفاع الكراهه بمجرد فعل النافله، بل ظاهرهما أنّ الموارد التي أمر فيها بالجمع بين الصلاتين كليله المزدلفه والسفر والليله المطيره يترك النافله بين الصلاتين لا- أنّ التفريق المستحب بين الفريضتين بناءً على القول به يحصل بمجرد فعل النافله بينهما.

أضف إلى ذلك المناقشه في سندهما فإنّ في سند الأولى سلمه بن الخطاب، وفي الثانيه محمد بن موسى الظاهر أنه أبو جعفر السلطان الرازي وعلى بن عيسى فإنه مجهول نعم لو كان الصحيح محمد بن عيسى فهو محمد بن عيسى بن عبيد.

وقت فضيله العصر من المثل إلى المثليين

[١] قد تقدم سابقاً أنّ وقت فضيله العصر يدخل بسقوط الشفق إلى ثلث الليل ووقتها يدخل من حين دخول الليل إلى الغسق فيكون لها وقت فضيله ووقتا إجزاء أحد الوقتين بعد دخول الليل إلى سقوط الشفق، والثاني من ثلث الليل إلى نصفه والمشهور على أنّ نظيرها صلاه العصر فلها وقتا إجزاء أحدهما من زوال الشمس بعد صلاه الظهر إلى صيروره ظل الشاخص مثله، والثاني من بعد صيروره الظل مثلى الشاخص إلى غروب الشمس ووقت فضيلتها من بعد صيروره ظل الشاخص مثله إلى

ص: ٢٠٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢٢٤، الباب ٣٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٣.

لكن عرفت نفى البعد في كون ابتداء وقت فضيلته هو الزوال، نعم الأحوط في إدراك الفضيله الصبر إلى المثل.

الشرح:

صيرورته مثليه، ولكن قد تقدم أن مقتضى الروايات المعتبره أن وقت فضيلتها كوقت فضيله الظهر يدخل بزوال الشمس إلا أن قبلها نافلتها كصلاه الظهر، وقد ورد في موثقه ذريح المحاربي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام أناس وأنا حاضر _ إلى أن قال: _ فقال بعض القوم: إنا نصلى الأولى إذا كانت على قدمين، والعصر على أربعه أقدام؟ فقال: أبو عبدالله عليه السلام: «النصف من ذلك أحب إلي» (١). وفي صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام سألته عن وقت الظهر؟ قال: «ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ذراعاً من وقت الظهر فذاك أربعه أقدام من زوال الشمس _ إلى أن قال: _ أتدرى لم جعل الذراع والذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافله لك أن تتنفل عن زوال الشمس إلى أن يمضى ذراع فإذا بلغ فيئك ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافله» (٢). وفي صحيحه أحمد بن عمر، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن وقت الظهر والعصر؟ فقال وقت الظهر إذا زاغت الشمس إلى أن يذهب الظل قامه، ووقت العصر قامه ونصف إلى قامتين. (٣)

وقد تقدم في الصحيح عن الحارث بن المغيرة وعمر بن حنظله ومنصور بن حازم جميعاً قالوا: كنا نقيس الشمس بالمدينه بالذراع، فقال أبو عبدالله عليه السلام: «ألا أنبئكم بأبين من هذا إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أن بين يديها سبحة وذلك

ص: ٢٠٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٤٦ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٢٢ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٤١ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ و ٤ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ١٤٣ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٩ .

(مسأله ٩) يستحب التعجيل فى الصلاه فى وقت الفضيله وفى وقت الاجزاء، بل كل ما هو أقرب إلى الأوّل يكون أفضل إلا إذا كان هناك معارض كانتظار الجماعه أو نحوه [١]

الشرح:

إليك إن شئت طولت وإن شئت قصرت» (١) ونحوها موثقه سماعه (٢) وذريح (٣) وغيرها مما تدل على أنّ الإتيان بالظهر بعد نافتها أفضل وإن لم يصل الفء إلى القدم والقدمين والذراع والذراعين أو قامه والقامتين؛ لأنّ التعجيل بالصلاه والإتيان بها أول الوقت أفضل، وإنّ لوقت فضيله الظهر والعصر مراتب أولها هذا الذى ذكرنا، وفى معتبره زراره: أحب الوقت إلى الله عزّ وجلّ أوّله حين يدخل وقت الصلاه فصل الفريضة (٤). الحديث، وفى صحيحته: «اعلم أنّ أول الوقت أبداً أفضل فعجل الخير ما استطعت» (٥). ثم بعد ذلك القدم والقدمين ثم الذراع والذراعين ثم إلى قامه وقامتين لما دل على أنّ التعجيل بالصلاه فى وقتها ما استطعت أفضل ومع ذلك كيف يكون تأخير صلاه العصر إلى المثل أحوط فى درك وقت فضيلتها مع أنه ورد فى موثقه سليمان بن خالد، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «العصر على ذراعين فمن تركها حتى تصير على سته أقدام فذلك المضيع» (٦).

يستحب التعجيل فى الصلاه فى وقت الفضيله

[١] قد ظهر مما ذكرنا استحباب التعجيل بالفريضة بعد دخول وقتها وعنوان

ص: ٢٠٦

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٣١ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٣٤ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث ١١ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ١٣٤ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث ١٢ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ١١٩ _ ١٢٠ ، الباب ٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ٤ : ١٢١ ، الباب ٣ من أبواب المواقيت، الحديث ١٠ .
- ٦- (٦) وسائل الشيعه ٤ : ١٥٢ ، الباب ٩ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

الشرح:

التعجيل يجرى بالإضافة إلى وقت الفضيله، ويجرى فى وقت الإجزاء أيضاً فأول وقت الإجزاء أولى من وسطه وآخره، وأن وقت الإجزاء الأول أولى من الثانى إذا كان وقتان إجرائيان نعم إذا كان فى البين فى التأخير أمر يعينه كالتمكن من الماء لطهارته أو تطهير بدنه ونحو ذلك تعين؛ لأنّه مع التمكن من الصلاه الاختيارى فى الوقت لا أمر بالإضافة إلى الاضطرارى، وكذلك إذا كان أمر يكون الصلاه معه أفضل بالإضافة إلى الصلاه فى أول الوقت يعنى أول وقت الفضيله كانتظار الجماعه التى يأتى بيانها فى المسأله الثالثه عشره عند التعرض لموارد الاستثناء وهذا ظاهر، وأمّا بالإضافة الى الصلاه جماعه بعد مضى وقت فضيلتها ففيه إشكال ويمكن أن يستدل على ذلك بما ورد من أنّ الصلاه جماعه تعدل خمس وعشرين صلاه الفرد(1) حيث إنّ إطلاقه يعم ما إذا كانت الصلاه جماعه فى وقت الإجزاء وصلاه فرادى فى أول الوقت، ودعوى أنها بالإضافة إلى صلاه الفرد والجماعه فى وقت الفضيله؛ لأنّ الصلوات جماعه لم تكن تؤخر إلى وقت الإجزاء كما ترى، وأمّا تخصيص الأفضليه بما إذا كان الشخص فى صلاه الجماعه إماماً لما رواه الصدوق بسنده عن جميل بن صالح أنّّه سأل أبا عبدالله عليه السلام: أىّهما أفضل يصلى الرجل لنفسه فى أول الوقت أو يؤخر قليلاً ويصلى بأهل مسجده إذا كان إمامهم؟ قال: يؤخر ويصلى بأهل مسجده إذا كان هو الإمام(2). فلا يمكن المساعده عليه فإنّ سند الصدوق إلى جميل بن صالح غير مذكور.

والتقييد فى مورد الروايه بالإمام ظاهره أنّ أهل المسجد كانوا من العامه فعلى المصلى معهم الصلاه لنفسه مع الاقتداء بإمامهم من غير قراءه، وأمّا إذا كان الشخص

ص: ٢٠٧

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢٨٥، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٣٠٨، الباب ٩ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأوّل .

(مسأله ١٠) يستحب الغسل بصلاته الصبح أى الإتيان بها قبل الإسفار فى حال الظلمه [١]

الشرح:

إماماً لهم يكفيه صلاه واحده؛ لأن الإمام يتكفل القراءه فيقرأ بلا محذور.

ويؤيد ما ذكرنا من فضل الجماعه على صلاه الفرد حتى فيما كان صلاه الفرد فى وقت الفضيله دونها ما ورد فى أن من صلى منفرداً إذا وجد جماعه يعيد صلاته ويجعلها فريضه كما فى صحيحه حفص بن البخرى، عن أبى عبدالله عليه السلام فى الرجل يصلى الصلاه وحده ثم يجد جماعه، قال: «يصلى معهم ويجعلها الفريضه» (١) حيث إن ظاهر الأمر يجعلها فريضه أنها الأفضل بالإضافة إلى صلاه الفرد ولو صلاها فى وقت الفضيله ووجد الماء بعد انقضاءه.

يستحب الغسل بصلاته الصبح

[١] استحباب الغسل بصلاته الصبح مقتضى ما تقدم من أن أفضل الوقت أوله وأنه يستحب الاستعجال فى الإتيان بفريضه الوقت، ويستدل أيضاً بذلك بروايه إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام أخبرنى عن أفضل المواقيت فى صلاه الفجر؟ قال: مع طلوع الفجر إن الله تعالى يقول: «إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً» (٢) يعنى صلاه الفجر تشهده ملائكه الليل وملائكه النهار فإذا صلى العبد مع طلوع الفجر أثبت له مرتين تثبته ملائكه الليل وملائكه النهار (٣). وفى سندها عبدالرحمن بن سالم أخو عبدالحميد بن سالم وعبدالرحمن ضعيف ورواها الصدوق فى ثواب الأعمال (٤) بسند

ص: ٢٠٨

- ١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٤٠٣، الباب ٥٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ١١ .
- ٢- (٢) سوره الإسراء: الآية ٧٨ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٢١٢، الباب ٢٨ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .
- ٤- (٤) ثواب الأعمال: ٣٦. ثواب من صلى الفجر أول الوقت .

(مسألة ١١) كل صلاة أدرك من وقتها في آخره مقدار ركعه فهو أداء [١] ويجب الإتيان به، فإن من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت، لكن لا يجوز التعمد في التأخير إلى ذلك.

الشرح:

آخر عنه، ولكن فيه أيضاً غياث به كلوب ولكنها كروايه زريق صالحه للتأييد بل ما ذكره الشيخ في العده من أن الطائفه عملت بخبر غياث بن كلوب إذا لم يكن له معارض (١) ظاهره توثيقه واحترازه عن الكذب، ولكن قد يقال ينافى استحباب الغلس بالصبح صحيحه زواره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى ركعتي الصبح - وهي الفجر - إذا اعترض الفجر وأضاء حسناً (٢) ولكن لا - يخفى أن اعتراض الفجر على الأفق وإضاءته الفجر لا - ينافى صدق الغلس فإن إضاءته الفجر كونه بحيث لا يشك الناظر إليه في كونه قد طلع، وهذا يجتمع مع ظلمه الليل كما في أوائل الطلوع وعلى الجملة إضاءته الفجر غير إضاءته السماء.

من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت

[١] قال في الذكرى روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: من أدرك ركعه من الصلاة فقد أدرك الصلاة، وقال عنه صلى الله عليه وآله من أدرك ركعه من العصر قبل أن يغرب الشمس فقد أدرك العصر (٣). هذا على ما روى في الوسائل عن الذكرى. وفي الذكرى والخلاف بعد نقلهما كذلك روى عن أئمتنا عليهم السلام (٤) وفي ما رواه عن عمار بن موسى بسند موثق عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «فإن صلى ركعه من الغداه ثم طلعت الشمس فليتم وقد جازت

ص: ٢٠٩

١- (١) العده ١ : ١٤٩ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٢١١ ، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .

٣- (٣) الذكرى ٢ : ٣٥٢ . وعنه في وسائل الشيعة ٤ : ٢١٨ ، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ و ٥ .

٤- (٤) الخلاف ١ : ٢٧٢ ، المسألة ١٣ ، والذكرى ٢ : ٣٥٥ .

الشرح:

صلاته»(١). وفيما رواه عنه بسند فيه على بن خالد، قال: «فإن صلى من الغداة ركعه ثم طلعت الشمس فليتم الصلاة وقد جازت صلته، وإن طلعت الشمس قبل أن يصلى ركعه فليقطع الصلاة ولا يصل حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها.»(٢)

والذى يظهر من كلمات الأصحاب هو التسالم على أن المكلف إذا تمكن من الإتيان بركعه من الفريضة فى آخر وقتها تعين إتيان الركعه قبل خروج الوقت، وإن احتمل بل جزم بعض الأصحاب أن تكون الصلاة كذلك قضاءً أو مركباً من القضاء والأداء بحسب ركعاتها وأن قضاء الفريضة وإن كان وجوبها موسعاً إلا أن القضاء فى هذه الصورة واجب فورى والروايات المتقدمه كلها بحسب السند ضعيفه حتى ما رواه الأصمغ بن نباته، عن أمير المؤمنين عليه السلام: «من أدرك من الغداة ركعه قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداة تامه»(٣) فإن فى سندها أيضاً أبى جميله المفضل بن صالح غير أن ما رواها فى الوسائل عن عمار أحد سندها تام كما ذكرنا، ولكنه يشكل فى دلالتها بوجهين:

الأول: أنها مختصه بصلاه الغداه والتعدى منها إلى ساير الصلوات يحتاج إلى دليل.

والثانى: أن ظاهر قوله عليه السلام «فإن صلى ركعه من الغداه ثم طلعت الشمس فليتم وقد جازت صلته» هو إيجاب الإتمام فى صلاه الفجر إذا وقعت ركعه منها قبل طلوع الشمس، وهذا يتحقق فيمن كان جاهلاً بالحال يعتقد عند الدخول فى الصلاه سقط الوقت أو يحتملها، وأمّا إذا كان من الأول عالماً بأنه لا يدرك من صلاه الصبح إلا ركعه يجب عليه الإتيان بها وكذا فى غيرها من الصلوات فلا دلالة عليه.

ص: ٢١٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢١٧، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢١٧، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٢١٧، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

في قاعده من ادرك ركعه من الصلاه في وقتها فقد ادركها

أمّا الجئه الأولى من الإشكال وهي دعوى أنّ العمده من الأخبار (١) هي موثقه عمار وهي وارده في صلاه الغداه، وكذا روايه الأصبغ بن نباته وروايه أخرى لعمّار فالتعدى منها إلى ساير الصلوات يحتاج إلى دليل، والنبوي المروي في الذكرى من أدرك ركعه من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك الشمس كالنبوي الآخر المروي فيه من أدرك من الصلاه ركعه فقد أدرك الصلاه (٢). لا يصلحان للاعتماد عليهما لإرسالهما فيدفعها تسالم الأصحاب على لزوم البدء بالصلاه مع كون آخر الوقت واسعاً ولو بركعه منها، وإن حكى الخلاف عن بعض الأصحاب في كونهما أداءً فإنّ المحكى عن السيد المرتضى أنها قضاء (٣)، وعن بعض أنها أداء وقضاء ينويها كذلك من الأول أو ينوي القضاء في المقدار الباقي عند خروج الوقت، ولكن ظاهر الموثقه وغيرها كونها أداءً حيث إنّ قوله عليه السلام: «وقد جازت صلاته» ظاهره مضي فريضه الوقت وكأن ذلك من الوقت الاضطراري في صورته إدراك الركعه قبل خروج الوقت.

وعلى الجملة، إذا كان المكلف بحيث يمكنه إدراك ركعه من فريضه الوقت من آخر وقتها تكون صلاته أدائيه، ويترتب على ذلك لزوم الإتيان بها وعدم جواز تأخيرها إلى القضاء، ولعل ذكر صلاه الغداه في الموثقه؛ لأنّ الغالب هي التي تقع في آخر وقتها لغلبه النوم كما يفصح عن ذلك ما ورد في صدرها لالخصوصيه لصلاه

ص: ٢١١

١- (١) مر تخريج هذه الروايات آنفاً .

٢- (٢) الذكرى ٢ : ٣٥٢ .

٣- (٣) حكاها عنه المحقق الكركي في جامع المقاصد ٢ : ٣٠ ، وانظر رسائل الشريف المرتضى ٢ : ٣٥٠ (جوابات المسائل الرسيه).

الشرح:

الغداه فى هذا الحكم وبعء ما رواه فى الذكرى مرسلأ عن النبى صلى الله عليه و آله : من أءرك ركعه من الصلاه فقد أءركها، مؤبءأأ للحكم وإن قىل إنه ناظر إلى إءراك الركعه من صلاه الجماعه، ولكن لا يخفى بعءه.

والجهه الثانيه من الإشكال وهو أن الوارء فى الموثقه: فإن صلى ركعه من الغءاه ثم طلعت الشمس فليتم وقد جازت صلاته(١)، ظاهره دخول المكلف فى صلاه الغءاه بقصد أءائها قبل طلوع الشمس ثم طلعت الشمس بعء أن صلى ركعه، وهذا يكون ممن يعتقد أو يحتمل إتمامها قبل طلوعها، وأما مع العلم بأنه لم يبق إلى طلوعها إلا مقدار ركعه فحكمه غير داخل فى مءلولها، ويؤبء ذلك ما ورد فى ذىل الروايه الثانيه لعمار من قوله: وإن طلعت الشمس قبل أن يصلى ركعه فليقطع الصلاه(٢). بل يجرى ما ذكر حتى فى خبر الأصبع بن نباته والنبوى من أءرك ركعه من الصلاه فقد أءرك الصلاه(٣). فإن إءراك ركعه من الصلاه قبل طلوع الشمس غير إءراك مقدار ما يسع ركعه من الوقت، فإن الأءل ظاهره من صلى ركعه من الصلاه قبل خروج الوقت فقد أءرك الصلاه فىصح هذا ممن يعتقد سعه الوقت أولاً أقل يحتملها فىدخل فى صلاه أءائيه بقصد الأءاء، بخلاف الثانى فإن قوله: من أءرك مقدار ما يسع الركعه من الوقت أءرك الصلاه، ظاهره تكليف من يكون كذلك عند الشروع فى الصلاه الأءائيه سواء كان محرزأ أو جاهلاً بأن الوقت يسع للركعه من الصلاه فقط.

ولكن لا يخفى ضعف هذا الإشكال فإنه يمكن أن يكون المكلف عالماً بأنه

ص: ٢١٢

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٢١٧ ، الباب ٣٠ من أبواب المواقىء، الءءىء الأءل .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٢١٧ ، الباب ٣٠ من أبواب المواقىء، الءءىء ٣ .

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٢١٧ ، الباب ٣٠ من أبواب المواقىء، الءءىء ٢ و ٤ .

الشرح:

لا يبقى من الوقت إلا بمقدار ركعه فيصلى لاحتماله أن وظيفته الإتيان بالصلاه أداءً في هذا الوقت فيعمه قوله عليه السلام : فإن صلى ركعه من الغداه ثم طلعت الشمس فليتيمم وقد جازت صلاته. أو من أدرك ركعه من الصلاه فقد أدركها. وإذا شمل مدلولهما لهذا الفرض فلا يحتمل الفرق بينه وبين العالم بالموضوع والحكم كما لا يخفى.

الكلام فيما إذا لم يمكنه الإتيان بركعه مع الطهاره المائيه ويمكنه بالتيمم

ثم إنه يبقى في المقام أمر وهو أنَه إذا ضاق وقت المكلف باختياره أو لاضطراره بحيث لا يمكنه أن يأتي بالصلاه بالطهاره المائيه ولو بركعه منها في وقتها، ولكن يمكنه الإتيان بركعه منها في وقتها بالتيمم ولم يكن المكلف معذوراً في التيمم من ساير الجهات بأن يكون واجداً للماء ولم يكن استعماله ضرراً عليه، بل عدم تمكنه من الوضوء أو الغسل والإتيان بركعه من صلاته في وقتها لضيق الوقت فقط فهل يجب عليه الصلاه ولو بركعه منها في وقتها مع التيمم؟ أو أن هذا التيمم من هذا المكلف لصلاه الوقت غير مشروع وقد تقدم سابقاً في جواز التيمم لضيق الوقت أنه إذا دار أمر المكلف بين أن يتوضأ أو اغتسل وأدرك من فريضه الوقت ركعه أو أزيد في وقتها وبين أن يتيمم لها ويصلى تمام الصلاه في وقتها يتعين عليه التيمم، واستفدنا ذلك من قوله سبحانه: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» (١) حيث إن ظاهر الآيه أن الصلاه التي شرعت في الوقت المضروب لها إن كان المكلف متمكناً من الوضوء أو الغسل لها يتعين عليه الإتيان بها مع الطهاره المائيه، وإن لم يتمكن مع الإتيان بها في وقتها المضروب عن الوضوء أو الغسل ولو لضيق الوقت يتيمم للإتيان بها في ذلك الوقت

ص: ٢١٣

الشرح:

حتى ولو كان عدم تمكنه منهما لضيق الوقت.

وبالجملة، المعيار فى انتقال الوظيفة إلى التيمم عدم التمكن من الطهارة المائيه مع وجوب الصلاه بتمامها فى الوقت المشروع لها، وكان هذا ببركه ذكر المرضى بجانب السفر فى الآيه المباركه على ما تقدم.

والكلام فى المقام فى مشروعيه التيمم فيما إذا كان ضيق الوقت بحيث لا يدرك المكلف من صلاه الوقت مع الوضوء أو الغسل حتى ركعه منها فى وقتها، ولكن يدرك ركعه منها فى وقتها بالتيمم فهل يجب عليه التيمم وصلاه الوقت ولو بركه منها فى الوقت؟ أو أن مع عدم إدراك تمامها فى وقتها بتيمم يكون فاقد الطهورين فيجب عليه قضاؤها خارج الوقت؟

فقد يقال بيتنى الحكم فى المقام على التنزيل المستفاد من مدرك قاعده من أدرك، فإن قلنا إنَّ المستفاد منه تنزيل مقدار وقت ركعه من الصلاه منزله تمام وقت الصلاه وإنَّ مقدارها كوقت تمام الصلاه يتعين على المكلف التيمم والإتيان بركه منها فى وقتها، حيث تقدم أنَّ المكلف إذا تمكن من الإتيان بتمام الصلاه فى وقتها مع التيمم يكون التيمم لها مشروعاً، وإن قلنا إنَّ المستفاد منه التنزيل فى نفس الركعه من الصلاه بمعنى أن الصلاه المشروعه الواقعه بركتها فى وقتها كالصلاه المشروعه الواقعه فى جميعها فى وقتها فلا يقتضى التنزيل مشروعيه التيمم، فإنَّ مدلول القاعده أنَّ الصلاه المشروعه فى حق المكلف مع قطع النظر عن هذا الضيق إذا وقعت ركعه منها فى الوقت تكون مجزيه عن فريضه الوقت، والصلاه المشروعه فى حقه مع قطع النظر عن هذا الضيق صلاه مع الطهارة المائيه.

وقد يقال بتعين الركعه مع التيمم على كلا التقديرين؛ وذلك لأنه يحصل ضيق

الشرح:

الوقت في الغالب شيئاً فشيئاً، وقبل حصول هذا الضيق تنتقل وظيفه المكلف من الصلاة بالطهاره المائيه إلى الصلاة مع التيمم إذا كان الضيق بحيث دار أمره بين أن يتيمم ويأتي بجميع الصلاة في وقتها وبين أن يتوضأ ويأتي ببعضها في وقتها فالصلاه المشروعه في حقه كانت هي الصلاة بالتيمم، وإذا حصل هذا الضيق وتمكن من الإتيان بركعه منها في وقتها بالتيمم وجبت.

أضف إلى ذلك ماورد من أن الصلاة لا تترك بحال ويدخل هذا الحال في إطلاقه لكون المكلف متمكناً من الطهاره الترابيه وإدراك ركعه منها، ولكن يمكن المناقشه في التوجيه بأنه إذا مضى من الوقت الذي انتقلت الوظيفه إلى التيمم ولم يشرع في الصلاة بحيث دار أمره بين التيمم وإدراك ركعتين من الصلاة في وقتها أو الوضوء والصلاه معه بإدراك ركعه منها في وقتها عادت الوظيفه إلى الوضوء ثانياً على ما تقدم، وانتقالها ثانياً إلى التيمم وركعه من صلاه في وقتها إذا أخرها بحيث لا يدرك منها مع الوضوء ولو ركعه يحتاج إلى دليل مشروعيه هذا التيمم، أو يلتزم بأن التنزيل في قاعده من أدرك في وقت ركعه بأن كان مفادها أن وقت ركعه من الصلاة يحسب وقتاً لأربع ركعات ليجرى على وقت الركعه ما يجرى على وقت أربع ركعات، ولكن هذا التنزيل غير ظاهر من موثقه عمّار(1)، وما دل على أن الصلاة لا تترك بحال(2)، التمسك به في المقام من التمسك بالعام في شبهته المصداقيه، حيث لم يثبت أن الركعه في وقت الصلاة بتيمم لضيق الوقت صلاه مع الطهاره.

ص: ٢١٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢١٧، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢: ٣٧٣، الباب الأول من أبواب الاستحاضه، الحديث ٥.

(مسأله ١) وقت نافله الظهر من الزوال إلى الذراع، والعصر إلى الذراعين [١] أى سبعى الشاخص وأربعه أسباعه، بل إلى آخر وقت أجزاء الفريضتين على الأقوى، وإن كان الأولى بعد الذراع تقديم الظهر، وبعد الذراعين تقديم العصر والإتيان بالنافلتين بعد الفريضتين فالحدان الأولان للأفضليه ومع ذلك الأحوط بعد الذراع والذراعين عدم التعرض لنيه الأداء والقضاء فى النافلتين.

الشرح:

فصل فى أوقات الرواتب

وقت نافله الظهر والعصر

[١] المنسوب إلى المشهور أنّ وقت نافله صلاه الظهر قبلها إلى أن يصير الظل الحادث بعد الزوال مقدار ذراع المعبر عنه بسبعى الشاخص وبالقدمين، وأن وقت نافله العصر إلى أن يصير ذراعين أى أربعه أقدام المساوى لأربعه أسباع الشاخص، بمعنى أنّ المكلف مع عدم الإتيان بنافله الظهر إلى ذراع من الفىء يبدأ بصلاه الظهر، وإذا لم يأت بنافله العصر إلى أن صار الظل بمقدار ذراعين يبدأ بصلاه العصر، واختار الماتن قدس سره أنّ البدء بصلاه الظهر والعصر مع ترك نافلتيهما قبل الذراع والذراعين والإتيان بنافلتيهما بعد الظهر والعصر أفضل وإلا فلا بأس بالإتيان بنافلتيهما قبلهما إلى آخر وقت الأجزاء بحيث يأتى بصلاه الظهر مع نافلتها قبلها وصلاه العصر كذلك قبل غروب الشمس.

نعم، الأحوط استحباباً أن لا ينوى خصوص عنوان الأداء فى نافلتيهما بعد الذراع

الشرح:

والذراعين، والمحكى عن الشيخ في الخلاف (١) والمحقق في المعتبر (٢) والعلامة (٣) في بعض كتبه، وغيرهم جواز الإتيان بنافله الظهر قبل الظهر، من الزوال إلى صيوره ظل الشاخص مثله، والإتيان بنافله العصر إلى أن يصير ظله إلى مثلين، ويستدل على ما هو المنسوب إلى المشهور بروايات منها صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن وقت الظهر؟ فقال: ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ذراعاً فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس، ثم قال: إن حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قامه وكان إذا مضى منه ذراع صلى الظهر وإذا مضى منه ذراعان صلى العصر، ثم قال أتدرى لم جعل الذراع والذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافله لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن يمضى ذراع فإذا بلغ فيئك ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافله، وإذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافله. (٤)

ومنها موثقه عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام حيث ورد فيها: للرجل أن يصلى الزوال ما بين زوال الشمس إلى أن يمضى قدمان فإن كان قد بقى من الزوال ركعه واحده أو قبل أن يمضى قدمان أتم الصلاة حتى يصلى تمام الركعات، فإن مضى قدمان قبل أن يصلى ركعه بدأ بالأولى ولم يصل الزوال إلا بعد ذلك، وللرجل أن يصلى من نوافل الأولى ما بين الأولى إلى أن تمضى أربعة أقدام، فإن مضت الأربعة أقدام ولم يصل من النوافل شيئاً فلا يصلى النوافل، وإن كان قد صلى ركعه فليتم النوافل حتى يفرغ منها ثم يصلى

ص: ٢١٨

١- (١) حكاة عنه في المدارك ٣ : ٤٨ .

٢- (٢) المعتبر ٢ : ٤٨ .

٣- (٣) التذكرة ٢ : ٣١٦ ، المسألة ٣٧ .

٤- (٤) وسائل الشيعة ٤ : ١٤١ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ و ٤ .

الشرح:

العصر. الحديث (١)، ونحوهما غيرهما مما ورد فيه من جعل الذراع والذراعين للظهر والعصر لمكان نافلة لثلاثين يكون تطوع في وقت الفريضة.

ولكن يمكن المناقشه بأن تعيين الذراع والذراعين ليس إلا لدخول وقت الفضيله للظهرين وإلا فوقت الفريضة يدخل بزوال الشمس فالأفضل أن يأتي المكلف بالظهرين بعد نافلة لثلاثين إلى أن يمضى الذراع والذراعين، وبعد وصول الفىء إلى حد الذراع فالأفضل هو تقديم الفريضة على نافلة لثلاثين، وكذا فيما إذا بلغ ذراعين إلا أن تقديم نافلة لثلاثين على الفريضة بعد ذلك غير مشروع أو صارت نافلة لثلاثين قضاء لا يؤتى بهما بقصد الأداء، كيف وقد ورد في موثقه أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الصلاة في الحضر ثمانى ركعات إذا زالت الشمس ما بينك وبين أن يذهب ثلثا القامة، وإذا ذهب ثلثا القامة بدأت بالفريضة (٢). ومقتضى هذه الموثقه جواز نافلة الظهر ومشروعيتها بعد صيروره الفىء ذراعاً أو أكثر قبل صلاة الظهر فيكون النهى عنها للإرشاد إلى ترك الأفضليه أو الأمر بالبدء بالفريضة قبل النافلة على الأفضليه لا أن نافلة الظهر بعد الذراع تصير قضاءً، كما أن ما ورد في موثقه عمار المتقدمه أيضاً أن ما يؤتى به ما بعد فريضة الظهر من النافلة أداءً، وعلى ما ورد في جملة من الروايات من أن الحكمه فى جعل الذراع والذراعين وقت الظهر والعصر لمكان النافلة، مقتضاها أنه إذا صلى المكلف النافلة قبل الذراع والذراعين لا يتراحم وقت فضيله النافلة التى قبل الفريضة مع وقت فضيله الفريضة، ولكن إذا لم تصل النافلة قبلها تتراحم مع وقت الفضيله للفريضة، فالأولى رعايه الأفضليه للفريضة بإتيان نافلة بعدها.

ص: ٢١٩

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٢٤٥، الباب ٤٠ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ١٤٦، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٢٣ .

(مسألة ٢) المشهور عدم جواز تقديم نافلتى الظهر والعصر فى غير يوم الجمعة على الزوال وإن علم بعدم التمكن من إتيانها بعده [١] لكن الأقوى جوازه فيهما خصوصاً فى الصورة المذكوره.

الشرح:

أضف إلى ذلك ما يأتى من جواز النافله فى وقت الفريضة ما لم يتضيق وقتها، وإذا كانت هذه فى النافله المبتدأه فنافله الفريضة أولى وإن كان الأحوط عدم قصد خصوص الأداء أو القضاء.

ويمكن الاستدلال على امتداد وقت النافلتين إلى بقاء وقت الفريضتين وجواز تقديمها عليهما بمثل حسنه ذريح المحاربي، قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام متى أصلى الظهر؟ فقال: صل الزوال ثمانيه، ثم صل الظهر، ثم صل سبحتك طالت أو قصرت ثم صل العصر (١) وصحيحه زراره وموثقه عمار لا- توجبان رفع اليد عن إطلاق مثلها لما ذكرنا من أن الحكم الوارد فيهما بقرينه موثقه أبى بصير لرعايه أفضلية البدء بالفريضة لا لزوم البدء بها وعدم جواز البدء بالنافله.

لا يجوز تقديم نافلتى الظهر والعصر على الزوال إلا فى يوم الجمعة

[١] ذكروا أن المشهور دخول وقت نافله الظهرين كالظهرين بزوال الشمس، وأن نافله الظهر تتقدم على فريضة الظهر قبل الذراع ونافله العصر على العصر قبل الذراعين على نحو الأفضليه فى وقت الفريضة، ويؤخران بعد ذلك على الفريضة رعايه لوقت الفريضة على نحو الأفضليه أيضاً على ما تقدم.

ويشهد بدخول وقت النافلتين بالزوال روايات كموثقه سماعه بن مهران، قال:

ص: ٢٢٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٣٢ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .

الشرح:

قال لى أبو عبدالله عليه السلام : إذا زالت الشمس فصل ثمان ركعات ثم صل الفريضة أربعاً فإذا فرغت من سبحتك قصرت أو طولت فصل العصر (١) وفي حسنه ذريح المحاربي، عن أبي عبدالله عليه السلام : إذا زالت الشمس فهو فى وقت لا يجسك منه إلا سبحتك تطيلها أو تقصرها (٢) وفي معتبره عيسى بن أبى منصور، قال: قال لى أبو عبدالله عليه السلام إذا زالت الشمس فصليت سبحتك فقد دخل وقت الظهر (٣) وما ورد صحيحه زاره عن أبى جعفر عليه السلام لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن يمضى ذراع وإذا بلغ فيئك ذراعاً بدأت بالفريضة (٤) وما ورد فى صحيحه عمر بن أذينة عن عده أنهم سمعوا أباجعفر عليه السلام يقول: كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يصلى من النهار شيئاً حتى تزول الشمس (٥) ونحوها صحيحه زاره (٦).

وعلى الجملة، مقتضى هذه الروايات ونحوها أنّ النافله المشروعه للظهرين وقتها بعد الزوال فيحتاج الالتزام لجواز تقديمها على الزوال إلى قيام دليل، وقيل بقيام الدليل على ذلك، وفى حسنه محمد بن عذافر أو صحيحته، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام : «صلاه التطوع بمنزله الهديه متى ما أتى بها قبلت، فقدّم منها ماشئت وأخر منها ماشئت» (٧) بناءً على أنّ المراد من التطوع خصوص نافله الفريضة بقريته قوله عليه السلام :

ص : ٢٢١

- ١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ١٣٤ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث ١١ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ١٣٤ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث ١٢ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ١٣٣ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث ٨ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٤ : ١٤١ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ و ٤ .
- ٥- (٥) وسائل الشيعة ٤ : ٢٣٠ ، الباب ٣٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .
- ٦- (٦) وسائل الشيعة ٤ : ٢٣١ ، الباب ٣٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٦ .
- ٧- (٧) وسائل الشيعة ٤ : ٢٣٣ ، الباب ٣٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٨ .

الشرح:

«فقدم وأخر» أو ما يعمّها، وفي خبر علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهم السلام: «نوافلكم صدقاتكم فقدموا أنى شئتم»^(١) وفي خبر عبد الأعلى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نافله النهار؟ قال: «ست عشره ركعه متى ما نشطت، إن علي بن الحسين عليه السلام كانت له ساعات من النهار يصلى فيها فإذا شغله ضيعة أو سلطان قضاها إنَّما النافلة مثل الهدية متى ما أتى بها قبلت»^(٢).

ولكن لا يخفى أن الروايات كلها ضعيفه سنداً أو دلالة، فإنَّ حسنه محمد بن عذافر لا يمكن الأخذ بإطلاقها فإنَّ مقتضى إطلاقها تقديم نافله الظهرين على النهار أيضاً بأن يصلى ليلاً فلا بد من الأخذ بالمتيقن من مدلولها وهو الإتيان بالنافله فى وقتها، وتأخيرها عن وقتها قضاءً فإنَّ قضاء نوافل الفريضة كقضاء أصل الفريضة فى المشروع، بل لو كان الإطلاق بحيث يمكن الأخذ به فلا بد من الالتزام بالتقييد بما إذا لم يمكن الإتيان بها إلاً مقدماً أو مؤخراً على ما استفاد من صحيحه إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إنى اشتغل، قال: «فاصنع كما نضع صلّ ست ركعات إذا كانت الشمس فى مثل موضعها صلاة العصر يعنى ارتفاع الضحى الأكبر واعتد بها من الزوال»^(٣) ولكن ظاهر الصحيحه تأخير نافله الظهر إلى وقت العصر والتأخير غير التقديم فإنَّه جازى كما تقدم، وحملها على كون الشمس من طرف المشرق مثل بعدها عن الزوال فى صلاة العصر حتى يكون المراد التقديم كما ترى، والعمده فى حسنه محمد بن عذافر ما ذكرنا ومع ضعف ساير الروايات ومنها روايه محمد بن مسلم حيث

ص: ٢٢٢

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٣٤ ، الباب ٣٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٩ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٣٣ ، الباب ٣٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٧ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٣٢ ، الباب ٣٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

(مسألة ٣) نافله يوم الجمعة عشرون ركعه [١] والأولى تفريقها بأن يأتي ستاً عند انبساط الشمس وستاً عند ارتفاعها وستاً قبل الزوال وركعتين عنده.

الشرح:

يروى عنه يزيد (بريد بن زمره الليثي) لا يمكن رفع اليد عن ظاهر الروايات المتقدمه، والمتحصل أن جواز التقديم حتى في صورته عدم التمكن من الإتيان بالنافله في وقتها غير ثابت نعم الإتيان بها رجاءً لا بأس به.

لا يقال: قد ورد في صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله الضحى قط، قال: فقلت له: ألم تخبرني أنه كان يصلى في صدر النهار أربع ركعات؟ قال: بلى إنه كان يجعلها من الثمان التي بعد الظهر (١). وهذه ظاهره في جواز نافله الظهر على الزوال، حيث إن المراد بالظهر الزوال.

فإنه يقال: هذه الصحيحه وردت في مقام إنكار صلاه الضحى الذي كانوا يلتزمون بمشروعيتها وأن النبي صلى الله عليه وآله صلاها والإمام عليه السلام في مقام إنكارها وأن التي ما صلاها كانت نافله الظهر، ويمكن أن يكون صلاته صلى الله عليه وآله نافلتها يوم الجمعة كيف وينافيتها ما ورد في معتبره زراره، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام كان يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصلى من النهار شيئاً حتى تزول الشمس فإذا زال النهار قدر نصف إصبع صلى ثمانى ركعات. (٢).

نافله يوم الجمعة عشرون ركعه

[١] مقتضى الإطلاق في الروايات أن حكم تقديم النوافل يوم الجمعة على الزوال وزيادتها على النافله في سائر الأيام بأربع ركعات أو ست ركعات من الأحكام

ص: ٢٢٣

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٣٤ ، الباب ٣٧ من أبواب المواقيت، الحديث ١٠ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٣١ ، الباب ٣٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٧ .

الشرح:

المرتبه على يوم الجمعة لا على صلاه الجمعه، فلا فرق في جواز التقديم واستحباب الزيادة بين من يصلى الظهر أو الجمعه ومن هذه الروايات صحيحه سعد بن سعد الأشعري، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الصلاه يوم الجمعه كم ركعه هي قبل الزوال؟ قال: ست ركعات بكره وست بعد ذلك اثنتا عشره ركعه، وست ركعات بعد ذلك ثمانى عشره ركعه، وركعتان بعد الزوال فهذه عشرون ركعه، وركعتان بعد العصر فهذه ثنتان وعشرون ركعه (١). وصحيحه البزنطى، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن التطوع يوم الجمعة؟ قال: ست ركعات فى صدر النهار، وست ركعات قبل الزوال، وركعتان إذا زالت، وست ركعات بعد الجمعه فذلك عشرون ركعه سوى الفريضة (٢). ومنها صحيحه الأعرج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاه النافله يوم الجمعة؟ فقال: ست عشره ركعه قبل العصر ثم قال: وكان على عليه السلام يقول: ما زاد فهو خير، وقال إن شاء رجل أن يجعل منها ست ركعات فى صدر النهار وست ركعات نصف النهار ويصلى الظهر ويصلى معها أربعه ثم يصلى العصر (٣). ومنها صحيحه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن النافله التى تصلى يوم الجمعة وقت الفريضة قبل الجمعه أفضل أو بعدها؟ قال: «قبل الصلاه» (٤). ولا يبعد ظهورها فى تقديم النافله على وقت الفريضة أفضل، وقد ورد فى بعض الروايات أن صلاه ركعتين قبل الفريضة يؤتى بها قبلها عند الشك فى الزوال.

ص: ٢٢٤

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٢٣، الباب ١١ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٥.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٢٣، الباب ١١ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٦.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٣٢٣، الباب ١١ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٧.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٧: ٣٢٢، الباب ١١ من أبواب صلاه الجمعه وآدابها، الحديث ٣.

(مسأله ٤) وقت نافله المغرب من حين الفراغ من الفريضة إلى زوال الحمرة المغربيه [١]

الشرح:

وعلى الجملة، يستفاد ممّا تقدم أنّ الإتيان بالنافله يوم الجمعة مقدماً وتفريقها على ما ورد في صحيحه سعد بن سعد (١) الأشعري وغيرها ثم الإتيان بركعتين عند الزوال أو بعده أفضل.

وقت نافله المغرب

[١] هذا هو المشهور بين الأصحاب قديماً وحديثاً، بل في المعتمد أنه مذهب علمائنا (٢)، وفي المدارك مذهب أصحابنا لا نعلم فيه مخالفاً (٣)، وعلله في المعتمد بأنّ الأفضل تأخير العشاء إلى سقوط الشفق فكان الإقبال على النافله إلى سقوطه حسناً ويقتضيه أيضاً ماورد من أنه إذا دخل وقت الفريضة فلا تطوع.

أقول: الإجماع على تقديره لا- يحرز أنه تعبدى، بل من المحتمل جداً أن يكون مدركياً مستفاداً مما ورد في أن آخر وقت المغرب ذهاب الحمرة المغربيه المعبر عنه بسقوط الشفق (٤) وما بعده يحمل على الوقت الاضطرارى فلا يكون فيما بعد سقوطه وقت للنافله وحيث تقدم سابقاً أنّ المتعين حمل مثله على وقت الفضيله ولا دليل في سقوط النافله بانتهاء وقت الفضيله للفريضة، بل مقتضى الإطلاق في بعض الروايات أنّ هـ لا يترك نافله المغرب بعد صلاه المغرب لا في حضر ولا سفر، حيث يعم ما إذا

ص: ٢٢٥

١- (١) تقدمت في الصفحه السابقه.

٢- (٢) المعتمد ٢: ٥٣.

٣- (٣) المدارك ٣: ٧٣.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ١٩٤، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، الحديث ٤.

(مسألة ٥) وقت نافله العشاء _ وهى الوتيره _ يمتد بامتداد وقتها [١] والأولى كونها عقبيها من غير فصل معتد به وإذا أراد فعل بعض الصلوات الموظفة فى بعض الليالى بعد العشاء جعل الوتيره خاتمتها.

الشرح:

صلى المغرب قبل سقوط الشفق أو قبله كصحيحه أبى بصير، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «الصلاه فى السفر ركعتان ليس قبلهما ولا- بعدهما شىء إلا المغرب فإنّ بعدها أربع ركعات لا تدعهن فى حضر ولا سفر» (١) ونحوها صحيحه الحارث بن المغيرة النصرى (٢) والنهى عن التطوع فى وقت الفريضة على ما يأتى الإرشاد إلى قله الثواب أم-ّ بالإضافة إلى تقديم النافله إلى ما قبل وقت الفضيله للفريضة كالظهرين أو تأخير الفريضة عن وقت فضيلتها وقد ورد فى صحيحه أبان بن تغلب، قال: صليت خلف أبى عبدالله عليه السلام المغرب بالمزدلفه فلما انصرف أقام الصلاه فصلى العشاء الآخره لم يركع بينهما، ثم صليت معه بعد ذلك بسنه فصلى المغرب ثم قام فتنفل بأربع ركعات ثم أقام فصلى العشاء الآخره (٣). فإنّ ظاهرها عدم انتهاء وقت نافله المغرب بانتهاء الحمرة المغربيه واحتمال الفرق بين مورد الجمع بين العشاءين وغيره بعيد جداً مع ملاحظه الإطلاق المشار إليه.

وقت نافله العشاء

[١] قد تقدم فى بحث أعداد الفرائض والنوافل فى كون الركعتين من جلوس بعد صلاه العشاء نافله العشاء تام-ّ، وينافى كونهما نافلتها أن يقوم مقام صلاه الوتر أيضاً

ص: ٢٢٤

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٨٦ ، الباب ٢٤ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٢ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٨٩ ، الباب ٢٤ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٨ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٤ ، الباب ٣٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

الشرح:

إذا لم يوفق المكلف بصلاة الوتر ولا - دلالة على كونهما نافله العشاء لما ورد في صحيحه الفضيل بن يسار في مقام تعداد الفرائض والنوافل من قوله عليه السلام: ومنها ركعتان جالساً بعد العتمه تعدان بركعه مكان الوتر (١). ولذا ذكرنا في كون الأظهر سقوطها في السفر كنوافل صلاة الظهر والعصر تأمل، والأحوط فما دام على المكلف صلاة العشاء التي ينتهي وقتها في انتصاف الليل، فإن صلى العشاء يكون له الإتيان بعدها بالركعتين بقصد الأعم، أمّ الكلام في المقام في جواز الفصل بين صلاة العشاء وبين نافلتها بأن يصلى العشاء بعد سقوط الشفق ويأتي بالوتيره قرب انتصاف الليل وفيما إذا أتى بالعشاء قبل انتصاف الليل وأراد بالإتيان بنافلتها بعد انتصاف الليل، والماتن قدس سره التزام بامتداد وقتها بامتداد وقت صلاة العشاء فلا يكون الإتيان بها بعد انتصاف الليل أداءً وذكر أنّ الأولى بالإتيان بها عقيب صلاة العشاء بلا فصل معتد به.

ولعل الوجه في الأولويه صدق كونها بعد صلاة العشاء ولو مع الفصل بكثير فإنّ المراد من بعد صلاة العشاء أنّ الوتيره لا تؤتى كصلاة نافله الظهر أو العصر قبل الفريضة فلا ينافى الفصل الكثير صدقه، وقد ظهر أنّ ما ذكر صاحب الجواهر قدس سره اعتبار عدم الفصل بحيث يخرج عن البعديه العرفيه (٢) لا يمكن المساعده عليه، فإنّ المراد من بعد صلاة العشاء أن لا تتقدم الوتيره عليها، وهذا لا يوجب خروجها عن كونها بعد العشاء ولو بالإتيان بها مع فصل معتد به، ومع ذلك ما ذكره الماتن قدس سره من الأولى بالإتيان بها بلا فصل لا بأس به فإنّه من الاحتياط وذكر قدس سره أنّ المكلف إذا أراد الإتيان ببعض الصلوات الموظفه بعد صلاة العشاء جعل الوتيره خاتمتها وذكر في وجه هذا الحكم ما

ص: ٢٢٧

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٤٦ ، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٣ .

٢- (٢) الجواهر ٧ : ٣٠٩ .

(مسأله ۶) وقت نافله الصبح بين الفجر الأوّل وطلوع الحمرة المشرقيه [۱] ويجوز دسّها في صلاة الليل قبل الفجر ولو عند النصف، بل ولو قبله إذا قدّم صلاة الليل عليه إلا أنّ الأفضل إعادتها في وقتها.

الشرح:

ورد في صحيحه زراره «وليكن آخر صلاتك وتر ليلتك» (۱) ولكنها أجنبيه عن المقام فإنّ المراد من وتر ليلتك صلاة الوتر التي يؤتى بعد صلاة الليل يعني ثلاث ركعات التي تسمى الركعتان بصلاة الشفع أو خصوص الركعه الأخيره التي يؤتى بها مفرده كما يظهر ذلك بملاحظه ما قبلها، بل إضافه الوتر إلى ليلتك ظاهرها المأتى بها بعد صلاة الليل، وما ورد في صحيحه زراره، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتنّ إلا بوتر» (۲) وإن كان ظاهرها صلاة الوتيره بقرينه النهى عن المبيت قبلها إلا أنّ هذا النهى لا يقتضى توسط الصلوات الموظفه بين العشاء والوتيره حيث يصدق مع الإتيان بالوتيره بعد العشاء وقبلها أنّّه لم يبيت قبل الوتيره كما يصدق أنّّه أتى بتلك الموظفه بعد صلاة العشاء حيث إن ظاهر بعدها أنه لا تتقدم على العشاء.

وقت نافله الصبح

[۱] ظاهر الماتن قدس سره أنّ وقت نافله الصبح يدخل بطلوع الفجر وينتهى بظهور الحمرة المشرقيه في ناحيه الأفق الشرقى ولكن يجوز مع ذلك دسّها في صلاة الليل بأن يؤتى بها بعد صلاة الليل التي يدخل وقتها بعد انتصاف الليل، بما فيما إذا أتى بصلاة الليل قبل انتصاف الليل يجوز له بعدها الإتيان بنافله الفجر، ولا يخفى أنّ وقت نافله الفجر من حيث المبدأ ومن حيث المنتهى محل الخلاف حيث ذهب جماعه من أصحابنا

ص: ۲۲۸

۱- (۱) وسائل الشيعه ۸: ۱۶۶، الباب ۴۲ من أبواب بقيه الصلاة المندوبه، الحديث ۵.

۲- (۲) وسائل الشيعه ۴: ۹۵، الباب ۲۹ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ۴.

الشرح:

إلى أن مبدأ وقتها طلوع الفجر والمنسوب إلى المشهور أن وقتها بعد صلاة الليل والوتر، والمشهور في انتهاء وقتها ظهور الحمرة المشرقيه، وعن بعض الأصحاب انتهاء وقتها بطلوع الفجر الثاني، ومنشأ هذا الاختلاف الأخبار ولكن المسلم بين الأصحاب أنه يجوز الإتيان بناقله الفجر بدسها في صلاة الليل؛ ولذا التزم الماتن قدس سره بدسها في صلاة الليل مطلقاً ولو أتى بها قبل انتصاف الليل، ويدل على ذلك صحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: سألت الرضا عليه السلام عن ركعتي الفجر؟ فقال: «احشوا بهما صلاة الليل» (١) وصحيحه زراره، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنني رجل تاجر أختلف وأتجر فكيف لي بالزوال _ إلى أن قال عليه السلام _ : تصلى بعد المغرب ركعتين وبعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعه ومنها الوتر ومنها ركعتا الفجر. (٢)

وموثقه أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت ركعتا الفجر من صلاة الليل هي؟ قال: «نعم» (٣) بناءً على أن السؤال يرجع إلى إتيانها مع صلاة الليل لا- الإتيان بهما في الليل، ومعتبره على بن مهزيار، قال: قرأت في كتاب رجل إلى أبي جعفر عليه السلام الركعتان اللتان قبل صلاة الفجر من صلاة الليل هي أم من صلاة النهار؟ وفي أي وقت أصلها فكتب عليه السلام بخطه «احشها في صلاة الليل حشواً» (٤) والوجه في كونها معتبره؛ لأن للشيخ قدس سره إلى كتبه ورواياته طريقاً آخر صحيح على ما في الفهرست (٥)، كما لا ينبغي التأمل في جواز الإتيان بهما بعد الفجر وقبل صلاة الغداة كما يدل على ذلك

ص: ٢٢٩

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٣ _ ٢٦٤، الباب ٥٠ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٥٩، الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأول .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٤، الباب ٥٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٥ _ ٢٦٦، الباب ٥٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٨ .
- ٥- (٥) الفهرست : ١٥٢، الرقم ٣٧٩ .

الشرح:

صحيحه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يصلى الغداه حتى يسفر وتظهر الحمرة ولم يركع ركعتي الفجر أيركعهما أو يؤخرهما» (١) فإنه يظهر منها أنّ جواز الإتيان بناقله الفجر بعد طلوعه وقبل الإسفار وظهور الحمرة بحيث يدرك فريضه الفجر أيضاً قبلهما كان من المسلم عند على بن يقطين، وإنما سأل الإمام عليه السلام عن الإتيان بناقله بعد الإسفار وظهور الحمرة، ويقع الكلام فى المقام فى جواز الإتيان بناقله قبل طلوع الفجر من غير دسها فى صلاة الليل بأن يصلى نافله الفجر بعد انتصاف الليل مستقله أو صلى بعد انتصاف الليل صلاة الليل ولكن صلى ركعتي نافله الفجر بحيث وقع الفصل بينها وبين صلاة الليل بساعات، فإنه قد يقال بأنّه لم تثبت مشروعيه الإتيان قبل طلوع الفجر إلا بدسها فى صلاة الليل حيث لا يطلق ولا يوصف الركعتان بعد انتصاف الليل بقليل بناقله الفجر، بل الأنسب توصيفهما بصلاة الليل فمقتضى إطلاق نافله الفجر الإتيان بالركعتين قريب الفجر أو دسهما فى صلاة الليل ولو كان البدء بصلاة الليل من انتصاف الليل، ويؤيد ما ذكره روايه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أول وقت ركعتي الفجر؟ فقال: «سدس الليل الباقي» (٢) والتعبير بالتأيد بملاحظه ضعف سندها بمحمد بن حمزه بن أبيض وإلا فلا بأس بدلالاتها؛ لأنّ سدس الليل الباقي إلى طلوع الشمس من أول الليل يقرب من ساعتين فيكون وقت نافله الفجر قريباً من الفجر جداً.

أقول: أمّا توصيفهما بناقله الفجر فلا دلالة فيه على عدم تقديمهما على طلوع الفجر ولو بزمان غير قصير فإنه يكفى فى توصيفهما بذلك جواز الإتيان بهما بعد

ص: ٢٣٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٦، الباب ٥١ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٥، الباب ٥٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .

الشرح:

طلوع الفجر أداءً، وأمّا روايه محمد بن مسلم فلا تأييد فيها؛ لأنّ الظاهر من الروايات الواردة في صلاة الليل والوتر أنّ المراد من الليل إلى طلوع الفجر، وفي روايه علي بن مهزيار، قال: قرأت في كتاب رجل إلى أبي جعفر عليه السلام الركعتان اللتان قبل صلاة الفجر من صلاة الليل هي أم من صلاة النهار؟ وفي أي وقت أُصليهما؟ فكتب: «احشهما في صلاة الليل حشواً» (١) فإنه لا يحتمل أن يكون السؤال راجعاً إلى الإتيان بناقله الفجر بعد طلوع الشمس فالمراد من النهار بعد طلوع الفجر لا محاله، وقد تقدم في موثقه أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت ركعتا الفجر من صلاة الليل هي؟ قال: «نعم» (٢) وكما أنه يجوز الإتيان بصلاة الوتر منفردة عن صلاة الليل كذلك الحال في نافله الفجر، نعم يمكن أن يقال إنّ الأمر بإحشائها في صلاة الليل ظاهره عدم التفريق بينهما، وقد ورد في صحيحه أخرى للبخاري، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: ركعتي الفجر أُصليهما قبل الفجر أو بعد الفجر؟ قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «احش بهما صلاة الليل وصلهما قبل الفجر» (٣).

ولكن ورد في صحيحه محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «صل ركعتي الفجر قبل الفجر وبعده وعنده» (٤) ونحوها صحيحه ابن أبي يعفور (٥)، وغيرها ومقتضى الإطلاق في قوله عليه السلام: «قبل الفجر» جواز الإتيان بها منفردة قبله ولو بزمان

ص: ٢٣١

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٥ - ٢٦٦، الباب ٥٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٨.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٤، الباب ٥٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٤.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٥، الباب ٥٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٦.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٨، الباب ٥٢ من أبواب المواقيت، الحديث الأول.
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٨، الباب ٥٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٢.

الشرح:

غير قصير، نعم الأحوط الاقتصار على زمان قصير وحمل قبل الفجر على ما قبل الفجر الصادق، وحمل ماورد في صحيحه عبدالرحمن بن الحجاج، وصحيحه يعقوب بن سالم البزاز حيث ورد فيهما: «صلهما بعد الفجر»^(١) على الفجر الأول جمعاً لا يمكن المساعدة عليه؛ لظهور الفجر في جميعها في الفجر الصادق فيكون الأمر بالإتيان بهما قبل طلوع الفجر ترخيصاً في التقدم.

وكيف ما كان، فظاهر الماتن أنه مع عدم الدس في صلاه الليل يكون وقتها بعد طلوع الفجر لا يمكن المساعدة عليه، ودعوى حمل مادلاً على الإتيان بناقله الفجر بعد الفجر على التقيه؛ لأنّ اعتبار كونها بعد طلوعه مذهب أكثر العامه لا يمكن المساعدة عليها، فإنّ الحمل على التقيه تكون في مورد المعارضه وعدم الجمع العرفي بين الطائفتين، وفي المقام جمع عرفي بينهما وهو جواز كلا الأمرين، وما في روايه أبي بصير من إفتاء أبي جعفر عليه السلام بمّر الحق^(٢)، قوله عليه السلام بالإتيان به قبل الفجر، ورعايه أبي عبدالله عليه السلام التقيه عدم الأمر به أيضاً لا بل أمره بخصوص الإتيان بها بعد طلوع الفجر.

والمتحصل لا- ينبغى التأمل في جواز الإتيان بناقله الفجر قريب طلوع الفجر ولو منفردة لدلاله صحيحه زراره، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: الركعتان اللتان قبل الغداه أين موضعهما؟ فقال: «قبل طلوع الفجر»^(٣) فإذا طلع الفجر فقد دخل وقت صلاه الغداه، وحملها على صوره دسهما في صلاه الليل وإن كان محتملاً إلا أنّ هذا النحو من التقييد

ص: ٢٣٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٧، الباب ٥١ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ و ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٤، الباب ٥٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٥، الباب ٥٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٧.

الشرح:

فى المستحبات خلاف الظاهر، نعم لو كانتا بنحو الدس فى صلاة الليل جاز الإتيان بهما بعد صلاة الليل ولو كان البدء بها بمجرد انتصاف الليل أو حتى قبل الانتصاف فيما جاز الإتيان بها قبله على ما تقدم من الإطلاق فى الروايات الآمره بحشو نافله الفجر فى صلاه الليل، نعم لا يبعد انصراف إلى القريب قبل الفجر إلى صوره الإتيان بها قريب الفجر، كما هو المتبادر أيضاً من قوله عليه السلام من صحيحه محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «صل ركعتى الفجر قبل الفجر وبعده وعنده» (١) ونحوها صحيحه ابن أبى يعفور (٢) ونحوهما.

والوجه فى الانصراف هو كون القبل كبعد فى عدم انتهائهما إلى وقت صلاة أخرى، ثم يقع الكلام فى وقت نافله الفجر من حيث المنتهى فإنّ المنسوب إلى المشهور انتهاء وقت أدائها بظهور الحمرة فى الأفق الشرقى قبل طلوع الشمس، كما يستظهر ذلك من صحيحه على بن يقطين المتقدمه (٣) حيث أمر الامام عليه السلام بتأخيرهما بعد الإسفار وظهور الحمرة، حيث إنّ ظاهره انتهاء وقت النافله المشروعه قبل الإتيان بالفريضة، ولكن ربما احتمل بقاء وقتها إلى ضيق وقت الفريضة حيث ورد فى معتبره الحسين بن أبى العلاء، قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام: الرجل يقوم وقد نور بالغداه، قال: «فليصل السجدين اللتين قبل الغداه ثم ليصل الغداه» (٤) ولكن هذه الروايه وإن كانت معتبره سنداً فإنّ القاسم بن محمد الجوهري من المعاريف الذين لم يرد فيهم القدح إلاّ

ص: ٢٣٣

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٨، الباب ٥٢ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٨، الباب ٥٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .
 - ٣- (٣) فى الصفحه : ٢٣٠ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ٢٦٧، الباب ٥١ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

الشرح:

أنها قابله للتقييد بصحيحه على بن يقطين بأن يحمل على الإسفار بما لم يظهر الحمرة في الأفق الشرقي، ويؤيد ذلك روايه إسحاق بن عمار، عمن أخبره عنه عليه السلام: «صل الركعتين ما بينك وبين أن يكون الضوء حذاء رأسك فإن كان بعد ذلك فأبدأ بالفجر»^(١) فإن كونه الضوء بحذاء الرأس ظاهره عدم فعلية الإسفار تماماً بحيث يلازم ظهور الحمرة في الأفق الشرقي.

وعلى الجملة، ظهور صحيحه على بن يقطين في انتهاء وقت النافله بظهور الحمرة يوجب رفع اليد عن إطلاق بعد طلوع الفجر لو قيل بشموله إلى قبيل طلوع الشمس بحيث لا يبقى إلى طلوعها إلا مقدار ركعتين؛ لأنّ الوارد في صحيحه سليمان بن خالد أنّ موضع نافله الفجر قبل صلاة الغداة فالأمر بتركهما في صحيحه على بن يقطين بعد الاحمرار مقتضاه انتهاء وقتها بعده قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين قبل الفجر؟ قال: «تركعهما حين تنزل (تترك) الغداة إنهما قبل الغداة»^(٢) بناءً على أنّ المراد بالغداة صلاة الغداة.

بقي الكلام فيما ذكر الماتن قدس سره من أنّ المكلف إذا دسّها في صلاة الليل الأفضل إعادتها بعد طلوع الفجر الذي جعله وقت نافله الفجر، ولكن لا يمكن المساعدة عليه فإنّ الوارد في مقام صحيحه حماد بن عثمان، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «ربما صليتهما وعلى ليل فإن قمت ولم يطلع الفجر أعدتهما»^(٣) وموثقه زراره، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «إنى لأصلي صلاة الليل وأفرغ من صلاتي وأصلي الركعتين فأنام ما

ص: ٢٣٤

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٢٦٧، الباب ٥١ من أبواب المواقيت، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ٢٦٦، الباب ٥١ من أبواب المواقيت، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤: ٢٦٧، الباب ٥١ من أبواب المواقيت، الحديث ٨.

الشرح:

شاء الله قبل أن يطلع الفجر فإن استيقظت عند الفجر أعدتهما» (١) والروايتان مختصتان بصوره النوم والاستيقاظ قبل الفجر أو عنده فلا يعمان الدس في سائر الصور كما لا يخفى، ولو بنى على أن الأمر بالإعادة مع الاستيقاظ عند الفجر أو قبل طلوعه ظاهره أنه كان الدس في صلاة الليل قبل ذلك للتخفيف على المكلف وإلا فوقته قريب الفجر فلا يجتمع مع قوله قدس سره في المسألة الآتية من استحباب الإعادة بعد النوم وإن صلاها في وقتها وحتى ما لو استيقظ بعد الفجر.

بقي في المقام أمر وهو أن المستفاد من صحيحه على بن يقطين جواز الإتيان بالنافله يعنى نافله الفجر قبل ظهور الحمره المشرقيه وإن استلزم ذلك وقوع فريضة الفجر إلى طلوعها، حيث إنه عليه السلام أمر بترك النافله إذا أراد أن يأتيها قبل فريضة الصبح بعد ظهور الحمره مع أن المستفاد من الروايات أن النافله لا- تراحم وقت فضيله الفريضة يعنى إذا استلزم الإتيان بالنافله فوت وقت فضيله الفريضة تركت النافله كما ورد ذلك في ترك نافله الظهر بعد بلوغ الفىء ذراعاً، ونافله العصر بعد وصوله إلى ذراعين، وما ورد في أن-ه لا- تطوع في وقت فريضة، والجواب بأنه لا- مانع من التطوع في وقت الفريضة على ما أتى ولا بأس بالالتزام بجواز مزاحمه النافله وقت الفضيله في فريضة الصبح دون صلاة الظهرين، ويمكن الجواب أيضاً بأن الصحيحه لا تدل على جواز الإتيان بالنافله في فرض مزاحمتها وقت فضيله الصبح، بل سؤال على بن يقطين ناظر إلى السؤال عن مشروعيه نافله الصبح فيما إذا فات وقت الفضيله لصلاة الصبح وأنه لا بد من الإتيان بها في غير وقت فضيلتها فهل الإتيان بنافلتها قبل ذلك مشروع

ص: ٢٣٥

(مسألة ٧) إذا صلى نافله الفجر في وقتها أو قبله ونام بعدها يستحب إعادتها [١]

(مسألة ٨) وقت نافله الليل ما بين نصفه والفجر الثاني [٢] والأفضل إتيانها في السحر وهو الثلث الأخير من الليل وأفضله القريب من الفجر.

الشرح:

أم لا؟ وليس عنده الإتيان بالنافله فيما إذا استلزم وقوع الفريضة في غير وقت فضيلتها أمراً مسلماً.

[١] قد تقدم أنّ ظاهر الروايتين صورته الاتيان في غير وقت نافله الفجر بالدس في صلاه الليل ثم نومه والاستيقاظ عند الفجر أو قبله.

وقت نافله الليل

[٢] المشهور بين الأصحاب بل المتسالم عليه بينهم أنّ وقت نافله الليل يدخل بانتصاف الليل، ويشهد لذلك عدّه من الروايات منها صحيحه زراره الوارده في جواز الاقتصار في نافله العصر على ست ركعات أو أربع ركعات وفي نافله المغرب على ركعتين مع رعايه الفرائض والنوافل حيث ورد فيها قلت لأبي جعفر عليه السلام إلى أن قال عليه السلام: «وبعد ما ينتصف الليل ثلاث عشره ركعه» (١) وظهرها تحديد وقت صلاه الليل بما بعد انتصاف الليل.

ومنها موثقته عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنما على أحدكم إذا انتصف الليل أن يقوم فيصلّى صلاته جملة واحده ثلاث عشره ركعه» (٢) ومنها صحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «كان رسول الله عليه السلام إذا صلى العشاء الآخرة آوى إلى

ص: ٢٣٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٥٩ ، الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٤٩٥ ، الباب ٣٥ من أبواب التعقيب، الحديث ٢ .

الشرح:

فراشه فلا يصلى شيئاً إلا بعد انتصاف الليل لا فى شهر رمضان ولا فى غيره» (١) ومنها صحيحه فضيل عن أحدهما عليهما السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلى بعدما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعه (٢). ويضم ما ورد أنه صلى الله عليه وآله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يصلى من النهار شيئاً حتى تزول الشمس ولا من الليل بعدما يصلى العشاء الآخره حتى ينتصف الليل» (٣) يظهر أن هـ لا يدخل وقت صلاه الليل إلا بعد انتصافه كما لا يدخل وقت نافله الظهر إلا بعد الزوال، حيث إن الظاهر أن غرض الإمام عليه السلام من نقل فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام بيان وقت الصلاه المشروعه لنافله الظهر ونافله الليل.

ويدل على ذلك أيضاً ما ورد من أن من يغلبه النوم حتى يصبح قضاء صلاه الليل منه أفضل من الإتيان بالتعجيل أول الليل، حيث يظهر منه أن الإتيان بنافله الليل فى أول الليل تعجيل إلى الفعل قبل وقته نظير التعجيل فى غسل الجمعة يوم الخميس؛ ولذا ذكر أن القضاء أفضل وإلا فلا معنى لكون القضاء أفضل من الأداء، وفى صحيحه معاويه بن وهب، عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: قلت له: إن رجلاً من مواليك من صلحائهم شكك إلى ما يلقى من النوم، وقال: إنى أريد القيام بالليل فيغلبنى النوم حتى أصبح فربما قضيت صلاتى الشهر المتتابع والشهرين أصبر على ثقله، فقال: قره عين والله قره عين والله ولم يرخص فى النوافل أول الليل وقال: القضاء بالنهار أفضل. (٤)

ولا ينافى ذلك ماورد من الأمر بصلاه الليل فى آخر الليل كما فى صحيحه مرازم،

ص: ٢٣٧

- ١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٢٤٨ ، الباب ٤٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٢٤٨ ، الباب ٤٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٢٣٠ ، الباب ٣٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٤ : ٢٥٥ ، الباب ٤٥ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

الشرح:

قال: قلت له: متى أُصلى صلاة الليل؟ فقال: «صلها في آخر الليل»^(١) وموثقه زراره عن أبي عبد الله عليه السلام الواردة في تعداد النوافل والاقصرار في بعضها وفيها ثلاثه عشره ركعه في آخر الليل^(٢) إلى غير ذلك.

والوجه في عدم المنافاه لما يأتي من أنّ الأفضل في وقتها آخر الليل.

نعم، قد وردت روايات يستظهر منها أنّ صلاة الليل بعد انتصاف الليل أفضل وألا تدخل وقتها من أول الليل كما وثقه سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بصلاة الليل فيما بين أوله إلى آخره إلا أنّ أفضل ذلك بعد انتصاف الليل»^(٣) ومعتبره محمد بن عيسى قال: كتبت إليه أسأله يا سيدي روى عن جدك أنه قال: لا بأس بأن يصلى الرجل صلاة الليل في أول الليل، فكتب: في أي وقت صلى فهو جائز إن شاء الله^(٤). ورواه الحسين بن علي بن بلال، قال: كتبت إليه في وقت صلاة الليل، فكتب: عند زوال الليل وهو نصفه أفضل، فإن فات فأوله وآخره جائز^(٥).

وفيه أنّ هذه الروايات وإن كان مقتضاها دخول وقت صلاة الليل من أول الليل إلا أنّ مقتضى ما ورد في صحيحه معاويه بن وهب عدم كون التقديم من صلاة الليل في وقتها، بل هو تعجيل كما تقدم وأن قضائها أفضل من الإتيان في أول الليل حتى مع العذر كغلبه النوم، نعم لا بأس بالالتزام بالتوسعه في حق المسافر أو في الليالي القصار كما يأتي في المسألة التاسعه.

ص: ٢٣٨

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥٦ ، الباب ٤٥ من أبواب المواقيت، الحديث ٦ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٥٩ ، الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٣ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥٢ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٩ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥٣ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١٤ .

٥- (٥) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥٣ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١٣ .

الشرح:

وعلى الجملة، يرفع اليد عن إطلاقاتها بحملها على التعجيل في صورته العذر أو عليه وعلى التوسعه في وقتها بالإضافة إلى بعض الموارد كما يأتي، وأمّا أنّ آخر وقت صلاة الليل طلوع الفجر الثاني فهو المعروف بين أصحابنا قديماً وحديثاً، بل لم ينسب (١) الخلاف فيه إلا من القدماء إلى السيد المرتضى قدس سره (٢) حيث قال بانتهاء وقتها بطلوع الفجر الأول المعبر عنه بالفجر الكاذب، ولم يعلم لما نسب إليه وجه إلا ما ورد في صحيحه إسماعيل بن سعد الأشعري، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن ساعات الوتر؟ قال: أحبها إلى الفجر الأول، وسألته عن أفضل ساعات الليل؟ قال: الثلث الباقي (٣) ولكنها لا تدل على انقضاء وقت صلاة بطلوع الفجر الأول، بل ولا على أفضله إلا ببيان بصلاة الليل قبل طلوع الفجر الأول، حيث إنه لم يعلم أنّ (إلى) حرف غايه، بل إنه (إلى) فلا- دلالة لها على انتهاء وقتها بالفجر الأول، بل مدلولها كون أفضل وقت الوتر الفجر الأول كما يدل على ذلك صحيحه معاوية بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل ساعات الوتر؟ فقال: «الفجر أول ذلك» (٤) حيث إنّ ظاهرها أنّ الإتيان بالوتر عند الفجر أول الوقت الأفضل.

وكيف كان فلا- ينبغي التأمّل في عدم امتداد وقت صلاة الليل إلى طلوع الشمس، بل المراد من الليل في المقام إلى طلوع الفجر، سواء قيل بأنّ هذا معنى ظاهر الليل مطلقاً أو قيل بظهوره فيما لم يكن في البين قرينه على الخلاف بين غروب الشمس

ص: ٢٣٩

١- (١) نسبه العلامة في المختلف ٢ : ٣٥ .

٢- (٢) الناصريات : ١٩٨ ، المسألة ٧٦ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٧٢ ، الباب ٥٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٢٧١ ، الباب ٥٤ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

الشرح:

وظلوعها، وفي صحيحه جميل بن دراج، قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن قضاء صلاة الليل بعد الفجر إلى طلوع الشمس؟ قال: «نعم، وبعد العصر إلى الليل فهو من سر آل محمد المخزون»^(١) فإنَّ ظاهرها فرض جميل بن دراج تمام وقت صلاة الليل بطلوع الفجر ومفروغيه ذلك عنده فلذا سأل عن قضائها بعد طلوع الشمس، ولا يتوهم أنَّ القضاء فيها بمعنى الإتيان لا-القضاء مقابل الأداء لكون أمره عليه السلام بقضائها بعد العصر إلى الليل قرينه قطعيه على كون المراد بالقضاء مقابل الأداء، ونظيرها صحيحه معاوية بن وهب عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: قلت له إنَّ رجلاً من مواليك من صلحائهم شكّا إلى ما يلقي من النوم وقال: إنى أريد القيام بالليل فيغلبني النوم حتى أصبح فربّما قضيت صلاتي الشهر المتتابع والشهرين أصبر على ثقله، فقال: قره عين والله، قره عين والله، ولم يرخص في النوافل أول الليل وقال القضاء بالنهار أفضل^(٢). فإنّه يستفاد منها أيضاً مفروغيه انتهاء وقت صلاة الليل بطلوع الفجر فيكون الإتيان بها بعد طلوعه قضاءً والإمام عليه السلام قرره على ذلك، وذكر أنَّ القضاء أفضل له وكما يستفاد منها أنَّ الإتيان بصلاة الليل في مثل الفرض في أول الليل لا يكون أداءً فيحمل ماورد في الترخيص فيه على مشروعيه التعجيل كمشروعيه التعجيل بغسل الجمعة، كذلك يستفاد منها الأمر بالإتيان بالوتر أو حتى الإتيان بصلاة الليل بعد طلوع الفجر أنه بعنوان القضاء نظير صحيحه سليمان بن خالد، قال: قال لى أبو عبدالله عليه السلام: ربما قمت وقد طلع الفجر فأصلى صلاة الليل والوتر والركعتين قبل الفجر ثم أصلى الفجر قال: قلت: أفعل أنا ذا؟

ص: ٢٤٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٧٣ ، الباب ٥٦ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥٥ ، الباب ٤٥ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .

الشرح:

قال: نعم ولا يكون منك عادة (١). فإنّ قوله عليه السلام: «ولا- يكون منك عادة» قرينه على أنّ مراده عليه السلام هو القضاء، وصحيحه إسماعيل بن سعد الأشعري، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الوتر بعد الصبح؟ قال: نعم، قد كان أبي ربما أوتر بعد ما انفجر الصبح. (٢)

بقى الكلام فيما ذكر الماتن عن الأفضل في صلاة الليل الإتيان بها في السحر وهو الثلث الأخير من الليل وأفضل الثلث الأخير ما قرب من الفجر، فنقول: تقدم في أول وقت صلاة الليل انتصافه وعليه يحمل ما ورد في الإتيان به في السحر على كونه أفضل ولا ينافي ذلك ما ورد في بعض الروايات المعتبرة أنّ النبي صلى الله عليه وآله كان يأتي بصلاة الليل بعد انتصاف الليل فإنّ السحر أيضاً بعد انتصاف الليل، بل لو كان بدؤه صلى الله عليه وآله بصلاة الليل بعد الانتصاف على نحو التفريق كما في بعض الروايات كان ذلك لإظهار التوسعة لثلاث- يتوهم أنّ وقتها في آخر الليل فقط أو يلتزم بأنّ الأفضل التفريق أو الجمع في الثلث الأخير والأفضل منه الجمع في آخر الليل قريب الفجر، وقد تقدم أنّ الوارد في صحيحه إسماعيل بن سعد (٣) كون أفضل ساعات الليل الثلث الأخير، وورد في صحيحه أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التطوع بالليل والنهار؟ فقال: الذي يستحب أن لا- يقصر عنه ثمان ركعات عند زوال الشمس - إلى أن قال - ومن السحر ثمان ركعات ثم يوتر والوتر ثلاث ركعات مفصوله ثم ركعتان قبل صلاة الفجر وأحب صلاة الليل إليهم آخر الليل. (٤)

ص: ٢٤١

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٦١ _ ٢٦٢ ، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٦١ ، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .
 - ٣- (٣) في الصفحة : ٢٣٩ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٥٩ ، الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الثاني .

(مسأله ٩) يجوز للمسافر والشاب الذي يصعب عليه نافلة الليل في وقتها تقديمها على النصف [١] وكذا كل ذي عذر كالشيخ وخائف البرد أو الاحتلام والمريض وينبغي لهم تيه التعجيل لا الأعداء.

الشرح:

وعلى كل، يحمل السحر والثالث الأخير على الوقت الأفضل وقوله عليه السلام: «وأحب صلاة الليل اليهم آخر الليل» ظاهره أن أفضل السحر هو آخر الليل فإن كان المراد بالتثالث الأخير هو المراد بالسحر كما بنى عليه الماتن فهو وإن قيل بأن التثالث أوسع صدقاً عن السحر فلا ينبغي في أن آخر الليل الذي ينتهى بطولوع الفجر يكون أفضل من مطلق التثالث ومطلق السحر حتى بلحاظ ما ورد في قوله سبحانه «وَبِالْأَسْجَادِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ» (١) حيث إنه لا ينافى كون الأخير من السحر أفضل بالإضافة إلى العباده والاستغفار.

في تقديم صلاة الليل

[١] ذكر قدس سره جواز تقديم نافلة الليل على انتصافه لجماعه منهم المسافر، وقيد بعض الكلمات بالذي يمنعه الإتيان بها في وقتها جد السير ومنهم الشاب الذي يصعب عليه نافلة الليل في وقتها، وقيد ذلك أيضاً بما إذا كانت الصعوبه لغلبه نومه ويجرى ذلك على كل ذي عذر في التقديم كالشيخ الذي يصعب عليه القيام وخائف البرد أو الاحتلام والمريض، ولكن التقديم في كل ذلك من قبيل تقديم غسل الجمعة يوم الخميس مجرد جواز التقديم لا أنه إتيان بالنافله في وقتها وعنوان التقديم وإن لم يكن عنواناً قصدياً إلا أن هـ ينبغي لهم قصده لا قصد الأداء في وقتها.

ص: ٢٤٢

الشرح:

وجواز التقديم بالإضافة إلى المسافر الذى يمنعه جدّ السير لعله مما لا -خلاف فيه إلاّ فى المحكى عن ابن ادريس(١) حيث المنسوب إليه أنه التزم بعدم جواز التقديم أصلاً، والروايات الواردة فى جواز تقديمها والإتيان بها فى أوّل الليل معتبره مستفيضه منها صحيحه أبى بصير ليث المرادى، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاه فى الصيف فى الليالى القصار صلاه الليل فى أوّل الليل؟ فقال: نعم، نعم ما رأيت ونعم ما صنعت يعنى فى السفر، وقال: وسألته عن الرجل يخاف الجنابه فى السفر أو فى البرد فيعجل صلاه الليل والوتر فى أوّل الليل؟ فقال: نعم(٢). وصحيحه الحلبي عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إن خشيت أن لا تقوم فى آخر الليل أو كانت بك عله أو أصابك برد فصلّ وأوتر فى أوّل الليل فى السفر»(٣) وفى صحيحه عبدالرحمن بن أبى نجران، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاه بالليل فى السفر فى أوّل الليل؟ فقال: «إذا خفت الفوت فى آخره»(٤) إلى غير ذلك ممّا يأتى نقل بعضها.

نعم، فى روايه محمد بن مسلم، قال: سألته عن الرجل لا يستيقظ من آخر الليل حتى يمضى لذلك العشر والخمس عشره فيصلّى أوّل الليل أحبّ إليك أم يقضى؟ قال: لا، بل يقضى أحبّ إليّ إنى أكره أن يتخذ ذلك خلقاً. وكان زراره يقول: كيف تقضى صلاه لم يدخل وقتها؟ إنمّا وقتها بعد نصف الليل(٥). ويقال يبعد أن يتكلم زراره بذلك من غير استماعه عن الإمام عليه السلام ولكن لا يخفى أنّ السند فى الروايه ضعيف فلم يثبت ما

ص: ٢٤٣

١- (١) السرائر ١: ٢٠٣ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ٢٤٩، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤: ٢٥٠، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

٤- (٤) وسائل الشيعة ٤: ٢٥١، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٧ .

٥- (٥) وسائل الشيعة ٤: ٢٥٦، الباب ٤٥ من أبواب المواقيت، الحديث ٧ .

الشرح:

ذكر قول زراره، وعلى تقدير كونه قول زراره فيمكن أن يكون التزامه بذلك لما ورد من أن مع طلوع الفجر يكون للمكلف القضاء.

وكيف كان، فلا اعتبار في قول زراره إذا لم يستند إلى المصعوم عليه السلام وأنّه لا ينبغي التأمل في جواز التقديم للمسافر والكلام فيه في جهتين:

الأولى: أن جواز تقديم المسافر صلاته في أول الليل مطلق أو يقيّد بما إذا خاف فوتها إذا أخرها إلى انتصاف الليل إلى طلوع الفجر، سواء كان خوف فوتها لاحتماله حدوث الجنابه أو النوم أو غير ذلك.

والثانية: أن إتيان المسافر صلاة الليل في أوله هل من جهة جواز التعجيل له؟ أو أن وقتها في السفر موسّع.

أمّا الجهة الأولى فقد ورد في بعض الروايات جواز تقديمها في أول الليل في السفر بلا تقييد بصورة خوف الفوت آخر الليل كموثقه سماعة بن مهران أنّه سأل أبا الحسن الأول عن وقت صلاة الليل في السفر؟ فقال: «من حين تصلى العتمه إلى أن ينفجر الصبح»^(١) ولكن في مقابلها ما يقيّد فيها جواز التقديم في السفر بصورة العذر كصحيحه الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام: «إن خشيت أن لا تقوم في آخر الليل أو كانت بك عله أو أصابك برد فصلّ وأوتر أول الليل في السفر»^(٢).

وصحيحه عبدالرحمن بن أبي نجران، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة بالليل في السفر في أول الليل؟ فقال: «إذا خفت الفوت في آخره»^(٣) فإن مقتضى

ص: ٢٤٤

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥١ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥٠ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥١ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٧ .

الشرح:

الشرطية في الجواب عدم المقتضى للتقديم مع عدم خوف الفوت، وحيث إن جواز التقديم على انتصاف الليل على خلاف القاعدة فيرفع اليد عنها بالاعتصار على صورته العذر وخوف الفوت بعد انتصافه.

لا- يقال: لا- يرفع اليد بهما عن الإطلاق في موثقه سماعه بن مهران ونحوها؛ لأن ظاهر الموثقه ونحوها أنه للسفر خصوصيه بالإضافة إلى الحضر، ولو كان جواز التقديم في السفر معلقاً على خوف الفوت والعذر لم يكن بين السفر والحضر فرق فإنه يدل على جواز التقديم مع خوف الفوت والعذر حتى في الحضر صحيحه أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إن خشيت أن لا تقوم في آخر الليل أو كانت بك عله أو أصابك برد فصلّ صلاتك وأوتر من أول الليل»^(١).

وقد يجاب عن ذلك بأن صحيحه أبي بصير بعينها صحيحه الحلبي المتقدمه كما يكشف عن ذلك اتحاد العبارتين والألفاظ فيهما واختلافهما في مجرد كلمه الشرط فإنها في صحيحه أبي بصير (إذا) وفي صحيحه الحلبي (إن) ومن البعيد جداً أن يختلف قول الصادق عليه السلام فيهما بالتيقيد في السفر وعدمه، وعلى ذلك فلا يعلم أن الصادر عنه عليه السلام وهو التقييد بالسفر أو الإطلاق فتكون الروايه مجمله فيقتصر على المتيقن وهو التقييد.

ولكن لا يخفى أن اختلاف الصحيحتين بهذا الاختلاف لا يدل على اتحادهما، وصدور المطلق عن الإمام عليه السلام وصدور المقيّد عنه عليه السلام أمر غير بعيد، وجواز تقديم الحاضر أيضاً صلاه الليل في أوله مع جواز التقديم على المسافر أيضاً مع العذر لا يستلزم أن يكون ذكر المسافر في موثقه سماعه ونحوها مما يكون ظاهره دخاله

ص: ٢٤٥

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٢٥٣، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١٢.

الشرح:

السفر في جواز التقديم أمراً لغواً، وذلك فإنه يكفي في دخاله السفر أن تقديم المسافر صلاة الليل في أوله من العذر من الإتيان في صلاة الليل في وقتها كما هو ظاهر الموثقه فلا يكون قضاء صلاة الليل أفضل منه، بخلاف الحاضر فإنه إذا خشي النوم وفوت صلاه الليل عنه وإن جاز له التقديم في أول الليل إلا أن قضاءها أفضل من الإتيان من التقديم كما يدل على ذلك صحيحه معاويه بن وهب حيث سأل أبا عبدالله عليه السلام أن رجلاً من مواليك من صلحائهم شكى إلى ما يلقي من النوم وقال: إني أريد القيام بالليل فيغلبني النوم حتى أصبح _ إلى أن قال عليه السلام _ : القضاء بالنهار أفضل (١). ومقتضاه أن هـ وإن يجوز تقديم صلاة الليل في الفرض إلا أن القضاء أفضل منه.

وعلى الجملة، مقتضى تقييد دخول وقت صلاة الليل بعد انتصافه كون صلاة الليل بعد طلوع الفجر قضاء _ وكون القضاء أفضل من تقديمها لمن يفوت عنه صلاة الليل في وقتها مع العذر _ أن لا يجوز تقديم صلاة الليل من غير عذر ويرفع اليد عما ذكر في صورته كون المسافر معذوراً.

ودعوى أنه لا- يرفع اليد في المستحبات عن الإطلاق بورود التقييد في خطاب آخر، بل يحمل المقييد على الأفضليه لا يمكن المساعدة عليه في مثل المقام مما يكون مقتضى تحديد الوقت لصلاه بانتصاف الليل عدم مشروعيتها قبل انتصافه، وإلا لزم الالتزام بجواز التقديم مع عدم العذر حتى في غير العذر حتى في غير السفر لما ورد في معتبره محمد بن عيسى، قال: كتبت إليه أسأله يا سيدى روى عن جدك أنه قال: لا بأس بأن يصلى الرجل صلاة الليل في أول الليل؟ فكتب: في أى وقت صلّى فهو جائز إن شاء

ص: ٢٤٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥٥ ، الباب ٤٥ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

الشرح:

اللّه تعالى (١). وفي موثقه أخرى لسماعه عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا بأس بصلاه الليل فيما بين أوله إلى آخره إلا أن أفضل ذلك بعد انتصاف الليل» (٢) وكما أن مثل ذلك يقيد بما ورد في صحيحه أبي بصير من التقييد بالعدر أو بما ورد في صحيحه معاوية بن وهب من القضاء، وكما أن مثل ذلك يقيد بما ورد في صحيحه أبي بصير من التقييد بالعدر أو بما ورد في صحيحه معاوية بن وهب من القضاء أفضل حتى مع العذر كذلك يرفع اليد عن إطلاق موثقه سماعه الواردة في السفر بما ورد في سائر الروايات من تقييد الجواز في السفر بصوره العذر.

ثم إنه قد ورد في صحيحه ليث، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه في الصيف في الليالي القصار صلاه الليل في أول الليل؟ فقال: «نعم ما رأيت ونعم ما صنعت» (٣) وربما يقال إن الليالي القصار لا خصوصيه لها، بل كونها موجه لتقديم صلاه الليل بمناسبه الحكم والموضوع غلبه فوات صلاه الليل مع تأخيرها إلى ما بعد انتصاف الليل، كما أن قول الإمام عليه السلام: «نعم ما رأيت ونعم ما صنعت» ظاهره أنه من باب التوسع في الوقت، ولم يرد في المقام أن القضاء أفضل ليدل على أن الجواز من باب التعجيل لا-التوسع في الوقت وروى الصدوق أيضاً في الفقيه ولكن ذكر في ذيلها: يعنى في السفر (٤) والظاهر أن التفسير بالتقييد بالسفر مع كلام الصدوق كما هو دأبه في حمل بعض المطلقات.

ص: ٢٤٧

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥٣ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١٤ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥٢ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٩ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٤٩ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .
 - ٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١ : ٤٧٨ ، الحديث ١٣٧٩ .

الشرح:

ولكن لا يخفى إذا كان المستند لذلك الحكم الصحيحه فقط فما ذكر من أنّ الجواز فى الفرض للتوسعه لا التعجيل لا يمكن المساعده عليه أيضاً فإنّ مناسبه الحكم والموضوع هو كون قصر الليالى فى الصيف يوجب فوات صلاه الليل بغلبه النوم لا لخصوصيه أخرى، وقد ورد فى صحيحه معاويه بن وهب (١) أنّ القضاء مع فوت صلاه الليل بغلبه النوم أفضل من التقديم، وكيف فى الفرض صحيحه أخرى وهى صحيحه يعقوب بن سالم الأحمري، قال: سألته عن صلاه الليل فى الصيف فى الليالى القصار فى أول الليل؟ قال: نعم، نعم ما رأيت ونعم ما صنعت ثم قال: إنّ الشاب يكثر النوم فأنا آمرك به (٢). وظاهر هذه فرض كون التقديم لغلبه النوم فيها التى ورد فى صحيحه معاويه بن وهب كون القضاء أفضل.

وقد عدّ الماتن الخائف من الاحتلام والبرد والمريض والشيخ ممن يجوز له التعجيل، وقد ورد خائف الجنابه فى السفر وفى البرد فى صحيحه ليث المرادى (٣) ومن أصابه البرد فى صحيحته أبى بصير (٤) والحلبى (٥) ووقع الكلام فى الخائف من الجنابه أنه يكون التقديم فى حقه للتوسعه أم لمجرد جواز التعجيل، فليل بالتوسعه فإنه لم يكن التقديم للتوسعه لكان المتعين التأخير والإتيان بصلاه الليل مع التيمم؛ لأنّ الوقت لاتزاحمه الطهاره المائيه بل يصلى فى الوقت مع التيمم فالأمر بالتقديم على

ص: ٢٤٨

١- (١) تقدمت فى الصفحه : ٢٤٦ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٢٥٤ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١٧ .

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٢٤٩ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٤- (٤) وسائل الشيعة ٤ : ٢٥٢ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١٢ .

٥- (٥) وسائل الشيعة ٤ : ٢٥١ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٨ .

الشرح:

الخائف مقتضاه كون صلاه ليله صلاه فى الوقت، ولكن لا- يخفى أنّ تقديم خائف الجنابه فى السفر وإن كان أول الليل وقتاً لصلاه ليله على ما تقدم إلاّ خوف الجنابه فى البرد لا دليل فيه للتوسعه، ولعلّ تقديم صلاه الليل فى حق خائف الجنابه فى البرد أنه بعد جنابته لا- يكون الاغتسال فى البرد بحيث يوجب الحرج أو الضرر بل يكون صعوبته موجباً لتركه صلاه الليل ولذلك خفف الشارع الأمر عليه.

كما هو الحال فى المريض أيضاً فإنّ ماورد فى صحيحه الحلبي وصحيحه أبى بصير من قوله عليه السلام «أو كانت بك عله أو أصابك برد فصل صلاتك أو أوتر من أول الليل» ظاهره المرض، فدعوى أنّ جواز التعجيل للمرض لم يرد فيه دليل على جواز التقديم وإنّما ورد جوازه فى روايه الصدوق(١) بسنده عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام وفى السند ضعف لا يمكن المساعدة عليه.

نعم، ما ورد فى جواز التعجيل للشيخوخه موردها السفر(٢) والتعدى منها الى الحضرة لا يخلو عن إشكال، والله العالم.

تذييل: قد ورد فى ذيل صحيحه معاويه بن وهب على روايه الشيخ والكلينى قلت: إنّ من نساءنا أبقاراً الجاربه تحب الخير وأهله وتحرص على الصلاه فيغلبها النوم حتى ربما قضت وربما ضعفت عن قضائه وهى تقوى عليه أول الليل فرخص لهن فى الصلاه أول الليل إذا ضعفن وضعفن القضاء(٣). ولا يخفى أنّ صدر الصحيحه قرينه على أنّ المراد بالترخيص لهن فى الصلاه أول الليل ليس بمعنى عدم مشروعيتها

ص: ٢٤٩

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٥٤ _ ٤٥٥، الحديث ١٣١٨ .

٢- (٢) الكافي ٣: ٤٤٠، الحديث ٦ .

٣- (٣) الكافي ٣: ٤٤٧، الحديث ٢٠ .

الشرح:

مع عدم ضعفهنّ عن القضاء، بل بمعنى أنّ القضاء مع يسره لهن أفضل من الإتيان في أوّل الليل كما يقتضى تعليق الترخيص على ضعفهن عن القضاء أنّ الترخيص مع ضعفهن لجواز التعجيل لا للتوسعه في صلاه الليل، وأيضاً أنّ ما ذكر الماتن قدس سره من جواز تقديم صلاه الليل في أوّله من أنّ الجواز يعم كل عذر وأنّ الشيخ والخائف من البرد أو الاحتلام والمريض من المثال ذى عذر مبنى على أحد أمرين.

أحدهما: أن يستفاد مما ورد في الروايات أنّ الموضوع لمشروعيه تقديم صلاه الليل على انتصافه هو مطلق العذر الذى يكون داعياً للمكلف إلى ترك صلاه ليلته، حيث ورد في بعض ما تقدم من الروايات الخوف من الاحتلام أو البرد مع أنّ الخوف منهما لا يكون عذراً شرعياً في ترك صلاه الليل بعد انتصافه؛ لأنّ الاغتسال لصلاه الليل لو لم يكن حرجياً أو ضرورياً يغتسل كما يجب هذا الاغتسال لصلاه فجره وإن كان حرجياً أو ضرورياً يتيمم لصلاه ليله، فتشريع التقديم في هذين الصورتين يكشف أنّ العذر الموضوع لجواز التقديم يعم ما إذا حصل ما يكون داعياً إلى ترك صلاه في ليلته فيكون التقديم جائزاً مع مطلق العذر ولولم يكن عقلياً أو شرعياً، بل ما يكون داعياً في الغالب للمكلف إلى ترك صلاه الليل في ليلته عند حصوله.

الأمر الثانى أنّّه يستفاد ذلك ممّا ورد في صحيحه أبى بصير من قوله عليه السلام «أو كانت بك عله» فإنّ كلمه (العله) تشمل المرض ونحوه مع أنّ المريض لا يكون له عذر شرعى أو عقلى في إتيان الصلاه بعد انتصافه، نعم تكون صعوبه فيها عليه.

وعلى الجملة، العله تعمّ كل عذر يكون داعياً للمكلف إلى ترك صلاه الليل بعد انتصافه فرخص الشارع في التقديم لثلاث تفوت صلاه الليل على هولاء، ولكن لا يخفى أنّ شمول العله لغير المرض غير ظاهر والتعدى من المريض إلى غيره يحتاج إلى تأمل

الشرح:

إلا بملاحظه الوجه الأول.

بقى في المقام أمر وهو أنه إذا جاز للمكلف الإتيان بصلاه الليل في أوله سواء كان الجواز بنحو التوسعه أو بنحو جواز التعجيل فهل المراد ما بين دخول الليل إلى انتصافه كما يستظهر ذلك من إطلاقات أول الليل في الروايات ومن موثقه أخرى بناءً لسماعه عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا بأس بصلاه الليل فيما بين أوله إلى آخره» (١) إلا أن أفضل ذلك بعد انتصاف الليل بعد تقييدها بالعدر في السفر أو في الحضر لما تقدم من الروايات الداله على أن وقتها انتصاف الليل، وأن المكلف إذا لم يأت بها يكون قضاءً إلا مع العذر ولكن في موثقه المتقدمه أنه سأل أبا الحسن الأول عليه السلام عن وقت صلاه الليل في السفر؟ فقال: «من حيث تصلى العتمه إلى أن ينفجر الصبح» (٢) ولا يبعد الالتزام بأنّه في موارد العذر وإن يدخل وقت صلاه الليل بدخول الليل إلا أنّه يشترط في صحه صلاه الليل وقوعها بعد صلاه العشاء، نظير دخول وقت العشاء كالمغرب بدخول الليل إلا أنه يشترط في صلاه العشاء الإتيان بها بعد صلاه المغرب.

نعم، يسقط هذا الاشتراط فيما إذا أتى المكلف بصلاه الليل بعد انتصافه، حيث مع انتصافه يسقط التكليف بالعشاء على ما تقدم، والمناسبه التي اقتضت أن يرخص الشارع للمعذور في الإتيان بصلاه الليل أول الليل لا تقتضى أزيد من هذا الترخيص، ويؤيد ذلك خبر علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يتخوف أن لا يقوم من الليل أيصلى صلاه الليل إذا انصرف من العشاء الآخره؟ وهل يجزيه ذلك أم عليه قضاء؟ قال: «لا صلاه حتى يذهب ثلث الأول من الليل، والقضاء

ص: ٢٥١

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥٢ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٩ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥١ ، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .

(مسألة ١٠) إذا دار الأمر بين تقديم صلاة الليل على وقتها أو قضائها فالأرجح القضاء [١]

(مسألة ١١) إذا قدّمها ثم انتبه [٢] فى وقتها ليس عليه الإعادة.

الشرح:

بالنهار أفضل من تلك الساعة» (١) ظاهرها أنّ عدم جواز الإتيان بصلاة الليل قبل صلاة العشاء كان مفروغاً عنه عند على بن جعفر وإنما سأل عن تقديمه مع العذر إلا ما بعد صلاة العشاء، والتعبير بالتأييد بملاحظه المناقشه فى سندها بعبدالله بن الحسن، ويحتمل أن يكون التقييد بما بعد العتمه بملاحظه النهى عن التطوع عن عليه فريضه، وهذا النهى إرشادى إلى قله الثواب لا عدم الصحه كما يأتى فلا- ينافى التقييد بما بعد العتمه مع الالتزام بجواز تقديم صلاة الليل قبل العشاء أيضاً، ولكن الأحوط الإتيان بها عند العذر بعد العشاء، والله العالم.

قضاء صلاة الليل مقدم على تقديمها

[١] قد ظهر ممّا تقدم كون القضاء أفضل فيما إذا كان تقديم صلاة الليل على انتصاف الليل والإتيان بها فى أول الليل فى صوره العذر من الحاضر، وأمّا إذا كان العذر فى السفر فالأظهر أنّ الإتيان فى أول الليل من التوسعه فى الوقت فىكون أداءً فلا يكون القضاء أرجح.

إذا قدم صلاة الليل ثم انتبه فى وقتها فلا إعاده

[٢] ويشهد لذلك ما ورد فى تقديم صلاة الليل من الروايات فإنه لم يرد فى شىء منها الإتيان بها بعد الانتباه فى وقتها أضف إلى ذلك أنّ التقديم من موارد التوسعه فى

ص: ٢٥٢

(مسأله ۱۲) إذا طلع الفجر وقد صلى من صلاة الليل أربع ركعات أو أزيد أتمها مخففه [۱]

الشرح:

الوقت امتثال للأمر بصلاة الليل، وبعد امتثاله فلا يبقى أمر بها وإن كان بنحو التعجيل فالمأتى به بدل من صلاة الليل في وقتها، ولا دليل على الأمر بها بعد الانتباه في وقتها، بل كما أشرنا إليه إن الإطلاق في قوله عليه السلام في مثل صحيحه أبي بصير «إذا خشيت أن لا تقوم آخر الليل أو كانت بك عله أو أصابك برد فصل صلاتك وأوتر من أول الليل» (۱) يدل على عدم الحاجة إلى الإعادة.

يستحب اتمام صلاة الليل لو صلى منها أربع ركعات قبل الفجر

[۱] إذا صلى من صلاة الليل أربع ركعات وطلع الفجر فالمشهور بين الأصحاب استحباب إتمامها بالإتيان بأربع ركعات أخرى بعد طلوعه، بل من غير خلاف يعرف، ويستدل على ذلك بروايه أبي جعفر الأحول محمد بن النعمان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا كنت صليت أربع ركعات من صلاة الليل قبل طلوع الفجر فأتم الصلاة طلع أو لم يطلع» (۲) ولا بأس بدلالتها فإنها تامه، ولكن في سندها أبو الفضل النحوي ولم يثبت له توثيق، وفي كتاب فقه الرضوى: إن كنت صليت من صلاة الليل أربع ركعات قبل طلوع الفجر فأتم الصلاة طلع الفجر أو لم يطلع (۳) وربما يقال بانجبار سندها بعمل المشهور، بل عن البعض دعوى الإجماع عليه، ولكن لا يخفى أن من المحتمل جداً أن عمل جلّ الأصحاب أو جملة منهم لكون المورد من المستحبات

ص: ۲۵۳

- ۱- (۱) وسائل الشيعه ۴ : ۲۵۲ ، الباب ۴۴ من أبواب المواقيت، الحديث ۱۲ .
- ۲- (۲) وسائل الشيعه ۴ : ۲۶۰ ، الباب ۴۷ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .
- ۳- (۳) فقه الرضا عليه السلام : ۱۳۹ .

الشرح:

التي يؤخذ فيها بأخبار التسامح في أدله السنن حيث لا يلاحظ فيها تماميه السند وبما أنّ هذا يعنى الحكم والفتوى بالاستحباب ولو مع ضعف السند خارج عندنا من مدلول أخبار التسامح في السنن، فالحكم بالاستحباب وكون صلاة الليل في الفرض أداءً لا من قضاء أربع ركعات الباقية وصلاة الوتر بعد طلوع الفجر مشكل، بل يقال يعارضها روايه يعقوب البزاز، قال: قلت له: أقوم قبل طلوع الفجر بقليل فأصلي أربع ركعات ثم أتخوّف أن ينفجر الفجر أبدأ بالوتر أو أتم الركعات؟ فقال: «بل أوتر وأخّر الركعات حتى تقضيها في صدر النهار»^(١) وضعفها بوقوع محمد بن سنان في سنده مع كونها مضمرة وإن لا يبعد أن يكون يعقوب البزاز هو يعقوب بن سالم السراج حيث يعبر عنه يعقوب البزاز ويعقوب بن سالم البزاز في بعض الروايات.

ويمكن أن يقال بعدم المعارضه بينهما فإنه في صورته إتمام صلاة الليل لا تحسب صلاة الليل والوتر أداءً وإن قيل بأن ذلك ظاهر روايه الأـحول، فإن مقتضى ما تقدم من انتهاء وقت صلاة الليل وصلاة الوتر يعنى ثلاث ركعات بطلوع الفجر أن تكون صلاة الوتر قضاءً، وروايه يعقوب البزاز تدل عند خوف طلوع الفجر وفوت صلاة الوتر في وقتها على تقدير إتمام الركعات يقدم صلاة الوتر أداءً ويقضى بقيه صلاة الليل نهاراً فيحمل هذه الكيفيه على الأفضليه فلا منافاه بينهما.

وبتعبير آخر، كلّما دار الأمر بين إتيان أربع ركعات من صلاة الليل أداءً والندبه قضاءً بعد الفجر به أو الإتيان بصلاة الوتر في وقتها يقدم الثاني على الأوّل ويقضى بقيه ركعات صلاة الليل نهاراً، فإنّ ظاهر الروايات الوارده في صلاة الليل وصلاة الوتر

ص: ٢٥٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٦٠ ، الباب ٤٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

الشرح:

ظاهرها بل صريح بعضها هو مشروعيه كل من ثمانى ركعات وصلاه الوتر وانتهاء وقت كل منهما بطلوع الفجر، وذكرنا أن هـ لا دلالة لروايه الأحول على كون أربع ركعات بعد طلوع الفجر، وكذا صلاه الوتر أداءً فإنه يكفى فى الأمر بالإتيان بها بعد طلوع الفجر مجرد المشروعيه ولو كان فى الواقع قضاءً، بل لو كان الفرض من قبيل التوسعه نظير المستفاد من حديث: «من أدرك» (١) فمقتضى الجمع بين الرويتين أن الإدراك الحقيقى للوتر فى وقتها وقضاء الركعات فى النهار أفضل من الإدراك التنزيلي.

وأمّا تقييد القضاء فى روايه يعقوب البزاز (٢) إلى صدور النهار لا إلى ما بعد طلوع الفجر أو بعد صلاه الغداه فلعلّ القضاء تأخيرها إلى النهار أفضل؛ لما يأتى من جواز القضاء بعد طلوع الفجر قبل صلاه الغداه وبعدها.

وأمّا ما ذكر الماتن قدس سره من إتمام أربع ركعات أو أزيد مخففه والمراد من الإتمام مخففه الاقتصار على الحمد فلعلّه قدس سره استفاده من روايه إسماعيل بن جابر أو عبدالله بن سنان، قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام: إني أقوم آخر الليل وأخاف الصبح، قال: «اقرأ الحمد واعجل واعجل» (٣) ولكن ظاهرها ما إذا كان خوف طلوع الفجر قبل الإتيان بصلاه الليل، ولا يعم ما إذا علم بطلوعه بعد الإتيان بأربع ركعات عنها كما لا يخفى.

وعلى الجملة، يكون المتحصل ممّا ذكرنا تقييد روايه الأحول بروايه يعقوب بن سالم البزاز مع الإغماض عن أمر السند فيهما، بل يكون الحكم كما ذكرنا مع الإغماض

ص: ٢٥٥

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٢١٨، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ و ٥.

٢- (٢) تقدمت فى الصفحه السابقه.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤: ٢٥٧، الباب ٤٦ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل.

وإن لم يتلبس بها قدم ركعتي الفجر ثم فريضته وقضاها [١]

الشرح:

عنهما أيضاً بناءً على أن لا يكون المستفاد من روايه الأحول كون صلاة الليل أداءً في الفرض، حيث إن تقديم الوتر عند خوف مفاجئ الصبح بإدامه صلاة الليل إدراكاً للوتر في وقتها كما لا يخفى.

إن لم يتلبس بصلاة الليل قدم الفجر

[١] لا ينبغي التأمل في أن صلاة الليل عند البدء بها بعد طلوع الفجر قضاء سواء أتمها بأحد عشره ركعه أو ثمانى ركعات كذا الحال البدء بعد طلوعه بصلاة الوتر، سواء كان المراد بها ثلاث ركعات مفصولة أو الركعة الواحدة وإذا بنى على جواز القضاء حتى في وقت فريضه أخرى ما لم يتضيق وقت الفريضه الحاضره كما هو الأظهر، فلا مورد للتأمل في جواز قضاء صلاة الليل بتمامها أو قضاء خصوص صلاة الوتر بعد طلوع الفجر قبل الإتيان بفريضه الغداه، خصوصاً فيما إذا كان القضاء بحيث يأتي بناقله الفجر وفريضه الصبح قبل ظهور الحمرة في الأفق الشرقى، ويشهد لذلك صحيحه عمر بن يزيد، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: سألته عن صلاة الليل والوتر بعد طلوع الفجر؟ فقال: صلّها بعد الفجر حتى يكون في وقت تصلى الغداه في آخر وقتها وقال: أوتر أيضاً بعد فراغك منها. (١)

وأظهر منها صحيحه سليمان بن خالد، قال: قال لى أبو عبدالله عليه السلام: ربما قمت وقد طلع الفجر فأصلى صلاة الليل والوتر والركعتين قبل الفجر ثم أصلى الفجر، قال: قلت: أفعل أنا ذا؟ قال: نعم ولا يكون منك عادة (٢). والوجه في كونها أظهر مما تقدم

ص: ٢٥٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٦١ ، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٦١ ، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .

الشرح:

صراحتها بالإتيان بصلاة الوتر بعد صلاة الليل وقبل ركعتي الفجر وصلاة الغداة كروايه عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أقوم وقد طلع الفجر فإن أنا بدأت بالفجر صليتها في أول وقتها وإن بدأت بصلاة الليل والوتر صلّيت الفجر في وقت هؤلاء، فقال: ابدأ بصلاة الليل والوتر ولا تجعل ذلك عادة (١). وروايه إسحاق بن عمار (٢)، وإذا كان البدء بصلاة الليل وقضائها بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الغداة جازياً يكون قضاء الوتر خاصه بعد الفجر أيضاً كذلك كما يشهد بذلك صحيحه إسماعيل بن سعد الأشعري، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الوتر بعد الصبح؟ قال: «نعم، قد كان أبي ربّما أوتر بعد ما انفجر الصبح» (٣) فإنّ حكايته عليه السلام عن أبيه ظاهره الإتيان بالوتر قبل صلاة الغداة ويقع الكلام في المقام هل الأفضل تقديم صلاة الليل أو صلاة الوتر قبل الإتيان بالغداة أو الأفضل الإتيان بصلاة الغداة في أول وقتها ثم الإتيان بصلاة الليل أو صلاة الوتر حيث ورد في بعض الروايات المنع عن الإتيان بصلاة الوتر بعد طلوع الفجر كما في صحيحه إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أوتر بعدما يطلع الفجر؟ قال: «لا» (٤) بل يظهر من بعض الروايات أنّ صلاة الليل أو الوتر الواقعه بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الغداة محكوم به بالبطلان كما يظهر ذلك من صحيحه سعد بن سعد الأشعري، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألت عن الرجل يكون في بيته وهو يصلي وهو يرى أنّ عليه ليلاً ثم يدخل عليه الآخر من الباب، فقال: قد أصبحت، هل

ص: ٢٥٧

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٦٢ ، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٦٢ ، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٦ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٦١ ، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٢٥٩ ، الباب ٤٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٦ .

الشرح:

يصلى الوتر أم لا أو يعيد شيئاً من صلاته؟ قال: «يعيد إن صلاها مصباحاً»^(١) فإنَّ الأمر بإعادته ماصلاًها مصباحاً يعني عدم صحه صلاه الليل بعد طلوع الفجر؛ ولذا قد يقال بأنَّ في البين ثلاث طوائف من الروايات:

منها ما يدل على جواز صلاه الليل أو الوتر بعد طلوع الفجر كصحيحه عمر بن يزيد.^(٢)

ومنها ما دل على عدم جواز صلاه الليل والوتر بعد الطلوع كالصحيحين الأخيرتين.

والطائفة الثالثة داله على جواز صلاه الليل أو الوتر إذا قام من النوم عند طلوع الفجر كصحيحه سليمان بن خالد^(٣)، فهذه الطائفة الثالثة أخص من الطائفة الثانية فيرفع بها اليد عن إطلاقها بمعنى أنَّ المنع عن صلاه الوتر أو صلاه الليل بعد طلوع الفجر يقيد بما إذا كان قيامه من نومه قبل طلوع الفجر بلا فرق بين أن يكون له فرصه الإتيان بالوتر أو بصلاه الليل قبل طلوع الفجر أم لا.

وبتعبير آخر، يختص المنع عن الإتيان في الطائفة الثانية بهذا الفرض وبذلك تصير الطائفة الثانية مانعه عن الإتيان بعد طلوع الفجر في حق من قام قبل طلوع الفجر، وهذا المدلول أخص من الطائفة الأولى المجوزه للإتيان بصلاه الليل والوتر بعد طلوع الفجر من غير فرق بمقتضى إطلاقها بين من نام قبل طلوع الفجر أو بعده فتخصص الطائفة الأولى بالطائفة الثانية على ما هو مقتضى انقلاب النسبه، فتكون النتيجة جواز

ص: ٢٥٨

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٢٥٩ ، الباب ٤٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٧ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٢٦١ ، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٢٦١ ، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .

الشرح:

الإتيان بصلاة الليل أو الوتر بعد طلوع الفجر إذا كان قيام المكلف بعد طلوع الفجر، وأمّا إذا كان قبله فلا يجوز.

لا- يقال: الطائفة الثالثة الموجهة لانقلاب النسبه بين الطائفتين مبتلاه بالمعارض فإنه قد روى المفضل بن عمر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أقوم وأنا أشك في الفجر؟ فقال: صل على شكك فإذا طلع الفجر فأوتر وصل الركعتين، وإذا أنت قمت وقد طلع الفجر فابدأ بالفريضة ولا تصل غيرها فإذا فرغت فاقض ما فاتك، ولا يكون هذا عادة وإياك أن تطلع على هذا أهلك فيصلون على ذلك ولا يصلون بالليل (١). فإنّ ظاهرها النهى عن الإتيان بصلاة الليل أو الوتر قبل صلاة الغداة إذا قام المكلف بعد طلوع الفجر.

فإنه يقال: ضعف السند بمفضل بن عمر مانع عن سقوط الطائفة الثالثة عن الاعتبار مع أنّه يحتمل أن يكون المراد من قوله: «إذا قمت وقد طلع الفجر» القيام إلى الصلاة لا من النوم نظير قوله سبحانه: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» (٢) الآية.

أقول: المفضل بن عمر ممن لا يبعد وثاقته كما التزم بذلك هذا القائل بانقلاب النسبه بين الطائفتين (٣) طاب ثراه، وإذا أُريد من القيام بعد طلوع الفجر القيام إلى الصلاة لا من النوم جاء هذا الاحتمال في مثل صحيحه سليمان بن خالد ونحوها ممّا جعل شاهداً للجمع بين الطائفتين.

أضف إلى ذلك أنّ احتمال الفرق بين من انتبه من نومه قبل طلوع الفجر وكان في الوقت إلى الطلوع سعه فلم يصلّ صلاة الليل ولم يوتر وبين من قام من نومه بعد طلوع

ص: ٢٥٩

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٢٦٢ ، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

٢- (٢) سورة المائدة : الآية ٦ .

٣- (٣) وهو السيد الخوئي في المستند في شرح العروة الوثقى ١١ : ٢٩١ .

ولو اشتغل بها أتم ما فى يده [١] ثم أتى بركعتى الفجر وفريضته وقضى البقيه بعد ذلك.

الشرح:

الفجر غير بعيد إلا أن الفرق بين من انتبه ولم يكن إلى الطلوع سعه ليصلى وأراد الإتيان عند طلوع الفجر ممّا يأباه الأذهان فكيف يقال بأن ذلك جمع عرفى؟ فالأولى أن يقال بأن المنع عن الإتيان بصلاه الليل بعد طلوع الفجر أو الإتيان بعده فى بعض الروايات للممانعه عن صيروره ذلك عاده بحيث يؤدى إلى ترك صلاه الليل فى وقتها، وهذا النهى للإرشاد إلى أفضلية البدء بركعتى الفجر والإتيان بالغداه ثم الإتيان بصلاه الليل قضاءً بعد ذلك متصلاً أو منفصلاً، ولا يبعد الالتزام أيضاً أنه مع اختيار الأفضل بالبدء بركعتى الفجر ثم الإتيان بصلاه الغداه أن يعيد المقدار من الصلاه التى لو أتى بها بعد طلوع الفجر فيما إذا صلاها باعتقاد أن الفجر لم يطلع كما هو مدلول صحيحه سعد بن سعد الأشعري.

وعلى الجملة، يحمل ما فى هذه الصحيحه وما فى صحيحه إسماعيل بن سعد من النهى عن الإتيان بالوتر بعد طلوع الفجر على الإرشاد إلى أفضلية اختيار القضاء بعد الإتيان بصلاه الفجر وفريضته بلافضل أو معه.

لو اشتغل بصلاه الليل أتم ما فى يده

[١] وقد يقال إن الإتمام إذا صليت من صلاه الليل ركعه، حيث إن مقتضى قاعده من أدرك كون ما بيده فى الفرض أداءً والمتيقن منه الركعتان اللتين بيده فإنه يحتسبان من صلاه الليل فى وقتها ويأتى بعدهما بناقله الفجر وفريضه الغداه ويقضى من صلاه الليل المقدار الفائت قبل طلوع الفجر، وما فى صحيحه سعد بن سعد، عن أبى الحسن الرضا عليه السلام من قوله عليه السلام: «ويعيدها إن صلاها مصباحاً» (١) لا يعم الركعتين اللتين حكم

ص: ٢٦٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢٥٩، الباب ٤٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٧.

(مسأله ۱۳) قد مرَّ أنَّ الأفضل في كل صلاة تعجيلها فنقول يستثنى من ذلك موارد:

الأول: الظهر والعصر لمن أراد الإتيان بنافلتهما، وكذا الفجر إذا لم يقدم نافلتها قبل دخول الوقت. [۱]

الشرح:

عليهما بوقوعهما في وقتها.

وبتعبير آخر، إذا شملت قاعده من أدرك الفرائض مع أنَّ الوقت فيها من الأركان يكون ذلك في النافله بطريق أولى، ولكن قد يقال لا- حازه في المقام إلى قاعده من أدرك، بل لو كان المقدار الذي أتى به أقل من ركعه فله إتمامها والإتيان بالمقدار الباقي بعد ذلك بعد الإتيان بركعتي الفجر وفريضته، فإنه إذا لم يبقَ إلى طلوع الفجر حتى بمقدار ركعه يكون صلاة الليل قضاءً بتمامها فيصير الأمر بالقضاء فعلياً كما هو مقتضى ما دل على قضاء النوافل وصلاة الليل، غاية الأمر ما دل على النهي عن البدء بصلاة الليل قضاءً بعد طلوع الفجر مقتضاها البدء بها بعد طلوعه فلا يعم من بدأ بها قبل طلوعه.

أقول: مقتضى ذلك إتمام صلاة الليل حتى بالإتيان بالوتر ثم البدء بركعتي الفجر وصلاة الغداة، وهذا غير ما ذكر الماتن قدس سره من الإتيان بعد إتمام الركعتين بصلاة الفجر بنافلته وفريضته وقضاء المقدار الباقي بعد ذلك سواء قبل بأنَّ هذا النحو للأفضليه أو للمشروعيه.

في موارد استثناء تعجيل الصلاة

أولاً: الظهر والعصر لمن أراد الإتيان بنافلتهما

[۱] قد تقدم ما يدل على استحباب الصلاة في أول وقتها وكونها أفضل وفي

ص: ۲۶۱

الشرح:

حسنه ذريح المحاربي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام أناس وأنا حاضر فقال: «إذا زالت الشمس فهو وقت لا يجسك منه إلا سبحتك تطيلها أو تقصرها(١). فإنه يرفع اليد عن إطلاق ما دل على كون الصلاة في أول وقتها أفضل في صورته حبس النافله عن الإتيان بها في أول وقتها كصحيحه زراره، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «اعلم أن أول الوقت أبداً أفضل فعجل الخير ما استطعت»(٢) الحديث.

ويؤيد ذلك ما دل على أن الأفضل في صلاة الظهر للمسافر إذا زالت الشمس، وكذا في يوم الجمعة حيث إن المسافر لا نافله لظهره وإن يوم الجمعة يؤتى بنافله الظهر قبل الزوال كما ورد ذلك في صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «صلاة المسافر حين تزول الشمس لأنّه ليس قبلها في السفر صلاة وإن شاء أخرها إلى وقت الظهر في الحضر غير أن الأفضل ذلك أن يصلها في أول وقتها حين تزول»(٣). وصحيحه إسماعيل بن عبد الخالق، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن وقت الظهر؟ فقال: «بعد الزوال بقدّم أو نحو ذلك إلا في يوم الجمعة والسفر»(٤).

ومما ذكر يظهر الوجه في تقديم صلاة العصر في أول الوقت على تقدير ترك نافلتها، وأما بالإضافة إلى صلاة الفجر حيث إنه يجوز تقديم نافلتها قبل الفجر فلا يبعد أن يقال إن الإتيان بنافلتها قبل الفجر والإتيان بفريضته كالإتيان بنافله الظهر يوم الجمعة قبل الزوال.

ص: ٢٦٢

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٣٤ ، الباب ٥ من أبواب المواقيت، الحديث ١٢ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٢١ ، الباب ٣ من أبواب المواقيت، الحديث ١٠ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ١٣٥ ، الباب ٦ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ١٤٤ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ١١ .

الثاني: مطلق الحاضره لمن عليه فائته [١] وأراد إتيانها.

الشرح:

الثاني: الحاضره لمن عليه فائته

[١] إذا بنى على أنّ قضاء ما فات عن المكلف من الصلاه على المواسعه كما هو الأصح فهل تقديم قضاء الفائت أولاً ثم الإتيان بفريضه الوقت أفضل كما هو ظاهر الماتن أو أنه لا فرق بين من عليه الفائته ومن لم تكن عليه في أنّ الإتيان بالفريضه أولاً هو الأفضل، ويستدل على الأول بصحيحه زراره في حديث، قال: «إذا دخل وقت صلاه ولم يتم ما فاته فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاه التي قد حضرت وهذه أحق بوقتها فليصلها وإذا قضاها فليصل ما فاته ممّا قد مضى» (١) وفي معتبرته الأخرى: «إذا فاتتك صلاه فذكرتها في وقت أخرى فإن كنت تعلم أنك إذا صليت التي فاتتك كنت من الأخرى في وقت فابدأ بالتي فاتتك فإن الله سبحانه يقول «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» وإن كنت تعلم أنك إذا صليت التي فاتتك التي بعدها فابدأ بالتي أنت في وقتها واقض الأخرى» (٢).

ولكن قد يقال إنهما معارضان بصحيحه أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إن نام رجل ولم يصل صلاه المغرب والعشاء أو نسي فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما، وإن خشى أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة، وإن استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصل الفجر ثم المغرب ثم العشاء الآخرة» الحديث (٣) ونحوها صحيحه ابن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام: «إن نام رجل أو نسي أن يصلي المغرب والعشاء الآخرة فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فيصلهما، وإن

ص: ٢٦٣

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢٨٧، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢٨٧، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٢٨٨، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .

الشرح:

خاف أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة، وإن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس» (١).

وقد أجت عن المعارضه بوجهين:

الأول: أن هذه الصحيحتين واردتان في الإتيان بفريضة الفجر قبل قضاء صلاتي المغرب والعشاء، وصحيحه زراره ومعتبرته واردتان في الإتيان بالفائته قبل الإتيان بفريضة الوقت مطلقاً، سواء كانت فريضة الوقت صلاة الفجر أو غيرها فيرفع اليد عن إطلاقهما بالإضافة إلى قضاء صلاتي المغرب والعشاء بعد الفجر.

والوجه الثاني: أن هـ قد ورد في صحيحه زراره الأخرى، عن أبي جعفر عليه السلام: فإن كنت قد نسيت العشاء الآخرة حتى صليت الفجر _ إلى أن قال _ : وإن كانت المغرب والعشاء قد فاتتك جميعاً فابدأ بهما قبل أن تصلى الغداة، ابدأ بالمغرب ثم العشاء، فإن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بهما فابدأ بالمغرب ثم الغداة ثم صل العشاء (٢). وهذه الصحيحه تكون قرينه على حمل صحيحه أبي بصير وصحيحه عبدالله بن مسكان على صوره ضيق وقت صلاة الغداة برفع اليد عن إطلاقهما فلا يبقى وجه لتخصيص صحيحه زراره ومعتبرته.

أقول: لا يمكن حمل صحيحه أبي بصير وصحيحه ابن مسكان على صوره ضيق وقت صلاة الغداة وذلك فإنه قد ورد في ذيلهما بعد الأمر بالإتيان بصلاة الفجر أولاً الأمر ثانياً بالإتيان بقضاء المغرب والعشاء قبل طلوع الشمس، فإن الأمر ثانياً بقضاء المغرب والعشاء قبل طلوع الشمس قرينه واضح على أن الأمر بالإتيان بفريضة الفجر

ص: ٢٦٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٨ ، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩٠ ، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

الثالث: التيمم مع احتمال زوال العذر أو رجائه، وأمّا في غيره من الأعذار فالأقوى وجوب التأخير [١]. وعدم جواز البدار.

الشرح:

في صورته سعه وقتها، وعلى ذلك فيحمل الأمر في كل من الصحيحه والمعتبره وصححتى أبى بصير وابن مسكان على التخيير وأما أنّ تعيين أن أياً منهما أفضل من الأخرى فيمكن أن يستفاد من صحيحه زواره الأخيره من الأمر بالعدول من صلاه الفجر إلى قضاء العشاء، فإنّه لو لم يكن الإتيان بالقضاء أولاً. أفضل لم يكن وجه للعدول من فريضه الفجر إلى صلاه العشاء، والله العالم.

الثالث: التيمم مع احتمال زوال العذر

[١] قد تقدم في بحث التيمم أنه قد وردت روايات في مشروعيه التيمم وصحة الصلاه معه واقعاً، ومقتضى إطلاقها جواز ذلك حتى في صورته احتمال وجدان الماء والتمكن من الوضوء أو الاغتسال قبل خروج الوقت، وفي البين أيضاً روايات ظاهرها التأخير في التيمم مع احتمال وجدان الماء إلى آخر الوقت مثل صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: «إذا لم تجد ماءً وأردت التيمم فأخّر التيمم إلى آخر الوقت فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض» (١) وموثقه ابن بكير، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: قلت له: رجل أمّ قوماً وهو جنب وقد تيمّم وهم على طهور، قال: لا بأس فإذا تيمم الرجل فليكن ذلك في آخر الوقت فإن فاتته الماء فلن تفوته الأرض» (٢). ومثل الماتن قدس سره استفاد بقربنه الحكم بالجواز والإجزاء في الطائفه الأولى أنّ الأفضل هو التأخير إلى آخر الوقت مع رجاء زوال القدر وطريان التمكن من الطهاره

ص: ٢٦٥

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٣٨٤، الباب ٢٢ من أبواب التيمم، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٨٤، الباب ٢٢ من أبواب التيمم، الحديث ٣ .

الرابع: مدافعه الأخشين [١] ونحوهما فيؤخر لدفعهما.

الشرح:

المائيه، هذا بالإضافة إلى التيمم، وأما بالإضافة إلى سائر الأعذار فيؤخذ بالقاعده وهي أنّ التمكن من الاختيارى ولو فى آخر الوقت كاف فى التكليف بصرف وجوده بين الحدين ولا- تصل النوبه إلى الاضطرارى إلاّ مع عدم التمكن منه حتى فى آخر الوقت.

أقول: قد تقدم أنه يؤخذ فى التيمم بظاهر الطائفه الثانيه وهو أنه مع رجاء زوال العذر تجب الصلاه مع الطهاره المائيه لو اتفق زواله ويرفع اليد بظاهره عن إطلاق الطائفه الأولى بحملها على صوره التيمم مع اليأس عن زوال العذر قبل خروج الوقت، نعم التيمم والصلاه فى أول الوقت مع رجاء الزوال جازى بمقتضى الاستصحاب فى بقاء العذر كما هو الحال فى سائر الأعذار، إلاّ أنّ هذا الجواز ظاهرى ولا تكون الصلاه العذريه مجزيه مع كشف الخلاف بطرو التمكن قبل خروج الوقت، نعم فى صوره اليأس جواز البدار فى التيمم واقعى أخذاً بالطائفه الأولى التى أشرنا إليها.

الرابع: مدافعه الأخشين

[١] المراد أنه لافضليه فى الصلاه مع مدافعه الأخشين ولو كانت الصلاه فى أول وقتها فلا يكون أول الوقت مع مدافعتها أفضل، ويستدل على ذلك بما ورد فى صحيحه هشام بن الحكم، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «لا صلاه لحاقن ولا لحاقنه وهو بمنزله من هو فى ثوبه» (١). والمراد بالحاقن حابس البول والحاقنه حابسته وكأن المصلى كذلك كمن يصلى والبول فى ثوبه، وظاهرها وإن كان بطلان الصلاه منهما لمن يصلى ويرى فى ثوبه بولاً إلاّ أنه لابد من رفع اليد عن الظهور والحمل على الكراهه

ص: ٢٦٦

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٢٥١، الباب ٨ من أبواب قواطع الصلاه، الحديث ٢.

الشرح:

بدلاله صحيحه عبدالرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يصيبه الغمز في بطنه وهو يستطيع أن يصبر عليه أيصلى على تلك الحال أو لا- يصلى؟ قال: «إن احتمل الصبر ولم يخف إعجالاً عن الصلاة فليصل وليصبر» (١). وهذه الصحيحه وإن وردت في غمز البطن إلا أن هـ لا فرق بينه وبين مدافعه الأخبثين في كون كل منه ومنها يوجب اشتغال البال في الصلاة، ثم إن التعدى إلى مدافعه الخبث الآخر أى الغائط لعدم احتمال الفرق بين الأخبثين في ذلك وما قيل من احتمال وقوع التصحيف في صحيحه هشام بن الحكم وكان كذلك: لا صلاة لحاقن ولا لحاقب، لا أثر له بعد كون الروايه في جميع نسخ التهذيب (٢) والمحاسن (٣) على ما نقلناه، نعم في المحاسن في بعض النسخ وهو بمنزله من في نومه (٤). وبناءً عليه كان المعنى وكأن هو أى المصلى في نومه والظاهر الوجه في التشبيه عدم الالتفات إلى الصلاة وكونه مشغولاً بحاله ويؤيد المتعدى إلى مدافعه الأخبث ما رواه عن أبي بكر الحضرمي، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «لا تصل وأنت تجد شيئاً من الأخبثين» (٥).

والتعبير بالتأييد بملاحظه ضعف السند فإن أبا بكر الحضرمي وإن لا يبعد كونه من المعاريف حتى لو كان المراد منه عبدالله بن محمد الحضرمي إلا أن أباه لم يثبت له توثيق، ونظيرها في صلوحها للتأييد بعض الروايات المشتمله أنه لا صلاة لحاقن

ص: ٢٦٧

١- (١) وسائل الشيعه ٧ : ٢٥١ ، الباب ٨ من أبواب قواطع الصلاة، الحديث الأول.

٢- (٢) التهذيب ٢ : ٣٣٣ ، الحديث ٢٢٨ .

٣- (٣) المحاسن : ٨٣ ، الحديث ١٥ .

٤- (٤) المحاسن : ٨٣ في الهامش .

٥- (٥) وسائل الشيعه ٧ : ٢٥٢ ، الباب ٨ من أبواب قواطع الصلاة، الحديث ٣ .

الخامس: إذا لم يكن له إقبال فيؤخر إلى حصوله [١]

السادس: انتظار الجماعه إذا لم يفض إلى الإفراط في التأخير [٢] وكذا لتحصيل كمال آخر كحضور المسجد أو كثره المقتدين أو نحو ذلك.

الشرح:

ولا لحاقب (١)، ولا يصلى أحدكم وبه أحد العصرين يعنى البول والغائط. (٢).

الخامس: إذا لم يكن له إقبال

[١] ويستدل على ذلك بروايات منها صحيحه عمر بن يزيد، قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام: أكون في جانب فتحضر المغرب وأنا أريد المنزل فإن أخرت الصلاه حتى أصلى في المنزل كان أمكن لى وأدركنى المساء أفأصلى في بعض المساجد؟ قال: «صل في منزلك» (٣) وروايته الأخرى قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن وقت المغرب؟ فقال: إن كان أرفق بك وأمکن لك في صلاتك و كنت في حوائجك فلك أن تؤخرها إلى ربع الليل. (٤).

السادس: انتظار الجماعه

[٢] قد تقدم أن الإتيان بالصلاه في وقت فضيلتها وإن كان أولى من الإتيان بها في وقت إجرائها فقط إلا أن أول وقت الفضيله أيضاً أولى بالإضافة إلى بقيه وقت فضيلتها كما يشهد بذلك صحيحه زواره، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «اعلم أن أول الوقت أبداً أفضل

ص: ٢٤٨

- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٢٥٢، الباب ٨ من أبواب قواطع الصلاه، الحديث ٥.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٢٥٣، الباب ٨ من أبواب قواطع الصلاه، الحديث ٨.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ١٩٧، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، الحديث ١٤.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ١٩٥، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، الحديث ٨.

الشرح:

فجعل الخير ما استطعت»(١) ونحوها غيرهما، وما ورد في أنّ لكل صلاة وقتان وأوّل الوقت أفضل»(٢) مقتضاه أولويه وقت الفضيله بالإضافة إلى الوقت الثاني يعنى وقت الإجزاء، وكذا أنّ الصلاة جماعه أفضل بالإضافة إلى الصلاة منفرداً كما يشهد بذلك مشروعيه الصلاة جماعه، وما ورد في الترغيب إليها والكلام في المقام هو أنه إذا أراد المكلف الإتيان بفريضه الوقت في أول وقت فضيلتها لايتهاً له الإتيان بها جماعه، ولكن إذا أخرها يأتي بها جماعه فهل التأخير أولى وأفضل مطلقاً حتى فيما إذا كان الإتيان بها جماعه في وقت الإجزاء فقط أو حتى في أواخر وقت الإجزاء، ذكر الماتن قدس سره أنه يستثنى عن أفضليه أول الوقت صورته انتظار الجماعه ومراده قدس سره أنّ الإتيان جماعه أفضل بالإضافة إلى الإتيان في أول الوقت.

ولا- ينبغي التأمّل في أفضليه الجماعه فيما إذا كانت إقامتها قبل انقضاء وقت الفضيله، حيث ورد في روايات معتبره أنّ الصلاة واحده جماعه تعدل خمساً وعشرين صلاة(٣)، ولم يرد في الصلاة في وقت فضيلتها أو في أول دخول وقتها إلّا- ما ورد من التعجيل في الخير وأنّ الصلاة في أوّل الوقت أحب أي أحب بالإضافة إلى الوقت الآخر، نعم قد ورد في صلاة الفجر أنّ تلك الصلاة يكتب مرتين تثبتها ملائكه الليل وملائكه النهار(٤)، وغايه مدلوله ومقتضاه أنّ ثوابها ثواب صلاتين، وما إذا كانت إقامتها بعد انقضاء وقت الفضيله خصوصاً في أواخر وقت الإجزاء فقد يقال إنّ الصلاة منفرداً في أول الوقت أفضل من إقامتها جماعه في وقت الإجزاء فقط، فإنّ ما ورد في أنّ

ص: ٢٦٩

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٢١ ، الباب ٣ من أبواب المواقيت، الحديث ١٠ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ١ : ٣٧٣ ، الباب ٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٢ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٨ : ٢٨٥ ، الباب الأوّل من أبواب صلاة الجماعه، الحديث الأوّل .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ١ : ٣٧٣ ، الباب ٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٤ .

الشرح:

الصلاه جماعه تعدل خمساً وعشرين صلاه ينصرف إلى الجماعات المتعارفه التي كانت تقام في وقت الفضيله كما هو المتعارف في مثل زماننا أيضاً، وكيف يمكن الالتزام بأفضليه الجماعه الواقعه كذلك؟ وقد ورد أنّ تأخير الصلاه عن وقت فضيلتها تضييع للصلاه ونحو ذلك من العبارات بحيث استفاد جماعه من الأصحاب أنّ ما بعد أول الوقتين وقت اضطرارى لا يجوز تأخيرها إلى الوقت الثانى.

ولكن لا يخفى أنّ ما ورد في تضييع صلاه العصر بعد سته أقدام المراد منه تضييع وقت الفضيله وإلاّ ورد في أنّ تضييعها فيما إذا تصفر الشمس أو تغيب وما ورد في أنّ الصلاه جماعه تعدل خمساً وعشرين مطلق وإقامه الجماعات في أول الوقت أو في وقت الفضيله تعارفها في الجماعات المقامه في المساجد، وإلاّ فالجماعات التي يقيمها الأشخاص غيرها وما ورد من انعقادها بالاثنين وما فوق كانت تقام في وقت الفضيله فلا سبيل لنا إلى ذلك، بل إطلاق ما ورد من أنّها تعدل خمساً وعشرين صلاه يعمها أيضاً وما في عباره الماتن من تقييد انتظار الجماعه بما إذا لم يفض إلى الإفراط في التأخير فغير بعيد إذا كان مراده إيقاعها جماعه عند اصفرار الشمس ونحوه وإلاّ فهو أيضاً محل تأمل بل منع.

ويجرى ما ذكرنا فيما إذا أراد المكلف الإتيان بها في المسجد مع التأخير، حيث ورد في الإتيان بالصلاه في المساجد حساب صلاه واحده صلوات، وأقل المساجد فضلاً مسجد القبيله والسوق والصلاه الواحده فيها تعدل خمساً وعشرين واثنى عشر صلاه(١). فراجع ونظيره انتظار كثره المتقدمين، والله العالم.

ص : ٢٧٠

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٢٨٩ ، الباب ٦٤ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٢ .

السابع: تأخير الفجر عند مزاحمه صلاه الليل إذا صلى منها أربع ركعات [١]

الثامن: المسافر المستعجل [١]

التاسع: المريبه للصبي تؤخر الظهرين لتجمعهما مع العشاءين بغسل واحد لثوبها [٢]

الشرح:

السابع: تأخير الفجر عند مزاحمه صلاه الليل

[١] قد تقدم الكلام في ذلك وقلنا إنَّ المستند لذلك رواه أبي جعفر الأحول وفي سندها ضعف لولم يناقش في دلالتها بأنَّها لا تدل على كون تمام صلاه الليل أداءً في الفرض، بل يمكن كونها في المقدار الواقع بعد طلوع الفجر قضاءً لا بأس بالقضاء قبل صلاه الفجر.

الثامن: المسافر المستعجل

[١] قد ورد في صلاه المغرب أنَّ المسافر يصلها إلى ثلث الليل وإلى ربهه وأنه يؤخرها إلى ما بعد الشفق وإلى سته أميال بعد غروب الشمس، وظاهر ما ورد هو التوسعه في وقت فضيلتها في السفر، وإلاَّ- فوقت إجزائها إلى نصف الليل على ما تقدم فلا ينافي أن يعمه قوله عليه السلام اعلم أنَّ أول الوقت أبداً أفضل حيث إنَّ ظاهر أوّل الوقت ولو كان الوقت وقت الفضيله فأوله أفضل من وسطه وآخره، وإنَّ خير الخير ما يعجل.

وعلى الجملة هذا ثابت في صلاه المغرب دون غيرها ولم يقيد في شيء من الروايات اعتبار كونه مستعجلاً.

التاسع: مريبه الصبي تؤخر الظهرين لتجمعهما مع العشاءين

[٢] ويستدل على ذلك بروايه أبي حفص، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سئل عن امرأه ليس لها إلا قميص ولها مولود فيبول عليها كيف تصنع؟ قال: «تعسل القميص في

ص: ٢٧١

العاشر: المستحاضه الكبرى تؤخر الظهر والمغرب الى آخر وقت فضيلتهما لتجمع بين الأولى والعصر وبين الثانية والعشاء بغسل واحد[١]

الشرح:

اليوم مرّه»(١) والوجه في الاستدلال أنّ الأمر عليها بغسل ثوبها في اليوم مرّه، واليوم ظاهره مقابل الليل اغتفار نجاسه ثوبها بالإضافة إلى صلاه الغداه، وحيث إنّها إذا غسل ثوبها للظهرين وجمع بينهما في وقت فضيلتها تبلى نجاسه ثوبها في صلاه العشاءين، بخلاف ما إذا غسلته في آخر النهار لتصلّى الظهرين في آخر وقت إجرائهما وتتمكن من الإتيان بالعشاءين عند دخول الليل بالجمع بينهما، فإنّه لو لم يتعين ذلك لأنّ تحصيل الطهاره لصلاه العشاءين قبل دخول وقتها غير واجب، فلا ينبغي التأمل في أنه راجح والروايه ضعيفه سنداً فإنّ في سندها محمد بن يحيى المعاذي وأبا حفص والأول ضعيف والثاني مرّد.

العاشر: المستحاضه الكبرى تؤخر الظهر والمغرب

[١]- لا يخفى أنه قد تقدّم في بحث الاستحاضه أنّ الجمع بين الصلاتين كما ذكر للاكتفاء بغسل واحد لهما لا أنّ الجمع بين الصلاتين كذلك أفضل بالإضافة إلى الإتيان بكل منهما بغسل واحد في وقت فضيلتهما.

ثم إنّه قد يقال إذا كان المختار دخول وقت الفضيله لصلاه العصر من حين زوال الشمس فما الموجب لما ورد في روايات المستحاضه تأخير الصلاه الأولى وتقديم الصلاه الأخرى ليصليهما بغسل واحد.

فإنّه يقال: وذلك إمّا لتعارف التفريق بين الصلاتين ولو برعايه ما كان عند المخالفين من التقيه أو الاشتغال المرأه المستحاضه بتحصيل الطهاره واغتسال المرأه الموجب لتأخير الأولى من الإتيان بها في أول وقتها أو إنّ الواو بمعنى أو أى تخييرها

ص: ٢٧٢

١- (١) وسائل الشيعه ٣ : ٣٩٩ ، الباب ٤ من أبواب النجاسات، الحديث الأول .

الحادى عشر: العشاء تؤخر إلى وقت فضيلتها وهو ما بعد ذهاب الشفق، بل الأولى تأخير العصر إلى المثل [١] وإن كان ابتداء وقت فضيلتها من الزوال.

الثانى عشر: المغرب والعشاء لمن أفاض من عرفات إلى المشعر فإنه يؤخرهما [٢] ولو إلى ربح الليل بل ولو إلى ثلثه.

الثالث عشر: من خشى الحرّ يؤخر الظهر إلى المثل ليبرد بها [٣]

الشرح:

بين أن تقدم الثانيه أو تؤخر الأولى على مامرّ.

الحادى عشر: العشاء تؤخر إلى وقت فضيلتها

[١] قد تقدم مع دخول وقت فضيلتها بتحقيق الزوال يكون الأولى الإتيان بها بعد الإتيان بنافلتها بعد الفراغ من نافله الظهر وفريضته.

الثانى عشر: المغرب والعشاء لمن أفاض من عرفات

[٢] وذلك لما ورد فى صحيحه معاويه وحماذ، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تصل المغرب حتى تأتى جمعاً فصل بها المغرب والعشاء الآخرة بأذان وإقامتين» (١) وصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام قال: «لا تصل المغرب حتى تأتى جمعاً وإن ذهب ثلث الليل» (٢).

الثالث عشر: من خشى الحرّ يؤخر الظهر

[٣] وقد ورد ذلك فى موثقه زراره حيث قال عليه السلام فيها فى وقت صلاه الظهر فى

ص: ٢٧٣

١- (١) وسائل الشيعه ١٤ : ١٤ ، الباب ٦ من أبواب الوقوف بالشعر، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ١٤ : ١٢ ، الباب ٥ من أبواب الوقوف بالمشعر، الحديث الأول .

الرابع عشر: صلاة المغرب في حق من تتوق نفسه إلى الإفطار أو ينتظره أحد [١]

(مسأله ١٤) يستحبّ التعجيل في قضاء الفرائض وتقديمها على الحواضر وكذا يستحبّ التعجيل في قضاء النوافل إذا فاتت في أوقاتها الموظفه، والأفضل قضاء الليله في الليل والنهاريه في النهار. [٢]

الشرح:

القيظ: «إن كان ظلك مثلك فصل الظهر». (١)

الرابع عشر: صلاة المغرب لمن تتوق نفسه إلى الإفطار أو ينتظره أحد

[١] وفي موثقه عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن صلاة المغرب إذا حضرت هل يجوز أن تؤخر ساعه؟ قال: «لا بأس إذا كان صائماً أفطر ثم صلى» (٢) ومناسبه الحكم والموضوع الحكم والموضوع مقتضاه ما ذكر في المتن، وفي صحيحه الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام فقال: «إن كان معه قوم يخشى أن يحبسهم عن عشايتهم فليفطر معهم وإن كان غير ذلك فليصل ثم يفطر». (٣)

[٢] المعروف بين أصحابنا المتقدمين أنّ وجوب قضاء الفائته عند ذكرها فوري وأنّ قضائها يقدم على الحاضر ما لم يتضيق وقت الحاضر، بل المحكى عن بعضهم اشتراط الحاضر بقضائها فلو تركه وأتى بالحاضر مع سعه وقتها تبطل الحاضر كصلاتين مترتبتين وعن الصدوقين (٤) أنّ وجوب القضاء غير فوري فيجوز الاتيان بالحاضر قبل الفائته حتى مع سعه وقت الحاضر، وهذا هو المعروف بين المتأخرين

ص: ٢٧٤

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٤٤ ، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ١٣ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٩٦ ، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، الحديث ١٢ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ١٠ : ١٤٩ _ ١٥٠ ، الباب ٧ من أبواب آداب الصائم، الحديث الأول .
- ٤- (٤) حكاة عنهما في المدارك ٤ : ٢٩٨ .

الشرح:

حيث التزموا باستحباب تقديم القضاء على الحاضره فى سعه وقتها.

نعم، المحكى عن بعضهم كالعلاجه التفصيل بين فائته اليوم والأيام السابقه فيجب تقديم فائته اليوم سواء كانت واحده أو متعدده(١)، وأمّا التقديم فى فائته سائر الأيام غير واجب، وعن بعض آخر كالمحقق اختار التفصيل بين كون الفائته واحده فيجب تقديمها، وأمّا المتعدده فيجوز التأخير فيها(٢)، وظاهر المدارك اختيار ذلك(٣) ويستدل على ما عليه معظم القدماء من وجوب القضاء فوراً بروايات منها صحيحه زاراه، عن أبى جعفر عليه السلام قال: إذا نسيت صلاه أو صلّيتها بغير وضوء وكان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهن فأذن لها وأقم ثم صلّها، ثم صل ما بعدها بإقامه إقامه لكل صلاه، وقال: قال أبو جعفر عليه السلام: وإن كنت قد صليت الظهر وقد فاتتك الغداه فذكرتها فصل الغداه أى ساعه ذكرتها ولو بعد العصر ومتى ما ذكرت صلاه فاتتك صلّيتها، وقال: إذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وأنت فى الصلاه أو بعد فراغك فانوها الأولى ثم صل العصر فإنما هى أربع مكان أربع، وإن ذكرت أنك لم تصل الأولى وأنت فى صلاه العصر وقد صليت منها ركعتين فانوها الأولى ثم صلّ الركعتين الباقيتين وقم فصلّ العصر، وإن كنت قد ذكرت أنك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب ولم تخف فوتها فصلّ العصر ثم صل المغرب، فإن كنت قد صليت المغرب فقم فصلّ العصر وإن كنت قد صلّيت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم فاتمها ركعتين ثم تسلّم ثم تصلّى المغرب(٤). الحديث.

ص: ٢٧٥

١- (١) المختلف ٣ : ٦ .

٢- (٢) شرائع الاسلام ١ : ٩١ .

٣- (٣) المدارك ٤ : ٢٩٨ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩٠ ، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .

الشرح:

وقد ذكر صاحب الحدائق (١) لو لم يكن في الباب إلاّ هذا الخبر لكفى به دليلاً لما فيه من التكرار الموجب للتأكيد في الحكم المذكور الموجب لظهوره غايه الظهور؛ ولهذا قال الشيخ في الخلاف بعد نقله جاء هذا الخبر مفسراً للمذهب كله. (٢)

وفى صحيحه لزراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: من نسى شيئاً من الصلاة فليصلها إذا ذكرها فإنّ الله عزوجل يقول: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» (٣) وقال في الحدائق بعد نقلها ونقل مارواه الشهيد في الذكري عن زراره، عن أبي جعفر عليه السلام ، وهاتان الروايتان قد دلّتا على تفسير الآيه بالصلاة الفائتة كما ترى فلا معدل عنهما الى ما ذكره المفسرون المتخصصون الذين قال الله سبحانه فيهم وفي أمثالهم «قَتَلَ الْخَرَّاصُونَ». (٤)

ويستدل أيضاً على وجوب القضاء فوراً بصحيحه أخرى لزراره عن أبي جعفر عليه السلام أنه سئل عن رجل صلى بغير طهور أو نسى صلوات لم يصلها أو نام عنها؟ قال: يقضيها إذا ذكرها في أيّ ساعه ذكرها من ليل أو نهار فإذا دخل وقت الصلاة ولم يتم ماقد فاتة فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاة التي قد حضرت وهذه أحق بوقتها فليصلها فإذا قضاها فليصل ما فاتة ممّا قد مضى، ولا يتطوع بركعه حتى يقضى الفريضة كلّها (٥). إلى غير ذلك ممّا يكون مفادها العدول عن الحاضره إلى الفائتة أو الأمر بالإتيان بالفائتة قبل الحاضره، ولكن لا يخفى أنّ ما ورد في صدر

ص: ٢٧٦

١- (١) الحدائق ٦ : ٣٤٠ .

٢- (٢) الخلاف ١ : ٣٨٦ ، ذيل المسأله ١٣٩ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٦ ، الباب ٦١ من أبواب المواقيت، الحديث ٦ .

٤- (٤) الحدائق ٦ : ٣٤٠ .

٥- (٥) وسائل الشيعه ٨ : ٢٥٦ _ ٢٥٧ ، الباب ٢ من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ٣ .

الشرح:

الصحيحه الأولى المراد منه بيان كيفية القضاء فيما إذا كان على المكلف فوائت، وتلك الكيفية لا بد من حملها على الاستحباب لاستحباب الأذان بل الإقامه على ما يأتي، وأما الأمر بالعدول عن الحاضره إلى الفائتة أو الإتيان بالفائتة قبل الحاضره ما لم يتضيق وقت الحاضره فيحمل على الأفضليه، وكذا ما ورد في تفسير الآيه المراد أنّ وقت الفائتة ليس مختصاً بوقت خاص من ساعات الليل والنهار، بل يؤتى بالفائتة فى أى وقت ذكرها والوجه فى هذا الحمل ورود روايات معتبره تدل على جواز الإتيان بالحاضره قبل الفائتة الملازم لعدم وجوب العدول منها إلى الفائتة، منها صحيحه عبدالله بن مسكان، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: إن نام رجل أو نسي أن يصلى المغرب والعشاء الآخره فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما، وإن خاف أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخره، وإن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء الآخره قبل طلوع الشمس (١). فإن فرض الإتيان بالعشاءين قبل طلوع الشمس والأمر بالإتيان بالصبح قبلهما دليل صريح على جواز تقديم الحاضره على الفائتة مع سعه وقت الحاضره ونحوها صحيحه عبدالله بن سنان (٢).

وفى موثقه أبى بصير: وإن استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصل الفجر ثم المغرب ثم العشاء الآخره قبل طلوع الشمس (٣). وفى صحيحه محمد بن مسلم، قال: سألته عن الرجل تفوته صلاه النهار؟ قال: يصلها إن شاء بعد المغرب وإن شاء بعد العشاء (٤).

ص: ٢٧٧

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٨ ، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .
 - ٢- (٢) التهذيب ٢ : ٢٧٠ ، الحديث ١١٣ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٨ ، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٢٤١ ، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، الحديث ٦ .

الشرح:

ومقتضى إطلاقها وعدم الاستفصال في الجواب بين كون فائته النهار من اليوم أو من قبل عدم الفرق، بل لو لم يجب تقديم قضاء فائته اليوم لم يجب تقديم فائته الأيام السابقة بالأولوية.

لا- يقال: لم يظهر من هذه الصحيحه أنّ المراد من صلاه النهار التي فرض فوتها الصلاه الفريضة ولعل المراد النافله، وصحيحه زواره الوارده في قضاء الصلاه وتقديمها على الحاضره وارده في خصوص قضاء الفريضة، وكذا غيرها فيقيد إطلاق صلاه النهار بغير قضاء الفريضة وهكذا الحال في صحيحه الحلبي.

فإنه يقال: بعد ما ذكرنا من الروايات الوارده في جواز تقديم الحاضره على الفائته التي من الفريضة فلا موجب لرفع اليد عن إطلاق صحيحه محمد بن مسلم بالإضافه إلى الفريضة والنافله، وما في الحدائق من دعوى أنّ الالتزام بأفضليه تقديم الفريضة الفائته على الحاضره (1) لا- يمكن لأنّ الكتاب العزيز قد دلّ على وجوب الإتيان عند التذكر بالفائته فيه أنّ الآتيه لا تختص بالفائته، بل تدل على لزوم الإتيان عند التذكر بالصلاه سواء كانت فائته أو حاضره، وأنّ الأمر لا يدل على الفور.

أضف إلى ذلك أنّ موارد الجمع العرفي لا يدخل فيما دل من الأخبار على أنّ الروايه المخالفه للكتاب تطرح؛ ولذا حمل الآيه الداله على الأمر باستماع القرآن عند تلاوته أو الاستعاذه عند قراءته على الاستحباب، وفي صحيحه الحلبي، قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل فاتته صلاه النهار متى يقضيها؟ قال: «متى شاء، إن شاء بعد المغرب وإن شاء بعد العشاء» (2).

ص: ٢٧٨

١- (١) الحدائق ٦ : ٣٣٨ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٤١ ، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، الحديث ٧ .

الشرح:

وممّا ذكر يظهر أنّ ما ورد من قضاء صلاه الليل فى الليل والنهار فى النهار محمول على الأفضليه كما فى صحيحه معاويه بن عمار، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: اقض ما فاتك من صلاه النهار بالنهار، وما فاتك من صلاه الليل بالليل، قلت: أقضى وترين فى ليله؟ قال: نعم، اقض وترّاً أبداً^(١). ولا يبعد أن يكون ما ورد فى قضاء صلاه النهار فى النهار وما فاتك من صلاه الليل فى الليل يراد منه النوافل، وربما يشير إلى احتمال ذلك ما فى ذيل الصحيحه والتقييد فى معتبره إسماعيل الجعفى، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: أفضل قضاء النوافل قضاء صلاه الليل بالليل وصلاه النهار بالنهار، قلت: ويكون وتران فى ليله؟ قال: لا، قلت: ولم تأمرنى أن أوتر وترين فى ليله؟ قال: أحدهما قضاء^(٢).

وعلى الجملة، الروايات الوادره فى الأمر بقضاء الصلاه التى نسيها أو صلاها بغير طهور أو فاتت عنها تعم إطلاق بعضها النوافل أيضاً وكذلك مثل قوله عليه السلام: «أربع صلوات يصلّيها الرجل فى كل ساعه: صلاه فاتتك فمتى ذكرتها أدبتها»^(٣) الحديث باستحباب القضاء فى النوافل أيضاً مضافاً إلى ورود روايات فى قضائها، وقد يحمل ما ورد فى قضاء النوافل النهاريه فى النهار والليليه فى الليل على الأفضليه؛ لورود روايات فى قضائها مطلقاً، بل ورد كونه أفضل فى بعضها، وأمّا استحباب فيها فإن قيل بدلاله الخير قوله سبحانه «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» على التعجيل فيؤخذ به فى المستحبات أيضاً وإلاّ- يكون فى التعجيل مجرد الاستباق إلى الخير والمسارعه إلى المغفره؛ لأنّ

ص: ٢٧٩

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢٧٦، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٦.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢٧٦، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، الحديث ٧.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٢٤٠، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، الحديث الأول.

(مسألة ١٥) يجب تأخير الصلاة عن أول وقتها لذوى الأعذار مع رجاء زوالها أو احتمالها فى آخر الوقت [١] ما عدا التيمم كما مرّ هنا وفى بابيه.

الشرح:

عمده مادّل على التعجيل فى قضاء الفريضة مع الغمض عن الآيه ورود روايات تدل على تقديم قضائها على الحاضره.

يجب تأخير الصلاة عن أول وقتها لذوى الأعذار

[١] هذا ليس من التكليف المولوى لا- نفسياً ولا- غيرياً، بل هو حكم العقل فى مقام الامتثال بعدم جواز الاكتفاء بالمأمور الاضطرارى مع التمكن من الاختيارى ولو فى آخر الوقت، فإنّ ظاهر خطاب التكليف بالاضطرارى أنّّه يثبت مع عدم تمكن المكلف من الاختيارى أى بصرف وجوده ولو فى آخر الوقت، وعليه فلا- يكون الإتيان بالاضطرارى مأموراً به واقعاً إلا- مع استيعاب عدم التمكن جميع الوقت، نعم إذا احتمل المكلف بقاء عذره إلى آخر الوقت يجوز له الإتيان بالاضطرارى، ولكن هذا الجواز حكم ظاهرى لإ- حراز الموضوع للتكليف بالاضطرارى بالاستصحاب الجارى فى بقاء عدم التمكن إلى آخر الوقت فلا يكون المأتى به مجزياً مع حصول التمكن من الاختيارى قبل خروج الوقت إلاّ إذا قام دليل خاص فى مورد على الإجزاء أو قام الدليل على أنّ الموضوع للتكليف بالاضطرارى هو اليأس من التمكن من الاختيارى إلى آخر الوقت أو الاضطرار ولو فى بعض الوقت، وقد ثبت فى مورد الصلاة بالتيمم مشروعيه للصلاه واقعاً إذا لم يكن للمكلف رجاء الوصول إلى الماء والتمكن من الطهاره المائيه.

وقد يقال بوجوب التأخير فى التيمم مع احتمال التمكن من التيمم ولو فى آخر الوقت، وإن هذا الوجوب مولوى للنهى الوارد فى الروايات والأمر بالتأخير فيها، وفى صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «إذا لم تجد ماءً

وكذا يجب التأخير لتحصيل المقدمات الغير الحاصله [١] كالطهاره والستر وغيرهما، وكذا لتعلم أجزاء الصلاه وشرايطها، بل وكذا لتعلم أحكام الطوارئ من الشك والسهو ونحوهما مع غلبه الاتفاق، بل قد يقال مطلقاً لكن لا وجه له،

الشرح:

وأردت التيمم فأخر التيمم إلى آخر الوقت فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض» (١) ونحوها غيرها تكليف شرعى أو إرشاد إلى عدم مشروعيه التيمم قبل آخر الوقت مع رجاء التمكن من الماء.

ولكن لا يخفى أن ظاهر مثلها أنه مع احتمال التمكن من الماء واتفاقه قبل خروج الوقت يكون مكلفاً بالصلاه مع الطهاره المائيه، وعليه فلا بأس بالتيمم مع احتمال عدم اتفاق التمكن من الماء فيما بعد، غايه الأمر لا يجزى إذا اتفق التمكن المحتمل، وفي صحيحه يعقوب بن يقطين، قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم فصلّى فأصاب بعد صلاته ماءً أيتوضأ ويعيد الصلاه؟ قال: «إذا وجد الماء قبل أن يمضى الوقت توضأ وأعاد فإن مضى الوقت فلا إعاده عليه» (٢) فإن مثل هذه محموله على صورته احتمال الظفر بالماء بقربنه مثل صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه، ودعوى أن الاستفادة منها عدم مشروعيه التيمم فى أول الوقت مع احتمال الظفر فى آخر الوقت ولو لم يتمكن من الماء فيما بعد كما ترى.

يجب التأخير لتحصيل المقدمات الغير الحاصله كالطهاره

[١] تأخير الصلاه عن أول وقتها لعدم صحه الصلاه بدون شرايط صحتها

ص: ٢٨١

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٣٨٤، الباب ٢٢ من أبواب التيمم، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٦٨، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٨ .

وإذا دخل في الصلاة مع عدم تعلّمها بطلت إذا كان مترلزلاً وإن لم يتفق، وأمّا مع عدم التزلزل بحيث تحقق منه قصد الصلاة وقصد امتثال أمر الله فالأقوى الصحة.

الشرح:

لاستقلال العقل بكون المأتمى به ممّا ينطبق عليه متعلق التكليف، نعم بناءً على مقدمه الواجب بوجوب شرعى يكون تكليفه بالإتيان بالمقدمات المعتبره فى الصلاة لا الوجوب الشرعى المتعلق بتأخير الصلاة، وهكذا الحال بالإضافه إلى تعلم كيفية العباده ومعرفة أجزائها ممّا يتوقف الإتيان بها على معرفتها، فإنه بناءً على الوجوب الغيرى الثابت للمقدمه الوجوديه يكون تعلّمها واجباً غيرياً لتوقف العباده على معرفتها. نعم بالإضافه إلى تعلم ما يتوقف عليه إحراز الإتيان بالعباده لا أصل تحققها يكون التعلم لازماً عقلاً. لإحراز الامتثال كتعلّم أحكام الطوارى والعلم بمتعلّق التكليف من حيث قيوده وأجزائه، ولكن فيما أمكن إحراز الامتثال بالاحتياط، سواء كان مستلزماً لتكرار العمل كالتردد بين كون الواجب القصر أو التمام أم لم يستلزم ذلك كما فى دوران أمر الواجب بين الأقل والأكثر لا. يتعين التعلم عقلاً بل يتخير بينه وبين الاحتياط بخلاف ما لم يتكلم من الاحتياط كما فى دوران الأمر بين المحذورين مع تمكنه من الامتثال التفصيلى بالتعلم كما إذا دار كون شىء شرطاً أو مانعاً فى الصلاة المكتوبه بناءً على حرمة قطعها فإنه يتعين عليه تعلم كونه شرطاً أو مانعاً ولا يكون الجهل بالحكم مع التمكن من العلم به عذراً على ما ذكرنا فى بحث تعلم الأحكام والعبادات من حيث أجزائها وسائر قيودها وكذا فى المعاملات، سواء كان التعلم بالرجوع إلى العالم بها أو بالاجتهاد.

وممّا ذكر يظهر الحال فى تعلم أحكام الشكوك والسهو فى الصلاة وغيرها مما يحتمل المكلف الابتلاء بها كما يظهر أنّه تعلم العبادات من حيث الأجزاء وسائر القيود وأحكامها لا يتوقف على فعله وجوبها، سواء كان التعلم من حيث توقف

الشرح:

الإتيان بها في وقتها على التعلم أو كان إحراز امتثال التكاليف المتعلقة بها موقوفه على التعلم لإطلاق مادلاً من الكتاب والروايات على لزوم تحصيل العلم وعدم كون الجهل عذراً، وما في المتن من اختصاص وجوب التعلم بموارد غلبه الاتفاق من أحكام الطوارئ من أحكام الشك والسهو لا وجه له، بل يعم الحكم ما يحتمل المكلف الابتلاء به ولو كان اتفاهه غير غالبى، وأيضاً لا يختص بأحكام الشكوك والسهو الطارى، بل يعم كل مورد لا يتمكن المكلف حين الامتثال من إحرازه بنحو الاحتياط، وما ذكره أيضاً من أنّه إذا ترك تعلم أحكام الطوارئ ودخل في صلاه مثلاً متزلزلاً يحكم ببطلان صلاته حتى وإن لم يتفق شيء من الطوارئ أيضاً لا يمكن المساعده عليه فإنّ الدخول في الصلاه مع احتمال إتمامها صحيحاً وكون الإتيان بها لعله يكون امتثالاً لله سبحانه كافٍ في الحكم بصحتها مع عدم اتفاق السهو والشك فيها، بل مع وقوع اتفاق أحدهما أيضاً إذا أتمها على أحد الاحتمالين واتفق ما بنى عليه كان هو الوظيفة عند اتفاهه بأن قصد عنوان صلاه الظهر مثلاً بالمأتى به امتثالاً للأمر بها إذا لم ينفق له الشك أو السهو أو اتفق وكان ما بنى عليه من أحد الاحتمالين هو الوظيفة بحسب إحرازه بعد العمل فإنّ قطع الصلاه في الفرض على تقدير عدم كون الوظيفة ما بنى عليه لا يكون محرماً حيث لم يقعد عنوان صلاه الظهر في ذلك التقدير.

وبتعبير آخر، حرمة قطع الصلاه على تقدير الإجماع ما إذا قصد بالمأتى به كونه صلاه الظهر على تقدير عدم القطع ولا يقيم ما إذا قصد كونه صلاه الظهر على تقدير عدم اتفاق السهو أو الشك، بل مع اتفاق أحدهما أيضاً لإجماع في حرمة قطعها كما يأتى في باب الشكوك.

والحاصل لا يتردد أمر المكلف في المأتى به بين كونه امتثالاً لأمر الصلاه أو

نعم، إذا اتفق شك أو سهو لا يعلم حكمه بطلت صلاته [١] لكن له أن يبنى على أحد الوجهين أو الوجوه بقصد السؤال بعد الفراغ والإعادة إذا خالف الواقع.

الشرح:

ارتكاباً لفعل محرّم من قطع الصلاة الواجبه حتى يحكم بالبطلان مع احتمال طرو الشك أو السهو الذى لم يتعلم حكمهما لأنّه مع احتمال حدوث أحدهما لا يحصل له قصد التقرب إذا بنى على حرمه قطع الصلاة وإبطالها مطلقاً، والماتن قدس سره قد فصل بين تعلم حكم ما يكون من الشك والسهو اتفاقه غالباً وبين غيره فالتزم بوجوب التعلم فى الأوّل دون الثانى، وذكر أيضاً أنه إذا لم يتعلم حكم ما يتفق غالباً ودخل فى الصلاة مترزلاً يعنى مع احتمال اتفاق أحدهما فى أثنائها يحكم ببطلان صلاته وإن لم يتفق، وأمّا إذا شرع فى الصلاة غير مترزل بأن كان ظاناً أو واثقاً بعدم الاتفاق فيحكم بصحة صلاته.

أقول: ما ذكره قدس سره من الأمرين مبنى على اعتبار الجزم فى النيه أو حرمه قطع الصلاة وإبطالها والجزم فى النيه بمعنى أنّ اعتبار عدم التعليق فيها لم يقدّم عليه دليل كما قلنا إنه على تقدير حرمه قطع الصلاة للإجماع فلا إجماع فى مفروض الكلام.

[١] ولعله أراد حصول الشك أو السهو الذى لا يتفق غالباً أو يتفق غالباً ولكن كان عند الدخول فى الصلاة ظاناً أو واثقاً بعدم حصوله فإنّه فى هاتين الصورتين كانت نيته الصلاة جزميه وقصد التقرب حاصلاً قبل الاتفاق وبعده أيضاً إذا أتمّها بالبناء على أحد الوجهين أو الوجوه برجاء أنّّه وظيفته الواقعيه والإعادة إذا خالفها حصلت القرية المعبره إذا ظهر أنّ ما بنى عليه كانت وظيفته الواقعيه، وأمّا فى الصورة التى حكم فيها ببطلان الصلاة بالدخول مترزلاً فلا مورد فيها لهذا العمل.

وأيضاً يجب التأخير إذا زاحمها واجب آخر مضيق^[١] كإزاله النجاسه عن المسجد أو أداء الدين المطالب به مع قدره على أدائه أو حفظ النفس المحترمه أو نحو ذلك وإذا خالف واشتغل بالصلاه عصى في ترك ذلك الواجب لكن صلاته صحيحة على الأقوى، وإن كان الأحوط الإعادة.

(مسألة ١٦) يجوز الإتيان بالنافله ولو المبتدأه في وقت الفريضة ما لم تتضيق ولمن عليه فائته على الأقوى^[٢] والأحوط الترك بمعنى تقديم الفريضة وقضائها.

الشرح:

يجب تأخير الصلاة إذا زاحمها واجب آخر مضيق

[١] قد ذكر في بحث الضد عدم المزاحمه بين الواجب المضيق والموسع وأن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده الخاص، وعليه فوجوب تأخير الصلاة في فرض وجوب الإزالة ونحوه عقلي. نعم إذا ترك الإزالة ولم تصل إلى أن صار وقت الصلاة مضيقاً يدخل التكليفان في المتزاحمين ويجرى عليهما أحكام التزاحم من تقديم ما هو أهم أو محتمل الأهميه كما يجرى عليهما حكم ثبوتهما بنحو الترتب.

يجوز الاتيان بالنافله ولو المبتدأه في وقت الفريضة ما لم تتضيق

[٢] اختلف الأصحاب في جواز التنفل في وقت الفريضة قبل الإتيان بها، سواء كان التنفل بالإتيان بالنافله المبتدأه أو قضاء النوافل المترتبه، فالمحكي^(١) عن الشيخين^(٢) الجزم بالمنع وصرح به المحقق في المعتبر^(٣) وأسنده إلى علمائنا ونسبه

ص: ٢٨٥

١- (١) حكاه السيد الخوئي في التنقيح ١١ : ٣٢٢ .

٢- (٢) المفيد في المقنعه : ٢١٢ ، والطوسي في المبسوط ١ : ١٢٨ .

٣- (٣) المعتبر ٢ : ٦٠ .

الشرح:

الشهيد في الروض إلى المشهور (١)، واختاره العلامة (٢) في جملة عن كتبه، وعن الشهيد في الذكرى (٣) والشهيد الثاني في الروض (٤) الجواز، كما اختاره جماعه من المتأخرين منهم صاحب المدارك (٥) والمحدث الكاشاني، والفاضل الخراساني في المفاتيح (٦) والذخيرة (٧).

ويستدل على عدم الجواز بروايات منها صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام أنه سئل عن رجل صلّى بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلّها أو نام عنها؟ فقال: يقضيها إذا ذكرها في أي ساعه ذكرها من ليل أو نهار فإذا دخل وقت الصلاة ولم يتم ما قد فاته فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاة التي حضرت، وهذه أحق بوقتها فليصلها فإذا قضاها فليصل ما فاته ممّا قد مضى ولا يتطوع بركعه حتى يقضى الفريضة كلها (٨).

فإنّ ظاهر قوله عليه السلام: «ولا يتطوع بركعه حتى يقضى الفريضة كلها» يعم الحاضر والقضائيه من الفرائض فلا يجوز الإتيان بالنافله قبل أداء الفريضة ولا الإتيان بالنافله لمن عليه قضاء الفريضة، وكموثقه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال لي

ص: ٢٨٦

- ١- (١) روض الجنان ٢: ٤٩٦ .
- ٢- (٢) ارشاد الأذهان ١: ٢٤٤، ونهايه الاحكام ١: ٣٢٥ .
- ٣- (٣) الذكرى ٢: ٤٠٢ .
- ٤- (٤) روض الجنان ٢: ٤٩٧ _ ٤٩٩ .
- ٥- (٥) مدارك الأحكام ٣: ٨٨ _ ٨٩ .
- ٦- (٦) مفاتيح الشرائع ١: ٩٧، المفتاح ١١٠ .
- ٧- (٧) ذخيره المعاد ٢: ٢٠٢ .
- ٨- (٨) وسائل الشيعه ٨: ٢٥٦، الباب ٢ من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ٣ .

الشرح:

رجل من أهل المدينة: يا أبا جعفر مالي أراك لا تتطوع بين الأذان والإقامة كما يصنع الناس؟ فقلت: إنا إذا أردنا أن نتطوع كان تطوعنا في غير وقت الفريضة فإذا دخلت الفريضة فلا تطوع (١). ومعتبره أديم بن الحر، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا- يتنفل الرجل إذا دخل وقت الفريضة، وقال: إذا دخل وقت فريضه فابدأ بها (٢). وفي الموثق لسيف بن عميره، عن أبي بكر، عن جعفر بن محمد، قال: إذا دخل وقت صلاه مفروضه فلا تطوع (٣).

وفي بعض الروايات كصحيحه زاراه: أتدرى لم جعل الذراع والذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافله لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن يمضى ذراع فإذا بلغ فيئك ذراعاً من الزوال بدأت بالفريضة وتركت النافله (٤). وروايه الخصال بإسناده عن علي عليه السلام في حديث الأربعمئة: من أتى الصلاه عارفاً بحقها غفر له، لا يصلى الرجل نافلة في وقت فريضه إلا من عذر، ولكن يقضى بعد ذلك إذا أمكنه القضاء، قال الله تبارك وتعالى «الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ» (٥) يعنى الذين يقضون ما فاتهم من الليل بالنهار وما فاتهم من النهار بالليل، لا تقضى نافلة في وقت فريضه، ابدأ بالفريضه ثم صل ما بدا لك (٦).

وصحيحه زاراه، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو

ص: ٢٨٧

- ١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٢٢٧، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، الحديث ٣.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ٢٢٨، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، الحديث ٦.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٤: ٢٢٨، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، الحديث ٧.
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٤: ١٤١، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٣.
- ٥- (٥) سورة المعارج: الآية ٢٣.

- ٦- (٦) وسائل الشيعة ٤: ٢٢٨، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، الحديث ١٠، عن الخصال: ٦٢٨.

الشرح:

بعد الفجر؟ فقال: قبل الفجر إنهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعه صلاة الليل أتريد أن نقايس؟ لو كان عليك من شهر رمضان أكنت أتطوع إذا دخل عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة (١). إلى غير ذلك مما استظهر منها عدم جواز الإتيان بالنافله قبل الإتيان بفريضة الوقت إلا في موارد قيام الدليل على أن نافله الفريضة كونها قبل الإتيان بالحاضره كنافله الظهرين بل نافله الفجر بعد طلوعه، كما استظهر من بعضها عدم جواز الإتيان بالنافله إذا كان على المكلف قضاء الفريضة، ولكن الأظهر أن الإتيان بالنافله قبل الإتيان بالفريضة في وقتها جاز بلا فرق بين قضاء النافله أو النافله المبتدأه فضلاً عن النافله المترتبه التي يكون موردها بحسب الأصل قبل الإتيان بالفريضة.

والفرق أن تأخير القضاء والإتيان بالنافله بعدها أفضل إلا أن يكون في البين دليل على أن مورد مشروعيتها بحسب الأصل قبل الفريضة وبعد دخول وقتها قد تقدم الدليل على جواز الإتيان بنافله الفجر عند طلوع الفجر وبعد طلوعه جاز، وما ورد من الأمر بالإتيان بها قبل الفجر وأنها من صلاة الليل يحمل على أفضلية إدراجها في صلاة الليل، وما ورد في صحيحه زواره من قياسها بالصوم ندباً الغرض منه تعليم زواره لكيفية الرد على العامه المعروف منهم أن نافله الفجر وقتها بعد طلوعه ويقال عليهم بأن مقتضى القياس عدم جواز الإتيان بها بعد الفجر، وماورد من النهي عن التنقل إذا ورد وقت الفريضة المراد أفضلية تقديم الفريضة، سواء كان التنقل بالإتيان بالنافله أداءً أو قضاءً، وكذا المراد فيما ورد فيه الأمر بالإتيان بالفريضة لما قام دليل على جواز الإتيان بها قبلها وفي موثقه سماعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي

ص: ٢٨٨

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٢٦٤، الباب ٥٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٣.

الشرح:

المسجد وقد صَلَّى أهله أيتديء بالمكتوبه أو يتطوع؟ فقال: إن كان فى وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة _ إلى أن قال _ : وليس بمحظور عليه أن يصلى النوافل من أول الوقت إلى قريب من آخر الوقت. (١)

وصحيحه عمر بن يزيد أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الروايه التى يروون أنه لا يتطوع فى وقت فريضة ما حدّ هذا الوقت؟ قال: إذا أخذ المقيم فى الإقامه، فقال له: إنَّ الناس يختلفون فى الإقامه؟ فقال: المقيم الذى يصلى معه (٢). وموثقه إسحاق بن عمار قال: قلت: أصلى فى وقت فريضة نافله؟ قال: نعم، فى أول الوقت إذا كنت مع إمام تقتدى به فإذا كنت وحدك فابدأ بالمكتوبه (٣). وظاهر ما تقدم أفضله ترك النافله لإدراك وقت فضيله الفريضة أو الصلاه جماعه، وإلا فلا بأس بالإتيان بالنافله فى وقت الفريضة.

وفى صحيحه محمد بن مسلم، قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام إذا دخل وقت الفريضة أتفضل أو أبدأ بالفريضة؟ قال: إن الفضل أن تبدأ بالفريضة (٤). فإنَّ التعبير بالفضل ظاهره جواز البدء بالنافله والتفضل من غير تقييد بكونها نافله تلك الفريضة ليقال باختصاص ما تقدم بنافله الظهرين، بل فى صحيحه الحلبي، قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل فاتته صلاه النهار متى يقضيها؟ قال: متى شاء إن شاء بعد المغرب، وإن شاء بعد العشاء (٥). فإنَّها تعمّ فوت النوافل النهار وقضائها بعد صلاه

ص: ٢٨٩

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٦ ، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٨ ، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، الحديث ٩ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٦ _ ٢٢٧ ، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٢٣٠ ، الباب ٣٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

٥- (٥) وسائل الشيعه ٤ : ٢٤١ ، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، الحديث ٧ .

الشرح:

المغرب، وقبل صلاه العشاء تكون من التنفل فى وقت الفريضة ونحوها صحيحه محمد بن مسلم (١) ومثلها ما ورد فى الأمر بالإتيان بصلاه الوتر وركعتى الفجر بعد طلوعه. (٢)

وأما جواز التنفل لمن عليه قضاء الفريضة فيدل عليه موثقه أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل نام عن الغداه حتى طلعت الشمس؟ فقال: «يصلى ركعتين ثم يصلى الغداه» (٣) وقد ورد فى صحيحه عبد الله بن سنان قضيه غلبه النوم على رسول الله صلى الله عليه وآله حتى آذاه حر الشمس ثم استيقظ فعاد ناديه ساعه وركع ركعتين ثم صلى الصبح الحديث (٤). وما فى التهذيب من أن التطوع بالركعتين لاجتماع الناس لإقامه الجماعة (٥) كما ترى بلا- شاهد مع أن إطلاق الموثقه يدفعه، بل لا سبيل لنا إلى العلم بصدور مثلها أو نقلها عن المعصوم عليه السلام حيث إن غلبه النوم على النبى صلى الله عليه وآله لا يناسب عصمته.

ودعوى أن هـ كان بمشيه الله للمصلحه العامه لثلا يتخيل الناس أن النبى ليس بشر يدفعها ما فى ذيل الصحيحه: وكره المقام وقال: نتم بواى الشيطان (٦). وقوله عليه السلام كما فى روايه الذكرى ردأ على الحكم بن عتيبه ... ألا- اخبرتهم أنه قد فات الوقتان جميعاً

ص : ٢٩٠

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٤١ ، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، الحديث ٦ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٦١ ، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٤ ، الباب ٦١ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٣ ، الباب ٦١ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .
- ٥- (٥) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٦٥ ، ذيل الحديث ٩٥ .
- ٦- (٦) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٣ ، الباب ٦١ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

الشرح:

وأنه كان قضاءً من رسول الله صلى الله عليه وآله (١) على تقدير وقوعه إلزامي فلا يصح الاستدلال.

ومما ذكر أن هـ لا- يصح الاستدلال على عدم مشروعيه النافله لمن عليه فائته الفريضة بصحيحه يعقوب بن شعيب، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل ينام عن الغداه حتى تبرز الشمس أيصلى حين يستيقظ أو ينتظر حتى تنبسط الشمس؟ قال: يصلى حين يستيقظ، قلت: يوتر أو يصلى الركعتين؟ قال: بل يبدأ بالفريضة (٢). فإنها معارضه بموثقه أبي بصير المتقدمه إن لم يحمل الأمر بالبدء بقضاء فريضه الصبح أولاً ثم قضاء الوتر أو الركعتين على الأفضليه.

ويستدل أيضاً لعدم جواز النافله لمن عليه قضاء الفريضة بصحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام أنه سئل عن رجل صلى بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلها أو نام عنها؟ قال: يقضيها إذا ذكرها في أى ساعه ذكرها من ليل أو نهار، فإذا دخل وقت الصلاه ولم يتم ما قد فاته فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاه التى قد حضرت، وهذه أحق بوقتها فليصلها فإذا قضاها فليصل ما فاته مما قد مضى، ولا يتطوع بركعه حتى يقضى الفريضة كلها (٣). بدعوى أن مقتضى الإطلاق فى قوله عليه السلام: «ولا يتطوع بركعه» مقتضاه عدم جواز التطوع لمن عليه القضاء.

ولكن لا- يخفى أن قوله عليه السلام: «ولا- يتطوع» ناظر إلى بيان الحكم فى فرض وقت الصلاه الحاضره، حيث إنه عطف على الجزاء للشرط من قوله فإذا دخل وقت الصلاه ولم يتم ما فاته فليقض لا أنه حكم مستقل عدل للقضيه الشرطيه، وإلا إن كان الأنسب

ص: ٢٩١

١- (١) الذكرى ٢: ٤٢٢ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢٨٤ ، الباب ٦١ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٢٥٦ ، الباب ٢ من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ٣ .

(مسألة ١٧) إذا نذر النافلة لا مانع من إتيانها في وقت الفريضة ولو على القول بالمنع [١] هذا إذا أطلق في نذره، وأمّا إذا قيدته بوقت الفريضة فإشكال على القول بالمنع وإن أمكن القول بالصحة؛ لأنّ المانع إنما هو وصف النفل، وبالنذر يخرج عن هذا الوصف ويرتفع المانع ولا يرد أنّ متعلق النذر لا بد أن يكون راجحاً،

الشرح:

للإمام عليه السلام أن يذكرها قبل الشرطية، ولو لم يكن ما ذكرنا ظاهراً فلا أقل من احتمالها فتكون الصحيحة ما دل على المنع عن التطوع في وقت الفريضة، وقد حملناها على أفضله إتيان الصلاة الأدائيه قبل التطوع وإذا كان الإتيان بالنافله قبل الإتيان بفريضة الوقت جائزاً فلا يمكن الالتزام بعدم جواز التطوع قبل القضاء في وقت الفريضة مع أنّ هذا غير عدم جواز النافلة لمن عليه الفريضة الفائتة مع أنه لا قائل بعدم جواز النافلة لمن عليه الفائتة وجوازها لمن عليه الفريضة الحاضرة.

وأمّا الاستدلال بالمرسلة المروية عن النبي صلى الله عليه وآله في المستدرک: «لا- صلاة لمن عليه صلاة» (١) فلضعفها بل معارضتها بما ورد في جواز النافلة قبل الإتيان بفريضة الوقت بل لمن عليه فائتة لا يصح إلا بالالتزام بأن الاحتياط الاهتمام بقضاء الفرائض قبل النوافل كما هو المروى أيضاً في نهج البلاغه إذا أضرت النوافل بالفرائض فارضوها (٢). ولا- قربه في النوافل إذا أضرت بالفرائض. (٣)

النافله المندوره لا مانع من إتيانها في وقت الفريضة

[١] والوجه في عدم الإشكال عند الماتن وغيره حتى بناءً على عدم جواز النافلة

ص: ٢٩٢

١- (١) مستدرک الوسائل ٣: ١٦٠، الباب ٤٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٢.

٢- (٢) نهج البلاغه: الحكمه ٢٧٩.

٣- (٣) نهج البلاغه: الحكمه ٣٩.

وعلى القول بالمنع لارجحان فيه فلا ينعقد نذره؛ وذلك لأنّ الصلاه من حيث هي راجحه ومرجوحيتها مقيدة بقيد يرتفع بنفس النذر، ولا يعتبر في متعلق النذر الرجحان قبله، ومع قطع النظر عنه حتى يقال بعدم تخلفه في المقام.

الشرح:

في وقت الفريضة أو من عليه قضائها هو أنه مع نذر النافله مطلقه أى بلا قيد الإتيان بها في وقت الفريضة قبل أدائها أو قبل الفراغ مميّا عليه من قضاء الفريضة بحيث يمكن للمكلف الإتيان بالنافله بعد أداء الفريضة أو قضائها يكون من النذر الطبيعي الراجح فينعقد نذره، ويكون طبيعي النافله الواجبه، وإذا وجبت زالت عنها عنوان التطوع يعنى الإتيان بها من غير إلزام من الشارع بل يكون الإتيان بها بإلزام الشارع لإيجابه الوفاء به عبارته عن الإتيان بالمنذور، وحيث إنّ المنذور عباده فلا بد من وقوعها بقصد التقرب، فيكون الإتيان بالنافله حتى في وقت الفريضة قبل أدائها أو الإتيان بها قبل ما عليه من القضاء بقصد الوفاء بالنذر مصححاً لقصد التقرب من غير انطباق عنوان التطوع عليه، وكذا الحال فيما إذا تعلق النذر بالإتيان بها في وقت الفريضة، ولكن غير مقيدة بالإتيان بها قبل أداء الفريضة بأن كان وقت الفريضة واسعاً يمكن الإتيان بالنافله بعدها قبل خروج وقتها، ونظيره نذر النافله في وقت يمكن الفراغ عما عليه من قضاء الفرائض قبل ذلك الوقت فإنّ مع نذر طبيعي النافله من غير تقييد بالإتيان بها قبل الفريضة يرتفع عن المنذور عنوان التطوع وهو الإتيان بالعمل من غير إلزام من الشارع، ولذا يجوز الإتيان بها قبل الإتيان بالفريضة أو الفرائض الفائتة.

ولو تعلق النذر بالإتيان بالنافله في وقت الفريضة قبل أدائها أو تعلق بالإتيان بالنافله قبل قضاء الفريضة فرجح الماتن قدس سره صحه النذر، فإنّ المنع عن الإتيان بالنافله قبل الإتيان بفريضة الوقت أو قبل قضاء الفريضة ليس إلاّ أنّ انطباق التطوع والتنفل قبل

الشرح:

أداء الفريضة في وقتها أو قبل قضاء الفريضة على الإتيان بالنافله يوجب مرجوحيتها، وإلا فالنافله في نفسها واجده لتمام شرايطها مع قطع النظر عن الانطباق المذكور راجحه، فإن الصلاة قربان كل تقى (١). وبالنذر يزول انطباق عنوان التطوع عن النافله ويكون الإتيان بها للإلزام الشارع بها ويكون من الإتيان بالواجبه وقت الفريضة أو قبل قضاء الفريضة، ولا يعتبر في صحه النذر كون المنذور مع قطع النظر عن عنوان النذر ذا عنوان راجح، بل يكفي كون المنذور راجحاً ولو بزوال عنوان يوجب مرجوحيته بالنذر.

نعم، لو لم يزل العنوان المرجوح بالنذر كما إذا نذر استقبال الريح عند التخلي أو استقبال القبلة عنده أو نذرت الحائض الإتيان بالصلاه أيام حيضها فلا يوجب ذلك انعقاد النذر ويجرى ما ذكر في نذر النافله وقت الفريضة في نذر الصوم المندوب ممن عليه قضاء الصوم الواجب، وقد يقال يتعين في الفرضين الأولين بناءً على عدم جواز النافله في وقت الفريضة أو لمن عليه قضاء الفريضة الإتيان بالنافله بعد قضاء الفريضة وبعد أداء فريضة الوقت، ويحكم في الفرض الأخير ببطان النذر بدعوى أن هـ لا يعقل تعلق النهى بعنوان التطوع كعنوان الإطاعه فإن التطوع عباره عن امتثال الأمر الندبي، كما أن الإطاعه عنوان لامتثال الأمر سواء كان أمراً وجوبياً أو نديبياً وما يمكن النهى عنه هو نفس الصلاه التي ينطبق عليها عنوان النافله إذا تعلق بها الأمر الندبي والفريضة والواجبه إذا تعلق بها الأمر الوجوبى وما يتعلق به النذر لابد من أن يكون راجحاً مع قطع النظر عن تعلق النذر كما هو مقتضى قول الناظر لله على أن أفعل كذا سواء كانت اللام الداخله على لفظ الجلاله بمعنى الملك بأن يكون المنذور ملكاً له سبحانه بإنشاء

ص: ٢٩٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٤٣، الباب ١٢ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأول .

الشرح:

النذر أو كانت متعلقاً بالفعل المنذور، حيث لا يقال لزيد: على أن أفعل كذا إلا إذا كان الفعل المذكور محبوباً له مع قطع النظر عن هذا الالتزام والمفروض أن النافله قبل الفراغ عما عليه من القضاء أو قبل أداء فريضه الوقت غير مرغوبه للشارع بل فيها الحزازه.

أقول: الظاهر عدم كون عنوان التطوع كعنوان الإطاعه حيث إن التطوع عباره عن الإتيان بالفعل من غير الزام به من ناحيه الشرع، وإذا اقتضى انطباق عنوان التطوع قبل أداء الفريضه أو قبل الفراغ عما عليه من الفائته على النافله التي هي محبوبه في نفسها على ما تقدم حصول الحزازه فيها فمع إزام الشارع بها ينتفى عنها عند الإتيان بها عنوان التطوع فلا تكون فيها حزازه.

ولا يقاس المقام بموردى نذر الاحرام قبل الميقات أو الصوم في السفر فإن الصوم في السفر غير مرغوب إليه في نفسه لا بعنوان التطوع، وكذلك الإحرام قبل الميقات، فخرج الموردين عما يدل على كون المنذور راجحاً في نفسه بالتخصيص، بخلاف الإتيان بالنافله في وقت الفريضه قبل أدائها أو قبل الفراغ عما عليه فإن المنذور هي الصلاه النافله التي في نفسها مطلوبه، والعنوان القادح فيها وهو عنوان التطوع قبل أداء الفريضه ينتفى بمجرد تعلق النذر بتلك النافله والكاشف عن رجحان النافله بعد زوال عنوان التطوع إطلاق الروايات الداله على مطلوبيه النافله وكون الصلاه قربان كل تقى (١) والله العالم.

ص: ٢٩٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٤٣ ، الباب ١٢ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأول .

(مسألة ١٨) النافلة تنقسم إلى مرتبه وغيرها [١] والأولى: هي النوافل اليومية التي مر بيان أوقاتها. والثانية إما ذات السبب كصلاة الزيارة والاستخاره والصلوات المستحبه في الأيام والليالي المخصوصه، وأما غير ذات السبب وتسمى بالمبتدأه لا إشكال في عدم كراهه المرتبه في أوقاتها وإن كان بعد صلاه العصر أو الصبح وكذا لا إشكال في عدم كراهه قضائها في وقت من الأوقات، وكذا في الصلوات الشرح:

أقسام النافلة

[١] النافلة من الصلاه على ثلاثه أقسام:

الأول: النوافل المرتبه أى المستحبه فى كل يوم وليه كانت من نافله الفريضة أو نافله مستقلة كصلاه الليل.

الثانى: النافلة ذات السبب والسبب إما أن يكون فعلاً بأن يستحب لمن يأتي بفعل خاص، سواء كان الإتيان بها قبل ذلك الفعل كصلاه الطواف المستحب أو بعده كصلاه الزيارة أو أثناءه كصلاه الاستخاره وأما أن يكون السبب الزمان الخاص من ليل أو نهار أو شهر كصلاه أول الشهر ونافله ليالى القدر ونحو ذلك، وأمّا أن يكون مستحبا من غير سبب وتسمى بالنافله المبتدأه فإنّ الصلاه قربان كل تقى (١)، والصلاه خير موضوع: من شاء استقل ومن شاء استكثر. (٢)

ثم إنه يؤتى بصلاه النافلة ركعتين ركعتين إلا ما استثنى على ما تقدم والمنسوب إلى المشهور كراهه النافلة فى خمسه أوقات: وقتان منها من قبيل الفعل وهما ما بعد صلاه الصبح إلى طلوع الشمس وبعد صلاه العصر إلى غروبها، وثلاثه منها من قبيل الزمان: الأول: النافلة عند طلوع الشمس إلى أن تذهب حرمتها وينبسط شعاعها.

ص: ٢٩٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٤٣، الباب ١٢ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأول .

٢- (٢) مستدرک الوسائل ٣: ٤٣، الباب ١٠ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها، الحديث ٩ .

ذوات الأسباب، وأما النوافل المبتدأه التي لم يرد فيها نص بالخصوص وإنما يستحب الإتيان بها لأن الصلاة خير موضوع وقربان كل تقى ومعراج المؤمن فذكر جماعه أنه يكره الشروع فيها فى خمس أوقات:

الشرح:

الثانى: عند وصول الشمس إلى خط نصف النهار إلى أن تزول، ويستثنى من ذلك يوم الجمعة لاستحباب الركعتين من النافله يوم الجمعة عند وصولها إليه. الثالث: عند اصفرار الشمس قبيل الغروب إلى أن تغرب أو إلى أن تزول الحمره المشرقيه بأن يدخل وقت فريضه المغرب، ولا يخفى أنه يتصل فى الأوقات الأربعة المكروهه بعضها ببعض فإن ما بعد صلاه فريضه الصبح إلى طلوع الشمس يتصل به طلوع الشمس إلى زوال حمرتها وانبساط شعاعها، كما يتصل وقت الكراهه ما بعد صلاه العصر إلى قبيل الغروب من اصفرار الشمس.

ولكن خصص كراهه النافله فى تلك الأوقات أكثر الأصحاب بالنافله المبتدأه ولم يروا الكراهه فى ذات السبب والمرتبه ولو كانت المرتبه قضائيه، وعمم بعضهم لجمعها أو لغير القضاء.

وينبغى التكلم فى مقامين:

أحدهما: كراهه النافله مطلقا أو خصوص المبتدأه بعد صلاه العصر إلى غروب الشمس، وكذا ما بعد صلاه الصبح إلى زمان طلوع الشمس أم لا.

والثانى: كراهتها مطلقا أو فى المبتدأه فقط فى الأزمنه الثلاثه أم لا.

أمّ المقام الأول فيستدل على الكراهه بمعتبره محمد الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا صلاه بعد الفجر حتى تطلع الشمس فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إن الشمس تطلع بين قرنى الشيطان، وتغرب بين قرنى الشيطان، وقال: لا صلاه بعد العصر حتى تصلى

ص: ٢٩٧

أحدها: بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس.

الثاني: بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس.

الشرح:

المغرب (١). وفي معتبره معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: لا صلاة بعد العصر حتى تصلّى المغرب ولا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس (٢). ولا ينبغي التأمل في سند الروایتين فإنّ في سند الشيخ إلى علي بن الحسن الطاطري الجرمي علي بن محمد بن الزبير القرشي (٣) وهو وإن لم يوثق إلا أنه قد ذكرنا عند تصحيح سند الشيخ إلى علي بن الحسن بن فضال أنّ علي بن محمد كان من المعاريف وأنه كان يؤخذ منه كتب علي بن الحسن بن فضال، ولم يرد في حقه قدح ويكشف ذلك أنه كان مستورا في زمانه المعبر عنه بحسن الظاهر لجريان العاده على نقل القدح لو كان في الشخص المعروف عند الناس بحيث يؤخذ منه الحديث قدح، ولكن الذي يوهن الخبرين التعليل الوارد في الأول منهما بأن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إنّ الشمس تطلع بين قرني الشيطان وتغرب بين قرني الشيطان (٤)، فإنّه مضافا إلى ما يأتي من فساد لا يكون مقتضاه الكراهه بعد صلاة الفجر إلى قبل طلوع الشمس، فإنه ربما يكون بينهما ساعه ونصف ولا بين ما بعد صلاة العصر إلى قبل الغروب، فإنّ المكلف ربما يأتي بصلاة العصر في وقت يكون بينهما ست ساعات أو أزيد.

ص: ٢٩٨

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٣٤ ، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٣٥ ، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ . عن التهذيب ٢ : ١٧٤ ، الحديث ١٥٣ .

٣- (٣) التهذيب ١٠ : ٧٦ من المشيخه .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٢٣٤ ، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

الثالث: عند طلوع الشمس حتى تنبسط.

الرابع: عند قيام الشمس حتى تزول.

الشرح:

ومما يدل على الحكم المذكور ما رواه ابن إدريس في آخر السرائر نقلاً من جامع البزنطى، عن على بن سلمان، عن محمد بن عبدالله بن زراره، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام في حديث أنه صلى المغرب ليله فوق سطح من السطوح فقيل إن فلانا كان يفتى عن آباءك عليهم السلام: لا بأس بالصلاة بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وبعد العصر إلى أن تغيب الشمس، فقال: كذب لعنه الله على أبي أو قال: على آبائي. (١)

وقد يناقش (٢) في الرواية بعدم معلوميه سند ابن إدريس إلى جامع البزنطى، وأجيب بأن ابن إدريس حيث لا يرى اعتبار الخبر الواحد ولم يكن يعمل به فنقله كتابا يدل على أنه وصل إليه بالتواتر أو بخبر واحد محفوف بالقرينه، ثم تأمل هذا المجيب طاب ثراه في اعتبارها؛ لأن على بن سلمان غير مترجم يعنى مهمل، وقال: وصاحب الحدائق قدس سره وإن نقلها عن مستطرفات عن جامع البزنطى عن على بن سليمان عن محمد بن عبدالله بن زراره عن محمد بن الفضيل البصرى إلا أن على بن سليمان أيضا مجهول.

ولكن لا يخفى ما فيه فإنه لو كان عدم عمل ابن إدريس بالخبر الواحد دليلاً على وصول جامع البزنطى إليه بالتواتر أو المحفوف بالقرينه القطعيه لكان جميع الروايات التي تنقلها عن جامع معتبره لأنّه لا ينقل في المستطرفات الخبر الواحد الذي لا قرينه قطعيه على اعتباره؛ لأنّه لا يعمل بالخبر الواحد المجرد.

ص: ٢٩٩

١- (١) السرائر ٣: ٥٨٠.

٢- (٢) انظر التنقيح ١١: ٣٥٤.

الخامس: عند غروب الشمس أى قبيل الغروب، وأمّا إذا شرع فيها قبل ذلك

الشرح:

والحاصل إذا لم يثبت لنا أنّ ما ينقل فى المستطرفات عن جامع البزنطى أو غيره قد وصل إليه بطريق معتبر عندنا فلا تخرج تلك الروايات عن الخلل فى السند ولو لم تكن فى الرواه لصاحب الكتاب عن الإمام عليه السلام ضعف.

وأما معتبره على بن بلال، قال: كتبت إليه فى قضاء النافله من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ومن بعد العصر إلى أن تغيب الشمس، فكتب: لا يجوز ذلك إلا للمقتضى (١). فلا- يخلو عن إجمال ولعل المراد من القضاء الإتيان بالنافله المبتدأه والمراد بالمقتضى من يأتى قضاء النافله الفائته ودعوى عدم صحه اراده ذلك من المقتضى؛ لأنّ السؤال فى الروايه عن القضاء يدفعها إمكان أن يكون المراد بالقضاء فى السؤال الإتيان لا القضاء فى مقابل الأداء.

نعم، لا- يصح دعوى كون المراد من المقتضى نافله ذات السبب حيث إنه لا- يناسب لتعريف المقتضى ولا كون اللام بمعنى الاختصاص، بل كان المتعين أن يقال إلا- بمقتضى أو المقتضى بأن تكون اللام بمعنى التعليل والسببيه من غير دخول الألف واللام.

وفى اليبين بعض روايات مضمونها يقرب من الروايات المتقدمه ولكن على تقدير تماميتها لا بد من رفع اليد عن إطلاقها بالإضافة إلى قضاء النافله وذات السبب كصحيحه معاويه بن عمار، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: خمس صلوات لا تترك على حال: إذا طفت بالبيت، وإذا أردت أن تحرم، وصلاه الكسوف، وإذا نسيت فصل إذا ذكرت، وصلاه الجنازه (٢). وذلك فإنّ الصلاه للإحرام بل الصلاه لطواف المستحب من

ص: ٣٠٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٣٥ ، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٤١ ، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

فدخل أحد هذه الأوقات وهو فيها فلا يكره إتمامها، وعندى فى ثبوت الكراهه فى المذكورات إشكال.

الشرح:

النافله ذات السبب، وقوله: إذا نسيت، تعمّ النافله التى لها قضاء.

وروايه أبى بصير، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: خمس صلوات تصليهن فى كل وقت: صلاه الكسوف، والصلاه على الميت، وصلاه الإحرام، والصلوات التى تفوت، وصلاه الطواف من الفجر إلى طلوع الشمس وبعد العصر إلى الليل (١). وليس فى سندها إلا هشام (هشام بن حيان) ابن أبى سعيد المكارى.

وصحيحه جميل بن دراج، قال: سألت أبا الحسن الأول عن قضاء صلاه الليل بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس؟ قال: نعم، وبعد العصر إلى الليل فهو من سرّ آل محمد المخزون (٢). والسند صحيح لأنّه يرويه بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم، عن محمد بن عمرو الزيات، عن جميل بن دراج والمراد بإبراهيم بن هاشم كما يظهر من ساير روايات محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن محمد بن عمرو الزيات.

ولا يخفى أنّ القضاء كونه من سرّ آل محمد المخزون لا يناسب الكراهه، أضف إلى ذلك ما يدل على عدم اختصاص ذلك بقضاء صلاه الليل، وفى صحيحه الحسين بن أبى العلاء، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «اقض صلاه النهار أى ساعه شئت من ليل أو نهار كل ذلك سواء» (٣). فإنّها تعمّ قضاء الفرائض والنوافل وإنّ ساعات الليل والنهار سواء بالإضافه إلى قضائها.

ص: ٣٠١

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٤١ ، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٤٣ _ ٢٤٤ ، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، الحديث ١٤ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٤٣ ، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، الحديث ١٣ .

الشرح:

والمتحصل لو قيل بکراهه النافله بعد صلاه الصبح إلى طلوع الشمس أو بعد صلاه العصر إلى الغروب فلا بد من رفع اليد عن إطلاقها بالإضافة إلى ذات السبب وقضاء النافله المرتبه، وأمّا النافله المرتبه أداء فهو مقتضى مشروعيتها قبل صلاه الظهرين أو بعدهما على تفصيل، قد تقدم في بيان أوقات النوافل كما تقدم جواز قضاء الفرائض قبل الأدائيه وبعدها بل قضاء العشاءين بعد صلاه الفجر إلى طلوع الشمس كان مورد النص.

وعلى الجملة، كراهه النافله بعد صلاه الفجر إلى طلوع الشمس وبعد صلاه العصر يحتمل جدا كونها لرعايه مذهب العامه، وأمّا النافله عند طلوع الشمس وعند وصولها إلى نصف النهار وعند قربها إلى الغروب وارد في روايات ضعيفه، ومعلله بكون طلوع الشمس وغروبها بين قرني الشيطان وعند وصولها إلى نصف النهار يقربها الشيطان، وهذا التعليل مع فساده في نفسه يعارضها ما رواه الصدوق قدس سره في كتاب إكمال الدين وإتمام النعمه عن مشايخه محمد بن أحمد السنائي وعلي بن أحمد بن محمد الدقاق والحسين بن إبراهيم المؤدب وعلي بن عبدالله الوراق قالوا: حدثنا أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي قال: فيما ورد من الشيخ محمد بن عثمان العمري في جواب مسائله إلى صاحب الدار: وأمّا ما سألت عن الصلاه عند طلوع الشمس وعند غروبها فلئن كان كما يقول الناس: إنّ الشمس تطلع بين قرني الشيطان وتغرب بين قرني الشيطان فما أرغم أنف الشيطان بشيء أفضل من الصلاه فصلّها فارغم أنف الشيطان(1). وهذه المكاتبه وإن لا تخلو عن المناقشه في سندها لعدم ثبوت توثيق لهؤلاء المشايخ لا لاحتمال سندها القطع، حيث إنّ ظاهرها وصول الجواب إلى

ص: ٣٠٢

الشرح:

محمد بن جعفر الأسدي بواسطة محمد بن عثمان العمري رضوان الله عليهما.

وعلى الجملة، المطلقات الواردة في استحباب الصلاة في كل وقت كقوله عليه السلام: الصلاة قربان كل تقى (١). وخير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر (٢). وما ورد من الإتيان بقضاء الفائته في أى ساعه وأى حالات وإطلاق ما ورد في نافله ذات السبب كصلاة الإحرام والطواف مقتضاه عدم كراهه النافله حتى المبتدأه في شىء من الأوقات.

وأما ما ذكر الماتن قدس سره من أنه إذا شرع في النافله قبل وقت الكراهه ثم دخل وقتها فلا يكره اتمامها فلم يظهر له وجه، وما ورد في إتمام نافله الظهرين إذا دخل وقت فضيله الصلاتين لا يجرى في المقام، بل مقتضى ما دل على الكراهه في الأوقات الخمسه على تقدير تماميته وكون الكراهه بمعنى مرجوحه الفعل الذى لا يشرع معه العباده رفع اليد عنها، ومع كون المرجوحه بالإضافة إلى غير هذه الأوقات فاتمها فمقتضاها ثبوت المرجوحه اللهم إلا أن يقال ظاهر أخبار الكراهه المدخول فى الصلاة فى تلك الأوقات لا إتمامها بعد الدخول فى الصلاة فى غيرها.

ص: ٣٠٣

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٤٣، الباب ١٢ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث الأول .

٢- (٢) مستدرک الوسائل ٣: ٤٣، الباب ١٠ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها، الحديث ٩ .

فصل فى أحكام الأوقات

(مسألة ١) لا يجوز الصلاة قبل دخول الوقت فلو صَلَّى بطلت وإن كان جزء منها قبل الوقت [١] ويجب العلم بدخوله حين الشروع فيها، ولا يكفى الظن لغير ذوى الأعذار، نعم يجوز الاعتماد على شهادة العدلين على الأقوى، وكذا على أذان العارف العدل، وأما كفايه شهادة العدل الواحد فمحل إشكال.

الشرح:

فصل فى أحكام الأوقات

لا تجوز الصلاة قبل الوقت

[١] وذلك فإن ظاهر خطاب التوقيت فى الصلوات أن تقع كل صلاة من أولها إلى آخرها فى ذلك الوقت، وشرطه الوقت للصلاة كشرطه الطهارة والقبلة وغيرهما لها مقتضاها كونها قيما لجميع أجزائها من حين الدخول فيها فلا فرق بين فقدان الشرط بالإضافة إلى الجزء منها أو لتمامها، وفى صحيحه عمر بن يزيد، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: ليس لأحد أن يصلى صلاة إلا لوقتها وكذلك الزكاه _ إلى أن قال _ وكل فريضه إنما تؤدى إذا حلت (١) إلى غير ذلك ووجب العلم بدخول الوقت عند الشروع فى الصلاة لإحراز امتثال الأمر بالصلاة المؤقتة عقلى، حيث إن التكليف بها لا يحرز سقوطه إلا بإحراز دخول الوقت عند الشروع فيها ولا تكفى الموافقة الاحتمالية ومنها الموافقة الظنية إذا لم يقم على اعتبارها دليل.

نعم، لو قام دليل على الاكتفاء وفى موارد أو اعتبار الظن مطلقا أو ظن خاص فلا بأس بالاكتفاء؛ لأن الاكتفاء ما لم ينكشف الخلاف لازم عقلى للاعتبار وقد يستظهر

ص: ٣٠٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٦٦ ، الباب ١٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

الشرح:

اعتبار الظن بدخول الوقت كاعتبار الظن بالقبلة كما حكى ذلك عن بعض الأصحاب كما تردد في جواز الاكتفاء ببعض الآخر واستظهر ذلك من خبر إسماعيل بن رباح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا صلّيت وأنت ترى أنك في وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وأنت في الصلاة فقد أجزأت عنك»^(١) بدعوى قوله: «وأنت ترى أنك في وقت» يشمل صورته الظن أيضا كصورته اليقين والاعتقاد.

ولكن لا يخفى ما فيه فإن ظاهره صورته الاعتقاد واليقين، حيث إنّ الرّؤية أقوى من مجرد الاعتقاد واليقين فمدلولها من كان على يقين من دخول الوقت ولكنه لم يدخل ودخل في الصلاة ثم دخل الوقت أثنائها أجزأت تلك الصلاة، كما أفتى بذلك كثير من الأصحاب منهم الماتن كما يأتي في المسألة الثالثة، ولكن الرواية لضعفها سندا بإسماعيل حيث لم يثبت له توثيق يشكل الاعتماد عليها كما يأتي.

نعم، قد يناقش في إطلاق الزمان بأنه لا يجوز التمسك به فإنّ الرواية في مقام بيان حكم آخر ولعل مراده قدس سره أنه لو كان لقوله: «وأنت ترى أنك في وقت» شمول بالإضافة إلى الظن يكون التمسك بإطلاق قيد الموضوع للحكم بالإجزاء لا بالإضافة إلى جواز الدخول في الصلاة بمجرد الظن بدخول الوقت، ولكن لا يخفى ما في المناقشة فإنّ الحكم بالإجزاء بعد فرض جواز الدخول في الصلاة ولو عذرا أو ظاهرا، ولو كان في الرواية إطلاق بالإضافة إلى الحكم بالإجزاء في صورته الدخول فيها بظن الوقت كان لازمه جواز الدخول فيه مع الظن بدخول الوقت، وإن لم يكن له إطلاق كما إذا قلنا بأنّ ظاهره الاعتقاد واليقين أو قلنا بأنه يرفع اليد عن إطلاقها بما تقدم من عدم جواز

ص: ٣٠٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢٠٦، الباب ٢٥ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .

الشرح:

الدخول في الصلاة إلا إذا حلت فلا يكون في الحكم بالإجزاء أيضا إطلاق بحيث يشمل الظن بدخول الوقت.

نعم، يجوز الدخول في الصلاة بقصد إتيان الواجب بنحو الجزم إذا قامت بينه على دخول الوقت؛ لأنَّ البينة تثبت بها الموضوعات للأحكام لظهور قوله صلى الله عليه وآله إنما أفضى بينكم بالبينات والأيمان(١). في كون شهادة العدلين كانت بينه للأمر مع قطع النظر عن مقام القضاء لا أنَّ شهادتهما تكون بينه حال القضاء، وإلا لم يكن لعطف الأيمان عليها، حيث إنَّ الأيمان أيضا من البينة في مقام المراد إذا لم يتم المدعى شهادته على دعواه، ولا مجال في المقام لدعوى أنَّ اعتبار البينة على دخول الوقت لم يتم عليه دليل، وأردف الماتن على البنية الأذان من العادل العارف بالوقت فيجوز الدخول في الفريضة بسماع الأذان منه لقوله عليه السلام في صحيحه الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخيط الأبيض من الخيط الأسود؟ فقال: بياض النهار من سواد الليل، قال: كان بلال يؤذّن للنبي صلى الله عليه وآله وابن أم مكتوم _ وكان أعمى _ يؤذّن بليل، ويؤذّن بلال حين يطلع الفجر فقال النبي صلى الله عليه وآله : إذا سمعتم صوت بلال فدعوا الطعام والشراب فقد أصبحتم.(٢)

وظاهرها اعتبار أذان العدل العارف بالوقت، حيث إنَّ بلال كان عادلاً عارفاً وليس هذا من اعتبار الوثوق الشخصي لسامع الأذان فإنَّ بلال يمكن أن يشتهبه في استعمال الوقت؛ لأنه غير معصوم. نعم احتمال دخاله عدله في اعتبار أذانه موجود كما في موارد البينة فإنه يعتبر فيها شهادة العدلين فلا يكون شهادة غير العدلين ولو كانا ثقتين كافيه في القضاء، فلا منافاه بين اعتبار أذان العدل العارف بالوقت وبين الاستشكال في اعتبار

ص: ٣٠٧

١- (١) وسائل الشيعه ٢٧ : ٢٣٢ ، الباب ٢ من أبواب كيفية الحكم، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعه ١٠ : ١١١ ، الباب ٤٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث الأوّل .

الشرح:

خبر العدل بدخول الوقت أو خبر الثقة به فإنه لاحتمال اهتمام الشارع بحرمة الأذان وكرامه المؤذن في اعتباره. نعم ربما يستظهر من صحيحه ذريح المحاربي عدم اعتبار العدالة في المؤذن العارف حيث قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: «صلّ الجمعة بأذان هؤلاء فإنهم أشد شىء مواظبه على الوقت»^(١) ولكن ظاهرها أنّ دخول الوقت عند أذانهم محرز لأنهم لا يؤذنون إلا بعد دخول الوقت.

وبتعبير آخر، ليس مدلولها اعتبار أذان شخص واحد منهم بل أذان جماعتهم، وما ورد في الروايات من أنّ المؤذنين أمناء^(٢). وظاهرها جواز الاعتماد على أذانهم وإن كانوا غير العدل لضعفها سنداً لا يمكن الاعتماد عليها، بل تلك الروايات معارضه بصحيحه على بن جعفر المروى من كتابه.

ولا يخفى أنّ اعتبار أذان العدل العارف بالوقت من كان عارفاً بدخوله بالنظر لا بالحساب والتقدير، فإنّ أذانه غير معتبر إلا مع حصول الوثوق الشخصى فإنّ بلال كان يؤذن بالرؤية والنظر إلى الفجر، بخلاف ابن أم مكتوم فإنه كان أعمى.

ثم إن الماتن قدس سره قد استشكل في اعتبار خبر العدل بدخول الوقت فضلاً عن خبر الثقة به، ووجهه ما تقدم سابقاً من أنه ورد في روايه مسعده بن صدقه من أنّ الأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به اليينه^(٣). حيث ظاهر انحصار إحراز الموضوعات على اليينه والعلم، ولو كان خبر العدل معتبراً لكان اعتبار اليينه فيها لغوا فلا تصلح الروايه للاستثناء من العام الوارد فيها.

ص: ٣٠٨

١- (١) وسائل الشيعة ٥ : ٣٧٨ ، الباب ٣ من أبواب الأذان، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥ : ٣٧٩ ، الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٦ .

٣- (٣) وسائل الشيعة ١٧ : ٨٩ ، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤ .

وإذا صَلَّى مع عدم اليقين بدخوله ولا شهاده العدلين أو أذان العدل بطلت [١] إلا إذا تبين بعد ذلك كونها بتمامها فى الوقت مع فرض حصول قصد القربه منه.

الشرح:

وبتعبير آخر، تحسب الروايه ردعا عن السيره العقلائيّه الجاريه على الاعتناء بخبر الثقات من غير فرق بين الموضوعات والأحكام، ويمكن أن يكون نظره إلى بعض الروايات الظاهره فى لزوم تبين الوقت وعدم الاكتفاء بسماع الأذان من المؤذن فى مقابل بعض الروايات الظاهره فى جواز الاعتماد؛ لأنّ المؤذنين الأمانة وكلتا الطائفتين أضعفهما سنداً بل دلالة فى بعضها لا يمكن الاعتماد عليهما، وروايه مسعده بن صدقه (١) أيضاً لضعفها سنداً بل دلالة أيضاً لاحتمال كون المراد بالبينه معناها اللغوى لا خصوص شهاده العدلين، مع أنّ مضمونها موارد دوران الأمر بين الحلال والحرام لا- موارد الشك فى تحقق الموضوع للواجب كما هو المفروض فى المقام لا- تصلح رادعا عن حجّيه أخبار الثقة، فإنه لا- فرق فى سيره العقلاء فى الاعتناء بخبر الثقة بين خبره عن موضوع الحكم أو نفس الحكم والقرار إلا- فى مقام الترافع والدعاوى مع أنّ ما ورد فى قضيه بلال شاهد للحكم فإنّ الاعتناء بأذانه لإعلامه بدخول الوقت لا لخصوصيه فى نفس الأذان بحسب المتفاهم العرفى.

الصلاه بلا يقين بدخول الوقت وشهاده العدلين أو الأذان باطله

[١] المراد بالبطلان عدم جواز الاكتفاء بتلك الصلاه ولزوم إعادتها لتحصيل العلم بالفراغ من التكليف المتوجه إليه عند دخول الوقت لا الحكم بفسادها حتى فى فرض عدم إخلال بقصد التقرب وانكشاف وقوعها بعدها فى وقتها بتمامها، كما أنّ لو تبين بعدها وقوعها قبل الوقت بتمامها بطلت لفقدانها لشرط صحتها وهو الوقت،

ص: ٣٠٩

(مسألة ٢) إذا كان غافلاً عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه فصلّى ثم تبين وقوعها في الوقت بتمامها صحت، كما أنّ لو تبين وقوعها قبل الوقت بتمامها بطلت، وكذا لو لم يتبين الحال، وأمّا لو تبين دخول الوقت في أثنائها ففي الصحة إشكال فلا يترك الاحتياط بالإعادة.

الشرح:

والبطلان في هذه الصورة بمعنى الفساد، بخلاف ما إذا لم ينكشف الحال فإنه بمعنى لزوم إحراز الامتثال وعدم جواز الاكتفاء إلاّ بالموافق القطعي، وأما إذا انكشف دخول الوقت في الأثناء فمقتضى القاعده هو البطلان أيضاً؛ لأنّ دخول الوقت شرط واقعي للصلاه التي أوّلها التكبيره وآخرها التسليمه وشرطيته مطلقه كما هو مقتضى ورود الوقت من حديث: «لا تعاد» (١) في ناحيه الاستثناء وفي شمول روايه إسماعيل بن رباح أيضاً على تقدير العمل بها لهذا الفرض إشكال، حيث ظاهرها كون المكلف على عذر في دخوله في الصلاه قبل الوقت كما إذا اعتقد دخول الوقت فشرع فيها، حيث إنّ الاعتقاد بدخول الوقت عذر، بخلاف الغفله عن وجوب تحصيل اليقين وما بحكمه في الدخول بالصلاه بقصد الجزم فإنّ هذه الغفله تسقط عن العذريه بالأدله الوارده في وجوب تعلم الأحكام ومتعلقاتها والغفله الناشئه عن ترك التعلم بعد العلم إجمالاً بتوجه التكليف إليه تسقط عن العذريه، بل مع قطع النظر عن ذلك أيضاً لا يكون هذا الغافل داخلاً في الموضوع الوارد في روايه ابن رباح (٢)، حيث إنّ الموضوع فيها من يرى دخول الوقت، والمفروض في المقام أنّ المصلي المذكور يرى عدم دخوله ولكن يشرع في الصلاه غفله عن الحكم بأنه لا يجوز الدخول في الصلاه بنيه الامتثال الجزمي إلاّ بعد إحراز دخول الوقت.

ص: ٣١٠

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

٢- (٢) تقدمت في الصفحه : ٣٠٦ .

(مسألة ٣) إذا تيقن دخول الوقت فصلى أو عمل بالظن المعبر كشهاده العدلين وأذان العدل العارف فإن تبين وقوع الصلاة بتمامها قبل الوقت بطلت [١]

الشرح:

وربما يقال بجريان قاعده الفراغ فى صلاته إذا كان غافلاً عن عدم جواز الدخول فيها إلا مع اليقين بدخول الوقت ثم بعد الصلاة شك فى أنه هل كان الوقت داخلياً أم لا؟ أخذنا بقاعده الفراغ، نعم إذا كان عند الشروع فى الصلاة شاكاً فى دخول الوقت وغافلاً عن عدم جواز الدخول فلا مجرى لقاعده الفراغ؛ لأنّ الشك فى الصحة لم يحدث بعد الفراغ، حيث إنّ الشك الحادث بعده بعينه هو الشك الذى كان من قبل، ولكن جريان القاعده فى صورته العلم بالغفلة حال العمل لا يخلو عن إشكال خصوصاً ما إذا كان الشك فى أصل التكليف حاله ويأتى مزيد توضيح للمقام.

إذا وقعت الصلاة بتمامها قبل الوقت بطلت

[١] وذلك فإنّ الوقت فى الصلاة شرط ركنى كما هو مقتضى الاستثناء فى حديث: «لا تعاد» (١) واعتبار البيه على دخول الوقت كأذان المؤذن الثقة طريقى لا يفيد شيئاً بعد كشف الخلاف، ويشهد أيضاً صحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام فى رجل صلّى الغداة بليل غزّه من ذلك القمر ونام حتى طلعت الشمس فأخبر أنه صلّى بليل قال: يعيد صلاته (٢). وصحيحه زراره، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيت بعد ذلك وقد صليت أعدت الصلاة ومضى صومك وتكفّ عن الطعام إن كنت أصبت منه شيئاً. (٣)

ص: ٣١١

- ١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨١ ، الباب ٥٩ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ١٧٨ ، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ١٧ .

ووجب الإعادة وإن تبين دخول الوقت في أثنائها ولو قبل السلام صحت [١]

وأمّا إذا عمل بالظن الغير المعبر فلا تصحّ وإن دخل الوقت في أثنائها [٢]

الشرح:

إذا دخل الوقت أثناء الصلاة ولو قبل السلام صحت

[١] كما هو المنسوب إلى المشهور وعن جماعه من المتقدمين والمتأخرين الحكم بالبطلان (١)، ويستدل على المنسوب إلى المشهور بما رواه المشايخ الثلاثة بسند صحيح عن ابن أبي عمير عن إسماعيل بن رباح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا صليت وأنت ترى أنك في وقت ولم يدخل الوقت فدخلك الوقت وأنت في الصلاة فقد أجزأت عنك (٢). ودلالاتها على صحة الصلاة في مفروض الكلام تامه، ولكن الكلام في سندها لعدم ثبوت توثيق لابن رباح.

ودعوى أنّ الراوى عنه ابن أبي عمير وهو من أصحاب الإجماع وممن لا يروى ولا يرسل إلا عن ثقة والروايه كما أشرنا رواها المشايخ الثلاثة، وهذا كان في الاعتماد عليها لا يمكن المساعدة عليها، فإنّ روايه المشايخ روايه مع ضعف رجالها لا يفيد توثيقا لهم، وكون شخص من أصحاب الإجماع لا يدلّ على اعتباره هو، وعدم الاعتناء بنقل القدح في حقه وقضيته لا يروى ولا يرسل أمر استظهره شيخ الطائفة ما ذكره الكشى في عدّ أشخاص من أصحاب الإجماع، فرفع اليد عن مقتضى اشتراط الوقت في الصلاة بجميع أجزائها بهذه الروايه مشكل جدّا.

لا تصحّ الصلاة إذا عمل بالظن المعبر وإن دخل الوقت في أثنائها

[٢] لما تقدم من أنّ الموضوع للإجزاء من يصلى في غير دخول الوقت عن

ص: ٣١٢

١- (١) منهم السيد المرتضى في رسائله ٢: ٣٥٠، والعلامه في المختلف ٢: ٤٨ والأردبيلي في مجمع الفائده والبرهان ٢: ٥٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢٠٦، الباب ٢٥ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل.

وكذا إذا كان غافلاً على الأحوط كما مرّ، ولا فرق في الصحه في الصورة الأولى بين أن يتبين دخول الوقت في الأثناء بعد الفراغ أو في الأثناء لكن بشرط أن يكون الوقت داخلاً حين التبين، وأمّا إذا تبين أنّ الوقت سيدخل قبل تمام الصلاة فلا ينفع شيئاً.

(مسأله ٤) إذا لم يتمكن من تحصيل العلم أو ما بحكمه لمانع في السماء من غيم أو غبار أو لمانع في نفسه من عمى أو حبس أو نحو ذلك فلا يبعد كفايه الظن [١] لكن الأحوط التأخير حتى يحصل اليقين بل لا يترك هذا الاحتياط.

الشرح:

الاعتقاد بدخوله أو بوجه مشروع كالاعتماد على أذان المؤذن العارف؛ ولذا لا يدخل في مدلولها من تبين له في أثناء الصلاة أنه لم يدخل الوقت ولكنه يدخل قبل إتمامها فإنّ وظيفته قطعها واستينافها بعد دخوله، وظاهر روايه ابن رباح وقوع صلاته على يقين بدخول الوقت ومع العلم في الأثناء بعدم دخوله وأنه سيدخل قبل تمامها لا تقع صلاته برؤيه الوقت أى باليقين به.

[١] قد تقدم عدم كفايه الظن بدخول الوقت مع التمكن من تحصيل العلم به وما بحكمه من الاطمينان والبينه، بل خبر العدل العارف بالوقت سواء كان الموجب للظن أذان مؤذن أو غيره، وفي صحيحه على بن جعفر المروى عن كتابه عن أخيه موسى عليه السلام في الرجل يسمع الأذان فيصلى الفجر ولا يدري أطلع أم لا، غير أنه يظن لمكان الأذان أنه طلع؟ قال: «لا يجزيه حتى يعلم أنه قد طلع» (١) وأمّا الروايات الواردة في كون المؤذنين أمناً (٢) والمؤذن مؤتمناً (٣). وغيرهما فلضعف أساندها لا يمكن الاعتماد

ص: ٣١٣

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٠ ، الباب ٥٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٧٩ ، الباب ٣ من أبواب الأذان والاقامه، الحديث ٦ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٣٧٨ ، الباب ٣ من أبواب الأذان والاقامه، الحديث ٢ .

الشرح:

عليها أو تحمل على صورته كون المؤذن ثقة عارفاً بدخول الوقت بحيث يعدّ أذانه إخباراً عن حسن بطلوع الفجر أو زوال الشمس أو غروبها، والكلام فيما إذا لم يمكن للمكلف تحصيل العلم بدخول الوقت أو ما بحكمه فهل يجب عليه الاحتياط ولو بالصبر حتى يتيقن بدخول الوقت أو يكتفى في الفرض بالظن بدخوله، والماتن قدس سره نفى البعد عن الاكتفاء بالظن وظاهره هو الاختيار والفتوى، ولكن عدل عنه إلى الاحتياط الوجوبى بقوله، بل لا يترك هذا الاحتياط، والمنسوب إلى المشهور الاكتفاء بالظن في الفرض، والمنقول (١) عن ابن الجنيد عدم جواز الاكتفاء به وأن الصلاة ولو في آخر الوقت مع اليقين أولى من الصلاة في أول الوقت مع الشك، واختاره جمع منهم صاحب المدارك قدس سره. (٢)

وكيف ما كان فقد استدل على الاكتفاء بموثقه سماعه قال: سألته عن الصلاة بالليل والنهار إذا لم ير الشمس ولا القمر ولا النجوم؟ قال: «اجتهد رأيك وتعمد القبلة جهداً» (٣) بدعوى أنه كما لا تعرف القبلة إذا لم ير الشمس والقمر والنجوم كذلك لا يعرف دخول الوقت فالاجتهاد كما يعم تعيين القبلة كذلك يعم دخول الوقت، بل يلزم الظن بالقبلة الظن بدخوله في الجملة، وصحيحه زراره، قال أبو جعفر عليه السلام: «وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيت بعد ذلك وقد صليت أعدت الصلاة ومضى صومك، وتكف عن الطعام إن كنت أصبت منه شيئاً». (٤)

ص: ٣١٤

١- (١) نقله عنه العلامة في المختلف ٢: ٤٧.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٣: ٩٩.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٨، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث ٢.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ١٧٨، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ١٧.

الشرح:

والوجه فى الاستدلال أنّ الحكم بالإجزاء فى الصوم فرع جواز الإفطار، وإذا جاز الإفطار جاز الدخول فى الصلاة أيضا، غاية الأمر أنّ الصلاة تعاد مع كشف الخلاف ويكتفى فى الصوم بالامسآك بقيه النهار.

وممآ ذكر يظهر وجه الاستدلال بالروايات الواردة فى الإفطار بظن دخول الليل للغيم فى السماء ثم رأى أنّ الشمس لم تغرب وأنّ صومه يجرى حيث إنّ ظاهرها جواز الإفطار بالظن إذا كان فى السماء عله، والتفكيك بين جواز الإفطار وجواز الدخول فى الصلاة أمر مخالف للإجماع بل للمرتكر عند المتشرعه.

ولكن لا- يخفى أنه لا- دلالة لموثقه سماعه(1) على جواز الدخول فى الصلاة بمجرد الظن بدخول الوقت، بل مدلولها كفايه تحصيل الظن بالقبله فيما لم يتمكن من العلم بها، وكون الظن بالقبله ربما يوجب الظن بدخول الوقت لا يلازم جواز الاكتفاء بالظن بدخول الوقت حتى فى هذا الفرض بأن لا يجب عليه الصبر حتى يحرز دخول الوقت، والسؤال الوارد فيها غير ظاهر عن حكم جواز الدخول فى الصلاة فى يوم غيوم ونحوه، ومن الظاهر أنّ قبله يختلف أمرها عن دخول الوقت حيث يمكن العلم بدخوله بتأخير الصلاة، والقبله لا يحصل العلم بها بتأخيرها.

وأمّا صحيحه زراه(2) فهى ناظره إلى الحكم بالإجزاء فى الصوم وعدم الإجزاء فى الصلاة ولم يفرض فيها كون المكلف على الظن بمعناه المصطلح عند صلاته أو إفطاره ولا- يبعد أن يكون هذا حكم من أخطأ فى اعتقاده بدخول المغرب أو غروب الشمس بقرينه ما ذكره عليه السلام قبل ذلك: وقت المغرب إذا غاب القرص.

ص: ٣١٥

١- (١) تقدمت فى الصفحه السابقه .

٢- (٢) تقدمت فى الصفحه السابقه.

(مسألة ٥) إذا اعتقد دخول الوقت فشرع وفي أثناء الصلاة تبدل يقينه بالشك لا يكفي في الحكم بالصحة [١] إلا إذا كان حين الشك عالماً بدخول الوقت إذ لا أقل من أنْ يدخل تحت المسألة المتقدمه من الصحة مع دخول الوقت في الأثناء.

الشرح:

وأما موثقه ابن بكير، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له إنى صلّيت الظهر فى يوم غيم فانجلت فوجدتنى صلّيت حين زال النهار؟ قال: فقال: «لا تُعد ولا تُعد» (١) فظاهرها وإن كان النهى عن العمل بالظن بالمعنى المصطلح، حيث إنّ النهى عن العود إلى مثل ما صنع هو عدم الاكتفاء بالموافقه الظنيه إلاّ أنّ مدلولها هو الاكتفاء بالموافقه الظنيه إذا أُحرزت بعد ذلك مطابقتها للواقع فهى أولى بالاستدلال على عدم اعتبار الظن بدخول الوقت وأنه لا يكتفى به إلاّ أن يحرز بعد ذلك إصابته الواقع، ومثل خبر الكنانى قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل صام ثم ظنّ أنّ الشمس قد غابت وفى السماء غيم فأفطر ثم إنّ السحاب انجلى فإذا الشمس لم تغب؟ قال: «قد تم صومه ولا يقضيه» (٢) غير ظاهر فى كون الظن بمعناه المصطلح، بل ظاهره هو الاعتقاد الجزمى الذى يقع فيه الخطاء فيما إذا كان فى ناحيه المغرب غيم عند غروب الشمس ويفصح عن كون المراد بالظن هو الاعتقاد تفريع الافطار على حصوله، وأما أخبار صياح الديكه (٣) فإن لم يناقش فيها بالعلم الوجدانى على عدم صحه مضمونها يكون صياحها من الطريق التعبدى نظير أذان المؤذن العدل بناءً على عدم اعتبار خبر الثقة بدخول الوقت.

فيما إذا تبدل اعتقاده بدخول الوقت إلى الشك فيه أثناء الصلاة

[١] فإنّ الوقت شرط للصلاه من بدئها إلى ختمها مع سعه الوقت، وفى الفرض

ص: ٣١٦

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ١٢٩، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١٦.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ١٠: ١٢٣، الباب ٥١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٣.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ١٧٠، الباب ١٤ من أبواب المواقيت.

الشرح:

مع الشك في دخول الوقت لا يحرز الشرط بالإضافة إلى الباقي من الصلاة، ومقتضى الاستصحاب في عدم دخول الوقت يحكم بطلان الصلاة فلا يجوز له الاكتفاء بها وإن أتمها لاحتمال الوقت.

نعم، إذا أحرز حين الشك بأنّ الوقت داخل إمّا من الأول حين تبدل يقينه بالشك، ففي هذا الفرض يحكم بصحة صلاته جزماً بناءً على العمل بروايه إسماعيل بن رباح (١) من غير حاجة إلى قاعده الفراغ؛ لأنّه لو لم يكن الوقت داخلاً من الأول فقد دخل في أثنائها، وإمّا بناءً على عدم العمل بها فصلاته أيضاً محكوم به بالصحة لإحراز الوقت بالإضافة إلى باقى الصلاة بالوجدان، وبالإضافة إلى الأجزاء الماضيه بقاعده الفراغ الجاربه فى تلك الأجزاء، وما فى عباره الماتن من تعليل الصحه بقوله: إذ لا أقل من أنه يدخل تحت المسأله المتقدمه، مبنى على مسلكه من العمل بروايه ابن رباح.

وقد يناقش فى جريان قاعده الفراغ بأن صوره العمل فى الفرض معلوم، وجريان قاعده الفراغ مع معلوميتها محلّ تأمل حيث ينافى جريانها ما ورد فى بعض أخبار القاعده حين ما يتوضأ أذكر (٢)، ولعل ما ذكر الماتن من قوله: إذ لا أقل من دخول الفرض فى المسأله المتقدمه، إشاره إلى عدم جريان القاعده وفيه أنّ صوره العمل فى الفرض غير محرزه فإنّه عند الشك لا يعلم أنّ عمله كان هو الصلاة فى الوقت لمصادفه اعتقاده أو كان عمله هى الصلاة مع مجرد الاعتقاد من غير وجه يوجهه. نعم، لو كان حين الشك متذكراً لوجه اعتقاده وأنه ليس وجهاً يوجهه فالأحوط الإعادة وإن لا يبعد الحكم بعدم لزوم الإعادة فى الفرض أيضاً، فإنّ الاذكريه بالإضافة إلى اعتبار أمر خارج

ص: ٣١٧

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٠٦ ، الباب ٢٥ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ١ : ٤٧١ ، الباب ٤٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٧ .

(مسأله ٦) إذا شك بعد الدخول في الصلاة في أنَّهُ راعى الوقت وأحرز دخوله أم لا، فإن كان حين شكه عالماً بالدخول [١] فلا يبعد الحكم بالصحة، وإلا وجبت الإعادته [٢] بعد الإحراز.

الشرح:

عن الاختيار كدخول الوقت إنَّما يكون بإحراز حصول ذلك الأمر، وقد فرض في المقام أنه كان محرزاً لدخوله وعند الشك في صحته إحرازه عالماً أيضاً بأنَّ الوقت داخل، ويحتمل دخوله من أول الصلاة.

ونظير المقام ما إذا أذن مؤذن عارف بالوقت فشرع المكلف في صلاته وفي الأثناء أو بعد الفراغ منها أخبر عدل عارف بالوقت بأنَّ الوقت دخل فعلاً، وشك المكلف مع علمه بدخول الوقت عند شكه أنَّهُ هل كان أذان المؤذن الأول مطابقاً للواقع أم لا؟ فإنه لا بأس في الفرض جريان قاعده الفراغ لأنَّ الأذكريه بالإضافة إلى أمر خارج عن قدره المكلف إحرازه عند العمل وإن شك بعد ذلك في صحته إحرازه.

إذا شك وهو في الصلاة في أنه راعى الوقت وأحرز دخوله أم لا

[١] المراد ما إذا كان حين حدوث الشك عالماً بدخول الوقت وكان شكه أنه أحرز عند شروعه في الصلاة دخول الوقت أم دخل فيها غافلاً عن ملاحظه الوقت فيحكم بصحة صلاته؛ لقاعده الفراغ الجارية في الأجزاء الماضية وبإحراز وقوع الأجزاء الباقية في الوقت يحرز امتثال الأمر المتوجه إليه، فإن لم يحتمل الإحراز عند شروعه في الصلاة بأن علم أنه شرع فيها غافلاً عن ملاحظه الوقت فلا تجرى القاعده؛ لأنه لم يكن حين العمل أذكريه.

[٢] ولكن لا يخفى أنه يجوز مع عدم العلم بدخول الوقت عند حصول الشك اتمامها؛ لاحتمال دخول الوقت فإن ظهر بعد الفراغ منها أنَّ الوقت كان داخلاً من الأول

(مسأله ٧) إذا شك بعد الفراغ من الصلاة في أنها وقعت في الوقت أو لا، فإن علم عدم الالتفات إلى الوقت حين الشروع وجبت الإعادة، وإن علم أنّه كان ملتفتاً مراعيًا له ومع ذلك شك [١] في أنه كان داخلًا أم لا بنى على الصحة، وكذا إن كان شاكا في أنه كان ملتفتًا أم لا، هذا كله إذا كان حين الشك عالما بالدخول وإلا يحكم بالصحة مطلقاً ولا تجرى قاعده الفراغ؛ لأنّه لا يجوز له حين الشك الشروع في الصلاة فكيف يحكم بصحة ما مضى مع هذه الحالة؟

الشرح:

أو عند حصول الشك يحكم بصحة صلاته، ونظير ذلك ما إذا شك في دخول الوقت قبل الشروع في الصلاة وشرع فيها برجاء دخوله وبعد الفراغ تبين أن الوقت كان داخلًا فإنه قد تقدم أن اعتبار العلم بدخول الوقت لإحراز الامتثال وإلا فالمعتبر في صحة الصلاة نفس دخول الوقت وإذا أحرز وجدانا دخول الوقت عند الشروع فيها ولو بعد الفراغ من الصلاة كفى مع حصول قصد التقرب كما هو مقتضى الإتيان برجاء دخول الوقت وهذا في الفرض الثاني.

وأمّا الفرض الأول فالمفروض أنه بعد إتمامها برجاء دخول الوقت قد أحرز بعد الصلاة دخوله بالإضافة إلى الأجزاء التي أتى بها بعد حصول الشك، وأمّا بالإضافة إلى الأجزاء السابقة فتجرى قاعده الفراغ لأنه يحتمل أن الوقت كان داخلًا من حين الشروع وأنه يحتمل التفاته ومراعاته الوقت من حين الشروع فيها.

في الشك بعد الفراغ من الصلاة في أنّها وقعت في الوقت أم لا

[١] قد تقدم الوجه في جريان قاعده الفراغ، حيث إن القاعده تجرى في موارد الشك في أن المأتى به واجد لتمام ما يعتبر في متعلق التكليف ليكون امتثالاً له أم لا، وإذا كان المكلف بعد الفراغ عالما بدخول الوقت وتوجه التكليف إليه ولكن كان

الشرح:

الشك في أنّ المأتي به كان واقعا في الوقت ليكون امثالا للتكليف بالصلاه المتوجه إليه قطعاً، فمع احتمال مراعات الوقت حين الشروع في الصلاه أو مع علمه بمراعاته تجرى قاعده الفراغ، ومقتضاه صحه صلاته التي فرغ منها.

وأما إذا لم يحتمل المراعاة فضلاً عن إحرازه دخول الوقت فلا مجرى لقاعده الفراغ؛ لأنه لم يكن حين ما يصلى أذكر فعلية إعادتها لقاعده الاشتغال، بل مقتضى الاستصحاب أنّ هـ لم يكن الوقت داخلاً، بل بناءً على العمل بروايه ابن رباح والعلم بدخول الوقت في أثنائها لا يمكن الحكم بالإجزاء حيث لم يدخل في الصلاه باعتقاده دخول الوقت.

نعم، لو قيل بعدم اعتبار احتمال الذكر حال العمل في جريان قاعده الفراغ وكفايه احتمال صحتها واقعا يحكم بصحتها فيما كان عند الشك محرزاً دخول الوقت، وما ذكر قدس سره من أنه مع عدم العلم بدخول الوقت حين الشك لا يحكم بالصحه ولو مع احتمال مراعاته دخول الوقت؛ لأنه لا يجوز له حين الشك الشروع في الصلاه فكيف يحكم بصحه ما مضى مع هذه الحاله؟ كما ترى فإنه قد تقدم أنّ هـ يجوز له الشروع في الصلاه برجاء دخول الوقت وتجزى تلك الصلاه فيما إذا أحرز ولو بعد الصلاه وقوعها بتمامها بغروبها ومن العذر الموجب لعدم الاعاده ما اذا كان جهل المكلف بالترتيب بين الصلاتين في الوقت وعدم جريان قاعده الفراغ مع عدم إحرازه دخول الوقت حين الشك؛ لأنّ تلك القاعده تصحح الامتثال بعد الفراغ عن توجه التكليف وفعليته ولا تثبت توجهه إليه كما في مفروض الكلام.

(مسألة ٨) يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر، وبين العشاءين بتقديم المغرب، فلو عكس عمدا بطل [١] وكذا لو كان جاهلاً بالحكم، وأمّا لو شرع في الثانيه قبل الأولى غافلاً أو معتقدا لإتيانها عدل بعد التذکر إن كان محل العدول باقيا، وإن كان في الوقت المختص بالأولى على الأقوى كما مرّ لكن الأحوط الإعاده في هذه الصورة، وإن تذكّر بعد الفراغ صحّ وبني على أنّها الأولى في متساوي العدد كالظهرين تماما أو قصرا، وإن كان في الوقت المختص على الأقوى، وقد مرّ أنّ الأحوط أن يأتي بأربع ركعات أو ركعتين بقصد ما في الذمه، وأمّا في غير المتساوي كما إذا أتى بالعشاء قبل المغرب وتذكّر بعد الفراغ فيحكم بالصحة ويأتي بالأولى وإن وقع العشاء في الوقت المختص بالمغرب لكن الأحوط في هذه الصورة الإعاده.

الشرح:

الترتيب واجب بين الظهرين والعشاءين

[١] لما تقدم من دلالة الأخبار بأنه: إذا زالت الشمس وجبت الصلاتان إلا أنّ هذه قبل هذه (١). وكذا ما دلّ على أنه إذا غربت الشمس وجبت الصلاتان إلا أن هذه قبل هذه (٢). ويبيّن أنّ كلاً من الظهرين والعشاءين عنوان قصدي يتحقق الترتيب بينهما بقصد الإتيان بالأولى منهما قبل الثانيه.

وعلى الجملة، اشتراط صلاة العصر بكونها بعد صلاة الظهر وكذا اشتراط العشاء وقوعها بعد صلاة المغرب كسائر الشروط التي يكون الإخلال بها عمدا موجبا لبطلان صلاة العصر والعشاء.

ص: ٣٢١

١- (١) انظر وسائل الشيعة ٤ : ١٢٦ ، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ و غيره .

٢- (٢) انظر وسائل الشيعة ٤ : ١٨١ ، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، الحديث ٢٤ .

(مسألة ٩) إذا ترك المغرب ودخل في العشاء غفله أو نسيانا أو معتقدا لإتيانها فتذكر في الأثناء عدل [١] إلا إذا دخل في ركوع الركعة الرابعة فإنّ الأحوط حينئذ إتمامها عشاءً ثمّ إعادتها بعد الإتيان بالمغرب.

الشرح:

نعم، حيث إنّ هذا الاشتراط داخل في المستثنى منه في حديث: «لا تعاد» (١) لا يكون الإخلال به عن عذر موجبا للبطلان كمن اعتقد أنه أتى بصلاة الظهر فشرع في صلاة العصر أو اعتقد أنّّه أتى بالمغرب من قبل فشرع في صلاة العشاء ثم تذكر بأنه لم يأت بهما من قبل فيعدل إلى السابقه إن كان التذكر في الأثناء مع بقاء محل العدول، كما إذا لم يدخل في الركوع من الركعة الرابعة من صلاة العشاء وإن تذكر بعد إتمامهما فيعدل إلى الظهر في الظهرين ويأتي بالمغرب في العشاءين، بلا فرق بين وقوع العصر والعشاء في الوقت المختص للظهر والمغرب أم لا. لما تقدم من عدم الاختصاص في الوقت بالمعنى المنسوب إلى المشهور، بل يدخل وقت الصلاتين يعنى الظهرين بزوال الشمس والعشاءين بغروبها ومن العذر الموجب لعدم الاعاده ما اذا كان جهل المكلف بالترتيب بين الصلاتين عن قصور ولعل عدم تقييد الماتن الجهل بالتقصير لعدم تحقق الجهل القصورى في مثل هذه المسألة حيث إن اعتبار الاشتراط والترتيب يعد من الضروريات والعدول الى الظهر حتى في فرض التذكر بعد الفراغ لما تقدم من دلالة صحيحه زواره.

إذا صلى العشاء غفله عدل إلى المغرب ما لم يدخل في ركوع الرابعة

[١] لما تقدم من أنّّه يستفاد من صحيحه زواره (٢) وصحيحه عبدالرحمن

ص: ٣٢٢

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩٠ ، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

(مسأله ١٠) يجوز العدول في قضاء الفوائت أيضا من اللاحقه إلى السابقه بشرط أن يكون فوت المعدول عنه معلوما، وأمّا إذا كان احتياطيا فلا- يكفى العدول في البراءه من السابقه وإن كانت احتياطيه أيضا؛ لاحتمال اشتغال الذمه واقعا بالسابقه دون اللاحقه فلم يتحقق العدول من صلاه إلى أخرى، وكذا الكلام في العدول من حاضره إلى سابقها فإنّ اللازم أن لا يكون الإتيان باللاحقه من باب الاحتياط وإلا لم يحصل اليقين بالبراءه من السابقه بالعدول لما مرّ.

الشرح:

بن أبي عبدالله (١) جواز العدول من الحاضره اللاحقه التي شرع فيها لنسيان ونحوه ثم تذكّر السابقه يعدل إليها، وقلنا إنّ مورد دلالتها العدول من الحاضره إلى الحاضره أو إلى الفائته، ومن الفائته إلى مثلها، وذكرنا أيضا أنّ ظاهرهما هو العدول من الصلاه الواجده لتمام ما يعتبر فيها إلى السابقه وإن كانت اللاحقه فاقده للترتيب الذي وقع الخلل فيه لعذر، ولو كان الخلل فيها من غير هذه الجبهه لم يسقط التكليف بالسابقه بالعدول إليها، وعليه فلا يجوز العدول من صلاه احتياطيه حتى إلى صلاه احتياطيه أخرى لاحتمال عدم التكليف بالثانيه واقعا وثبوت التكليف بالإضافه إلى الأولى.

نعم إذا كانت جهه الاحتياط في الصلاتين شيئا واحدا جاز، بل تعين العدول فيما إذا كانت الثانيه مشروطه بوقوعها بعد الأولى.

ثمّ إنّه لا فرق في جواز العدول أو تعينه في كون الصلاتين متساويتين في الركعات أو مختلفتين، ومع اختلافهما واشتراط الترتيب بينهما كالمغرب والعشاء يعدل من العشاء إلى المغرب مع بقاء محل العدول، وأمّا مع عدم بقائه كالدخول في الركوع من الركعه الرابعه لا- مورد للعدول إلى المغرب، بل يقطعها ويصلى المغرب ثم يصلى العشاء، وما في المتن من الاحتياط الوجوبى في إتمام العشاء ثم إعادتها بعد

ص: ٣٢٣

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩١ ، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

(مسألة ١١) لا يجوز من السابقه إلى اللاحقه فى الحواضر[١] ولا فى الفوائت، ولا يجوز من الفائته إلى الحاضره، وكذا من النافله إلى الفريضه، ولا- من الفريضه إلى النافله إلا- فى مسأله إدراك الجماعه وكذا من فريضه إلى أخرى إذا لم يكن بينهما ترتيب، ويجوز من الحاضره إلى الفائته بل يستحب فى سعه وقت الحاضره.

الشرح:

الإتيان بالمغرب لا وجه له فإن حديث: «لا تعاد»(١) وإن جرى بالإضافة إلى أجزاء العمل إلا- أنه إذا كان الخلل بالإضافة إلى الأجزاء الماضيه فقط، وأمّا إذا كان الخلل حتى بالإضافة إلى الأجزاء فالحديث غير ناظر إليه كما تكلمنا فى ذلك سابقاً.

مسائل فى العدول

[١] قد تقدم أنّ العدول من صلاه إلى صلاه أخرى بأن تصير الصلاه التى شرع فيها صلاه أخرى بنيه الثانیه فى أثناء الأولى أو بعد تمامها يحتاج إلى قيام دليل، حيث إنّ كل صلاه خاصه عنوان قصدى يعتبر قصدها من أولها إلى آخرها، وقد قام الدليل على جواز العدول فى المرتبتين من الثانیه إلى الأولى فيما إذا دخل فى الثانیه بنسيان الأولى بلا فرق بين كونهما أدائيتين أو قضائيتين، وصحيحه زراره(٢) وصحيحه عبدالرحمن(٣) وإن لم يفرض فيهما العدول من فائته إلى أخرى إلا- أن-ه لا يحتمل الفرق بين الأدائيتين والقضائيتين مع اشتراط الترتيب بينهما كالأدائيتين، وكذا فى العدول من الحاضره إلى الفائته فيما إذا تذكر الفائته بعد الدخول فى الحاضره مع سعه وقتها على ما تقدم من دلالة صحيحه عبدالرحمن بن أبى عبدالله على ذلك.

ص: ٣٢٤

- ١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٨ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩٠ ، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩١ ، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٢ .

الشرح:

وأما العدول من الفائته إلى الحاضره كما إذا شرع في الفائته باعتقاد سعه وقت الحاضره وتبين في الأثناء ضيق وقتها فإنه يقطع الفائته ويشرع في الحاضره لأنَّها صاحبه الوقت، وكذا لا يجوز العدول من النافله إلى الفريضة ولا من الفريضة إلى النافله.

نعم، استثنى من عدم جواز العدول من الفريضة إلى النافله ما إذا خاف من يصلى الفريضة منفردا فوت صلاه الجماعه تماما أو بعضا فإنه يجوز أن يتمها بركتين بقصد النافله ويدخل في صلاه الجماعه، كما يشهد بذلك صحيحه سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاه فيبينما هو قائم يصلى إذ أذن المؤذن وأقام الصلاه؟ قال: «فليصل ركعتين ثم يستأنف الصلاه مع الإمام ولتكن الركعتان تطوعا»^(١).

ويلحق بذلك من قرأ سهوا في صلاه الجمعه أو الظهر يومها غير سورته الجمعه أو المنافقين وتجاوز النصف يستحب أن يتمها ثم يستأنف الجمعه أو الظهر، كما يشهد بذلك صحيحه صباح بن صبيح، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل أراد أن يصلى الجمعه فقرأ بـ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» قال: «يتم ركعتين ثم يستأنف»^(٢) ولا يجوز أيضا العدول من فريضة إلى أخرى إذا لم يكن بينهما ترتيب كالعدول من صلاه الظهر إلى صلاه الآيات أو العدول من فائته إلى أخرى إذا لم يكن بينهما اعتبار الترتيب لخروج ذلك عن مدلول الصحيحتين المشار إليها.

ص: ٣٢٥

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٤٠٤، الباب ٥٦ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٦: ١٥٩، الباب ٧٢ من أبواب القراءه، الحديث ٢ .

(مسألة ١٢) إذا اعتقد في أثناء العصر أنه ترك الظهر فعُدل إليها ثم تبين أنه كان آتياً بها فالظاهر جواز العدول منها إلى العصر [١] ثانياً لكن لا يخلو عن إشكال فالأحوط بعد الإتمام الإعادة أيضاً.

(مسألة ١٣) المراد بالعدول أن ينوى كون ما بيده هي الصلاة السابقة بالنسبة إلى ما مضى منها وما سيأتي [٢]

الشرح:

[١] العدول إلى الظهر في الفرض غير صحيح، بل المكلف بعد في صلاة العصر فإن لم يأت بعد العدول بشيء بقصد الظهر فلا شيء عليه ويتمها عصراً، وكذلك إذا أتى بشيء بقصد صلاة الظهر ممّا لا يبطل الصلاة بالإتيان به سهواً فإنه يتمها أيضاً بقصد صلاة العصر ويتدارك ما أتى به بقصد صلاة الظهر بإعادته بنيه العصر ولا يضر الزيادة لوقوعها سهواً. نعم، إذا ركع أو سجد بقصد صلاة الظهر فالأحوط الإتمام ثم الإعادة لاحتمال كون الزيادة الركوع والسجود قادحه ولو لم يقصد بهما الجزئية لصلاة العصر، نظير سجود التلاوة المبطله للصلاة إذا وقعت أثناءها.

[٢] هذا بالإضافة إلى العدول في الأثناء حيث إنه ينوى بالصلاة التي بيده العنوان المعدول إليه بالإضافة إلى ما مضى وما يأتي كما هو ظاهر قوله عليه السلام فانوها الأولى، أو قوله: فانوها العصر (١)، إلى غير ذلك وقوله عليه السلام فليجعلها الأولى، حيث لا معنى للجعل إلا أن يقصد بما يده من الصلاة أنها الصلاة الأولى (٢)، وأمّا إذا كان العدول يعد تمام ما بيده ينوى أنّ ما صلى هي الصلاة الأولى فيأتي بعدها بالثانية.

ص: ٣٢٤

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٢٩٠ ، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٢٩٢ ، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .

(مسأله ١٤) إذا مضى من أول الوقت مقدار أداء الصلاة بحسب حاله في ذلك الوقت من السفر والحضر والتميم والوضوء والمرض والصحة ونحو ذلك ثم حصل أحد الأعذار المانعه من التكليف بالصلاه كالجنون والحيض والإغماء وجب عليه القضاء [١] وإلا لم يجب وإن علم بحدوث العذر قبله وكان له هذا المقدار وجبت المبادرة إلى الصلاة، وعلى ما ذكرنا فإن كان تمام المقدمات حاصله في أول الوقت يكفى مضى مقدار أربع ركعات للظهر وثمانية للظهرين، وفي السفر يكفى مضى مقدار ركعتين للظهر وأربعة للظهرين وهكذا بالنسبه إلى المغرب والعشاء، وإن لم تكن المقدمات أو بعضها حاصله لا بد من مضى مقدار الصلاة وتحصيل تلك المقدمات، وذهب بعضهم إلى كفايه مضى مقدار الطهاره والصلاه في الوجوب وإن لم يكن ساير المقدمات حاصله، والأقوى الأول وإن كان هذا القول أحوط.

الشرح:

في تعيين الوقت المختص بالصلاه الأولى

[١] لا- ينبغي التأمل في أنه إذا كان للمكلف في الوقت المضروب للفريضة فتره تسع الإتيان بالصلاه الاختيارى بحسب الأجزاء والقيود المعتمره فيها ولم يأت بها في تلك الفتره حتى ارتفع التكليف بالصلاه في حقه لجنون أدوارى أو إغماء أو لحيض يجب عليه قضاء تلك الصلاه بعد زوال المانع؛ لأن ما دلّ على عدم القضاء على الحائض والمغمى عليه ونحوهما ما لم يكن مكلفاً بها في وقتها للإغماء والحيض ونحوهما، ولا- يعمّ ما إذا كان مكلفاً بها ولم يأت بها إلى أن طرأ المانع عن التكليف بها حيث إنّ الفوت في الفرض مستند إلى تأخيره في الأداء.

ومن هنا يظهر أنه لو كان عند دخول الوقت واجد لتمام مقدماتها وكان يمكنه الإتيان بها مع تلك المقدمات بعد دخول الوقت فأخرها إلى أن طرأ المانع عن التكليف

ص: ٣٢٧

الشرح:

يكون عليه بعد زوال المانع قضاؤها.

وربما يقال إنه إذا كان متمكنا من الإتيان بالطهارة وغيرها من المقدمات قبل دخول الوقت وأن يصلى الصلاة بأجزائها الواجبه بعد دخوله ولم يفعل إلى أن طرأ المانع يجب فى الفرض أيضا قضاؤها، ويستثنى من ذلك الحائض فإنه إنما يجب عليها القضاء إذا كانت ممكنه من الصلاة والطهارة، وحيث إن كفايه إدراك ركعه تختص بآخر الوقت ولا يجرى فى فرض طرو المانع عن التكليف فى أثناء الوقت أو أول الوقت فلا- محاله يكون المكلف مع تمكنه من الصلاة الواجبه ولو بتحصيل مقدماتها حتى الطهارة قبل الوقت لا يكون فوتها مستندا إلى طرو المانع، بل لإهماله فى تحصيل المقدمات ومنها الطهارة ولو قبل الوقت حتى فاتت عنه الصلاة، بل لو كان متمكنا من الطهارة ولو قبل الوقت فيمكن له الإتيان بالصلاة بعد دخول وقتها بالوضوء قبله وإن لم يتمكن من سائر المقدمات لسقوطها عند التعذر ولو لضيق الوقت.

نعم، ورد فى الحائض أنه إذا انقطع عنها الحيض قبل خروج وقت الصلاة أنه إن كانت متمكنه من الاغتسال وتوانت حتى خرج وقت الصلاة فعليها قضاؤها، نعم مع تمكنها من الصلاة بتيمم وإن يجب عليها الأداء مع التيمم إلا- أن القضاء يختص بصورة تمكنها من الاغتسال على ما تقدم فى بحث أحكام الحيض.

أقول: التفصيل بين الطهارة من الحدث وسائر المقدمات بأن يعتبر فى وجوب القضاء تمكنه من الطهارة بعد دخول الوقت فيما إذا لم يكن متطهرا قبله ولا- يعتبر تمكنه بعد دخوله من سائر المقدمات هو الصحيح؛ لأنه لو كان متطهرا قبل الوقت يكون عند دخوله مع بقاء طهارته مكلفا بالصلاة ولو بعدم رعايه سائر المقدمات لسقوطها بالتعذر ولو بضيق الوقت ومع تركها إلى طرو المانع يكون ممن فاتته

(مسأله ١٥) إذا ارتفع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت فإن وسع للصلايتين وجبتا، وإن وسع لصلاة واحدة أتى بها [١] وإن لم يبق إلا مقدار ركعه وجبت الثانية فقط، وإن زاد على الثانية بمقدار ركعه وجبتا معا، كما إذا بقي إلى الغروب في الحضر مقدار خمس ركعات، وفي السفر مقدار ثلاث ركعات أو إلى

الشرح:

الفريضة، بخلاف ما إذا لم يكن متطهراً فإنه لا دليل على فوت الفريضة مع إطلاق شرطيه الطهارة، حيث إنه من الممكن أن يتم ملاك وجوب الصلاة فيمن كان متطهراً عند دخول الوقت أو يتمكن من الطهارة بعد دخوله.

وبتعبير آخر، صدق الفوت فيما إذا لم يقد دليل خاص عليه دائر مدار التكليف بالعمل، حيث إنه هو الكاشف عن الملاك الملزم، وإلا فيمكن أن يكون التطهر بالاختيار ومن غير الزام دخیلاً في الملاك الملزم الكائن في الصلاة، وتمكن المكلف منه بعد دخوله أيضاً دخیلاً فيه بحيث يجب على المكلف في الفرضين القضاء مع الإهمال، بخلاف فرض عدم التمكن من الطهارة بعد دخول الوقت فيما إذا لم يكن متطهراً عند دخول الوقت بالاختيار.

نعم، عدم التمكن من سائر المقدمات لسقوطها بالتعذر لا يمنع عن وجوب القضاء مع الإهمال لصدق الفوت إلا أن المانع عن التكليف إذا كان بحيث كان المكلف غافلاً عن طوره بحيث كان معتقداً أنه مكلفاً بالصلاة الاختياريه لم يبعد عدم وجوب القضاء ولو كان متمكناً من الصلاة الاضطراريه حيث لغفلته لم يكن مكلفاً بتلك الصلاة كما لا يخفى.

في ارتفاع العذر في آخر الوقت

[١] قد تقدم أن مع بقاء الوقت وسعته للصلايتين وجبتا معا وإن لم يبق إلا مقدار

نصف الليل مقدار خمس ركعات فى الحضر وأربع ركعات فى السفر، ومنتهى الركعه تمام الذكر الواجب من السجده الثانيه، وإذا كان ذات الوقت واحده كما فى الفجر يكفى بقاء مقدار ركعه.

الشرح:

صلاه واحده تعينت الصلاه الثانيه لما يستفاد من صحيحه ابن مسكان(١) وغيرها أنّ مع عدم سعه آخر الوقت يبدأ بالثانيه. وكذا إذا لم يبقَ من الوقت إلا مقدار ركعه، حيث إنّ مقتضى قاعده من أدرك الإتيان بالثانيه فقط، وإن زاد الوقت على الثانيه مقدار ركعه فيما إذا كانا متساويتين فى الركعات كالظهرين وجبتا، ويأتى بالثانيه بعد الفراغ من الأولى، وذكرنا أنّ تأخير صلاه إلى أن يدرك منها ركعه فى وقتها لا بأس به إذا كان هذا التأخير لإدراك الصلاه قبل خروج وقتها، وإذا اختلفتا فى العدد فإن كان الوقت أوسع من الصلاه التى ركعاتها أكثر بركعه وجبتا أيضا وإلا فيأتى بالثانيه.

وأمّا ما ذكر قدس سره من كون منتهى الركعه تمام الذكر من السجده الثانيه فالمراد أنه لا يكفى فى كون الصلاه أداءً إدراك ركوعها من الركعه الأولى فى وقتها فإنّ عنوان الركعه وإن يطلق فى بعض الموارد على الركوع كما ورد فى صلاه الآيات أنها عشر ركعات إلا أنّ المنساق فيها حيث ما يطلق ما يشتمل على القراءه أو الذكر أى التسيحات الأربع مع الركوع والسجدتين، والذكر الواجب فيهما وإن لم يدخل فى السجده والسجود إلا أنه دخل فى عنوان الركعه عند إطلاقها.

وعلى ذلك، فظاهر قوله عليه السلام: «من أدرك من الغداه ركعه»(٢) هو أن يأتى بالركعه التامه قبل خروج وقت صلاه الغداه فلو بقى المكلف بعد الذكر الواجب على سجوده الثانى وطلعت الشمس قبل رفع رأسه فقد أدرك الركعه قبل طلوعها فعليه إتمامها.

ص: ٣٣٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ١٢٩، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١٨.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢١٧، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٢.

(مسأله ١٦) إذا ارتفع العذر في أثناء الوقت المشترك بمقدار صلاة واحده ثم حدث ثانيا كما في الإغماء والجنون الأدوارى فهل يجب الإتيان بالأولى أو الثانيه أو يتخير؟ وجوده [١]

(مسأله ١٧) إذا بلغ الصبي في أثناء الوقت وجب عليه الصلاة إذا أدرك مقدار ركعه أو أزيد [٢] ولو صلى قبل البلوغ ثم بلغ أثناء الوقت فالأقوى كفايتها وعدم

الشرح:

في ارتفاع العذر في الوقت المشترك

[١] قد ذكرنا سابقا أنه يتعين في الفرض الإتيان بالأولى حيث إن ما دلّ على أنه يتعين على المكلف في آخر الوقت الإتيان بالثانيه كما في الظهرين والعشاءين فيما لم يبقَ من الوقت إلا بمقدار أربع ركعات لما ورد في صحيحه عبدالله بن مسكان (١) وموثقه أبي بصير (٢) من أنه مع بقاء أربع ركعات إلى طلوع الفجر يصلى العشاء ثم يقضى المغرب، ومن أنّ الإتيان بالثانيه مقتضى امتداد وقت الصلاتين إلى غروب الشمس أو انتصاف الليل أو طلوع الفجر، بخلاف المفروض في المقام فإنّ المفروض حصول فتره في أثناء الوقت المشترك بحيث لا تكفى إلا لصلاه واحده ومقتضى ما دلّ على اشتراط صلاه العصر بوقوعها بعد صلاه الظهر حتى في هذا الفرض عدم تكليفه بصلاه العصر، بخلاف صلاه الظهر فإنّ مقتضى الأمر بالإتيان بها قبل غروب الشمس هو الاتيان بها حتى في هذا الفرض.

إذا بلغ الصبي أثناء الوقت وجبت عليه الصلاة

[٢] فإنّ حال الصبي في الفرض كحال النائم أو المجنون إذا استيقظ أو أفاق قبل

ص: ٣٣١

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٨ ، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٨ ، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ .

وجوب إعادتها وإن كان أحوط، وكذا الحال لو بلغ أثناء الصلاة.

(مسألة ١٨) يجب فى ضيق الوقت الاقتصار على أقل الواجب إذا استلزم الإتيان بالمستحبات وقوع بعض الصلاة خارج الوقت، فلو أتى بالمستحبات مع العلم بذلك يشكل صحه صلاته بل تبطل على الأقوى [١]

الشرح:

خروج وقت الصلاة بمقدار ركعه أو أزيد، حيث إن المكلف إذا كان واجداً لشرط التكليف فى وقت يسع الإتيان بالطبيعى حقيقه أو حكماً يجب عليه الإتيان به فى ذلك الوقت، وقد ورد ذلك فى مورد طهر المرأه قبل خروج وقت الصلاة (١) وتذكر الناسى بها ولم يبقَ من الوقت إلا مقدار صلاة واحده.

نعم، بما أن الصبى صلاته قبل بلوغه مشروع غايه الأمر لا إلزام فى حقه، فلو صلى فى الوقت قبل بلوغه ثم بلغ بعد الصلاة وقبل خروج الوقت لا- يجب عليه الإعادة، وفى صحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الغلام متى يجب عليه الصوم والصلاه؟ قال: «إذا راهق الحكم وعرف الصلاة والصوم» ونحوها غيرها فى ظهورها فى أن الصلاة الواجبه على المكلفين مشروع من الصبى، غايه الأمر لا- إلزام فى حقه ما لم يبلغ، وظاهر خطابات مطلوبيه صرف وجودها فى الوقت المضروب لكل صلاة، والمفروض أن الصبى قد أتى فى الوقت المضروب بصرف وجودها واجداً لتمام شرط صحتها.

ومما ذكر يظهر الحال عندما بلغ فى أثناء الصلاة وعدم الإجزاء فى حجه الإسلام لقيام الدليل على عدم كفايه الحج المشروع قبل البلوغ، بل فى أثائه عن حجه الإسلام فإن حجه الإسلام هو الحج بعد تماميه شرايط وجوبها.

[١] تفويت وقت الصلاة بحيث يقع بعضها خارج الوقت ولو بالاشتغال

ص: ٣٣٢

(مسأله ١٩) إذا أدرك من الوقت ركعه أو أزيد يجب ترك المستحبات محافظه على الوقت بقدر الإمكان، نعم فى المقدار الذى لا بد من وقوعه خارج الوقت لا بأس بإتيان المستحبات.

الشرح:

بالمستحبات فيها وإن كان غير جاز لوجوب المحافظه على الصلاه فى وقتها بحيث يحصل الفراغ منها قبل خروج وقتها؛ ولذا ينتقل الوظيفة إلى التيمم إذا خاف خروج الوقت بطلب الماء ويسقط وجوب السوره عند خوف ضيق الوقت إلا أن هـ قد يورد على بطلان الصلاه فيما إذا أدرك ركعه منها فى وقتها بأن النهى عن المستحبات فى الفرض نهى غيرى، والنهى الغيرى على تقدير اقتضائه البطلان يقتضى بطلان تلك المستحبات لا بطلان أصل الصلاه.

ودعوى أن الإتيان بتلك المستحبات زياده عمديه فتبطل الصلاه بتلك الزياده يدفعها بأن المستحبات لا تؤتى بقصد الجزئيه من الطبيعى، وإلا لم يكن مستحباً بل واجباً، كما أن الالتزام ببطلان الصلاه لوقوعها على نحو التشريع لا يمكن المساعده عليه؛ لعدم سرايه حرمة التشريع إلى العمل الخارجى.

ودعوى أن المستحب المنهى عنه فعلاً- ولو بالنهى الغيرى من التكلم فى الصلاه يدفعها أن الذكر والدعاء لا يكون من التكلم بكلام الأدمى مع أن ما ذكر لا يجرى فى المستحب الذى لا يكون من قبيل التكلم كجلسه الاستراحه.

أقول: قصد الجزئيه للفرد لا ينافى عدم الجزئيه للطبيعى الواجب، وهذا الفرد من الطبيعى بما أنه مفوت للصلاه عن وقتها ولو فى بعضها لا- يعمه الترخيص فى التطبيق حتى بنحو الترتب؛ لما تقرر فى بحث الترتب أنه يختص بموارد التركيب الانضمامى، ولا يعم الموارد التى يكون متعلق الأمر الترتبى أو الترخيص الترتبى مصداقاً لمتعلق النهى الذى قدم ناحيته على ناحيه الأمر أو الاذن كما فى المقام، حيث إن الصلاه

ص: ٣٣٣

(مسألة ٢٠) إذا شك في أثناء العصر في أنه أتى بالظهر أم لا بنى على عدم الإتيان وعدل إليها إن كان في الوقت المشترك [١] ولا تجرى قاعده التجاوز.

الشرح:

المفروضه مصداق لتفويت الصلاة في الوقت.

ومما ذكرنا في هذه المسألة يظهر في المسألة الآتية وهي ما إذا أدرك من الوقت ركعه أو أزيد من أن اللازم ترك المستحبات في تلك الركعه أو الأزيد محافظه على الوقت بقدر الإمكان حيث مع اشتغالها على المستحبات التي يفوت معها مقدار الركعه أو المقدار من الصلاة من بعدها من وقتها الاختيارى غير مشروع ولا- يعمها الترخيص فى التطبيق ومعه يحكم بطلانها حتى مع إدراك ركعه منها فى وقتها على ما تقدم.

نعم، مع المحافظه بمقدار الإمكان لا بأس بالإتيان بالمستحبات فى المقدار من الصلاة مما يقع خارج الوقت حيث يمكن الأخذ بإطلاق الترخيص فى التطبيق بالإضافه إليها.

لو شك أثناء العصر فى أنه صلى الظهر أم لا بنى على عدم

[١] البناء على عدم الإتيان لجريان الاستصحاب فيه، ومعه يتعين العدول إليها كما هو وظيفه من دخل فى صلاة العصر وعلم فى أثنائها أنه لم يأت بصلاة ظهره.

وبتعبير آخر، بالاستصحاب الجارى يحرز الموضوع لتعين العدول ولا تجرى فى الفرض قاعده التجاوز بالإضافه إلى صلاة الظهر لتكون القاعده حاكمه على الاستصحاب فى عدم الإتيان بها، والوجه فى ذلك أن المعتبر فى جريان قاعده التجاوز مضى محل المشكوك، وبما أن صلاة الظهر غير مشروطه بوقوعها قبل العصر، بل العصر مشروطه بوقوعها بعد الظهر نظير اشتراط الصلاة بالوضوء، فإنّ الوضوء غير مشروط بوقوعه قبل الصلاة، بل الصلاة مشروطه بوقوعها بعد الوضوء، فلا تجرى

الشرح:

قاعده التجاوز فى ناحيه صلاه الظهر فى مفروض المتن، ولا فى ناحيه الوضوء فى المثال المذكور ولا يقاس المقام بالشك فى الجزء السابق من الصلاه وغيرها من المركب الاعتبارى بعد الدخول فى الجزء اللاحق، فإنّ الجزء اللاحق فيه كما هو مشروط بوقوعه بعد السابق، والسابق لكون المركب ارتباطيا مشروط بكونه قبل اللاحق فتجرى قاعده التجاوز فى الجزء السابق بعد الدخول فى اللاحق وإن لم يكن تركه فيه موجبا لبطلان العمل لكون جزئيه ذكره لا بأس بتركه مع الغفله كمن ترك القراءه وتذكر بعد الدخول فى الركوع فإنّ جريان قاعده فى القراءه لإثبات عدم الحاجه إلى سجود السهو بعد الصلاه ولو بنحو الاستحباب أو عدم استحباب استئناف الصلاه كما فى الشك فى الأذان والاقامه بعد الدخول فى الصلاه بتكبيره الإحرام كما هو المستفاد من صحيحه زراره (١) الوارده فى قاعده التجاوز.

وأمّا جريان قاعده الفراغ بالإضافه إلى ما أتى به من صلاه العصر فلا يفيد بالإضافه إلى الأجزاء الباقية منها؛ لأنّه لا يحرز بها حصول الشرط بالإضافه إلى تلك الأجزاء؛ لعدم الفراغ منها.

وعلى الجملة، الشرطيه التابعه لجزئيه شىء لمركب اعتبارى تابعه لجزئيه فإذا سقطت جزئيه سقطت شرطيه أيضا؛ ولذا لو نسى المكلف جزءاً غير ركنى من الصلاه كالقراءه سقطت شرطيتها أيضا بالإضافه إلى تمام الصلاه، بخلاف ما إذا لم تكن شرطيه شىء تابعه للجزئيه كشرطيه الستر فى الصلاه فإنّ سقوط الشرطيه بالإضافه إلى بعض الصلاه للغفله لا يوجب سقوط شرطيه بالإضافه إلى الأجزاء الباقية، فإنّ

ص: ٣٣٥

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢٣٧، الباب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث الأوّل .

نعم، لو كان في الوقت المختص بالعصر يمكن البناء على الإتيان باعتبار كونه من الشك بعد الوقت [١]

الشرح:

حديث: «لا تعاد» (١) إنما يصح العمل من الخلل الماضي لا الخلل الموجود فعلاً كما بينا فيما مرّ.

[١] كما يدل على ذلك صحيحه زراره والفضيل عن أبي جعفر عليه السلام فإنه قد ورد فيها: متى استيقنت أو شككت في وقت فريضه أنك لم تصلّها أو في وقت فوتها أنك لم تصلّها صلّيتها، وإن شككت بعد ما خرج وقت الفوت وقد دخل حائل فلا إعادته عليك من شك حتى تستيقن، فإن استيقنت فعليك أن تصلّيها في أي حاله كنت (٢). هذا مع ما يأتي في بحث القضاء أنّ الموضوع لوجوبه هو فوت الفريضه والاستصحاب في عدم الإتيان بها في وقتها لا يثبت فوتها.

ص: ٣٣٦

١- (١) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء ، الحديث ٨ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٢٨٢ _ ٢٨٣ ، الباب ٦٠ من أبواب المواقيت ، الحديث الأول .

وهى المكان الذى وقع فيه البيت _ شرفه الله تعالى _ من تخوم الأرض إلى عنان السماء للناس كافة القريب والبعيد لا خصوص البنيه، ولا يدخل فيه شىء من حجر إسماعيل وإن وجب إدخاله فى الطواف [١].

الشرح:

فصل فى القبلة

تحديد القبلة

[١] المراد من القبلة المعتبر استقبالها فى الصلاة وغيرها موضع البيت الحرام من تخوم الأرض إلى عنان السماء لانفس البنيه بحيث لو زالت العياد بالله مده قصيره أو طويله لم يتيسر للمصلى استقبال القبلة فى صلاته.

وبتعبير آخر، المراد من كون الكعبه قبله نفس موضعها لا البنيه بحيث لو نقلت البنيه إلى موضع آخر تكون القبلة موضعها الأول، وذكر الماتن عدم الفرق فى ذلك بين القريب والبعيد وأن القبلة على جميع أهل البلاد ما ذكر، ولكن المنسوب إلى جماعه من القدماء والمتأخرين أن الكعبه قبله لمن كان فى المسجد، والمسجد قبله لمن كان فى الحرم، والحرم قبله لمن خرج عنه كما عن الشيخ فى المبسوط والخلاف (١) والسيد فى المصباح والجمل (٢) والمحكى عن المهذب والمراسم (٣) والمختار فى الشرايع (٤).

ص: ٣٣٧

١- (١) المبسوط ١ : ٧٧ - ٧٨ ، الخلاف ١ : ٢٩٥ ، المسأله ٤١ .

٢- (٢) حكاه عنه المحقق فى المعتبر ٢ : ٦٥ ، والمصباح لا يوجد لدينا، وجمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى) ٣ : ٢٩ .

٣- (٣) حكاه فى جواهر الكلام ٧ : ٥١٥ ، وانظر المهذب ١ : ٨٤ والمراسم : ٦٠ .

٤- (٤) شرايع الاسلام ١ : ٥١ .

الشرح:

وقد يستدل على ذلك بروايات كمرسله عبدالله بن محمد الحجال، عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّ الله تعالى جعل الكعبة قبله لأهل المسجد، وجعل المسجد قبله لأهل الحرم وجعل الحرم قبله لأهل الدنيا(١). وخبر بشر بن جعفر الجعفي، عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: سمعته يقول: البيت قبله لأهل المسجد والمسجد قبله لأهل الحرم والحرم قبله للناس جميعاً(٢). ومرسل الصدوق، قال: قال الصادق عليه السلام: إنّ الله تبارك وتعالى جعل الكعبة قبله لأهل المسجد، وجعل المسجد قبله لأهل الحرم، وجعل الحرم قبله لأهل الدنيا(٣). ويتحمل كون هذه المرسله هي بعينها مرسله عبدالله بن محمد الحجال كما هو من دأب الصدوق قدس سره يروى في الفقيه بعض ما هو مسند بحسب نقل الكليني وغيره مرسلًا بنحو القطع والجزم.

وأما خبر أبي غره، قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: البيت قبله المسجد، والمسجد قبله مكة، ومكة قبله الحرم، والحرم قبله الدنيا(٤). فيختلف عما تقدم بجعل مكة قبله لأهل الحرم مع أنّ الوارد فيما تقدم كون قبله أهل الحرم الداخل فيهم أهل مكة هو المسجد الحرام، ومع ذلك هذه الروايات مع ضعف أسنادها يعارضها ما دلّ على كون البيت الحرام قبله لجميع الناس كالروايات الواردة في تحويل القبلة إلى الكعبة، وصحيحه عبدالله بن سنان، عن الصادق عليه السلام أنه قال: إنّ لله عزّ وجلّ حرّمت ثلاثاً ليس مثلهنّ شيء؛ كتابه وهو حكمته ونوره، وبيته الذي جعله قبله للناس لا يقبل من

ص: ٣٣٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٣، الباب ٣ من أبواب القبلة، الحديث الأول .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٤، الباب ٣ من أبواب القبلة، الحديث ٢ .
 - ٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٧٢، الحديث ٨٤٤ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٤، الباب ٣ من أبواب القبلة، الحديث ٤ .

الشرح:

أحد توجَّها إلى غيره، وعتره نبيكم صلى الله عليه وآله. (١).

وقد ذكر في الجواهر أن كون الكعبة قبله للمسلمين من الضروريات وتلقن بها الاموات. (٢).

نعم، لابد من رفع اليد عن هذا الظهور بأن يقال: المراد كون القبلة موضع الكعبة ويدخل في موضعها فضاؤها فوقاً وتحتاً؛ لمعتبره عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سأله رجل قال: صلَّيت فوق أبي قبيس العصر فهل يجزى ذلك والكعبة تحتي؟ قال: نعم، إنَّها قبله من موضعها إلى السماء (٣). وخبر خالد بن أبي إسماعيل، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يصلى على أبي قبيس مستقبل القبلة، فقال: «لا بأس». (٤).

والمناقشه في سند الأولى بأنَّ الشيخ (٥) رواها بإسناده إلى علي بن الحسن الطاطري، وفي سنده إليه علي بن محمد بن الزبير (٦) ولم يثبت له توثيق وفي الثاني بأنَّ غايه مدلولها أجزاء استقبال الكعبة بالمحاذاه لفضائها، بل لم يثبت أنَّ الراوى في الثاني خالد بن أبي إسماعيل فإنَّه قد ذكر الكليني خالد [عن] أبي إسماعيل (٧) يدفعها بأنَّ علي بن محمد بن الزبير من المعاريف الذين لم يرد في حقهم قدح، وكيف لا يكون

ص: ٣٣٩

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٣٠٠، الباب ٢ من أبواب القبلة، الحديث ١٠.

٢- (٢) جواهر الكلام ٧: ٥١٤.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤: ٣٣٩، الباب ١٨ من أبواب القبلة، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٤: ٣٣٩، الباب ١٨ من أبواب القبلة، الحديث ٢.

٥- (٥) تهذيب الأحكام ٢: ٣٨٣، الحديث ١٥٩٨.

٦- (٦) تهذيب الأحكام ١٠: ٧٦ في المشيخة.

٧- (٧) الكافي ٣: ٣٩١، الحديث ١٩.

الشرح:

كذا؟ وهو أحد رجلين أُخذت كتب علي بن فضال منهما كما يظهر ذلك من النجاشي (١)، وإذا كان استقبال موضع الفضاء الفوقاني من الكعبة كافٍ في الاستقبال المعتبر في الصلاة كان موضعها التحتاني أيضا كذلك، كما إذا صلى في سرداب يكون مستقبلاً لها كذلك، بل لابد من الالتزام بما ذكر بناءً على كرويه الأرض إلا أن يقال: إن صدق الاستقلال والاستدبار لا يتوقف على إمكان خروج الخط المحاذي من مقادير بدن المستقبل بالكسر إلى المستقبل بالفتح كما في كراهه التخلي مع استقبال الشمس أو القمر.

وبتعبير آخر، الاستقبال إلى الشيء في مقابل الاستدبار أن يقع قدامه من فوق أو من تحت، كما أن الاستدبار أن يقع وراءه كان من فوق أو تحت.

نعم، كما لا يصدق الاستقبال في فرض الاستدبار كذلك لا يصدق إذا كان المستقبل بالفتح واقعا في جانب يمينه أو شماله بأن يحاذيه لا بمقادير بدنه، بل بجانب يمينه أو يساره خاصة فلا دلالة في شيء منهما على كون القبلة موضع الكعبة كما ذكر.

وقد يقال إن محاذاه القبلة تختلف بالإضافة إلى القريب والبعيد وكلما كان المصلي قريبا من الكعبة يتضيق دائر المحاذاه، وكلما كان أبعد تتسع دائرتها فمن كان مصليا في المسجد الحرام يكون استقباله الكعبة بالتوجه إلى عين الكعبة فلا يجوز كل صلاة الصف الطويل من طول الكعبة إلا إذا كان الصف منحيا بحيث يتوجه كل من المصلين إلى جزء من عين الكعبة.

ص : ٣٤٠

١- (١) انظر رجال النجاشي : ٥٠، الرقم ١٠٧ و ١٦٤، الرقم ٤٣٣ و ٢٥٠، الرقم ٦٥٧، وغيرهما .

الشرح:

وأما الصف الطويل من البعيدين لا يحتاج إلى الانحناء لسعه دائره المحاذاه عرفا حسيا أو حقيقة.

ومما ذكر يظهر أنه لا موجب للالتزام بأن الكعبه قبله لمن كان مشاهدا لها أو قريبا لها مع الإمكان، وأما للبعيد فالقبله في حقه الجبهه، واختلف في تفسير الجبهه، فقيل: إنها السمت الذى يظن كون الكعبه فيه كما عن الشهيد فى الذكرى (١)، وعن الشهيد الثانى أنها القدر الذى يجوز على كل جزء منه كون الكعبه فيه ويقطع بعدم خروجها عنه لاماره شرعيه (٢). واقتصر فى جامع المقاصد (٣) كما عن فوائد الشرايع بما يحتمل كون الكعبه فى أى جزء منه ويقطع بعدم خروج الكعبه عنه (٤). والمحكى عن المقداد أنّ الجبهه خط مستقيم يخرج من المشرق إلى المغرب الاعتداليين ويمر بسطح الكعبه والمصلى يفرض من نظره خطا يخرج إلى ذلك الخط فإن وقع على زاويه قائمه فذلك هو الاستقبال وإن كان على حاده أو منفرجه فهو إلى ما بين المشرق والمغرب. (٥).

ولا يخفى ضعف الأخير فإنّ الخط المستقيم الخارج من المشرق إلى المغرب الاعتداليين لا يمرّ بسطح الكعبه لانحراف الكعبه إلى جهه الشمال، ولا تكون القبلة لجميع البلاد الشماليه نقطه الجنوب، والخط الموهوم الخارج من موقف الشخص إلى

ص: ٣٤١

١- (١) ذكرى الشيعه ٣ : ١٦٠ .

٢- (٢) الروضه البهيه ١ : ١٥٧ .

٣- (٣) جامع المقاصد ٢ : ٤٩ .

٤- (٤) فوائد الشرايع ١ : ١٢٢ .

٥- (٥) حكاه عنه غير واحد منهم الشهيد الثانى فى روض الجنان ٢ : ٥١٥، وانظر التنقيح الرائع ١ : ١٧٨ .

الشرح:

الخط الموهوم بين المشرق والمغرب بحيث وقع على زاويه قائمه خط نصف النهار لا- القبلة، وأمّا البلاد الشرقيه فإن كانت شماليه فقبلتها منحرفه عن خط نصف النهار ونقطه الجنوب إلى جهه المغرب لا محاله، كما أنّ البلاد الغربيه الأمر فيها بالعكس.

والمتحصل التوجه إلى السمّت عند هؤلاء غير محصل لاستقبال عين الكعبه أو موضعها جزماً وواقعا حتى بناءً على اتساع جهه المحاذاه، حيث إنّ الخطوط الخارجه من مقاديم المصلى موازيه لا- تتصل بعين الكعبه أو موضعها كما هو الحال فى الصف الطويل والصلاه فى البلاد المتفرقه التى يكون عرضها قريب.

وفى مقابل ذلك ما يقال إنّ استقبال البعيد الكعبه أو موضعها حقيقه وواقعا لا يتوقف على خروج الخطوط المتوازيه من موقفه إليها أو إلى موضعها، بل يكفى فيه أن يتصل الخط الخارج من قوس جبهته إلى القوس المقابل لقوس الجبهه من الدائره المحيطه بالعالم، وإن كان قوس الجبهه أصغر بمراتب من القوس المقابل من الدائره المحيطه إلا أنّ النسبه بين القوسين نسبه واحده دائماً، وإذا كان القوس من الجبهه سبع الدائره المحيطه بالرأس يكون القوس المقابل له من الدائره المحيطه أيضاً سبعها فكل شىء وقع بين الخطين الخارجين من طرفى قوس الدائره المحيطه إلى طرفى قوس الجبهه يكون الشخص مستقبلاً لجميعها، وإذا كانت الكعبه أو موضعها داخله بين الخطين الخارجين من قوس المحيط إلى طرفى قوس الجبهه يكون المصلى مستقبلاً لها حقيقه وواقعا.

ومن الظاهر أنّ الخطين الخارجين من طرفى قوس الدائره المحيطه إلى طرفى قوس الجبهه لا- يكونان متوازيين بحيث تكون الزاويه المفروضه قائمه، كما أنّ الخطين الخارجين المتصلين إلى طرف قوس الجبهه يكونان مختلفين فى الطول

الشرح:

والقصر بحسب بعد موقف المصلين وقرب موقفهم، وكلما كان موقف المصلي أبعد يكون الخطان أكثر طولاً، وهذا هو المراد من قولهم كلما كان الشخص بعيداً تكون محاذاته واسعة، وليس المراد كما صرح جماعة بأن المحاذاه حسيه (١) لا واقع لها بل واقعيه لمقابله القوس من المحيط على العالم لقوس جبهه المصلي حقيقه، فيكون كل ما بين الخطين المتصلين من طرفى القوس من المحيط إلى طرفى قوس الجبهه مستقبلاً بالفتح للشخص ويدخل فيه الكعبه؛ ولذا يلتزم بأنها قبله للجميع بلا فرق بين القريب والبعيد وقوله سبحانه: «قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» (٢) حيث ورد فى البعيد ويكون التوجه إلى جانب المسجد الحرام استقبالاً للكعبه أيضا لا- من يصلى فى المسجد الحرام، فإنّ مع عدم محاذاته ولو لجزء من الكعبه لا يصدق استقبالها مع أنّ ملاحظه نسبه القوسين ربما يساعد دخول جميع الحائط من عرض المسجد فى محاذاته.

وعلى الجملة، المعتبر فيمن يشاهد الكعبه استقبالها، وفى البعيد ملاحظه الصدق العرفى المدعى أنّ استقبال واقعا لا حسا فقط وذكر فى الجواهر بعدما بين الجبهه التى يستقبلها البعيد بما يصدق عرفا أنه استقبال ومحاذاه حسيه ولا دخل فى صدقه العلم والظن والاحتمال، بل هى أمور تتعلق بالجبهه التى ليس المراد منها إلاّ المقابله والمحاذاه الحسيه للبعيد من حيث كونه بعيدا.

نعم، يختلف كيفية إحراز المقابله فتاره بالعلم وأخرى بالظن وثالثه بالاحتمال، ثم تعرض لكون محراب المعصوم عليه السلام فى البعيد وأنه أماره تفيد العلم بالجبهه أى

ص: ٣٤٣

١- (١) مستمسك العروه الوثقى ٥ : ١٨١ .

٢- (٢) سورة البقره : الآيه ١٤٤ .

الشرح:

المقابلة الحسية لو كانت الكعبه مرثيه لا المقابله لعينها واقعا، حيث إنّ التكليف فى البعيد استقبالها حسيا لا المقابله لعينها واقعا وحقيقه، حيث إنّ تجويز الخطأ فى تعيين الجبهه أى المقابله الحسيه التى لا يختلف فيها تكليفه عليه السلام عن غيره نفى لعصمته، ثم قال: طال بنا الكلام حتى خرجنا عن وضع الكتاب إلا أنّ المقام به حقيق، وقد خفى فى هذا العصر المراد بالجبهه حتى التجأ متفقته للجهل بها إلى ما أحدثه الأردبيلي (1) وتبعه عليه بعض الناس بما هو مخالف للإجماع من الأصحاب بقسميه من عدم اعتبار هذا التدقيق فى أمر القبلة وأنه أوسع من ذلك، وما حاله إلا كأمر السيد عبده باستقبال بلد من البلاد النائيه التى لا ريب فى تحقق امتثال العبد له بمجرد التوجه إلى جبهه تلك البلد من غير حاجه إلى رصد وعلامات وغيرها ممّا يختص بمعرفته أهل الهيئه المستبعد أو الممتنع تكليف عامه الناس من النساء والرجال خصوصا السواد منهم بما عند أهل الهيئه الذى لا يعرفه إلا الأوحدي منهم واختلاف هذه العلامات التى نصبوها وخلق النصوص عن التصريح بشيء من ذلك سؤالاً وجواباً عدا ممّا ورد فى الجدى من الأمر تاره بجعله بين الكتفين، وأخرى بجعله على اليمين ممّا هو مع اختلافه وضعف سنده وإرساله خاص بالعراقى مع شدة الحاجه لمعرفه القبلة فى أمور كثيره خصوصا فى مثل الصلاه التى هى عمود الأعمال وتركها كفر، ولعل فساد الصلاه بترك الاستقبال حتى بما ذكرنا من النحو، وتوجه أهل مسجد قبا فى أثناء الصلاه لما بلغهم انحراف النبى صلى الله عليه وآله وغير ذلك ممّا لا يخفى على العارف بأحكام هذه المله السهله السمرحه أكبر شاهد على شدة التوسعه فى أمر القبلة، وعدم وجوب شيء ممّا ذكره

ص: ٣٤٤

الشرح:

هؤلاء المدققون. (١)

أقول: إن أراد الأردبيلي (٢) ومن تبعه لصاحب المدارك (٣) بأنه يكفى فى استقبال القبلة التوجه إلى ما يقال فى العرف بالمسامحه بأن المصلى توجه إلى طرف من الأرض تقع الكعبه فى ذلك الطرف المقابل للأطراف الثلاثه الباقية من الأرض، ويجوز التوجه بذلك حتى فى صوره إمكان إحراز المحاذاه التى ذكرنا أنها إما حسيه فقط أو واقعيه أيضا فلا يمكن المساعده عليه فإنه قد ورد فى موثقه عمار، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: فى رجل صلّى على غير القبلة فيعلم وهو فى الصلاه قبل أن يفرغ من صلاته، قال: إن كان متوجّها فيما بين المشرق والمغرب فليحوّل وجهه إلى القبلة ساعه يعلم، وإن كان متوجّها إلى دبر القبلة فليقطع الصلاه ثم يحوّل وجهه إلى القبلة ثم يفتتح الصلاه (٤). تقييد والتوجه بما بين المشرق والمغرب مقتضاه الإعاده حتى فى صوره التوجه إلى المشرق أو المغرب، كما أنّ الأمر بتحويل وجهه إلى القبلة مقتضاه عدم كون ما بين المشرق والمغرب قبله مع العلم والالتفات استقبالا، وقد تقدم أنّ المتفاهم العرفى من التوجه إلى الكعبه أو موضعها بحسب الفهم العرفى التوجه هو إلى نقطه لو كان البيت الحرام مرتفعا يرى المصلى نفسه مقابلا له، بلا فرق بين القريب والبعيد، غايه الأمر المحاذاه تختلف سعه وضيقتا بحسب قرب المصلى وبعده.

ص: ٣٤٥

١- (١) الجواهر ٧: ٥٤٥ - ٥٤٨.

٢- (٢) مجمع الفوائد والبرهان ٢: ٥٩ - ٦٠.

٣- (٣) مدارك الأحكام ٣: ١٢١.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ٣١٥، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث ٤.

ويجب استقبال عيناها لا- المسجد أو الحرم ولو للبعيد ولا يعتبر اتصال الخط من موقف كل مصلى بها بل المحاذاه العرفيه كافيه غايه الامر ان المحاذاه تتسع مع البعد وكلما ازداد بعداً ازدادت سعه المحاذاه كما يعلم ذلك بملاحظه الاجرام البعيده كالانجم ونحوها فلا يقدح زياده عرض الصف المستطيل عن الكعبه في صدق محاذاتها كما نشاهد ذلك بالنسبه إلى الأجرام البعيده والقول بأن القبلة للبعيد سمت الكعبه وجهتها راجع في الحقيقه إلى ما ذكرنا وإن كان مرادهم الوجه العرفيه المسامحيه فلا وجه له.

الشرح:

ومما ذكرنا يظهر بأن ما ورد في صحيحه زواره، عن أبي جعفر عليه السلام أن قال: لا صلاه إلا إلى القبلة، قلت: أين حد القبلة؟ قال: ما بين المشرق والمغرب قبله كله (١). الحديث، واستدل بها صاحب المدارك على ما ذكره من التوسعه في أمر القبلة لا يمكن المساعده عليه، فإنه لا بد من تقييده بصوره الجهل إلى القبلة كما هو مقتضى موثقه عمار.

وقد ظهر من جميع ما ذكر أن الملا-ك في استقبال القبلة الصدق العرفي غير المسامحي بأن يصدق أن المصلى متوجه إلى الكعبه أو موضعها، فلا- يصدق التوجه إليها في حق من يصلى إلى المسجد الحرام إلا إذا كان مستقبلاً عين الكعبه ولا يكفي استقباله الجدار المقابل له من المسجد فقط أو مستقبلاً حجر إسماعيل خاصه، فإن الحجر وإن يدخل في الطواف إلا أن دخوله فيه غير ملازم لدخوله في بيت الله الحرام كما يشهد لذلك بعض الروايات كصحيحه معاويه بن عمار، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحجر أمن البيت هو أو فيه شيء من البيت؟ قال: «لا ولا قلامه ظفر ولكن إسماعيل دفن أمه فيه فكره أن يوطأ فجعل عليه حجراً وفيه قبور أنبياء» (٢) ونحوها، وما حكى

ص: ٣٤٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٢ ، الباب ٩ من أبواب القبلة، الحديث ٢ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ١٣ : ٣٥٣ ، الباب ٣٠ من أبواب الطواف، الحديث الأول .

ويعتبر العلم بالمحاذاه مع الإمكان [١] ومع عدمه يرجع إلى العلامات والأمارات المفيدة للظن، وفي كفايه شهاده العدلين مع إمكان تحصيل العلم إشكال ومع عدمه لا بأس بالتعويل عليها إن لم يكن اجتهاده على خلافها وإلا فالأحوط تكرار الصلاه.

الشرح:

من دخولها في البيت؛ لأنه كان جزءاً داخلياً في الأول لم يثبت ذلك بشيء من الأخبار من طرق الأصحاب عن الأئمه عليهم السلام بل المنقول عنهم عليهم السلام خلاف ذلك.

نعم، في الوسائل: روى جماعه من فقهائنا منهم العلامه في التذكره (١) حديثاً مرسلًا مضمونه أنّ الشاذروان كان من الكعبه (٢). ولكن هذا أيضا غير ثابت.

يعتبر العلم بالمحاذاه في الاستقبال

[١] وذلك لما تقدم من كون استقبال بيت الله الحرام مأخوذ في الصلاه الواجبه كسائر الشروط الماخوذه فيها، ويجب إحراز الإتيان بها في سقوط التكليف المتعلق بها، ويدل على ذلك أيضا موثقه سماعه، قال: سألته عن الصلاه بالليل والنهار إذا لم ير الشمس والقمر ولا النجوم؟ قال: «اجتهد رأيك وتعمد القبله وجهدك» (٣) حيث إنّ ظاهرها لزوم تحصيل العلم وإحراز القبله ما أمكن، وما ذكره قدس سره من أنه مع عدم إمكان تحصيل العلم يرجع إلى العلامات والأمارات المفيدة للظن إنّما يتم إذا لم يثبت كون شيء أماره وعلامه شرعيه في القبله مطلقا بحيث يحتمل أن تلك العلامه إنّما يحرز بها كون القبله بين المشرق والمغرب فقط، فإنّه في هذه الصوره تدخل في الأمارات الظنيه

ص: ٣٤٧

١- (١) تذكره الفقهاء ٨ : ٨٦ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣ : ٣٥٥ ، الباب ٣٠ من أبواب الطواف، الحديث ٩ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣٠٨ ، الباب ٦ من أبواب القبله، الحديث ٢ .

الشرح:

وأما إذا كانت أماره شرعيه مطلقا فمقتضى إطلاق دليل اعتبارها أنّ استعمالها علم بالقبلة فيكون العمل بها من العلم بالصلاه إلى القبلة فلا ينحصر اعتبارها بصوره عدم التمكن من إحراز القبلة كما يأتي.

وعلى الجملة، كفايه إحراز القبلة ظنا وإن يكون أمرا صحيحا لما ورد في صحيحه زراره، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «يجزى التحرى أبدا إذا لم يعلم وجه القبلة»^(١) ولا يحتاج إلى الاحتياط بتكرار الصلاه إلى الجهات إلا أنه إذا ثبت كون شيء أماره في القبلة مطلقا فمقتضاه كفايه العمل بها ولو مع تحصيل العلم بالقبلة، بل يكون استعمالها علما؛ لأنه لا يمكن أن يجعل الشارع الشيء علامه إلى القبلة مع عدم مصادفته القبلة أبدا.

نعم، إذا لم يدل الدليل على كون شيء أماره مطلقا كما إذا ورد أنه يجزى إذا لم يعلم وجه القبلة فيتحمل أن يكون إجزاؤه لكونه علامه على أنّ الكعبه بين المشرق والمغرب لمستعمله فلا يجزى مع إمكان تحصيل العلم.

ومما ذكرنا يظهر أنه لا مجال للمناقشه في اعتبار البيه إذا كانت شهاده الشاهدين مستندا إلى مبادئ محسوسه كما سنذكر، فإنه وإن لا يعتبر خبر العدلين بواقعه لم تكن علمهما بها من طريق الحس بأن لا تكون الواقعه مع كون الحس بها أمرا عاديا لم يكن علمهما بها بالحس بل كان بالحدس؛ لما ذكرنا في بحث الشهادات من أنّ اعتبار كون علم الشاهد بالواقعه بالحس مأخوذ في معنى الشهاده، فإنّها بمعنى الحضور.

نعم، إذا كانت الواقعه إنّما تكون محسوسه بمبادئها لا بنفسها كالعداله والشجاعه

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٧، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث الأول.

الشرح:

ونحوها يعدّ حس المبادئ حسا بالواقعه فيقبل قول العدلين فيها، وعلى ذلك فلا بأس بالالتزام بكفايه شهاده العدلين حتى مع إمكان تحصيل العلم أخذًا بإطلاق دليل اعتبارها، وما يقابل من أنّ مقتضى مفهوم قوله عليه السلام: يجرى التحرى أبدأ إذا لم يعلم أين وجه القبله (1)، هو أنّ مع العلم لا- اعتبار بالتحرى وقول البيه داخل فى التحرى لا يمكن المساعده عليه، فإنّ مع قيام الدليل على اعتبارها يكون مفادها أنّ قول العدلين علم بالقبله فلا يشملها التحرى.

نعم، إذا علم أنّ إخبارهما بالقبله مستند إلى حدسهما لا- حسّ المبادئ فلا- اعتبار به لما ذكرنا، بل يمكن أن يقال لا يعتبر خصوص البيه بل يكفى خبر العدل الواحد بل الثقة فى تعيين القبله كما هو الحال فى نظيرها من ساير الموضوعات الخارجيه؛ لأنّ خبره فى الموضوعات ممّا قامت سيره على الاعتناء به إلا فى الموارد التى تدخل فى الدعوى والحقوق.

ودعوى أنّ أمر تعيين القبله من الأمور التى لها أهل خبره وإذا كان المخبر بها ممن له خبره فى تعيينها يرجع إلى قوله لا يمكن المساعده عليها، فإن الكلام فى رجوع من يتمكن من تحصيل العلم بالقبله إلى خبر المخبر وليس فى هذا الفرض سيره جاريه على الاتباع وفى غير المتمكن إذا حصل الظن فاتباع قوله؛ لأنه من التحرى، بل وكون نفس تعيين القبله من الأمور التى يختص إحرازها بأهل خاصّين، وخارج عن تمكن المكلفين غير محرز بناءً على ما ذكرنا من الاستقبال المعترف فى الصلاه وغيرها من كون الواجب هو صدق الاستقبال العرفى.

ص: ٣٤٩

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٧، الباب ٦ من أبواب القبله، الحديث الأول .

ومع عدم إمكان تحصيل الظن يصلى إلى أربع جهات إن وسع الوقت، وإلا فيتخير بينها [١]

الشرح:

ويعد المحراب من الأمور التي توجب العلم بالقبلة الذي صلى فيه المعصوم عليه السلام كالمحراب من إحدى المساجد الأربعة أى من المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله ومسجد الكوفة والبصرة، وكذا قبور المعصومين عليهم السلام بناءً على أنّ تجهيز الإمام عليه السلام يكون من الإمام ويأتى فى كلام الماتن.

مع عدم العلم يصلى إلى أربع جهات

[١] حاصل ما ذكر قدس سره فى المقام أنه لا بأس بالعمل على طبق البينة مع عدم البينة عدم إمكان تحصيل العلم بالقبلة، وعدم البأس فيما إذا لم يكن اجتهاده على خلاف البينة، وإلا عليه الاحتياط بتكرار الصلاة إلى ما تعينه البينة وما أدى إليه اجتهاده، ومع عدم إمكان تحصيل العلم يكرّر صلاته إلى أربع جهات فى سعة الوقت، وإلا يتخير بين الجهات الأربع.

أقول: قد تقدم أنه مع إخبار العدلين بالقبلة مستندا إلى مبادئ قريبه من الحس يكون خبرهما حجه ولا عبره باجتهاده أى ظنه بالخلاف كما فى ساير موارد اعتبار البينة، فإن الأمر باتباعه ظنه بالقبلة معلق على عدم العلم بالقبلة، وتعيين البينة فى الفرض علم بها فلا يكون ظنه بها موضوع الحكم، وأمّا إذا كان خبر العدلين غير مستند إلى مبادئ محسوسه فلا اعتبار به فإن أوجب اجتهاده ظنه بالقبلة يكون المتبع ظنه، حيث إنّ ظنه يدخل فى قوله عليه السلام: يجرى التحزى أبدا إذا لم يعلم أين وجه القبلة. (١)

ص: ٣٥٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٧، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث الأول.

الشرح:

نعم، إذا لم يوجب اجتهاده ظنا بالقبلة لمعارضته البيه الحدسيه كما لا- يوجب البيه ظنا لاجتهاده بالخلاف يجب عليه تكرار الصلاة إلى الجهتين؛ لأنّ المظنون كون القبلة في إحدى الجهتين، وما ورد في تكرار الصلاة مع التخير إلى أربع جهات لا يعمّ الفرض بقريته ورود الأمر فيها بالصلاة إلى أربع جهات يكون الظن بأنّها في أحد الجهتين خارجا عن مدلوله.

والمشهور أنه مع عدم الظن بالقبلة يصلى إلى أربع جهات والمحكى عن المفيد والشيخ كما فى المقنعه (١) والنهائيه والمبسوط (٢) وغيرهما أنه مع فقد الأمارات السماويه لا يجوز العمل بالظن، بل يصلى إلى أربع جهات مع الإمكان ومع عدمه إلى جهه واحده، ومقتضى كلامهما عدم الفرق بين التخير فى القبلة أو الظن بإحدى الجهات أو أكثر من غير طريق العلامات السماويه، ولكن لا يمكن المساعدة عليه فإنّ قوله عليه السلام فى صحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام قال: «يجزى التحرى أبدا إذا لم يعلم أين وجه القبلة» (٣) مقتضاه العمل على طبق الأخرى أى الظن، سواء كان ناشئا من طريق العلامات السماويه أو غيرها، بل فى موثقه سماعه، قال: سألته عن الصلاة بالليل والنهار إذا لم ير الشمس ولا القمر ولا النجوم؟ قال: «اجتهد رأيك وتعتمد القبلة جهداك» (٤) فإنّ ظاهرها تعيين القبلة بالظن مع فرض السائل فى السؤال عدم رؤيه الشمس والقمر والنجوم، ولا يبعد أن يقال ظاهر التقييد فى السؤال بعدم رؤيه الشمس

ص: ٣٥١

١- (١) المقنعه : ٩٦ .

٢- (٢) النهائيه ٦٣ ، والمبسوط ١ : ٧٨ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣٠٧ ، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث الأول .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٣٠٨ ، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث ٢ .

الشرح:

والقمر والنجوم جواز تعيين القبلة بها.

وعلى الجملة، مقتضاه جواز الاجتزاء فى تعيين القبلة بالظن إذا لم يعلم القبلة، سواء كان الظن ناشئاً من العلامات السماوية أو غيرها، وبالأمر بتحصيل القبلة بالجهد والظن مع عدم العلم بالقبلة يرفع اليد عن الإطلاق فى صحيحه زراره ومحمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال: «يجزى المتحير أبداً أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة (١)». بناءً على نسخة المتحير وكذا الحال فى خبر زراره، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قبله المتحير؟ قال: «يصلى حيث يشاء». (٢)

والتعبير بالخبر لأن ابن أبى عمير يروى عن بعض أصحابنا عن زراره.

وقد يقال بضعف ما رواه فى الفقيه عن زراره ومحمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام فإن الصدوق لم يروى سنده إلى زراره ومحمد بن مسلم معاً، وإنما ذكر سنده إلى كل منهما منفرداً وسنده إلى زراره صحيح وإلى محمد بن مسلم ضعيف، وفيه أن روايته عنهما عن الإمام عليه السلام ظاهره النقل عنهما بسنده إلى كل منهما فلا مورد للمناقشه فى السند ومقتضاها أنه يجزى للمتحير الصلاة الواحدة إلى أى جهه، ولكن المشهور حملوها على صورته عدم التمكن من تكرار الصلاة إلى الجهات الأربع لما روى الصدوق قدس سره فى الفقيه مرسلًا من قوله: روى فيمن لا يهتدى إلى القبلة فى مفازه أنه يصلى إلى أربع جوانب (٣). فإن المفروض فى المرسله صورته التمكن من الصلاة إلى أربع جهات بخلاف ما فى الصحيحه فإنه يعم المتمكن وغيره، وقالوا بضعف الخبر

ص: ٣٥٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣١١، الباب ٨ من أبواب القبلة، الحديث ٢، من لا يحضره الفقيه ١: ٢٧٦، الحديث ٨٤٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣١١، الباب ٨ من أبواب القبلة، الحديث ٣.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٧٨، ذيل الحديث ٨٥٤.

الشرح:

بالإرسال منجبر بعمل المشهور، ولكن لا- يخفى ما فيه فإنّ عمل المشهور على تقديره لاحتمال كونها موافقه للاحتياط مع ملاحظه أمر أهميه الصلاه فإنها عماد الدين، وحيث إنّ هذا الوجه لا يوجب التعيين فلا موجب لرفع اليد عن إطلاق الصحيحه.

ومما ذكرنا يظهر الحال في مرسله خراش، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: جعلت فداك إنّ هؤلاء المخالفين علينا يقولون: إذا طبقت علينا أو أظلمت فلم نعرف كنا وأنتم سواء في الاجتهاد، قال: «ليس كما يقولون إذا كان ذلك فليصل لأربع وجوه» (١) فإنها ضعيفه سندا، بل لا مجال لدعوى الشهره في ناحيه العمل بها؛ لأنّ مفادها عدم اعتبار التحرى والاجتهاد مع خفاء أمر السماء مع أنّ المشهور لم يلتزموا بذلك، وقد روى في الفقيه عن معاويه بن عمار وسنده إليه صحيح: عن الرجل يقوم في الصلاه ثم ينظر بعدما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمينا وشمالاً، فقال له: مضت صلاته وما بين المشرق والمغرب قبله، وقال في ذيلها: نزلت هذه الآيه في قبله المتحير «وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ» (٢). وربما قيل بأن نزلت هذه الآيه في قبله المتحير من تتمه صحيحه معاويه بن عمار، ولكن الظاهر أنه من كلام الصدوق والآيه لا ترتبط بالقبلة المعتمره في الصلاه فإنّ وجه الله لا- يدل على أمر القبلة فيها أصلاً، بل ظاهرها رؤيه قدره الله سبحانه واليقين بعظمته في كل مكان من العالم.

نعم، قد ورد في بعض الروايات أنها ناظره إلى الصلوات المندوبه حيث ما يؤتى بها راكبا أو ماشيا.

ص: ٣٥٣

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣١١ ، الباب ٨ من أبواب القبلة، الحديث ٥ .

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١ : ٢٧٦ ، الحديث ٨٤٨ . والآيه ١١٥ من سوره البقره .

(مسأله ١) الأمارات المحصّله للظن التي يجب الرجوع إليها عند عدم إمكان العلم كما هو الغالب بالنسبه إلى البعيد كثيره.

منها الجدى الذى هو المنصوص فى الجملة [١] بجعله فى أواسط العراق كالكوفه والنجف وبغداد ونحوها خلف المنكب الأيمن، والأحوط أن يكون ذلك فى غايه ارتفاعه أو انخفاضه والمنكب ما بين الكتف والعتق، والأولى وضعه خلف الأذن، وفى البصره وغيرها من البلاد الشرقيه فى الأذن اليمنى، وفى الموصل

الشرح:

فى الأمارات المحصّله للظن

[١] قد ورد كون الجدى علامه فى معتبره محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن القبلة؟ فقال: «ضع الجدى فى قفاك وصلّ» (١). وبما أنّ الراوى من العراق ومن أهل الكوفه ويعد أن يكون سؤاله ناظرا إلى قبله الكوفه، حيث إنّ فيها المسجد الأعظم الذى أمره وقبلته غير خفى لمحمد بن مسلم فلذا حملت الروايه على الأطراف الغربيه من العراق، حيث إنّ قبلتها نحو الجنوب ويكون الجدى خصوصا فى غايه ارتفاعه وانخفاضه مسامتا لخط نصف النهار يعنى دائرته، وروى الصدوق قدس سره فى الفقيه قال: قال رجل للصادق عليه السلام: إنى أكون فى السفر ولا أهدى إلى القبلة بالليل، قال: «أتعرف الكوكب الذى يقال له الجدى؟ قلت: نعم، قال: فاجعله على يمينك وإذا كنت على طريق الحج فاجعله بين كتفيك» (٢). ولما ذكر حمل ما ورد فى المرسله أولاً على أواسط العراق، وما ذكر ثانياً وإذا كنت فى طريق الحج كالروايه الأولى على أطراف العراق الغربيه.

ص: ٣٥٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٦، الباب ٥ من أبواب القبلة، الحديث الأول .

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٨٠، الحديث ٨٦٠.

ونحوها من البلاد الغربية بين الكتفين، وفي الشام خلف الكتف الأيسر، وفي عدن بين العينين [١] وفي صنعاء على الأذن اليمنى، وفي الحبشه والنوبه صفحه الخد الأيسر.

الشرح:

ولكن يمكن أن يقال إنَّ مع ضعف السند في الثانيه وإجمال الروايه الأولى حيث إن كون السائل من أهل الكوفه لا يوجب أن يكون الجواب ناظرا إلى بيان العلامه للكوفه التي تعدّ من أعظم البلاد الإسلاميه ويبعد اشتباه قبلتها عند محمد بن مسلم، ولكن من المعلوم أنه إذا كانت القبلة في أوساط العراق منحرفه عن نقطه الجنوب إلى المغرب يكون انحرافها في بلاده الشرقيه، وكذا ما يلي البلاد الشرقيه منه من بلاد أخرى أكثر انحرافا عن نقطه الجنوب إلى المغرب فيصح ما في المتن من جعل الجدى في أوساط العراق خلف المنكب الأيمن، وفي البلاد الشرقيه منه الأذن اليمنى إذ كلّما كان الانحراف عن الجنوب نحو المغرب أكثر يتغير موضع مقابله القفا مع الجدى.

ولكن ما ذكر الماتن من أنّ الأولى في أوساط العراق جعل الجدى خلف الأذن أى الأذن اليمنى لم يظهر وجه أولويته، بل مقتضى كون انحراف الشامى عن الجنوب إلى المشرق أقل من انحراف العراقى في أوساط العراق عن جنوبها إلى المغرب أن يجعل الشامى الجدى خلف أذنه اليسرى لا- جعل العراقى خلف أذنه اليمنى وبما أنّ الانحراف عن الجنوب إلى المغرب في البلاد الشرقيه من العراق أكثر منه في أوساطها يجعل العراقى فيها الجدى في أذنه اليمنى مع أنه قدس سره اعتبر جعل الجدى خلف الكتف الأيسر لا خلف أذنه اليسرى.

[١] مقتضى ذلك أن تكون قبله عدن نقطه الشمال، حيث إنّ الجدى كما هو معروف عند الكل نجم من قطب الشمال يكون على خط نصف النهار في غايه ارتفاعه وانخفاضه جزما مع أنّ المذكور عدن من الشمال إلى المشرق أو انحرافه منه إلى

ومنها سهيل وهو عكس الجدى.

ومنها الشمس لأهل العراق إذا زالت عن الأنف إلى الحاجب الأيمن عند مواجعتهم نقطه الجنوب [١].

ومنها جعل المشرق على اليمين والمغرب على الشمال لأهل العراق أيضا فى مواضع يوضع الجدى بين الكتفين كالموصل.

ومنها الثريا والعيوق لأهل المغرب يضعون الأول عند طلوعه على الأيمن والثانى على اليسر.

ومنها محراب صلى فيه معصوم فإن علم أنه صلى فيه من غير تيامن ولا تياسر كان مفيدا للعلم، وإلا فيفيد الظن.

ومنها قبر المعصوم فإذا علم عدم تغييره وأن ظاهره مطابق لوضع الجسد أفاد العلم، وإلا فيفيد الظن.

ومنها قبله بلد المسلمين فى صلاتهم وقبورهم ومحاريبهم إذا لم يعلم بناؤها على الغلط [٢] إلى غير ذلك كقواعد الهيئه وقول أهل خبرتها.

الشرح:

المغرب، ولعل هذا المقدار من التفاوت مغتفر فى استقبال القبلة.

[١] قد يقال بأن اعتبار جعل الجدى خلف الأذن اليمنى أو جعله على المنكب ينافى اعتبار ميل قرص الشمس عن الأنف إلى الحاجب الأيمن فاللازم على العراقى فى أوساطها جعل قرصها مقابل الأذن اليمنى، ولا يخفى ما فيه فإنّ مقابله قرص الشمس لكبرها تختلف عن مقابله النجم لصغرهما فلا منافاه بين الاعتبارين.

[٢] لجريان السيره من المتشرعه لاتباع قبله المؤمنين والمسلمين فى بلادهم من جهة محاريب مساجدهم وقبورهم مع عدم العلم بالخلاف، ولا يبعد أن يكون ذلك طريقا معتبرا يجب اتباعه نظير البيئه، بل خبر العدل إذا كان إخباره بالقبلة عن

(مسأله ٢) عند عدم إمكان تحصيل العلم بالقبلة يجب الاجتهاد فى تحصيل الظن ولا يجوز الاكتفاء بالظن الضعيف مع إمكان القوى [١] كما لا يجوز الاكتفاء به مع إمكان الأقوى ولا فرق بين أسباب حصول الظن فالمدار على الأقوى فالأقوى، سواء حصل من الأمارات المذكوره أو من غيرها ولو من قول فاسق بل ولو كافر، فلو أخبر عدل ولم يحصل الظن بقوله وأخبر فاسق أو كافر بخلافه وحصل منه الظن من جهه كونه من أهل الخبره يعمل به.

الشرح:

مبادئ محسوسه على ما تقدم فإن كان الأولى رعايه الاحتياط مع عدم الظن بها بأن لا يكتفى بذلك مع تحصيل العلم بالقبلة فإنّ فى إطلاق السيره تأمل.

إذا لم يمكن العلم بالقبلة يجب تحصيل الظن بها

[١] لما ورد فى صحيحه زراره من قول أبى جعفر عليه السلام: «يجزى التحرى أبدا إذا لم يعلم أين وجه القبلة» (١) حيث إن التحرى طلب الأخرى وقصده، وفى موثقه سماعه (٢) المتقدمه حيث ورد فيها الأمر بالاجتهاد والجهد فى قصد القبلة؛ ولذا لا يجوز الاكتفاء بالظن القوى أيضا إذا أمكن له تحصيل الظن الأقوى، وحيث إنّ الموضوع للإجزاء هو اتباع الظن بما أمكن له فلا فرق فى أسباب تحصيله بين الأمور المتقدمه وغيرها إلا أنه ذكرنا أنه إذا كانت فى البين بينه يستند فى الإخبار بالقبلة إلى مبادئ محسوسه تتبع ولو لم يكن مفيدا للظن، وكذا قول الثقة إذا كان خبره كذلك وإن كان الاحتياط فى تكرار الصلاه إلى ما ظن أنها القبلة والله سبحانه هو العالم.

ص: ٣٥٧

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٧، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٨، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث ٢ .

(مسأله ٣) لا- فرق فى وجوب الاجتهاد بين الأعمى والبصير[١] غايه الأمر أنّ اجتهاد الأعمى هو الرجوع إلى الغير فى بيان الأمارات أو فى تعيين القبلة.

(مسأله ٤) لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن[٢] ولا يكتفى بالظن الحاصل من قوله إذا أمكن تحصيل الأقوى.

الشرح:

لا فرق فى وجوب الاجتهاد بين الأعمى والبصير

[١] فإنّ ما دلّ على اعتبار استقبال القبلة فى الصلاه يعمّ صلاه الأعمى والبصير وكذا ما دلّ على لزوم التحرى وتعيين القبلة بالجهد إذا لم يعلم وجه القبلة يعمّ الأعمى أيضا، وما فى كلمات الأصحاب من أنّ الأعمى يعول على غيره فلا بد من أن يكون المراد تعيين القبلة والتحرى فيها بالرجوع إلى الغير فى الأمارات أو فى نفس تعيين القبلة لا أنه يأخذ بقول الغير فى تعيينها تعبدا حتى فيما إذا لم يحصل له الظن بها، نظير رجوع العامى إلى المجتهد فى الأخذ بالحكم الشرعى الكلى فإنّ هذا لا دليل عليه، وما ورد فى جواز الاقتداء بالأعمى إذا كان القوم يوجهونه إلى القبلة أو إذا كان من يسدّده لا يستفاد منه الرجوع بهذا المعنى بأن يقال بأنّ إطلاقه يعمّ ما إذا حصل للأعمى ظن بصحة تسديدهم وتوجيههم؛ وذلك فإنّه وارد فى مقام بيان جواز الاقتداء بالأعمى وأنّ كونه أعمى لا يمنع من الائتمام به فلا إطلاق له من ساير الجهات.

وممّا ذكر أنه لا- مورد فى المقام فى البحث عن الأوصاف المعتره فيمن يرجع إليه الأعمى من البلوغ والعداله وغيرهما، ثم إنّ الأعمى قد يأخذ الأمارات الداله على القبلة ظنا من الغير، وأخرى يظن بالقبلة بإخبار الغير بها وكلا الأمرين داخلان فى التحرى كما لا يخفى.

لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن

[٢] لا يعتبر قول صاحب المنزل فى إخبار بقبلته إذا لم يفد قوله الظن بها، بل وإن

(مسألة ٥) إذا كان اجتهاده مخالفاً لقبله بلد المسلمين في محاربيهم ومذابحهم وقبورهم فالأحوط تكرار الصلاة [١] إلا إذا علم بكونها مبنية على الغلط.

الشرح:

أفاده، ولكن يمكن له تحصيل الأقوى منه لما عرفت من دلاله صحيحة زواره وموثقه سماعه. (١)

ودعوى أنّ إخبار ذى اليد بما يتعلق بما فى يده معتبر نظير إخباره بالنجاسة والطهارة، ونظير إخبار البائع بالكيل والوزن كما يستفاد ذلك من الروايات الواردة من أنّ على البائع الإخبار بنجاسة السمن (٢) ونحوه ممّا يبيعه وجواز شراء المكيل والموزون اعتماداً على قول البائع لا يمكن المساعدة عليه، فإنّ مجرد سماع قول ذى اليد بنجاسة ما بيده أو طهارته أو الاعتماد فى الشراء على إخبار البائع لا يدل على اعتبار إخبار ذى اليد فى كل ما يتعلق بما بيده؛ ولذا لا يسمع إخبار بايع العصير بذهاب ثلثيه إلا إذا كان مأموناً كما ورد ذلك فى الروايات.

ودعوى ثبوت السير على السماع غير ثابت إلا إذا أفاد قوله أو كان ثقة، وفى المقام إن كان إخبار صاحب المنزل مفيداً للظن ولم يكن سبيل إلى الظن الأقوى فهو فائتة داخل فى التحرى وإلا فلا يسمع إخباره.

إذا كان اجتهاده مخالفاً لقبله بلد المسلمين فالأحوط تكرار الصلاة

[١] هذا كما تقدم فيها لم يحصل له الظن الفعلى لا من اجتهاده ولا من قبله محاربيهم ومذابحهم وقبورهم، وإلا يتبع ظنه الفعلى بلا فرق كان حاصلًا من اجتهاده أو مما ذكر فانه يصدق أيضا الجهد فى تعيين القبلة وإن كان ظنه حاصلًا ممّا ذكر.

ص: ٣٥٩

١- (١) تقدمتا فى الصفحة ٣٥٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١٧ : ٩٨ ، الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤ .

(مسألة ٦) إذا حصر القبلة في جهتين بأن علم أنها لا تخرج عن إحداهما وجب عليه تكرير الصلاة [١] إلا إذا كانت إحداهما مظنونه والأخرى موهومه فيكتفى بالأولى، وإذا حصر فيهما ظنا فكذلك يكرر فيهما، لكن الأحوط إجراء حكم المتحير فيه بتكرارها إلى أربع جهات.

الشرح:

إذا حصر القبلة في جهتين وجب عليه تكرار الصلاة

[١] إذا بنى في فرض اشتباه القبلة في جميع الجهات وعدم إمكان تحصيل الظن بها على لزوم الصلاة إلى أربع جهات فلا ينبغي التأمل في الاكتفاء بالصلاة إلى جهتين يعلم بأن القبلة ليست في شيء من الجهتين الآخرين؛ لأن الصلاة إلى كل من أربع جهات في فرض الاشتباه في جميع الجهات لاحتمال القبلة في كل منهما وإذا علم بعدمها في بعضها يكتفى بالصلاة إلى كل من ساير الجهات وأمّا إذا بنى على الاكتفاء بصلاة واحدة إلى جهة واحدة، ففي الاكتفاء بصلاة واحدة إلى كل من الجهتين إشكال فإنّ هذا الفرض غير داخل في قوله عليه السلام: يجزى المتحير أبداً أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة (١). ولذا لو علم إجمالاً بأنّها إما في هذه النقطة من هذه الجهة أو النقطة الأخرى المعينه في الجهة الأخرى تكون الصلاة إلى كل من النقطتين موجبا للعلم بأنه صلى إلى القبلة.

وأمّا إذا لم يعلم القبلة في كل من الجهتين كذلك فلا يوجب الصلاة إلى كل من الجهتين موجبا للعلم بأنه صلى إلى القبلة فلا بد من تكرار الصلاة في كل من الجهتين بحيث يحصل العلم بأنه صلى إلى القبلة.

نعم، الانحراف الجائز بحيث يصدق معه أيضا استقبال الكعبة من البعيد كما أوضحنا سابقا من مقابله قوس الجبهة مع القوس المقابل الواقع فيه الكعبة لا يضّر،

ص: ٣٦٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣١١ ، الباب ٨ من أبواب القبلة، الحديث ٢ .

الشرح:

وعليه لو صلى في فرض المسأله إلى كل من الجهتين مرتين بتقسيم نصف الدائره التي يواجهها أربعه أقسام وتكرار صلاته إلى كل من أربعه أقسام يحرز أنه صلى إلى القبله.

لا يقال: لا حاجة إلى هذا التكرار فإن ما بين المشرق والمغرب قبله فيكفى تكرار الصلاه إلى كل من الجهتين مره.

فإنه يقال: ما ذكر مختص بصوره الاشتباه في القبله والالتفات أثناء الصلاه أو بعدها ولا يعم من يعلم القبله في جهه أو جهتين من الأول؛ ولذا ورد في موثقه عمار أنَه إذا كانت صلاته بين المشرق والمغرب وعلمت بالقبله أثناءها فليحول وجهه إلى القبله. (١)

أضف إلى ذلك لو كان بين المشرق والمغرب قبله عند الجهل بها لكانت الصلاه إلى ثلاث جهات كافيه عند الجهل بالقبله رأساً ولم يكن حاجه إلى الصلاه إلى أربع جهات. اللهم إلا أن يقال مفهوم الشرطيه في صحيحه زراره ومحمد بن مسلم من قوله عليه السلام: يجزى المتحير أبداً أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبله (٢). هو أن المتحير إذا علم وجه القبله أى طرفها وإن لم يعلم نقطه القبله في ذلك الطرف بعينه يصل إلى ذلك الطرف وإذا جاز صلاته إلى ذلك الطرف ولو مع جهله بنقطه القبله جاز تكرار الصلاه إلى كل من الطرفين فيما إذا علم بأن القبله في أحد الطرفين بأن يصل إلى كل منهما صلاه واحده. ومما ذكر يظهر الحال فيما إذا اظن بأن القبله في أحد الطرفين فيجزي تكرار الصلاه إلى كل منهما كما في صوره العلم فانه إذا كانت الصلاه إلى جهه مظنونه بأن القبله فيها كافيه كما هو المستفاد من قوله عليه السلام في صحيحه زراره: يجزى

ص: ٣٦١

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣١٥، الباب ١٠ من أبواب القبله، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣١١، الباب ٨ من أبواب القبله، الحديث ٢.

(مسأله ٧) إذا اجتهد لصلاه وحصل له الظن لا يجب تجديد الاجتهاد صلاه أخرى ما دام الظن باقياً [١]

الشرح:

التحرى أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة. حيث إن ظاهرها الاجتزاء بالظن إذا لم يكن علم بطرف القبلة ولذا لو ترددت القبلة في جهتين ولكن في احدهما مظنونته وفي الأخرى موهومه يكتفى بالصلاه الى الجهة المظنونته وان لم يعلم او لم يظن بنقطه القبلة أى البيت الحرام من تلك الجهة. وعلى الجملة إذا تحرى فى وجه القبلة ولو بالصلاه إلى جهتين كفاه ذلك فإن الصلاه الى كل من الجهتين أخذ بالأحرى اذا لم يعلم وجه القبلة كما لا يخفى.

إذا اجتهد لصلاه وظن بالقبلة تكفى لصلاه أخرى بقاء الظن

[١] قد يقال لا- يكفى جواز الصلاه الأخرى بمجرد بقاء الظن إلى القبلة فيما إذا علم أو احتمل تمكنه من تحصيل العلم بالقبلة بالإضافة إليها كما هو مقتضى ما تقدم فى موثقه سماعه: وتعمد القبلة جهداً (١). بل ولا- يعلم أنّ العمل بالظن السابق أخذ بالأحرى كما فى صحيحه زواره من قوله عليه السلام: يجزى التحرى إذا لم يعلم أين وجه القبلة (٢). ويترتب على ذلك أنه لو طرأ أثناء الصلاه ما يوجب احتمال تحصيل العلم أو تغير الاجتهاد معه احتمالاً معتداً به وجب التجديد ولو لم يمكن إلا بإبطال الصلاه أبطلها، ولا مانع من هذا الإبطال مع الشك فى كون ما يأتى به امتثالاً للأمر من غير محرز وجدانى أو تعبدى، بل لو طرأ ذلك قبل الدخول فى الصلاه فلا يدخل إلا بتجديد الاجتهاد، ولا مجال لاستصحاب حكم الاجتهاد الأول لمنافاته لدليل وجوب التحرى،

ص: ٣٦٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٨، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٧، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث الأول.

(مسألة ٨) إذا ظن بعد الاجتهاد أنَّها في جهة فصلى الظهر مثلاً إليها ثم تبدل ظنه إلى جهة أخرى وجب عليه إتيان العصر إلى الجهة الثانية، وهل يجب إعادته الظهر أو لا؟ الأقوى وجوبها [١] إذا كان مقتضى ظنه الثاني وقوع الأولى مستديراً أو إلى اليمين أو اليسار، وإذا كان مقتضاه وقوعها ما بين اليمين واليسار لا تجب الإعادة.

الشرح:

ولا- لدعوى الإتيان بالصلاة بالتحري؛ وذلك لقيام الدليل الاجتهادي على الخلاف لشمول قوله عليه السلام: وتعمد القبلة جهداً (١). حال الصلاة أيضاً.

أقول: لو فرض طريان ما يوجب العلم بإمكان تحصيل العلم بالقبلة لم يجز الاعتماد على الظن فإن كفايه الظن مادام كونه هو الأخذ بالأحرى، وكذا إذا اطمئن بإمكان تحصيله، وهذا خارج عن مفروض الكلام، وأمّا إذا احتمل تغير الاجتهاد أو إمكان تحصيل العلم من غير أن يعلم أو يطمئن به فلا بأس بجريان الاستصحاب في ناحيته كون ظنه الفعلي هو الأحرى، وأنّه لا يمكن له تحصيل العلم بالقبلة فالاستصحاب يجري في ناحيته موضوع الحكم المستفاد من الدليل الاجتهادي، والدليل الاجتهادي لا يحرز موضوع حكمه خارجاً فيحرز بذلك كون المأتي به امتثالاً.

إذا صلى بظن صلاه فتغير ظنه صلى الثانية إلى الجهة الأخرى

[١] يأتي في أحكام الخلل في القبلة أنّه إذا صلى إلى جهة معتقداً أو ظاناً بأنها القبلة ثم انكشف في الوقت أنه انحرف منها، فإن كانت صلاته التي صلاها إلى ما بين المشرق والمغرب صحت ولا تجب إعادتها وإن كان إلى نقطتي المغرب أو المشرق أو

ص: ٣٦٣

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٨، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث ٢.

الشرح:

إلى الاستدبار أعادها في الوقت، وعليه فإن ظنَّ القبلة في جهه فصلى الظهر اليها مثلاً ثم تغير اجتهاده وظنها في جهه أخرى، فان كان الاختلاف بين الاجتهادين لا يخرج الصلاة الأولى عما بين المشرق والمغرب يصلى صلاته الثانية إلى الجبهه المظنونه فعلاً ولم يجب إعادته الأولى قبلها، وأمّا إذا كان الاختلاف بينهما يوجب الانحراف في إحدى الصلاتين إلى نقطتي المشرق والمغرب أو الاستدبار يصلى الثانية إلى الجبهه المظنونه بعد إعادته الأولى إلى هذه الجبهه، فإنه لو لم يعدها إليها يعلم ببطلان العصر إما لعدم الإتيان بالظهر أو كونها صلاة إلى نقطتي المشرق أو المغرب أو إلى دبر القبلة، فلا مجال لدعوى كفايه الإتيان بصلاة العصر إلى الجبهه المظنونه الفعلية من غير حاجه إلى إعادته الأولى إليها؛ لأنّ الظنّ الفعلي إنّما يعتبر بالإضافة إلى الصلاة الثانية فقط؛ لعدم دلالة موثقه سماعه (١) أو صحيحه زراره (٢) على اعتبار كون الظنّ بالقبلة علماً بها ليكون الظنّ الثاني من العلم بالخلاف وبالانحراف عن القبلة في الظهر بما يوجب إعادتها.

والوجه في عدم المجال أنّ الاجتراء بالظن واعتباره طريقي لا أنّ الشرط في كل صلاة مع عدم العلم بالقبلة هو استقبال القبلة المظنونه كما يظهر ذلك ممّا ورد في وجوب إعادتها في الوقت إذا ظهر أنه صلى إلى جهتي المشرق أو المغرب أو دبر القبلة، وعليه فلازم إيجاب الصلاة الثانية إلى الجبهه المظنونه لزوم إعادته الصلاة الأولى. والمفروض أنّ الظنّ الأول قد زال ولم يبق وجوب الصلاة إلى تلك الجبهه التي كانت مظنونه بأنها إلى القبلة.

ص: ٣٦٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٠٨ ، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث ٢ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٠٧ ، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث الأول .

(مسألة ٩) إذا انقلب ظنه في أثناء الصلاة إلى جهة أخرى انقلب إلى ما ظنه، إلا إذا كان الأول إلى الاستدبار أو اليمين واليسار بمقتضى ظنه الثاني فيعيد [١]

الشرح:

وبتعبير آخر، الصلاة الثانية إلى الجهة المظنونه فعلاً من غير إعادته الأولى إلى هذه الجهة باطله يقينا لفقد الترتيب أو كونها إلى المشرق أو المغرب أو إلى دبر القبلة، ولا يخرج المكلف عن علمه هذا بإعادة الصلاة الثانية إلى الجهة التي صلى الأولى إليها، بل الإتيان بالصلاة الثانية إلى الجهة المظنونه باطله قطعاً، ويحتمل صحه إعادتها إلى الجهة التي صلى الأولى إليها ولكن المفروض أنّ الإتيان بها إلى تلك الجهة ليس بالتحري أي الأخذ بالأحرى لزوم ظنه بكون تلك الجهة قبله.

نعم، إذا كانتا غير مترتبتين كما إذا كانت الأولى صلاة آيات فاللازم إعادته كل منهما للعلم الإجمالي بأنّ إحداهما إلى غير القبلة.

إذا انقلب ظنه أثناء الصلاة إلى جهة أخرى انحرف إليها

[١] قد ظهر الحال في الفرض ممّا ذكرنا في المسألة السابقة وأنّه إذا كان ما أتى به من الصلاة بين المشرق والمغرب يصح إتمامها على طبق الظن الفعلي؛ لما ورد في موثقه عمار: في رجل صلى على غير القبلة فيعلم وهو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته، قال: إن كان متوجهاً فيما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه إلى القبلة ساعه يعلم، وإن كان متوجهاً إلى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحول وجهه إلى القبلة ثم يفتتح الصلاة (١). فإنها وارده في صورته العلم بالقبلة ولا -تعم الظن بها. نعم إذا لم تجب الإعادة من الانحراف بين المشرق والمغرب مع العلم بالخلاف يكون عدم الإعادة وعدم الاستيناف مع الظن بالخلاف أولى ولكن الاستيناف في فرض وقوع أول الصلاة إلى

ص: ٣٦٥

(مسألة ١٠) يجوز لأحد المجتهدين المختلفين في الاجتهاد الاقتداء بالآخر إذا كان اختلافهما يسيراً [١] بحيث لا يضرّ بهيئته الجماعة ولا يكون بحدّ الاستدبار أو اليمين واليسار.

الشرح:

جهه يكون مقتضى الظن الثانى أنها دبر القبلة أو نقطتى المشرق والمغرب للعلم ببطلانها مع اتمامها مع الجهة المظنونه بلا استينافها على ما تقدم.

يجوز لأحد المجتهدين المختلفين فى الاجتهاد الاقتداء بالآخر

[١] اعتبار الاختلاف اليسير لإحراز صدق الصلاة جماعه حيث إنّ الاختلاف الفاحش ولو كانت الصلاة من الآخر إلى ما بين المشرق والمغرب إلا أنّها لا يحرز صدق الصلاة جماعه، كما إذا استقبل كل منهما قوسين متقابلين ممّا بين المشرق والمغرب، وكذا إذا كان التفاوت والاختلاف بينهما يسيراً، ولكن لم يكن صلاه أحدهما بين المشرق والمغرب لم يجوز اقتداء الآخر به، كما إذا فرض أنّ قبله البلد بحسب اجتهاد أحدهما قريباً إلى نقطه المشرق أو المغرب كما فى بعض البلاد الغربيه أو الشرقيه ووقف الآخر بحسب اجتهاده إلى نقطه المشرق فإنّه لا يجوز للأول الاقتداء بالآخر، حيث إنّ صلاته محكومته بالبطلان لوقوعها إلى المشرق، ولكن فى كون المراد من المشرق والمغرب من قولهم عليهم السلام: ما بين المشرق والمغرب (١). مشرق جميع البلاد ومغربها أو عدم كون المراد من المشرق والمغرب القبلة ومغربها فى مقابل دبر القبلة تأمل.

ص: ٣٦٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٠، الباب ٢ من أبواب القبلة، الحديث ٩.

(مسألة ١١) إذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظن بكونها في جهه وكانت الجهات متساويه صلى إلى أربع جهات إن وسع الوقت، وإلا فبقدر ما وسع [١]

الشرح:

إذا تعسر الاجتهاد والظن بجهه وتساوت الجهات صلى إلى الأربع

[١] قد ذكرنا كفايه الصلاة إلى جهه واحده أخذنا بقوله عليه السلام في صحيحه زراره ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: يجرى المتحير أبداً أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة (١). والخارج عنه صورته تمكنه من تحصيل العلم أو الظن بالقبلة، وما ورد في مرسله الصدوق من الأمر بالصلاة إلى أربع جهات (٢). لضعفها بالإرسال لا يمكن الاعتماد عليها بل لو كان أمر سندها تامه كانت تحمل على الاستحباب جمعا بينهما وبين الصحيحه.

ودعوى انجبار ضعفها بعمل المشهور لا تفيد؛ لاحتمال كون ترجيحهم لكونها موافقه للاحتياط مع أهميه أمر الصلاة فإنها عماد الدين. وأمّا مرسله خراش (٣) فلضعفها سنداً ومعارضتها بما دلّ على إجزاء التحرى وعدم عمل الأصحاب بها لا- تصلح للاعتماد، ثم على تقدير وجوب الصلاة إلى أربع جهات فإن لم يتمكن المكلف ولو لضيق الوقت من تكرار الصلاة إلى أربع جهات بحيث يحرز الإتيان بالصلاة إلى جهه القبلة فعليه الإتيان بما يتمكن من تكرار الصلاة إليها؛ لأنّ الاضطرار لم يطرأ على ترك الصلاة إلى القبلة، وإنّما الاضطرار فى ترك بعض الاحتمالات لا- بعينه فالتكليف بالصلاة إلى جهه القبلة معلوم ومنجز، غايه الأمر بعد الإتيان بما يتمكن يعلم

ص: ٣٦٧

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣١١ ، الباب ٨ من أبواب القبلة، الحديث ٢ .
- ٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١ : ٢٧٨ ، ذيل الحديث ٨٥٤ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣١١ ، الباب ٨ من أبواب القبلة، الحديث ٥ .

الشرح:

بارتفاع التكليف بالصلاه إلى جهه باقيه إما للإتيان بها إلى جهه القبله أو للاضطرار فعلاً إلى تركها.

ثم إنه لا يجب على المكلف أن يقضى خارج الوقت ما لم يتمكن من الإتيان بها إلى بعض الجهات فى الوقت، سواء كان عدم تمكنه منها عن عذر فى التأخير إلى ضيق الوقت أو من غير عذر؛ لأنَّ الموضوع لوجوب القضاء فوت فريضه الوقت وفريضه الوقت هى صلاه واحده إلى جهه القبله، والإتيان بها إلى أربع جهات كان لإحراز الإتيان بتلك الصلاه الواحد المعبر عنها بالمقدمه العلميه، ولا- يحرز مع الإتيان بالصلاه إلى بعض الجهات فى الوقت فوت الفريضه فى وقتها ولعله كان قد صلاها قبل خروج الوقت فالأصل عدم فوتها، ولا- أقل من أصاله البراءه من وجوب القضاء ولا يجرى الاستصحاب بعد خروج الوقت فى عدم الإتيان بالفريضه فى وقتها، فإنه لا يثبت فوتها فانه ليس الفوت هو عدم الإتيان فى الوقت مطلقاً، بل هو الترك الخاص أى بحيث فات الملاك، وهذا لا يحرز مع احتمال الإتيان بالفريضه فى وقتها وجدانا وعدم الإتيان بها فى وقتها وجدانا يلزمه عقلاً؛ ولذا لم يكن فرق بين تأخير الإتيان بالبده بالصلاه إلى الجهات إلى ضيق الوقت بحيث لا يتمكن من الإتيان بجميعها قبل خروج الوقت بين العذر وعدمه.

نعم، إذا أتى المكلف ببعض الأطراف فى سعه الوقت وترك باقيها قبل خروج الوقت بحيث كان يمكنه الإتيان بجميعها قبل خروجه يجب عليه قضاء ساير الأطراف، وذلك فإنَّ مقتضى الاستصحاب قبل خروج الوقت وبعد الإتيان ببعض الأطراف كان بقاء التكليف بفريضه الوقت، وهذه الفريضه المحرز وجوبها قبل خروج الوقت قد فاتت عنه بترك الإتيان بباقي الأطراف مع تمكنه منها فيجب قضاؤها ويكون

ويشترط أن يكون التكرار على وجه يحصل معه اليقين بالاستقبال في احداها أو على وجه لا- يبلغ الانحراف إلى حدّ اليمين واليسار[١] والأولى أن يكون على خطوط متقابلات.

الشرح:

قضاؤها بالإتيان بسائر الأطراف خارج الوقت.

يشترط في التكرار حصول اليقين بالاستقبال إلى احدى الجهات

[١] وذلك لما تقدم من أنّ الواجب على المكلف واقعا صلاه واحده إلى جهة القبلة، والأمر بالإتيان بها إلى أربع جهات أو أربعة جوانب لإحراز الإتيان بتلك الصلاه الواقعه إلى القبلة بحيث تقع إلى نقطه القبلة أو جهتها، فلا يكفى عند اشتباه القبلة في جميع الجوانب أن يأتى بها إلى جهتين بأن يأتى بأربعة جوانب من نصف المحيط أربع صلوات أو حتى إلى ثلاثه جوانب فيما إذا احتمل أنها وقعت إلى دبر القبلة وما بين المشرق والمغرب من ناحيه خلفه، نعم تكرارها إلى أربع جوانب على خطوط متقابلات بحيث يحدث في نقطه التلاقى في الزوايا قوائم غير معتبر؛ لأنّ إحراز وقوع صلاه واحده إلى جهة القبلة أو لا أقل إلى ما بين المشرق والمغرب لا يتوقف على التكرار على خطوط متقابلات.

وقد يقال إنّ الصلاه لأربعة جوانب ولو على خطوط متقابلات لا- يحصل الغرض وهو وقوع صلاه واقعه على جهة القبلة، فإنّ القوس المقابل من المحيط لقوس الجبهه ليس ربع قوس المحيط بل خمسه أو سدسه أو سبعة، فإذا اقتصر المكلف على أربع صلوات ولو على الخطوط المتقابلات فلا- يحرز وقوع إحداها محاذيا لجهه القبلة، وتجويز الاقتصار بالأربع دليل على اكتفاء الشارع بالموافقه الاحتماليه لا اعتباريه وقوع الصلاه ما بين اليمين واليسار، حيث إنّه يكفى فيه تكرار الصلاه إلى ثلاث

(مسألة ١٢) لو كان عليه صلاتان فالأحوط أن تكون الثانية إلى جهات الأولى [١]

الشرح:

جهات، ولا يخفى ما فيه فإنّ ظاهر قوله عليه السلام في صحيحه زراره: لا صلاة إلا إلى القبلة. قال: قلت: وأين حد القبلة؟ قال: ما بين المشرق والمغرب قبله كلّهُ (١). كون الأمر بالصلاة بأربع جوانب لإحراز وقوع الصلاة إلى القبلة بهذا المعنى، ولغفله بعض الناس عن كيفية الوقوف إلى الجهات بثلاث صلوات اعتبر أربع صلوات ليحرز القبلة على النحو المزبور جزماً، فإحراز القبلة في الأمر بالصلاة بأربع جهات إذا ثبت هذا الأمر أو يقال بأنه يحرز وقوعها إلى جهة القبلة عرفاً بها كما تقدم، حيث إنّ التوجه إلى جهة القبلة أوسع ممّا تقدم من مقابلة قوس الجبهة وقوس المحيط بملاحظة النسبة بينهما.

لو كان عليه صلاتان يصلى الثانية إلى جهات الأولى

[١] ولعل الوجه فيما ذكره من الاحتياط الوجوبى أنّ الأمر بالصلاة إلى أربع جهات ليس لمجرد إحراز وقوع الصلاة بين المشرق والمغرب، وإلا كان الأمر بالصلاة إلى أربع أو إلى ثلاث جهات بحيث تقع إحداها بين المشرق والمغرب، بل الأمر بالأربع تعييناً لاحتمال أكثر أن تقع إحداها إلى قوس من المحيط يقابل قوس الجبهة والواقع بينهما بيت الله الحرام، والاحتمال كذلك بالإضافة إلى كلتا الصلاتين لا يحصل إلا أن يصلى الثانية إلى جهات الأولى، ولا يلزم في صلاة واحدة أن يكون تكرارها على خطوط متقابلات كما لا يخفى.

ص: ٣٧٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٠٠ ، الباب ٢ من أبواب القبلة، الحديث ٩ .

(مسأله ١٣) من كانت وظيفته تكرار الصلاه إلى أربع جهات أو أقل وكان عليه صلاتان يجوز له أن يتمم جهات الأولى [١] ثم يشرع في الثانية، ويجوز أن يأتي بالثانية في كل جهه صلى إليها الأولى إلى أن تتم، والأحوط اختيار الأول ولا يجوز أن يصلى الثانية إلى غير الجهه التي صلى إليها الأولى نعم إذا اختار الوجه الأول لا يجب أن يأتي بالثانية على ترتيب الأولى.

الشرح:

في كيفية الترتيب بين الصلاتين

[١] والوجه في جواز الأمرين أنّه إذا كانت على المكلف صلاتان مترتبتان كما هو ظاهر الفرض يحصل في كل من الصورتين الإتيان بكل منهما إلى أربع جهات مع تحقق الترتيب المعتبر بين الصلاتين.

ودعوى أنّ المكلف في الفرض وإن لا- يتمكن من الامتثال التفصيلي من جهه الاستقبال المعتبر في صلاته ولكنه متمكن من رعايه الامتثال التفصيلي من جهه الترتيب المعتبر بين الصلاتين، وفيه أنه يجوز الامتثال الإجمالي مع التمكن من الامتثال التفصيلي على ما تقرر في محله خصوصاً فيما إذا كان في الامتثال الإجمالي غرض عقلائي.

أضف إلى ذلك أنّّه في فرض البدع بالصلاه الثانيه بعد الفراغ من امتثال التكليف بالصلاه الأولى إلى أربع جهات صلاه العصر الواجده لشرط الترتيب لا- تحرز بالتفصيل كما لم يكن يحرز في الصلاه الأولى، وإنّما يحرز مجرد بقاء التكليف بعد الإتيان بالظهر بجميع احتمالاته بالإضافة إلى العصر فقط المعبر عنه بحصول قصد الجزم في بعض الكلمات بالإضافة إلى صلاه العصر، ولكن لا- يخفى أنّ إحراز بقاء التكليف لا- يوجب حصول الجزم في كل من المحتملات حين الإتيان بأنه صلى صلاه العصر تفصيلاً وكون إحداها صلاه العصر يحصل في الصورة الثانية أيضاً.

ص: ٣٧١

(مسأله ١٤) من عليه صلاتان كالظهرين مثلاً مع كون وظيفته التكرار إلى أربع إذا لم يكن له من الوقت مقدار ثمان صلوات، بل كان مقدار خمسه أو ستة أو سبعة فهل يجب إتمام جهات الأولى وصرف بقيه الوقت في الثانيه أو يجب إتمام جهات الثانيه وإيراد النقص على الأولى؟ الأظهر الوجه الأول [١] ويحتمل وجه ثالث

الشرح:

وعلى الجملة، الجزم في البيه بمعنى علم المكلف حال العمل بأن المأتي به هو مصداق ما عليه الواجب غير معتبر، وعلى تقديره لا- يمكن في مفروض الكلام. ومما ذكر يظهر الوجه أنه لا- يجوز في الفرض الثاني أن يوتى من محتملاتها إلى جهه لم يصل إليها من محتملات الظهر، نعم في الصورة الأولى يجوز البدء بالصلاه إلى جهه لم يبدأ بها محتملات الظهر.

وقد يقال بأن مقتضى الاستصحاب في عدم الإتيان بصلاه الظهر بعد الإتيان بها بإحدى الجهات عدم مشروعيه الإتيان بالعصر بعدها؛ لأنّ الشرط في صلاه العصر وقوعها بعد صلاه الظهر، وإذا تم المكلف بأن فرغ من محتملات الظهر يرتفع الموضوع لهذا الاستصحاب ويصح البدء بمحتملات العصر، ولكن لا يخفى أنّ مقتضى الاستصحاب المذكور عدم جواز الاقتصار على تلك الصلاه في سقوط التكليف بصلاه الظهر والإتيان بالعصر المشروط وقوعها بعد صلاه الظهر، وأمّا الاكتفاء بها وبما يأتي بعد الإتيان بمحتمل العصر إليها بساير المحتملات الظهر بتكرار الكيفيه المفروضه إلى ساير الجهات فهو غير قابل للتعبد للعلم بحصول صلاه الظهر والعصر المترتب عليها بلا نقص في إحداهما.

حكم من وظيفته التكرار وضاق وقته

[١] وذلك فإنّ التكليف بكل من صلاتي الظهر والعصر في الفرض فعلى لتمكنه

ص: ٣٧٢

وهو التخيير، وإن لم يكن له إلا مقدار أربعة أو ثلاثه فقد يقال بتعين الإتيان بجهات الثانية وتكون الأولى قضاء، لكن الأظهر وجوب الإتيان بالصلاتين وإيراد النقص على الثانية كما في الفرض الأول، وكذا الحال في العشاءين ولكن في الظهرين يمكن الاحتياط بأن يأتي بما يتمكن من الصلوات بقصد ما في الذمه فعلاً بخلاف العشاءين لاختلافهما في عدد الركعات.

الشرح:

من الإتيان بكل منهما، وقد تقدم أن الاضطرار إلى ترك بعض أطراف العلم الإجمالي لا أثر في موارد العلم الإجمالي بالواجب والمحرز لنا بعد العلم بالتكليفين هو عدم سقوط شرطيه الترتب على الظهر في ناحية صلاه العصر، حيث إن مقتضى إطلاق قولهم عليهم السلام: إلا أن هذه قبل هذه (١). اعتبار الترتب وإنما يسقط شرطيه الترتب كما تقدم سابقاً في موردين؛ أحدهما: أن لا يبقى من الوقت إلا مقدار الإتيان بالصلاه الثانيه بأن يبقى إلى الغروب أو إلى نصف الليل مقدار أربع ركعات على ما استفدنا من صحيحه عبدالله بن مسكان وغيرها. ثانيهما: أن يكون إتيان المكلف بصلاه العصر مثلاً قبل الظهر اشتباهاً وعذراً ففي فرض بقاء الوقت مقدار الإتيان بخمسه صلوات أو سته أو سبعة يكون مقتضى الاستصحاب بعد الإتيان بالظهر إلى جهه عدم الإتيان بها إلى القبلة وبقاء التكليف بالظهر عليه فإذا تم الظهر إلى أربع جهات وأحرز الإتيان بالظهر يجوز له الإتيان من احتمالات صلاه العصر بعذر الممكن، وبعده يعلم بسقوط التكليف بصلاه العصر إما للإتيان بها قبل خروج الوقت أو لاضطراره إلى تركها بخروج الوقت، ولايجرى في الفرض جواز الإتيان بمحتمل العصر إلى جهه صلى إليها محتمل الظهر؛ لأن جريانه في عدم الإتيان بالظهر في الفرض ليس تبعاً على خلاف الوجدان كما كان كذلك في الفرض السابق، حيث كان يحرز الامتثال في كل من الصلاتين في وقتها مع

ص: ٣٧٣

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٢٦ ، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٥ .

(مسأله ١٥) من وظيفته التكرار إلى الجهات إذا علم أو ظن بعد الصلاة إلى جهه أنها القبلة لا- يجب عليه الإعادة [١] ولا إتيان البقيه، ولو علم أو ظن بعد الصلاة إلى جهتين أو ثلاث أنّ كلها إلى غير القبلة فإن كان فيها ما هو ما بين اليمين واليسار كفى وإلا وجبت الإعادة.

الشرح:

الترتيب المعتبر في صلاة العصر، بخلاف الفرض حيث يحتمل في الفرض فوت صلاة الظهر بلا عذر في تركها.

وممّا ذكرنا يظهر الحال فيما إذا بقى إلى آخر الوقت مقدار أربع صلوات أو ثلاث صلوات وأنه يجب في الفرض الإتيان من محتملات الظهر إلى أن يبقى إلى الغروب مقدار أربع ركعات حيث يتعين فيها صلاة العصر لسقوط التكليف بصلاة الظهر إمّا بالامتثال أو لصيرورتها قضاءً لخروج وقتها.

وقد ظهر ممّا ذكرنا أنّ المقام لا يدخل في التراحم بين التكليفين أى وجوب صلاة الظهر ووجوب صلاة العصر حيث يمكن الإتيان بكل منهما، وإنّما لا يتمكن من إحراز الامتثال بكل من التكليفين، وحيث إنّ صلاة العصر مشروطه بوقوعها بعد صلاة الظهر إلى أن يبقى إلى الغروب مقدار أربع ركعات تعين ما ذكرنا فلا مجال للتخيير أو تقديم محتملات العصر أصلاً، كما لا مجال لما ذكره الماتن من أنّ الاحتياط في الظهرين أن يأتي بما يتمكن بقصد ما في الذمه، فإنّ أربع ركعات في مقدارها قبل الغروب لا يمكن أن تقع إلا بعنوان صلاة العصر لسقوط التكليف بالظهر فيه كما هو مبناه قدس سره أيضاً إلا أن يريد بما في الذمه احتمال العصر فقط.

لا تجب الإعادة على من وظيفته التكرار إذا تبين أنّ القبلة في جهه صلى إليها

[١] قد تقدم أنّ اعتبار التحرى مع عدم إمكان تحصيل العلم كالعلم في صورته

ص: ٣٧٤

(مسأله ١٦) الظاهر جريان حكم العمل بالظن مع عدم إمكان العلم، والتكرار إلى الجهات مع عدم إمكان الظن في سائر الصلوات غير اليومية، بل غيرها مما يمكن فيه التكرار كصلاة الآيات [١] وصلاة الأموات وقضاء الأجزاء المنسيه

الشرح:

إمكان تحصيله بنحو الطريقيه لا بنحو الموضوعيه في الشرطيه، وعليه فإن صلّى إلى جهه لاحتقال كون الصلاه إليها صلاه إلى القبلة ثم علم أو ظن بعد الصلاه أنها جهه القبلة كفى فلا تجب وعليه إعادتها إليها ولا إتيان إلى بقية الجهات التي كانت القبلة فيها موهومه ولو صلى إلى جهه أو أكثر من جهه عند التخير علم بعد الصلاه أو ظن بعدها أنها كانت إلى غير القبلة فإن كان فيها ما وقعت بين المشرق والمغرب أجزاء وإلاّ أعادها إلى القبلة أو إلى الجهات الباقية؛ لأنّ الأمر بالصلاه إلى أربع جهات في صورته تردد الجبهه التي بين المشرق والمغرب وإذا أحرزت أن من بين ما أتى بها صلاه وقعت إلى ما بين اليمين واليسار أجزاء وتعم الفرض الإطلاق في مثل صحيحه زراره: لا صلاه إلاّ إلى القبلة، قال: قلت: أين حد القبلة؟ قال: ما بين المشرق والمغرب قبله كله (١). ومثلها صحيحه معاويه بن عمار أنه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم في الصلاه ثم ينظر بعدما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يميناً أو شمالاً؟ قال له: قد مضت صلاته وما بين المشرق والمغرب قبله. (٢)

يجرى حكم العمل بالظن والتكرار إلى الجهات الأربع في الصلاه اليوميه وغيرها

[١] لأنّ الإطلاق في صحيحه زراره، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: يجرى التحرى أبداً

ص: ٣٧٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣١٢، الباب ٩ من أبواب القبلة، الحديث ٢ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣١٤، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث الأول .

السهو وإن قيل في صلاة الأموات بكفايه الواحده عند عدم الظن مخيراً بين الجهات أو التعيين بالقرعه، وأمّا فيما لا يمكن فيه التكرار كحال الاحتضار والدفن والذبح والنحر فمع عدم الظن يتخير والأحوط القرعه.

(مسألة ١٧) إذا صلى من دون الفحص عن القبلة إلى جهه غفله أو مسامحه يجب إعادتها إلا إذا تبين كونها القبلة [١] مع حصول قصد القربه منه.

الشرح:

إذا لم يعلم أين وجه القبلة (١). يعم غير صلاة اليوميه كصلاة الآيات، بل يعم مثل قضاء الأجزاء المنسيه؛ لأنها من الصلاة غايه الأمر تغيرت مواضع الإتيان بها كقضاء نفس الصلوات، وكذا يعم مثل الذبح والنحر والاحتضار ودفن الموتى مما لا يمكن فيه تكرار العمل إلى الجهات، وأمّا مرسله الصدوق فلا يعم غير تكرار الصلاة سواء أمكن تكرار غيرها أم لا، وحيث إنّ الصلاة منصرفه عن صلاة الميت فلذا قيل فيها بتعيين القبلة فيها بالقرعه كسائر ما لا يمكن فيه التكرار، ولكن دعوى الانصراف مقتضاها أنّ اعتبار القبلة فيها قابله للمنع، بل ولا دليل على اعتبار القرعه في أمثال المقام.

وأمّا اعتبار القبلة في سجدة فهو محل تأمّل كما يأتي فإن قيل باعتباره فيهما يعم اعتبار التحرى فيهما عندما لا يتمكن من تحصيل العلم إلى القبلة، حيث إنّهما على هذا التقدير تدخلان في إطلاق صحيحه زراره المتقدمه من قوله عليه السلام: يجزى التحرى أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة. (٢)

إذا صلى من غير فحص عن القبلة إلى جهه غفله أو مسامحه يجب إعادتها

[١] إذا كان حال الصلاة غافلاً عن وجوب تحصيل العلم بالقبلة أو كان غافلاً من

ص: ٣٧٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٠٧، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث الأول .

٢- (٢) المصدر السابق .

الشرح:

أنَّ القبلة غير ما يصلّى إليها بأن يعتقدوها قبله ثم انكشف بعد الالتفات أنَّ القبلة غير ما صلى إليها، فإن وقعت صلاته بين اليمين واليسار ولا يجب عليه الإعادة، وإلا أعادها وتبين كون ما صلى إليها هي القبلة غير معتبر في عدم لزوم الإعادة لدخول الفرض في إطلاق صحيحه معاوية بن عمار وصحيحه زواره المتقدمين(١)، وأمّا إذا صلى إلى جهة مسامحة مع إمكان تحصيل العلم بالقبلة أو الظن بها ثم بعد الصلاة انكشف وقوعها بين اليمين واليسار أى المشرق والمغرب فيشكل الحكم بالإجزاء؛ لأنّ ظاهر صحيحه معاوية بن عمار وغيرها كفايه وقوع الصلاة بينهما في فرض القيام إلى الصلاة بوجه يكون ذلك الوجه وظيفته ولو باعتقاده، فلا يعم صورته القيام إليها بوجه مخالف للوظيفة بل الصلاة كذلك مع وقوعها بين المشرق والمغرب صلاة إلى غير القبلة، غايه الأمر مع وقوعها كذلك مع العذر لا يضر وفي موثقه عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل صلى على غير القبلة فيعلم وهو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته، قال: إن كان متوجها فيما بين المشرق والمغرب فليحوّل وجهه إلى القبلة ساعه يعلم(٢). حيث إنه لو كان مجرد الصلاة إلى ما بين المشرق والمغرب كافيا لم يجب تحويل الوجه مع العلم بالقبلة أو حتى مع الظن بها، وفي معتبره الحسين بن علوان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام: من صلّى على غير القبلة وهو يرى أنه على القبلة ثم عرف بعد ذلك فلا إعادة عليه إذا كان فيما بين المشرق والمغرب.(٣)

ص: ٣٧٧

١- (١) في الصفحة : ٣٧٥ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٣١٥ ، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث ٤ .

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٣١٥ ، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث ٥ .

يجب الاستقبال فى مواضع:

أحدها: الصلوات اليومية أداءً وقضاءً وتوابعها من صلاة الاحتياط للشكوك وقضاء الأجزاء المنسية [١] بل وسجدتى السهو، وكذا فيما لو صارت مستحبه بالعارض كالمعاده جماعه أو احتياطاً، وكذا فى ساير الصلوات الواجبه كالأيات، بل وكذا فى صلاة الأموات ويشترط فى صلاة النافله فى حال الاستقرار لا فى حال المشى أو الركوب، ولا يجب فيها الاستقرار والاستقبال وإن صارت واجبه بالعرض بنذر ونحوه.

الشرح:

فصل فيما يستقبل له

يجب الاستقبال فى الصلاة اليومية وتوابعها

[١] من غير خلاف يعرف فإنّ اعتبار القبلة فى الفرائض اليومية أداءً وقضاءً وكذلك اعتبارها فى توابعها صلاة الاحتياط وقضاء الأجزاء المنسية هو المتيقن من خطابات اعتبار القبلة فى الصلاة، حيث إنّ قضاء الفرائض اليومية كما هو ظاهر عنوان القضاء أنها بعينها هى الصلاة الأدائية يؤتى بها خارج الوقت، وكذا الحال فى قضاء أجزاء المنسية فإنّها بعينها جزء الصلاة، غايه الأمر قد تبدل موضع الإتيان به كما أنه لا فرق فى اعتبارها فى قضاء الفرائض اليومية بين كون القضاء لإحراز الفوت واجبا كان أو احتياطياً، كما أنه لم يكن فرق بين كون الفريضة الأدائية واجبه أو طراً عليها الاستحباب كالمعاده جماعه فإنّ الصلاة بالشروط المعتره فى أدائها فرضاً هى التى صارت مستحبه بطريان إعادتها جماعه، ولا مورد للتأمل أيضاً فى اعتبار استقبال القبلة

الشرح:

فى غير الفرائض اليوميه من ساير الصلاه الواجه كصلاه الآيات أخذاً بإطلاق قوله عليه السلام : لا صلاه إلا إلى القبله.(١)

ويعتبر فى صلاه الأموات وإن قلنا بأن عنوان الصلاه ينصرف منها وذلك فإن ما ورد فى كيفية وضع الميت على الأرض ووقوف المصلى(٢) بحيث يكون الميت قدامه مقتضاه اعتبار القبله فى الصلاه عليه.

وأمّا اعتبار الاستقبال فى سجدة السهو كما هو ظاهر المتن وغيره لا يخلو عن تأمل فإنهما ليستا جزأين من الصلاه، بل هما سجدتان بعد الصلاه مرغمتان(٣) كما هو ظاهر ما ورد فيهما فاحتمال كونها كسجود التلاوه غير داخلين فيما دلّ على اعتبار الاستقبال فى الصلاه قوى جداً، هذا كله فى الصلاه الواجه بالأصل وتوابعها.

وأمّا الصلاه المستحبه بالأصل وإن كانت واجبه بالعرض بنذر ونحوه فقد فصل الماتن بين الإتيان بها فى حال الاستقرار على الأرض وبين الإتيان بها حال المشى أو الركوب فيعتبر الاستقبال فى الأول دون الثانى، وهذا القول منسوب إلى الأكثر فى بعض الكلمات وإلى المشهور فى بعض آخر فى مقابل القول بعدم اعتبار الاستقبال فى النوافل، بلا فرق بين الإتيان بها حال الاستقرار أو غيره من الإتيان بها ماشياً أو راكباً.

وعمده ما يستدل به القائل بالتفصيل ما ورد فى جواز الإتيان بالنوافل راكباً ولو من غير استقبال وبعض ما ورد فيه يشمل الإتيان بها حال المشى راجلاً(٤) وبهذا

ص : ٣٨٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٢ ، الباب ٩ من أبواب القبله، الحديث ٢ .

٢- (٢) انظر وسائل الشيعه ٣ : ١٢٥ و ١٢٧ ، الباب ٣٢ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٣ و ٧ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨ : ٢٢٤ ، الباب ١٤ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث ٢ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٣٢٨ ، الباب ١٥ من أبواب القبله.

الشرح:

المقدار يرفع اليد عن إطلاق نفي الصلاة بلا استقبال ومما دلّ على اعتبار الاستقبال في الصلاة فإن مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين الواجب والمستحب فيؤخذ به في الإتيان بالمندوبه حال الاستقرار، والقائل بعدم اعتبارها في الصلوات المندوبه يدعى أنه إذا لم يعتبر الاستقبال حال المشى والركوب يكون مقتضاه جواز الإتيان بالنافله مع عدم الاستقبال وعدم الاستقرار، وإذا كانت النافله مشروعه مع فقدهما تكون مشروعه مع عدم أحدهما يعنى الاستقبال بطريق الأولويه.

ويتمسك أيضا بما ورد في تفسير قوله سبحانه: «فَأَيُّمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ» (١) من أنها نزلت في صلاة النافله فصلّها حيث توجهت إذا كنت في سفر. وأنها ليست منسوخه وأنها مخصوصه بالنوافل حال السفر (٢). وشيء من الأمرين غير قابل للاعتماد، وعليه فإن الأمر الأول مجرد قياس، حيث من المحتمل أنه لعدم تيسر الاستقبال حال المشى والركوب لكونهما إلى خلاف جهه القبلة نوعا أو بعضا لم يعتبر الشارع القبلة في النوافل حال عدم الاستقرار، وما ورد في التفسير الآيه مع عدم دلالة الآيه في نفسها على حكم الاستقبال في الصلاة نفيا وإثباتا ضعيف سندا أو مقيد بكونه في السفر لا مطلقا.

نعم، يستدل على عدم الاعتبار في النافله بصحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال له: استقبل القبلة بوجهك ولا تقلب بوجهك عن القبلة فتفسد صلاتك فإنّ الله عزوجل يقول لنبيه في الفريضة «فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» (٣) فإنّ مقتضى التقييد بالفريضة عدم ثبوت اعتبار القبلة في النافله

ص: ٣٨١

١- (١) سورة البقره: الآيه ١١٥ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٣٢ ، الباب ١٥ من أبواب القبلة، الحديث ١٨ و ١٩ و ٢٣ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٢ ، الباب ٩ من أبواب القبلة، الحديث ٣ والآيه ١٤٤ من سورة البقره .

(مسألة ١) كيفية الاستقبال في الصلاة قائماً أن يكون وجهه ومقاديم بدنه إلى القبلة حتى أصابع رجليه على الأحوط، والمدار على الصدق العرفي [١] وفي الصلاة جالسا أن يكون رأس ركبتيه إليها مع وجهه وصدره وبطنه، وإن جلس على قدميه لابد أن يكون وضعهما على وجه يعد مقابلاً لها، وإن صلى مضطجعا يجب أن يكون كهيته المدفون، وإن صلى مستلقيا فكهيته المحتضر.

الثاني : في حال الاحتضار وقد مرّ كيفيته.

الشرح:

وبصحيحه أخرى للحلبى، عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال: «إذا التفت في صلاة مكتوبه من غير فراغ فأعد صلاتك إذا كان الالتفات فاحشا وإن كنت قد شهدت فلا تعد» (١).

ولكن يمكن المناقشه بأنه لا ملازمه بين جواز الالتفات في النافله في أثنائها وبين اعتبار الاستقبال فيها، بخلاف الفريضة فإنه لا يجوز الالتفات فيها قبل الفراغ عنها أو بعد تشهدها الأخير، ولكن تعليل عدم جواز الالتفات في الفريضة وفسادها به بقوله سبحانه «فَوَلِّ وَجْهَكَ» يدفعها.

الاستقبال في الصلاة

[١] قد ذكر قدس سره في كيفية استقبال القبلة في الصلاة أنّ المعبر في استقبالها حالها أن يكون جميع مقاديم بدنه إلى القبلة حتى أصابع رجليه، والمعيار أن يصدق جميع مقاديم بدنه إلى القبلة عرفا، ولكن لا يبعد الاكتفاء من كون مقاديم بدنه إلى القبلة بمقدار يقتضيه عادة استقبال القبلة بالوجه يقول سبحانه «فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ»

ص: ٣٨٢

الثالث : حال الصلاة على الميت يجب أن يجعل على وجه يكون رأسه إلى المغرب ورجلاه إلى المشرق.[١]

الشرح:

الحُرام»(١) ولا يقتضى أيضا قوله عليه السلام : «لا صلاة إلا إلى القبلة»(٢) إلا ما ذكرنا وبصدق الصلاة إلى القبلة وتوليه الوجه إليها فى صلاته بدون أن يكون أصابع الرجلين محاذيا إلى القبلة، وكذا الحال فى رأس ركبته عند الصلاة جالسا، حيث إنَّ رأسهما عند الصلاة جالسا كأصابع الرجلين فى الصلاة قائما، وكذا الحال فى وضع القدمين عند الجلوس عليهما فإنه كما لا يعتبر المقابلة الخاصه عند الجلوس على الأرض كذلك الحال عند الجلوس على القدمين.

استقبال المحتضر والميت للصلاة عليه

[١] هذا فيما إذا كانت قبله البلد فى نقطه الجنوب أو منحرفا عنها بمقدار لا يخرج عن استقبال القبلة وصدق الدفن إليها أو الاضطجاع إليها، وحيث حدّد الاضطجاع إلى القبلة بوضع جانب يمين الميت على الأرض ورأسه إلى المغرب ورجلاه إلى المشرق يكون الأمر فى استقبال المضطجع فى صلاته كذلك، وكذا الحال فى تحديد استقبال المحتضر إلى القبلة حيث حدّد أن يكون باطن رجليه إلى القبلة على ما تقدم.

ص: ٣٨٣

١- (١) سورة البقره : الآيه ١٤٤ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٠٠ ، الباب ٢ من أبواب القبلة، الحديث ٩ .

الرابع : وضعه حال الدفن على كيفية مرّت.

الخامس : الذبح والنحر بأن يكون المذبح والمنحر ومقاديم بدن الحيوان إلى القبلة، والأحوط كون الذابح [١] أيضا مستقبلاً وإن كان الأقوى عدم وجوبه.

(مسألة ٢) يحرم الاستقبال حال التخلي بالبول أو الغائط والأحوط تركه حال الاستبراء والاستنجاء كما مرّ.

(مسألة ٣) يستحب الاستقبال في مواضع: حال الدعاء، وحال قراءة القرآن، وحال الذكر، وحال التعقيب، وحال المرافعة عند الحاكم، وحال سجده الشكر، وسجده التلاوه، بل حال الجلوس مطلقاً.

الشرح:

الاستقبال حال الذبح

[١] لا يخفى أنّ ما ورد في الذبح والنحر من قولهم عليهم السلام: «استقبل بذبيحتك القبلة» (١) كون الباء بمعنى التعدي لا بمعنى مع فيكون ظاهره إيجاد الاستقبال في الذبيحة لا استقباله مع استقبال الذبيحة، كما يقال ذلك في: ذهبت يزيد، بأنّ معناه ذهابه مع زيد بل فيه أيضا الباء بمعنى التعدي، وذهب نفسه لازم خصوصية التعدي في المورد، حيث إنّ معنى: ذهبت يزيد، ما يعبر عنه بالفارسيه (بردم زيد را) ولازم ذلك أن يذهب هو أيضا، وليس معناه ما يعبر عنه بالفارسيه (فرستادم زيد را) حيث إنّ هذا معنى أرسلته.

وعلى الجملة، قول القائل: استقبل بذبيحتك القبلة، نظيره استقبل بالميت إلى القبلة، كما ورد في توجيه المحتضر أو في توجيه الميت استقبل بباطن قدميه القبلة، وعلى ذلك فلا دلالة في الروايات المشار إليها على اعتبار استقبال نفس الذابح والناحر

ص: ٣٨٤

١- (١) وسائل الشيعة ٢٤: ١٥، الباب ٦ من أبواب الذبائح، الحديث الأول.

(مسأله ٤) يكره الاستقبال حال الجماع، وحال لبس السراويل، بل كل حاله تنافى التعظيم.

الشرح:

فيؤخذ مع احتمال اعتباره بالإطلاق نظير قوله: «فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ». (١).

ص: ٣٨٥

١- (١) سورة الأنعام: الآية ١١٨.

(مسأله ١) لو أخل بالاستقبال عالما عامدا بطلت صلاته مطلقا [١]

الشرح:

فصل فى أحكام الخلل فى القبلة

الخلل فى الاستقبال عمداً يبطل الصلاة

[١] المراد بالإطلاق عدم الفرق بين أن يكون التفاته عن القبلة إلى ما بين اليمين واليسار أو وقوع صلاته إلى المشرق والمغرب أو بنحو الاستدبار، والوجه فى البطلان كذلك مع أنه ورد فى صحيحه زراره: لا صلاة إلا إلى القبلة، قلت: أين حد القبلة؟ قال: ما بين المشرق والمغرب قبله كله (١). ما استفدناه من موثقه عمار (٢) أنه إذا علم أثناء صلاته انحرافه عن القبلة أى استقبال موضع البيت وانحرافه عنها إلى ما بين المشرق والمغرب يجب عليه الإتيان بالباقي إلى القبلة، فظاهرها اشتراط القبلة بالمعنى المذكور فى الصلاة، وإلا فلا موجب لتحويل وجهه إلى القبلة ساعه يعلم، ومقتضى الاشتراط أيضا بطلان صلاته من الأول لو كان عارفاً بالقبلة وصلى ما بين المشرق والمغرب بالانحراف عنها عمداً بما يخرج عن استقبال القبلة، وما ورد فى حد القبلة من كونه بين المشرق والمغرب قبله (٣). إنما هو بالحكومه ولا يعم فرض العلم بالقبلة والانحراف عنها عمداً، كما يدل أيضا على عدم عمومها للفرض التقييد الوارد فى معتبره الحسين بن علوان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن على بن الحسين عليهم السلام أنه

ص: ٣٨٧

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٠٠ ، الباب ٢ من أبواب القبلة، الحديث ٩ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٥ ، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث ٤ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣٠٠ ، الباب ٢ من أبواب القبلة، الحديث ٩ .

وإن أخل بها جاهلاً [١] أو ناسياً أو غافلاً أو مخطئاً في اعتقاده أو في ضيق الوقت، فإن كان منحرفاً عنها إلى ما بين اليمين واليسار صحت صلاته، ولو كان في الأثناء مضي ما تقدم واستقام في الباقي من غير فرق بين بقاء الوقت وعدمه لكن الأحوط الإعادة في غير المخطئ في اجتهاده مطلقاً، وإن كان منحرفاً إلى اليمين واليسار أو إلى الاستدبار فإن كان مجتهداً مخطئاً أعاد في الوقت دون خارجه، وإن كان الأحوط الإعادة مطلقاً لا سيما في صورته الاستدبار، بل لا ينبغي أن يترك في هذه الصورة وكذا إن كان في الأثناء وإن كان جاهلاً أو ناسياً أو غافلاً فالظاهر وجوب الإعادة في الوقت وخارجه.

الشرح:

كان يقول: «من صلى إلى غير القبلة وهو يرى أنه على القبلة ثم عرف بعد ذلك فلا- إعادته عليه إذا كان فيما بين المشرق والمغرب» (١) فإن تقييد الأجزاء فيما إذا ظهرت القبلة بين المشرق والمغرب بما إذا صلى على غير القبلة وهو يرى أنه قبله مقتضاه بطلان الصلاة فيما إذا صلى إلى ما بينهما مع علمه بالقبلة وعدم خطئه فيها.

ومما ذكر يظهر أن ما ورد في صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال له: استقبل بوجهك ولا تقلب بوجهك عن القبلة فتفسد صلاتك...» (٢) الحديث يعم المفروض في المقام من أن- لو أخل بالاستقبال عالماً عامداً بطلت صلاته حتى فيما إذا وقعت صلاتها بين المشرق والمغرب.

الخلل في الاستقبال عن جهل أو نسيان تصح الصلاة إذا كانت بين اليمين واليسار

[١] يمكن أن يقال إن المراد من الجاهل خصوص الجاهل بالحكم، سواء كان

ص: ٣٨٨

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٥ ، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث ٥ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٢ ، الباب ٩ من أبواب القبلة، الحديث ٣ .

(مسألة ٢) إذا ذبح أو نحر إلى غير القبلة عالماً عامداً حرم المذبوح والمنحور، وإن كان ناسياً أو جاهلاً أو لم يعرف جهه القبلة لا يكون حراماً، وكذا لو تعذر استقباله كأن يكون عاصياً أو واقعاً في بئر أو نحو ذلك مما لا يمكن استقباله، فإنه يذبحه وإن كان إلى غير القبلة.

الشرح:

جهله قصورا أو تقصيرا ولا- يعم العالم بالحكم والجاهل بالقبلة بناءً على أنّ وظيفه الجاهل بها الصلاة إلى أربع جهات وأنّ مع صلاته إليها يحرز وقوع إحداها إلى ما بين المشرق والمغرب فلا يجرى فيه فرض وقوع صلاته بين المشرق والمغرب أو إلى نفس المشرق أو المغرب أو بنحو الاستدبار.

نعم، الجاهل بالقبلة مع علمه بالحكم في ضيق الوقت حيث يقتصر على الصلاة إلى بعض الجهات يمكن أن لا يقع ما صلى إلى ما بين المشرق والمغرب، هذا بخلاف الغافل والناسى حيث يجرى فيهما ما يذكر من وقوع صلاته بين المشرق والمغرب وعدم وقوعها إليه فيعمان الناسى و الغافل عن الحكم أو الموضوع، إلا أنّ القول بالاختصاص لا موجب له فإنه يمكن في الجاهل بعد صلاته إلى جهه، أو حتى في أثناء صلاته إليها أن يظهر أنّ صلاته هذه بين المشرق والمغرب فلا حاجة إلى إعادتها إلى ساير الجهات إذا كان ظهور القبلة بعدها، وإن كان في أثناءها يتحول بوجهه إلى القبلة ويتمها وإن ظهر أنها إلى المشرق أو المغرب أو دبر القبلة أعادها إلى القبلة ثمّ إنه ذكر قدس سره أنه مع العذر إذا صلى إلى غير القبلة وظهر وقوع صلاته إلى ما بين اليمين واليسار، فإن كان في الأثناء صحّ ما مضى من صلاته فليحول وجهه إلى القبلة فيما بقى منها، وإن ظهر وقوعها كذلك بعد الفراغ فلا- تجب الإعادة في الوقت فضلاً عن القضاء، ولكن التزم بأنّ الأحوط الاستجابى إعادته تلك الصلاة مطلقاً أى في الوقت وخارجه أو حتى في صورته ظهور خطئه في أثناء صلاته حيث إنّ الاحتياط الاستجابى في إعادتها بعد

ص: ٣٨٩

(مسألة ٣) لو ترك استقبال الميت وجب نبشه ما لم يتلاش ولم يوجب هتك حرمة، سواء كان عن عمد أو جهل أو نسيان كما مرّ سابقاً.

الشرح:

إتمامها، ولكن هذا الاحتياط لا يجرى في حق من كان مخطئاً في اجتهاده فإنه لا مورد لهذا الاحتياط في حقه.

والوجه في هذا الاحتياط الاستحبابي أنه قد ورد في عدة من الروايات أنه إذا صلى إلى غير القبلة ثم استبان القبلة في الوقت يعيدها، وإن فات الوقت فلا قضاء عليه كصحيحه عبدالرحمن بن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا صليت وأنت على غير القبلة واستبان لك أنك صليت وأنت على غير القبلة وأنت في وقت فأعد، وإن فاتك الوقت فلا تعد. (١)

وصحيحه يعقوب بن يقطين قال: سألت عبدا صالحا عن رجل صلى في يوم سحاب على غير القبلة ثم طلعت الشمس وهو في وقت أيعيد الصلاة إذا كان قد صلى على غير القبلة؟ وإن كان قد تحرى القبلة بجهده أتجزيه صلاته؟ فقال: يعيد ما كان في وقت، فإذا ذهب الوقت فلا إعادته عليه (٢). ومعتبره عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا صليت وأنت على غير القبلة واستبان لك أنك على غير القبلة وأنت في وقت فأعد وإن فاتك فلا تعد. (٣)

وصحيحه سليمان بن خالد قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يكون في قفر من الأرض في يوم غيم فيصلى لغير القبلة ثم تصحى فيعلم أنه صلى لغير القبلة كيف يصنع؟ قال: إن كان في وقت فليعد صلاته، وإن كان مضي الوقت فحسبه اجتهاده. (٤)

ص: ٣٩٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣١٥ _ ٣١٦، الباب ١١ من أبواب القبلة، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣١٦، الباب ١١ من أبواب القبلة، الحديث ٢ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٣١٧، الباب ١١ من أبواب القبلة، الحديث ٥ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ٣١٧، الباب ١١ من أبواب القبلة، الحديث ٦ .

الشرح:

والجواب بقوله عليه السلام «فحسبه اجتهاده» كالتعليل بأن الإعادة في الوقت وعدم وجوب القضاء لأجزاء اجتهاده في القبلة بالإضافة إلى القضاء فيحمل الإطلاق في الروايات السابقة عليها الداله على التفصيل بين الإعادة والقضاء على صورته وقوع الصلاة للتحري في القبلة برفع اليد عن إطلاقاتها، ولكن هذه الروايات حتى الصحيحة وإن كانت مطلقة من حيث كون الانحراف إلى ما بين المشرق والمغرب أو الاستدبار إلا أنه يقيد الانحراف بغير وقوع الصلاة إلى ما بين المشرق والمغرب؛ للروايات المتقدمة الداله على عدم الإعادة وصحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الأعمى يؤم القوم وهو على غير القبلة، قال: يعيد ولا يعيدون فإنهم قد تحروا(١). في الوقت بظهور وقوعها إلى ما بين المشرق والمغرب، سواء كان متحيراً أو معدوراً بغير التحري، كصحيحه معاوية بن عمار أنه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعدما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمينا أو شمالاً؟ فقال له: مضت صلاته، وما بين المشرق والمغرب قبله.(٢)

وقد يشكل في هذا التقييد بأن النسبه بين الطائفتين العموم من وجه؛ لأن هذه الروايات مختصه بالإعادة في الوقت ومطلقة من حيث الانحراف عن القبلة فتعم جميع أنحاء الانحراف، وتلك الروايات مختصه بالانحراف إلى ما بين المشرق والمغرب، ومطلقة من حيث الإعادة في الوقت وخارجه، وكما يمكن حمل هذه الروايات على الانحراف إلى اليمين أو اليسار والاستدبار يمكن حمل تلك الروايات على نفي القضاء.

ص: ٣٩١

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٣١٧ - ٣١٨، الباب ١١ من أبواب القبلة، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ٣١٤، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث الأول.

الشرح:

ولكن لا- يخفى أنّ بعض تلك الروايات ظاهرها خصوص نفى الإعادة في الوقت كمتعبره الحسين بن علوان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليهم السلام حيث علق عليه السلام نفى الإعادة إذا صلى فيما بين المشرق والمغرب (١)، فإنّ مفهوم الشرطية لزوم الإعادة إذا صلى إلى غير ما بينهما، وكيف يمكن حملها على نفى القضاء مع وقوع الصلاة إلى ما بين المشرق والمغرب؟ فإنّ نفى القضاء يثبت مع وقوعها إلى غير ما بين المشرق والمغرب، بل حمل موثقه عمار الداله على العلم بالقبله أثناء الصلاة ظاهرها أثناء الصلاة الحاضر.

نعم، يمكن دعوى أنّ المتيقن من الحكم بصحة الصلاة مع وقوعها إلى ما بين المشرق والمغرب صورته تجري المصلى، وحيث إنّ القدر المتيقن لا يمنع عن الأخذ بالإطلاق تكون الإعادة في غير المتحرى احتياطا استجابيا.

وقد ظهر أنّ تقييد الروايات المفضّله بين لزوم الإعادة في الوقت ونفى القضاء فيما ظهر الانحراف خارج الوقت بالروايات الوارده في الانحراف إلى ما بين المشرق والمغرب لا- يتوقف على القول بحكومتها على الروايات المفصله، حيث إنّ الموضوع في الروايات المفصّله الانحراف عن القبلة والصلاه بغيرها ليقال في الجواب إنّ ظاهر السؤال في مثل صحيحه يعقوب بن يقطين (٢) وقوع الصلاة إلى خصوص غير القبلة الأوليه، كما لا يتوقف على أنّ في المتعارضين من وجه إذا كان للعنوان الوارد في أحدهما خصوصيه يقدم خطابها على غيره كما في قولهم عليهم السلام: كل طائر لا بأس ببوله

ص: ٣٩٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣١٥، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث ٥.

٢- (٢) المتقدمه في الصفحه ٣٩٠.

الشرح:

وخرئته(١). فى مقابل قولهم اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل(٢).

ثم إنه لا- يقدح فيما ذكرنا اختصاص روايات وجوب الإعادة فى الوقت بصوره التحرى كما تقدم وعموم نفى الإعادة فى الروايات الداله على صحه الصلاه مع وقوعها إلى ما بين المشرق والمغرب، وشمولها بصوره عدم التحرى أيضا؛ وذلك فإنه إذا حكم بصحه الصلاه ونفى الإعادة فى الوقت فى غير التحرى مع وقوع صلاته بين المشرق والمغرب تكون الصحه فى صوره التحرى بالأولويه؛ ولذا ذكرنا أنها المتيقنه منها لما ورد فى معتبره الحسين بن علوان(٣) من تقييد الحكم بالإجزاء فى صوره وقوع صلاته بما بين المشرق والمغرب بكونه صلى وهو يرى أنّه على القبلة كما أنّ مقتضى تعليق الحكم بالإجزاء فى صوره كونه يرى على القبلة على كونه فيما بين المشرق والمغرب أنه لا- إجزاء حتى فى صوره كونه يرى على القبلة إذا لم يكن صلاته بين المشرق والمغرب، وكذا يكون الأحوط استحبابا الإعادة فى الوقت وخارجه على من صلى إلى ما بين المشرق والمغرب فى غير المخطئ فى اجتهاده ويكون الأحوط على المخطئ إذا صلى إلى المشرق أو المغرب أو دبر القبلة حتى فى خارج الوقت إعادته ولو قضاء؛ لأنّ الأخبار الوارده فى نفى القضاء عنه مبتلى بما قيل إنه معارض لها وهو ما ورد فى صحيحه زارره، عن أبى جعفر عليه السلام بعد قوله عليه السلام لا صلاه إلا إلى القبلة. وبعد سؤال زارره أين حد القبلة؟ وجوابه عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قبله وسؤاله ثانيا قلت:

ص: ٣٩٣

- ١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٤١٢، الباب ١٠ من أبواب النجاسات، الحديث الأول .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٤٠٥، الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٢ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٣١٥، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث ٥ .

الشرح:

فمن صَلَّى لغير القبلة أو في يوم غيم في غير الوقت؟ قال عليه السلام: يعيد(١)، فإنَّ قوله عليه السلام «يعيد» مطلق يشمل الإعادة في الوقت وخارجه حتى بالإضافة إلى المخطئ في اجتهاده، والمراد من غير القبلة في حكمه عليه السلام بالإعادة الصلاة إلى غير ما بين المشرق والمغرب، حيث وقع السؤال عن الصلاة إلى غير القبلة بعد ما علم الحكم فيما صَلَّى إلى ما بين المشرق والمغرب.

والحاصل المتيقن من الأخبار الواردة في صحة صلاة المصلي إذا وقعت إلى ما بين المشرق والمغرب هو المخطئ في اجتهاده، ولكن القدر المتيقن لا يمنع عن الأخذ بإطلاق مثل صحيحه معاوية بن عمار وموثقه عمار(٢)، والتقييد بما يرى أنه على القبلة في معتبره الحسين بن علوان(٣) مع أنه لا يدل على الخطأ في الاجتهاد، بل تعم مطلق اعتقاد الخلاف، وعلى تقدير الإغماض فذكره من ذكر الفرد الغالب من العذر في الصلاة إلى غير القبلة.

ولا يخفى أنَّ الأخبار الواردة في التفصيل بين وجوب الإعادة في الوقت وعدم وجوب القضاء مع ظهور وقوع الصلاة إلى غير القبلة محموله على وقوعها إلى اليمين أو اليسار أو دبر القبلة بقريته قوله عليه السلام في صحيحه سليمان بن خالد: فحسبه اجتهاده(٤). مختصه بالمخطئ في اجتهاده ويكون بينها وبين صحيحه زواره _ الوارد فيها يعيد بعد السؤال عن صلي إلى غير القبلة أو في يوم غيم في غير الوقت؟ قال:

ص: ٣٩٤

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣١٢، الباب ٩ من أبواب القبلة، الحديث ٢ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣١٤، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث ١ و ٤ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٣١٥، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث ٥ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ٣١٧، الباب ١١ من أبواب القبلة، الحديث ٦ .

الشرح:

يعيد(١) _ جمع عرفى تكون إعادته الصلاه فى الوقت وخارجه لازما فيمن صلى إلى غير ما بين المشرق والمغرب إلا المخطئ فى اجتهاده حيث لا يجب عليه الإعادته فى خارج الوقت.

وأما ما ورد فى معتبره معمر بن يحيى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبينت القبلة وقد دخل وقت صلاه أخرى؟ قال: يعيدها قبل أن يصلى هذه التى دخل وقتها(٢). لا تنافى نفي الإعادته عمّن صلى عذرا إلى ما بين المشرق والمغرب أو صلى القضاء عمن أخطأ فى اجتهاده وصلى إلى المشرق أو المغرب أو دبر القبلة، فإنّ هذه المعتبره مطلقه برفع اليد عن إطلاقها فى الموردين، بل هذه الروايه ناظره إلى إثبات الإعادته فى الوقت فقط؛ لأنّ المراد بدخول وقت صلاه أخرى دخول وقت الإتيان بها لا دخول وقت وجوبها، كما ورد هذا اللسان فى سائر الروايات بدخول وقت الفضيله.

وعلى الجملة، يؤخذ فى لزوم الإعادته فى الوقت والقضاء فى خارجه بإطلاق الأمر بالإعادته فى صحيحه زواره(٣) بالإضافة إلى من صلى إلى المشرق والمغرب للجهل بالقبلة أو نسيانا أو غافلاً عنها أو لغير ذلك، حيث لا- موجب لرفع اليد عن إطلاقها بالإضافة إلى هذه الصور وتخصيصها بصوره الجهل باشتراط القبلة أو تقييد الأمر بالإعادته بخارج الوقت، فإنّ الأول يوجب حمل المطلق على الفرد النادر والثانى لا يناسب صدرها ولا ذيلها المفروض فيها الصلاه فى غير الوقت والحكم عليها وعلى

ص: ٣٩٥

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٢ ، الباب ٩ من أبواب القبلة، الحديث ٢ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٣ ، الباب ٩ من أبواب القبلة، الحديث ٥ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٢ ، الباب ٩ من أبواب القبلة، الحديث ٢ .

الشرح:

الصلاه إلى غير القبلة بالإعادة مع أنّ ما ورد في صحيحه سليمان بن خالد من قوله عليه السلام: فحسبه اجتهاده(١). صالح لتقييد روايات نفي القضاء بالمخطئ في اجتهاده كما تقدم.

ثم إنه قد ذكر الشيخ في النهاية قال: رويت روايه أنّّه إذا كان صلى إلى استدبار القبلة ثم علم بعد خروج الوقت وجب عليه إعادته الصلاه وهذا هو الأحوط وعليه العمل(٢).

انتهى، ولكن لم يرد في الروايات المتقدمه وغيرها هذا المضمون ويحتمل أن يكون مراده قدس سره روايه عمرو بن يحيى(٣) المتقدمه بعد حملها على صورته الاستدبار جمعا بين الروايات، حيث إنه من البعيد أن يترك الروايه في التهذيب مع أنّ المقصود من وضعه نقل الأحاديث وبيان طريق الجمع بين المتعارضين فيها.

وعلى أى تقدير، فكون القضاء فى هذه الصوره أحوط لا يوجب لزوم رعايته، بل مقتضى ما تقدم أنه كالصلاه إلى المشرق والمغرب يعنى اليمين واليسار، فإن كان وقوعها إليها للمخطئ فى اجتهاده لا يجب قضاؤها وإلا يكون عليه الإعادة والقضاء كما تقدم.

بقى فى المقام أمر وهو أنّ إطلاق كلام الماتن فى هذه المسأله أى قوله: وإن أخلّ بها جاهلاً، لا يجتمع مع ما تقدم فى المسأله السابعه عشره من مسائل فصل فى القبلة من أنّّه إذا صلى من دون فحص عن القبلة غفله أو مسامحه يجب إعادتها إلا إذا تبين كونها إلى القبلة مع حصول قصد القربه منه، فإنّ حكمه بالإعادة يشمل ما إذا ظهرت القبلة بين اليمين والشمال، وقد ذكرنا فى تلك المسأله أنّ كلامه صحيح بالإضافه إلى صحه المسامحه ولا يتم فى صورته الغفله، فعلى كل تقدير، فلا بد من تقييد الجهل فى المقام بما إذا لم يكن الإخلال باستقبال القبلة ناشئاً من جهه غير عذريه.

ص: ٣٩٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣١٧، الباب ١١ من أبواب القبلة، الحديث ٦.

٢- (٢) النهاية: ٦٤.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٣١٣، الباب ٩ من أبواب القبلة، الحديث ٥.

مقدمه: فى فضل الصلوات الیومیة ۷

فصل فى أعداد الفرائض والنوافل ۱۱

الصلوات الواجبه ۱۱

صلاه النوافل ۱۵

سقوط بعض النوافل فى السفر ۲۰

فى صلاه الجمعه ۲۲

استظهار الوجوب العینى من بعض الروایات ۲۷

فى شرائطها ۲۸

استحباب الجهر فى القراءه بصلاه الجمعه ۵۰

تجب الجمعه بزوال الشمس ۵۲

لو خرج وقت صلاه الجمعه بعد الشروع فیها وجب إتمامها جمعه ۶۳

ص: ۳۹۷

لو وجبت الجمعة فصلى الظهر ... ٦٧

صلاه الجمعة غير موقوفه على الامام المعصوم عليه السلام ... ٦٧

فى الخطبتين ... ٧١

هل يعتبر اتحاد الخطيب والامام ... ٧٣

اعتبار الفصل بين الخطبتين ... ٧٤

اقل الواجب فى الخطبه ... ٧٥

اعتبار الجماعه فى الجمعة ... ٧٧

اعتبار الفصل بين الجمعتين ... ٧٩

استثناء بعض الأشخاص عن الحضور للجمعه ... ٨١

إذا حضر المستثون الجمعة وجبت عليهم ... ٨٧

وجوب الإصغاء ... ٩٠

مع إمكان صلاه الجمعة وإدراكها لا تجوز صلاه الظهر ... ٩٢

السفر يوم الجمعة بعد الزوال ... ٩٣

كيفية صلاه النوافل ... ٩٥

استحباب القنوت ... ٩٩

استحباب صلاه الغفيله ... ١٠٣

صلاه الوصيه ... ١٠٥

الصلاه الوسطى ... ١٠٦

ص: ٣٩٨

الإتيان بالنوافل جالساً ... ١٠٧

فصل فى أوقات اليوميه ونوافلها ... ١٠٩

وقت الظهرين ... ١٠٩

فى الوقت المختص بكل من الظهرين ... ١٢٠

وقت صلاه المغرب ... ١٢٥

فى الجمع بين الروايات الوارده فى اول وقت صلاه المغرب ... ١٤١

وقت وجوب صلاه العشاء فى المبدأ والمنتهى ... ١٤٤

الوقت المختص بالمغرب والعشاء ... ١٤٨

الوقت الاضطرارى للعشاءين ... ١٥٠

وقت صلاه الصبح ... ١٥٤

وقت صلاه الجمعه ... ١٥٧

يعرف الزوال بظل الشاخص ... ١٦١

معرفة الزوال بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن ... ١٦٣

معرفة الزوال بالدائره الهنديه ... ١٦٥

يعرف المغرب بذهاب الحمره المشرقيه ... ١٦٧

فى تحديد الليل وانتصافه ... ١٦٨

معرفة طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث فى الأفق ... ١٧٥

المراد بالوقت المختص عدم صحه الشريكه فيه ... ١٨١

يجب تأخير العصر عن الظهر والعشاء عن المغرب ... ١٨٧

إذا قدم العصر سهواً فإن وقعت في الوقت المختص بطلت ... ١٨٨

فائده الاختصاص ... ١٩٠

إذا بقي مقدار خمس ركعات إلى الغروب قدّم الظهر ... ١٩٢

لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه ... ١٩٥

لا يجوز عدول المسافر من الظهر إلى العصر إذا نوى الإقامة في الأثناء ... ١٩٦

في ما إذا نوى الإقامة فشرع بالعصر لوجوب تقديمها فعدل إلى عدم الإقامة ... ١٩٦

يستحب التفريق بين الصلاتين المشتركتين ... ١٩٧

وقت فضيله العصر من المثل إلى المثليين ... ٢٠٤

يستحب التعجيل في الصلاة في وقت الفضيله ... ٢٠٦

يستحب الغسل بصلاه الصبح ... ٢٠٨

من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت ... ٢٠٩

في قاعده من ادرك ركعه من الصلاه في وقتها فقد ادركها ... ٢١١

الكلام فيما إذا لم يمكنه الإتيان بركعه مع الطهاره المائيه ويمكنه بالتميم ... ٢١٣

فصل في أوقات الرواتب ... ٢١٧

وقت نافله الظهر والعصر ... ٢١٧

لا يجوز تقديم نافلتى الظهر والعصر على الزوال إلا في يوم الجمعة ... ٢٢٠

نافله يوم الجمعة عشرون ركعه ... ٢٢٣

وقت نافله المغرب ... ٢٢٥

وقت نافله العشاء ... ٢٢٦

وقت نافله الصبح ... ٢٢٨

وقت نافله الليل ... ٢٣٦

فى تقديم صلاه الليل ... ٢٤٢

قضاء صلاه الليل مقدم على تقديمها ... ٢٥٢

إذا قدم صلاه الليل ثم انتبه فى وقتها فلا إعادته ... ٢٥٢

يستحب اتمام صلاه الليل لو صلّى منها أربع ركعات قبل الفجر ... ٢٥٣

إن لم يتلبس بصلاه الليل قدم الفجر ... ٢٥٦

ص: ٤٠٠

لو اشتغل بصلاته الليل أتم ما فى يده ... ٢٦٠

فى موارد استثناء تعجيل الصلاة ... ٢٦١

أولاً: الظهر والعصر لمن أراد الاتيان بنافلتهما ... ٢٦١

الثانى: الحاضره لمن عليه فائته ... ٢٦٣

الثالث: المتيمم مع احتمال زوال العذر ... ٢٦٥

الرابع: مدافعه الأخشين ... ٢٦٦

الخامس: إذا لم يكن له إقبال ... ٢٦٨

السادس: انتظار الجماعه ... ٢٦٨

السابع: تأخير الفجر عند مزاحمه صلاه الليل ... ٢٧١

الثامن: المسافر المستعجل ... ٢٧١

التاسع: مريبه الصبى تؤخر الظهرين لتجمعهما مع العشاءين ... ٢٧١

العاشر: المستحاضه الكبرى تؤخر الظهر والمغرب ... ٢٧٢

الحادى عشر: العشاء تؤخر إلى وقت فضيلتها ... ٢٧٣

الثانى عشر: المغرب والعشاء لمن أفاض من عرفات ... ٢٧٣

الثالث عشر: من خشى الحرّ يؤخر الظهر ... ٢٧٣

الرابع عشر: صلاه المغرب لمن تتوق نفسه إلى الافطار أو ينتظره أحد ... ٢٧٤

يجب تأخير الصلاة عن أول وقتها لذوى الأعذار ... ٢٨٠

يجب التأخير لتحصيل المقدمات الغير الحاصله كالطهاره ... ٢٨١

يجب تأخير الصلاة إذا زاحمها واجب آخر مضيق ... ٢٨٥

يجوز الاتيان بالنافله ولو المبتدأه فى وقت الفريضه ما لم تتضيق ... ٢٨٥

النافله المنذوره لا مانع من إتيانها فى وقت الفريضة ... ٢٩٢

أقسام النافله ... ٢٩٦

فصل فى أحكام الأوقات ... ٣٠٥

لا تجوز الصلاه قبل الوقت ... ٣٠٥

الصلاه بلا يقين بدخول الوقت وشهاده العدلين أو الأذان باطله ... ٣٠٩

إذا وقعت الصلاه بتمامها قبل الوقت بطلت ... ٣١١

إذا دخل الوقت أثناء الصلاه ولو قبل السلام صحّت ... ٣١٢

ص: ٤٠١

لا تصح الصلاة إذا عمل بالظن المعتبر وإن دخل الوقت في أثناءها ... ٣١٢

فيما إذا تبدل اعتقاده بدخول الوقت إلى الشك فيه أثناء الصلاة ... ٣١٦

إذا شك وهو في الصلاة في أنه راعى الوقت وأحرز دخوله أم لا ... ٣١٨

في الشك بعد الفراغ من الصلاة في أنّها وقعت في الوقت أم لا ... ٣١٩

الترتيب واجب بين الظهرين والعشاءين ... ٣٢١

إذا صلى العشاء غفله عدل إلى المغرب ما لم يدخل في ركوع الرابعة ... ٣٢٢

مسائل في العدول ... ٣٢٤

في تعيين الوقت المختص بالصلاة الأولى ... ٣٢٧

في ارتفاع العذر في آخر الوقت ... ٣٢٩

في ارتفاع العذر في الوقت المشترك ... ٣٣١

إذا بلغ الصبي أثناء الوقت وجبت عليه الصلاة ... ٣٣١

لو شك أثناء العصر في أنه صلى الظهر أم لا بنى على العدم ... ٣٣٤

فصل في القبلة ... ٣٣٧

تحديد القبلة ... ٣٣٧

يعتبر العلم بالمحاذاه في الاستقبال ... ٣٤٧

مع عدم العلم يصل إلى أربع جهات ... ٣٥٠

في الأمارات المحصّلة للظن ... ٣٥٤

إذا لم يمكن العلم بالقبلة يجب تحصيل الظن بها ... ٣٥٧

لا فرق في وجوب الاجتهاد بين الأعمى والبصير ... ٣٥٨

لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن ... ٣٥٨

إذا كان اجتهاده مخالفاً لقبله بلد المسلمين فالأحوط تكرار الصلاة... ٣٥٩

إذا حصر القبلة في جهتين وجب عليه تكرار الصلاة... ٣٦٠

إذا اجتهد لصلاة وظن بالقبلة تكفى لصلاة أخرى ببقاء الظن... ٣٦٢

إذا صلى بظن صلاة فتغير ظنه صلى الثانية إلى الجهة الأخرى... ٣٦٣

إذا انقلب ظنه أثناء الصلاة إلى جهة أخرى انحرف إليها... ٣٦٥

يجوز لأحد المجتهدين المختلفين في الاجتهاد الاقتداء بالآخر... ٣٦٦

إذا تعسر الاجتهاد والظن بوجهه وتساوت الجهات صلى إلى الأربع... ٣٦٧

ص: ٤٠٢

يشترط في التكرار حصول اليقين بالاستقبال إلى احدى الجهات ... ٣٦٩

لو كان عليه صلاتان يصلى الثانيه إلى جهات الأولى ... ٣٧٠

في كيفية الترتيب بين الصلاتين ... ٣٧١

حكم من وظيفته التكرار وضاق وقته ... ٣٧٢

لا تجب الإعادة على من وظيفته التكرار إذا تبين أن القبلة في جهه صلى إليها ... ٣٧٤

يجرى حكم العمل بالظن والتكرار إلى الجهات الأربع في الصلاة اليوميه وغيرها ... ٣٧٥

إذا صلى من غير فحص عن القبلة إلى جهه غفله أو مسامحه يجب إعادتها ... ٣٧٦

فصل فيما يستقبل له ... ٣٧٩

يجب الاستقبال في الصلاة اليوميه وتوابعها ... ٣٧٩

الاستقبال في الصلاة ... ٣٨٢

استقبال المحتضر والميت للصلاه عليه ... ٣٨٣

الاستقبال حال الذبح ... ٣٨٤

فصل في أحكام الخلل في القبلة ... ٣٨٧

الخلل في الاستقبال عمداً يبطل الصلاة ... ٣٨٧

الخلل في الاستقبال عن جهل أو نسيان تصح الصلاة إذا كانت بين اليمين واليسار ... ٣٨٨

الفهرس ... ٣٩٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩